

التَّحْقِيقُ السَّعِيدِيُّ

تَأَلَّفَ
شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْكَلِيمِ بْنِ تَيْمِيَّةَ
٧٢٨ - ٦٦١

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ بْنُ بَرَاهِيْمَ الْعَجَلَانِ

عَضْوُوهَيْئَةِ التَّدْرِيسِ بِقِسْمِ الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَعَاصِرِ
بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُوْدِ الْإِسْلَامِيَّةِ

المجلد الثاني

مَكْتَبَةُ الْمَعَارِفِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ
لِصَاحِبِنَا سَعْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّاشِدِ
الرِّيَاضُ

جميع الحقوق محفوظة للناشر ، فلا يجوز نشر أي جزء
من هذا الكتاب ، أو تخزينه أو تسجيله بأية وسيلة ، أو
تصويره أو ترجمته دون موافقة خطية مُسبقة من الناشر .

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

ح مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، ١٤٢٠ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن تيمية ، أحمد عبد الحلیم

التسعينية / تحقيق محمد ابراهيم العجلان - الرياض .

٣٦٨ ص ، ١٧ X ٢٤ سم

ردمك ٥-٣٦-٨٣٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

١-٣٨-٣٨٠-٩٩٦٠ (ج ٢)

١ - العقيدة الاسلامية ٢ - الفلسفة الاسلامية ٣ - الفرق الاسلامية

أ - العجلان ، محمد ابراهيم (محقق) ب - العنوان

١٩/٤٢٠٦

ديوي ٢٤٥

رقم الإيداع : ١٩/٤٢٠٦

ردمك : ٥-٣٦-٨٣٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

١-٣٨-٨٣٠-٩٩٦٠ (ج ٢)

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع

هاتف ، ٤١١٤٥٣٥ - ٤١١٣٣٥

فاكس ٤١١٢٩٣٢ - بَرَقِيَا دَافَتَر

ص.ب. ٢٢٨١ الرياض الرمز البريدي ١١٤٧١

سجل تجاري ٦٢١٣ الرياض

التسعينيات

المجلد الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وسئل ابن عيينة فقال : نحو ذلك ، قال (١) : فأتيت وكيعاً فوجدته من أعلمهم بهم ، فقال : يكفرون من وجه كذا ، ويكفرون من وجه كذا ، حتى أكفرهم من كذا وكذا وجهاً .

قلت : وهكذا رأيت الجاحظ (٢) ، قد شنع على حماد بن سلمة (٣) ومعاذ بن معاذ (٤) قاضي البصرة بما لم يشنع به [على] (٥) غيرهما ، لأن حماداً كان معتنياً بجمع أحاديث الصفات وإظهارها ، ومعاذاً لما تولى القضاء رد شهادة الجهمية والقدرية ، فلم يقبل شهادة المعتزلة ، ورفعوا عليه إلى الرشيد ، فلما اجتمع به حمده على ذلك وعظمه ، فلأجل معاداتهم لمثل هؤلاء ، الذين هم أئمة في السنة ، يشنعون عليهم بما إذا (٦) حقق لم يوجد مقتضياً لدم .

وأما ما حكاه الأشعري عن محمد بن شجاع أن فرقة قالت : إن

-
- (١) القائل : هو السائل . ولم يصرح باسمه في خلق أفعال العباد .
(٢) هو : أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني ، الشهير بالجاحظ ، أحد أئمة المعتزلة ، وإليه تنسب الجاحظية منهم ، تتلمذ على أبي إسحاق النظام ، له ضلالات وفصائح ذكرها مؤرخو الفرق . توفي سنة ٢٥٥ هـ .
انظر : تاريخ بغداد - للبغدادي - ٢١٢/١٢ - ٢٢٠ . لسان الميزان - لابن حجر - ٣٥٥/٤ - ٣٥٧ . الفرق بين الفرق - للبغدادي - ص ١٧٥ - ١٧٨ . طبقات المعتزلة - للقاضي عبد الجبار - ص ٢٦١ - ٢٦٣ .
(٣) له مصنف في الصفات . راجع ترجمته ص ١٤٧ .
(٤) هو : أبو المثنى معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري التميمي ، قاضي البصرة ، ولي قضاءها مرتين ، كان من الأثبات في الحديث ، يقول النسائي فيه : معاذ ثقة ثبت . توفي سنة ١٩٦ هـ .
انظر : الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم - ٢٤٨/١/٤ - ٢٤٩ . وسير أعلام النبلاء - للذهبي - ٥٤/٩ - ٥٧ . وتهذيب التهذيب - لابن حجر - ١٩٤/١٠ ، ١٩٥ .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٦) في الأصل : بماذا . والمثبت من : س ، ط .

القرآن هو الخالق ، وفرقة قالت : هو بعضه ، فقد ذكر الخلال في كتاب السنة ترجمة محمد بن شجاع ، وسبب أمر أحمد أهل السنة بهجره .

فروى الخلال^(١) من مسائل أبي الحارث قال : قلت لأبي عبد الله : قال لي ابن الثلج : سمعت رجلاً يقول : القرآن هو الله ، فقال له^(٢) عمه : إنا بتنا عند أحمد بن نصر وكان ابن الثلج معنا ، وكان عباس الأعور ، فتلى عباس^(٣) هذه الآية : ﴿ فَإِن نَّزَعْنَمُ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ ﴾^(٤) قال : إلى كتاب الله ، فهو يتأول عليه هذا ، قلت له : إنا قلنا^(٥) لابن الثلج : تقول^(٦) إن الله علماً ؟ قال : أنا لا أقول إن الله علماً ، فقال أبو عبد الله : استغفر الله^(٧) . وقلت له : إني سمعته يقول : كلام الله غير الله ، فقال : دعه يقول ما شاءكم يقول لي ، قال : ابن الثلج وشكاني .

قلت : فقد تبين بهذا أصل حكايته ، وهو أن ذكر أن الرد إلى الله هو الرد إلى القرآن ، فنقل عنه أن القرآن هو الله ، ولعله كان من مقصود ذلك أن يستدل على أن القرآن صفة الله ، وأن الرد إليه هو الرد إلى الله نفسه ، لأنه هو كلامه القائم به ، كما أن الرد إلى الرسول هو الرد إلى كلامه الذي قام به ، وأنه لو كان القرآن إنما هو قائم ببعض الأجسام المخلوقة ، لكان الرد إليه رداً إلى ذلك الجسم المخلوق ، لا إلى الله تعالى ، فنقل عنه أنه جعل القرآن هو الخالق ، وهذا ابن الثلج كان من

(١) لم أقف عليه في مسائل أبي عبد الله أحمد بن حنبل - رواية أبي بكر الخلال - مخطوط لعدم وضوح بعض لوحاته ، رغم اجتهادي في ذلك .

(٢) في س ، ط : لي .

(٣) في س ، ط : ابن عباس . وهو تصحيف .

(٤) سورة النساء ، الآية : ٥٩ .

(٥) في س : قلت .

(٦) في س ، ط : يقول .

(٧) في الأصل : والله . والمثبت من : س ، ط .

أصحاب بشر المريسي فأظهر التوبة من ذلك ، وأظهر الوقف في لفظ المخلوق ، دون لفظ المحدث ، كما حكاه الأشعري عنه^(١) ، ومقصوده مقصود من يقول : هو مخلوق ، وعرف الأئمة حقيقة حاله ، فلم يقبل الإمام أحمد وسائر أهل السنة هذه التوبة ، لأنها توبة غير صحيحة ، حتى كان يعادي أهل السنة ويكذب عليهم ، حتى كذب على الإمام أحمد غير مرة^(٢) ، وقد ذكر قصته أبو عبد الله الحسين بن عبد الله الخرقى - خليفة المروزي^(٣) ، والد أبي القاسم صاحب المختصر في الفقه^(٤) - في قصص الذين أمر أحمد بهجرانهم ، ومسألته للمروزي عنهم واحداً واحداً^(٥) ، وأخبار المروزي^(٦) له بما كان عنده في ذلك .

ونقل الخلال من^(٧) أخباره في كتاب السنة ما يوضح الأمر ، فقال :

(١) قال الأشعري في المقالات ٢/٢٥٦ : « وقال محمد بن شجاع الثلجي ومن وافقه من الواقفة : إن القرآن كلام الله ، وإنه محدث كان بعد أن لم يكن ، وبالله كان ، وهو الذي أحدثه ، وامتنعوا من إطلاق القول بأنه مخلوق ، أو غير مخلوق » .

(٢) يقول الذهبي في ميزان الاعتدال ٣/٥٧٧ : « جاء من غير وجه أنه كان ينال من أحمد وأصحابه .. » فذكر في ص ٥٧٨ : « أن ابن الثلاج يقول : أصحاب أحمد بن حنبل يحتاجون أن يذبوا ، .. وقال عبد السلام القاضي : سمعت ابن الثلاج يقول : عند أحمد بن حنبل كتب الزندقة » . ولا يخفى ما في هذا من النيل للإمام أحمد وأصحابه ، ولذا أمر - رحمه الله - بهجره . كما ذكره الشيخ .

(٣) في الأصل : المروزي . والمثبت من : س ، ط . وهو أبو بكر أحمد بن الحجاج . وقد تقدم التعريف بهما .

(٤) تقدم الكلام عليه وعلى مختصره .

(٥) في الأصل : واحد . والمثبت من : س ، ط .

(٦) في الأصل : المروزي . والمثبت من : س ، ط . وتقدم التعريف به .

(٧) من : ساقطة من : ط .

أخبرني الحسين بن عبد الله قال : سألت أبا بكر المروزي^(١) عن قصة ابن
 الثلاث ، فقال ، قال لي : أبو عبد الله جاءني هارون الحمالي^(٢) فقال : إن
 ابن الثلاث تاب من صحبة المريسي ، فأجيبه به إليك ؟ قال قلت : لا
 ما^(٣) أريد أن يراه أحد على بابي ، قال : أحب أن أجيبه به بين المغرب
 والعشاء ، فلم يزل يطلب إلي ، قال قلت : هو ذا يقول أجب^(٤) ، فأبي
 شيء أقول لك ، قال : فجاء به ، فقلت له : اذهب حتى تصح توبتك^(٥)
 وأظهرها ، ثم رجعت فبلغنا أنه أظهر الوقف ، قال أبو بكر المروزي^(٦) :
 فمضيت ومعني نفسان من أصحابنا فقلت له : قد بلغني عنك شيء^(٧) ،
 ولم أصدق به ، قال : وما هو ؟ قلت : تقف^(٨) في القرآن ، فقال : أنا
 أقول كلام الله ، فجعل يحتج بيحيى بن آدم وغيره أنهم وقفوا ، فقلت
 له : هذا من الكتاب الذي أوصى لكم به عبيد بن نعيم ، فقال : لا تذكر
 الناس فقلت له : أليس أجمع المسلمون جميعاً أنه من حلف بمخلوق أنه
 لا كفارة عليه ؟ قال : نعم ، قلت : فمن حلف بالقرآن أليس قد أوجبوا
 عليه كفارة لأنه حلف بغير مخلوق ؟ فقال : هذا متاع أصحاب الكلام ،

(١) في الأصل : المروزي . والمثبت من : س ، ط .

(٢) هو : أبو موسى هارون بن عبد الله بن مروان البغدادي البزاز ، المعروف
 بالحمال ، من حفاظ الحديث الثقات ، روى عنه مسلم والنسائي وغيرهما توفي
 سنة ٢٤٣ هـ .

انظر : الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم - ٩٢/٢/٤ . وتذكرة الحفاظ
 - للذهبي - ٤٧٨/٢ . وتهذيب التهذيب - لابن حجر - ٨/١١ ، ٩ .

(٣) في الأصل : نا . والمثبت من : س ، ط .

(٤) في الأصل : نقول : أجب . والمثبت من : س ، ط . ولعله المناسب .

(٥) في س : تبوتك .

(٦) في الأصل : المروزي . والمثبت من : س ، ط .

(٧) في س : بشي .

(٨) في ط : نقف .

ثم قال : إنما أقول كلام الله كما أقول سماء^(١) الله وأرض الله^(٢) ، ثم قال : وأي شيء^(٣) قام به أحمد بن حنبل ؟ ثم قال : قد^(٤) علموكم الكلام ، وأوماً إلى ناحية الكرخ^(٥) يريد أبا ثور وغيره ، فقمنا من عنده فما كلمناه حتى مات .

وروى الخلال من وجهين عن زياد بن أيوب^(٦) قال : قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل : يا أبا عبد الله علماء الواقعة جهمية ؟ قال : نعم مثل ابن الثلجي وأصحابه الذين يجادلون .

قلت : ولو فرض أن بعض أهل الإثبات أطلق القول بأن القرآن أو غيره من الصفات بعضه^(٧) ، فهذا إما أن ينكر لأنه يقال : الصفة القائمة بالموصوف كالعلم والكلام لا يقال : هي بعضه ، أو لأن الرب تبارك

-
- (١) في ط : أسماء .
 - (٢) في س ، ط : فإنه من الله - بدلاً من - أرض الله .
 - (٣) ورد في لسان الميزان - للذهبي - ٥٧٧/٣ : « إيش قام به أحمد ؟ » ، وقد أورد هذا الذهبي ليبرهن على أن ابن الثلجي ينال من الإمام أحمد وأصحابه .
 - (٤) قد : ساقطة من : س ، ط .
 - (٥) الكرخ : بفتح الكاف وسكون الراء والخاء المعجمة - بالعراق . يقول ياقوت الحموي : « وما أظنها عربية ، إنما هي نبطية . . » وهي صغيرة عامرة بشرقي دجلة ، وهي في الجانب الغربي من بغداد .
 - راجع : معجم البلدان - لياقوت - ٤٤٧/٤ . والروض المعطار في جند الأقطار - ص ٤٩٠ ، ٤٩١ .
 - (٦) هو : أبو هاشم زياد بن أيوب بن زياد الطوسي ، يعرف بدلوية ، حدث عنه البخاري وأبو داود والنسائي وغيرهم ، قال أبو حاتم : صدوق . توفي سنة ٢٥٢ هـ .
 - انظر : الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم - ٥٢٥/٢/١ . وطبقات الحنابلة - لابن أبي يعلى - ١٥٦/١ - ١٥٨ . وسير أعلام النبلاء - للذهبي - ١٢٠/١٢ - ١٢٣ .
 - (٧) يعني : بعض الله .

وتعالى لا يقال : إن له بعضاً كما للأجسام بعض ، فإن كان الإنكار^(١)
لأجل الأول فأهل الكلام متنازعون في صفات الجسم ، هل يقال : إنها
بعض الجسم ؟ أو يقال : هي غيره ؟ أو لا يقال : هي غيره ؟ .

فذكر الأشعري^(٢) : عن ضرار بن عمرو^(٣) أنه قال : (الألوان
والطعوم والأرايح^(٤) والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والرقعة^(٥))
أبعاض الأجسام وأنها متجاورة ، قال : وحكى عنه مثل ذلك في
الاستطاعة والحياة .

وزعم أن الحركات والسكون وسائر الأفعال التي تكون من الأجسام
أعراض لا أجسام .

وحكى عنه في التآليف^(٦) أنه كان يثبت بعض الجسم .

(١) في الأصل : للإنكار . والمثبت من : س ، ط .

(٢) مقالات الإسلاميين ٣٧/٢ .

(٣) هو : ضرار بن عمرو ، أحد رؤوس المعتزلة ، وإليه تنسب الفرقة الضرارية ، كان
يقول : الأجسام إنما هي أعراض مجتمعة من لون وطعم ورائحة ونحوها من
الأعراض التي لا يخلوا الجسم منها ، انفرد بأشياء منكرة ذكرها البغدادي وغيره .
راجع في شأنه ومذهبه : الفرق بين الفرق - للبغدادي - ٢١٣ - ٢١٥ . وميزان
الاعتدال - للذهبي - ٣٢٨/٢ . ولسان الميزان - لابن حجر - ٢٠٣/٣ .

(٤) في الأصل : الأرايح . وفي س : الأرايح . وفي ط : الروائح . والمثبت من
المقالات .

والريح : مفرد جمعه : أرواح وأرياح ورياح وريح ، وجمع الجمع : أراويح
وأراييح . والأرج : محركة ، والأريج والأريجة : توهج ريح الطيب ، والجمع
الأرايح .

انظر : لسان العرب - لابن منظور - ٢٠٧/٢ (أرج) و ٤٥٥/٢ (روح) .
وهذه الكلمة سوف ترد كثيراً وتختلف النسخ فيها .

(٥) في المقالات : الزنة .

(٦) التآليف لغة : إيقاع الإلف بين شيئين أو أكثر .

وعرفاً : جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد سواء كان لبعض =

فأما غيره ممن كان يذهب إلى^(١) قوله في الأجسام ، فإنه كان^(٢) يثبت التأليف والاجتماع والافتراق والاستطاعة غير الأجسام .

وقطع عنه الأشعري في موضع^(٣) أنه : « كان يزعم أن الاستطاعة قبل الفعل ومع الفعل ، وأنها بعض المستطيع ، وأن الإنسان أعراض مجتمعة وكذلك الجسم أعراض مجتمعة من لون ، وطعم ، ورائحة ، وحرارة ، وبرودة ، ومجسة^(٤) ، وغير ذلك . وأن الأعراض قد يجوز^(٥) أن تنقلب^(٦) أجساماً ، ووافقه على ذلك حفص الفرد^(٧) ، وغيره^(٨) ،

= أجزاءه نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر أم لا . فعلى هذا يكون التأليف أعم من الترتيب .

راجع : التعريفات - للجرجاني - ص ٥٠ باب التاء . وكشف اصطلاحات الفنون - للتهانوني - ١١٤/١ ، ١١٥ .

(١) في س ، ط : ينافي قوله .

(٢) كان : ساقطة من : المقالات .

(٣) في الأصل : موضع . والمثبت من : س . والمواضع في المقالات ١/٣٣٩ ، ١٦/٢ ، ٥٨ .

(٤) في س ، ط : ومحبة .

(٥) في س : تجوز .

(٦) في الأصل : تنقلب . وفي س : تنقلب . والمثبت من : ط ، والمقالات .

(٧) في الأصل : الزد . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط ، والمقالات .

هو : أبو عمرو حفص الفرد ، كان متابعاً لضرار بن عمرو في بعض آرائه . قال الذهبي : مبتدع ، وقال النسائي : صاحب كلام لكنه لا يكتب حديثه ، وكفروه الشافعي في مناظرته .

راجع : ميزان الاعتدال للذهبي ١/٥٦٤ . ولسان الميزان لابن حجر ٢٣٠/٢ ، ٣٣١ . والفرق بين الفرق - للبغدادي - ص ٢١٤ .

(٨) قوله : « ووافقه على ذلك حفص الفرد وغيره » ساقط من : المقالات .

وغيره : كالحسين النجار فإنهما يوافقان ضرار بن عمرو في مقالته التي ذكرها الشيخ . راجع رأي الجميع مصرحاً به في المقالات ١٦/٢ ، ٥٨ .

وإن الإنسان^(١) قد يفعل الطول والعرض والعمق وإن [كان]^(٢) ذلك أبعاد الجسم . قال^(٣) : (وقال الأصم : وهو عبد الرحمن بن كيسان الأصم ، أستاذ إبراهيم بن إسماعيل بن عليّة^(٤) الذي كان يناظر : لا^(٥) أثبت إلا الجسم الطويل العريض العميق ، ولم يثبت حركة غير الجسم ، ولا يثبت سكوناً غيره ، ولا قياماً غيره^(٦) ، ولا قعوداً غيره ، ولا اجتماعاً غيره^(٧) ، ولا حركة ولا سكوناً ولا لوناً ولا صوتاً ولا طعماً غيره ، ولا رائحة .

قال الأشعري : فأما بعض أهل النظر ممن يزعم أن الأصم قد علم الحركات والسكون والألوان ضرورة ، وإن لم يعلم أنها غير الجسم - فإنه يحكي عنه أنه كان لا يثبت الحركة والسكون وسائر الأفعال غير^(٨) الجسم . . . ولا يحكي عنه أنه كان لا يثبت حركة ولا سكوناً ولا قياماً ولا قعوداً ولا اجتماعاً ولا افتراقاً على وجه من الوجوه ، وكذلك يقول في سائر الأعراض) .

قلت : هذا القول الثاني إنها ثابتة لكن ليست غير الجسم هو الذي

-
- (١) في المقالات : . . وأبى ذلك أكثر الناس ، وإن الإنسان . . . «
 - (٢) ما بين المعقوفين زيادة من المقالات . وقد ورد فيه : « وإن كان ذلك أبعاداً للجسم » .
 - (٣) يعني : الأشعري في المقالات ٣٥/٢ ، ٣٦ .
 - (٤) قوله : « وهو عبد الرحمن بن كيسان الأصم أستاذ إبراهيم بن إسماعيل بن عليّة الذي كان يناظر » ساقط من : المقالات .
 - (٥) في جميع النسخ زيادة : « قال الأشعري : فقال الأصم : لا أثبت . . . » . والكلام يستقيم بدون هذه الزيادة ولذا لم أثبتها .
 - (٦) في المقالات : « ولا فعلاً غيره ولا قياماً غيره . . . » .
 - (٧) في المقالات : « ولا افتراقاً ولا اجتماعاً ولا حركة . . . » .
 - (٨) في جميع النسخ : وغير . والمثبت من : المقالات .

قد يقوله بعض العقلاء ، فأما نفي وجودها فهو سفسطة^(١) من جنس نفي الجسم ، وهذا القول هو قول غير هذا مثل هشام بن الحكم وغيره .

قال الأشعري^(٢) : (وقال هشام بن الحكم : الحركات وسائر الأفعال من القيام والقعود والإرادة والكراهة والطاعة والمعصية وسائر ما يثبت المثبتون أعراضاً ، إنها صفات الأجسام^(٣) لا هي الأجسام ولا غيرها ، إنها ليست بأجسام فيقع عليها التغير .

قال : وقد حكي هذا عن بعض المتقدمين ، وأنه كان يقول كما حكينا عن هشام ، وأنه لم يكن يثبت أعراضاً غير الأجسام . وحكي^(٤) عن هشام أنه كان لا يزعم أن صفات الإنسان أشياء ، لأن الأشياء هي الأجسام عنده ، وكان يزعم أنها معان وليست بأشياء) .

قلت : وهشام يقول ذلك - أيضاً - في صفات الله : إنها ليست هو ولا غيره ، وطرده القول في جميع الصفات^(٥) ، ودفع^(٦) بذلك ما كانت المعتزلة تورده على الصفاتية من التناقض^(٧) ، قال^(٨) : (وقال قائلون منهم أبو الهذيل ، وهشام وبشر بن المعتمر ، وجعفر^(٩) بن حرب ،

(١) في الأصل : سفسطة . والمثبت من : س ، ط .

(٢) المقالات ص ٣٦ .

(٣) في س : إنها صفات الأعراض الأجسام .

وفي المقالات : « المثبتون الأعراض أعراضاً إنها صفات الأجسام .

(٤) في المقالات : ويحكي .

(٥) هشام بن الحكم ضل في صفات الله تعالى . راجع تفصيل هذا في الفرق بين

الفرق - للبغدادي ص ٦٧ . والملل والنحل للشهرستاني ١/ ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٦) في س : رفع .

(٧) في الأصل : التناهن . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٨) أبو الحسن الأشعري في المقالات ٣٧/٢ .

(٩) في الأصل : جعثم . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط ، والمقالات .

هو : جعفر بن حرب الهمداني من كبار معتزلة بغداد درس الكلام بالبصرة =

والإسكافي وغيرهم : الحركات والسكون ، والقيام والقعود ، والاجتماع والافتراق ، والطول والعرض ، والألوان والطعوم والأرايح^(١) والأصوات والكلام والسكوت والطاعة والمعصية ، والكفر والإيمان ، وسائر أفعال الإنسان ، والحرارة والبرودة ، والرطوبة واليبوسة ، واللين والخشونة ، أعراض غير الأجسام .

قال^(٢) : (وحكى زرقان عن جهم بن صفوان أنه كان يزعم أن الحركة جسم ، ومحال أن تكون غير الجسم ، لأن غير الجسم هو الله تعالى ولا يكون^(٣) شيء يشبهه) .

قال^(٤) : وكان إبراهيم النظام - فيما حكى عنه - يزعم أن الطول هو الطويل ، وأن العرض هو العريض ، وكان يثبت الألوان والطعوم والأرايح^(٥) والأصوات والآلام والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة أجساماً لطافاً ، ويزعم أن حيز اللون هو حيز الطعم والرائحة ، وأن الأجسام اللطاف قد تحل في حيز^(٦) واحد ، وكان لا يثبت عرضاً إلا الحركة فقط) .

قال^(٧) : (وكان عباد بن سليمان يثبت الأعراض غير الأجسام ،

= على أبي الهذيل العلاف . له تصانيف معروفة عند المتكلمين . مات بعد سنة ٢٣٠ هـ .

راجع : تاريخ بغداد - للبغدادي - ١٦٢/٧ ، ١٦٣ . وميزان الاعتدال - للذهبي - ٤٠٥/١ . ولسان الميزان - لابن حجر - ١١٣/٢ .

(١) في الأصل ، س : الأرايح . وفي ط : الروائح . والمثبت من المقالات .

(٢) أبو الحسن الأشعري في المقالات ٣٧/٢ .

(٣) في المقالات : فلا يكون .

(٤) المصدر السابق ٣٨/٢ ، ٣٩ .

(٥) راجع ص ٣٨٠ . ت (٤) .

(٦) في الأصل : حل . والمثبت من : س ، ط ، والمقالات .

(٧) المصدر السابق ٣٨/٢ ، ٣٩ .

فإذا قيل له : تقول الحركة غير المتحرك ، والأسود غير السواد ؟ امتنع من ذلك ، وقال : قولي في الجسم متحرك إخبار عن جسم وحركة ، فلا يجوز أن أقول : الحركة غير المتحرك .

قال^(١) : وقال قائلون من أصحاب الطبائع : إن الأجسام كلها من أربع طبائع : حرارة ، وبرودة ، ورطوبة ويبوسة ، وإن الطبائع الأربع^(٢) أجسام ، ولم يثبتوا أشياء إلا هذه الطبائع الأربع^(٣) ، وأنكروا الحركات ، وزعموا أن الألوان والطعوم والأرايح^(٤) هي الطبائع الأربع .

وقال قائلون منهم : إن الأجسام من أربع طبائع ، وأثبتوا الحركات ولم يثبتوا عرضاً غيرها ، وأثبتوا^(٥) الألوان والأرايح^(٦) من هذه الطبائع . وقال قائلون : الأجسام من أربع طبائع ، وروح سابعة^(٧) فيها ، وإنهم لا يعقلون جسماً إلا هذه الخمسة الأشياء ، وأثبتوا الحركات أعراضاً .

قال^(٨) : وقال قائلون : بإبطال الأعراض والحركات والسكون ، وأثبتوا السواد وهو [عين]^(٩) الشيء الأسود لا غيره ، وكذلك البياض وسائر الألوان وكذلك الحلاوة والحמוضة وسائر الطعوم ، وكذلك قولهم في الأرايح^(١٠)

(١) أي : الأشعري . والكلام متصل في المقالات .

(٢) في جميع النسخ : الأربعة . والمثبت من : المقالات .

(٣) في ط : الأربعة .

(٤) راجع ص ٣٨٠ . ت (٤) .

(٥) في جميع النسخ : ويثبتون . والمثبت من : المقالات .

(٦) راجع ص ٣٨٠ . ت (٤) .

(٧) في جميع النسخ : .. طبائع روح سابعة . والمثبت من : المقالات .

(٨) يعني : الأشعري . والكلام متصل في المقالات .

(٩) ما بين المعقوفتين زيادة من المقالات .

(١٠) راجع ص ٣٨٠ . ت (٤) .

وفي^(١) الحرارة : إنها [عين]^(٢) الشيء الحار^(٣) ، وكذلك قولهم في الرطوبة والبرودة واليبوسة ، وكذلك قولهم في الحياة : إنها هي الحي ، وهؤلاء منهم من يثبت حركة الجسم وفعله غيره ، ومنهم من لا يثبت عرضاً غير الجسم على وجه من الوجوه .

قلت : هذا القول في صفات المخلوقين يضاھي قول شيخ المعتزلة أبي الهذيل في صفات الله .

قال الأشعري^(٤) : (قال شيخهم أبو الهذيل العلاف : إن علم الباري تعالى هو هو ، وكذلك قدرته وسمعه وبصره وحكمته وكذلك كان [قوله]^(٥) في سائر صفات ذاته .

وكان يزعم [أنه]^(٦) إذا زعم أن الباري عالم فقد ثبت^(٧) علماً هو الله ، ونفى عن الله جهلاً ، ودل على معلوم كان أو يكون .

وإذا قال : إن الباري قادر فقد ثبت^(٨) قدرة هي الله تعالى ، ونفى عن الله عجزاً^(٩) ، ودل على مقدور كان أو يكون^(١٠) ، وكذلك [كان]^(١١) قوله في سائر صفات الذات على هذا التثبيت^(١٢) . وكان إذا

(١) في : ساقطة من جميع النسخ . وأثبتها من : المقالات .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : المقالات .

(٣) في س : الحال . وهو تصحيف .

(٤) مقالات الإسلاميين ١٧٧/٢ - ١٧٨ .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والمقالات .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من المقالات أثبتھا لتوضیح المعنى .

(٧) في ط : أثبت .

(٨) في ط : أثبت .

(٩) في الأصل : حجز . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط ، والمقالات .

(١٠) في المقالات : على مقدور يكون أو لا يكون .

(١١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والمقالات .

(١٢) في المقالات : الترتيب .

قيل له : حدثنا عن علم الله الذي هو الله ، أترعم أنه قدرته ؟ أبي^(١) ذلك ، وإذا^(٢) قيل له : فهو غير قدرته ؟ أنكر ذلك ، وهذا نظير ما أنكره من قول مخالفه : إن علم الله لا يقال : هو الله ، ولا يقال غيره .

وكان إذا قيل له : [إذا قلت : إن علم الله هو الله]^(٣) ، فقل : إن الله علم ، ناقض ولم يقل إنه علم مع قوله : إن علم الله هو الله .

قال^(٤) : (وكان يسأل من يزعم أن طول الشيء هو هو^(٥) ، وكذلك عرضه : هل طوله هو عرضه ؟ قال^(٦) : وهذا راجع عليه في قوله : إن علم الله هو الله ، وإن قدرته هي هو لأنه إذا كان علمه هو هو ، وقدرته هو هو ، فواجب أن يكون علمه هو قدرته وإلا لزم التناقض .

قال^(٧) : وهذا أخذه أبو الهذيل عن أرسطاطاليس ، وذلك أن أرسطاطاليس قال في بعض كتبه : إن الباري علم كله ، قدرة كله ، حياة كله ، بصر كله ، فحسن اللفظ عند نفسه ، وقال : علمه هو هو (وقدرته هي هو)^(٨) .

(١) في الأصل : أذلك . وفي س : أي : أبي ذلك . والمثبت من : ط ، والمقالات .

(٢) في المقالات : فإذا .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : المقالات ، يقتضيها السياق .

(٤) مقالات الإسلاميين - للأشعري - ١٧٨/٣ .

(٥) في الأصل ؛ س : فقل : إن . وفي ط : فيقول . والمثبت من : المقالات .

(٦) يعني الأشعري ، وهي إضافة من الشيخ ، والكلام متصل بما قبله في المقالات .

(٧) أي : الأشعري . والكلام متصل بما قبله .

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من : المقالات .

قلت : هو قول أرسطو وأصحابه : إن العقل والعاقل والمعقول شيء واحد^(١) ، وكذلك العلة^(٢) .

(١) ذكر الشهرستاني في الملل والنحل ١٢١/٢ ، ١٢٢ : أن أرسطوطاليس يرى « أن واجب الوجود لذاته : عقل لذاته ، وعاقل ومعقول لذاته ، عقل من غيره ، أو لم يعقل » .

أما أنه عقل ، فلا أنه مجرد عن المادة ، منزه عن اللوازم المادية فلا تحتجب ذاته عن ذاته . وأما أنه عاقل لذاته ، فلا أنه مجرد لذاته .

وأما أنه معقول لذاته ، فلا أنه غير محجوب عن ذاته بذاته أو بغيره » .

وقد بين شيخ الإسلام أن المتفلسفة المشائين القائلين هو عاقل ومعقول وعقل ، وذلك كله شيء واحد ، فيجعلون الصفة هي الموصوف ، وهذه الصفة هي الأخرى ، قالوا : ليس له صفة ثبوتية : لا علم ولا قدرة إذ لو كان كذلك - بزعمهم - لكان مركباً من ذات وصفة ، وهذا أكثر تناقضاً من قول النصارى ، وجحد للعلوم الضرورية ، وتصوره التام يكفي في العلم بفساده .

انظر بتصرف : درء تعارض العقل والنقل - لابن تيمية - ٢٤٧/٥ ، ٢٦٨/٦ .
وبيان تلبس الجهمية - لابن تيمية - ١٥٠٧/١ .

وانظر : مجموعة الرسائل والمسائل - كتاب مذهب السلف القويم في تحقيق مسألة كلام الله الكريم - لابن تيمية - ٣٧٣/٣/١ .

(٢) في الأصل ، ط : العناية . وفي س : الغاية . ولعل الصواب ما أثبتته .

يؤيد ذلك ما ذكره الشيخ في مجموعة الرسائل والمسائل - كتاب مذهب السلف القويم في تحقيق مسألة كلام الله الكريم ٣٧٣/٣/١ بعد كلامه السابق على قول الفلاسفة : إنه عاقل ومعقول وعقل . . فقال : « ويقولون : إنه علة تامة في الأزل فيجب أن يقارنها معلولها في الأزل في الزمن وإن كان متقدماً عليها بالعلة لا بالزمان .

ويقولون : إن العلة التامة ومعلولها يقترنان في الزمان ويتلازمان فلا يوجد معلول إلا بعلة تامة ، ولا تكون علة تامة إلا مع معلولها في الزمان ، ثم يعترفون بأن حوادث العالم حدثت شيئاً بعد شيء من غير أن يتجدد من المبدع الأول ما يوجب أن يصير علة للحوادث المتعاقبة بل حقيقة قولهم : إن الحوادث حدثت بلا محدث وكذلك عدمت بعد حدوثها من غير سبب يوجب عدمها على أصلهم » .

قلت : فهذه نقول أهل الكلام بعضهم عن بعض ، أنهم يجعلون
الصفة هي الموصوف في الخالق والمخلوق ، فأولاء يناسب قولهم : إن
الكلام هو المتكلم .

وأما أهل السنة والإثبات فقد ظهر كذب النقل عنهم . وأما إطلاق
القول بأن الصفة بعض الموصوف ، أو أنها ليست غيره فقد قال ذلك
طوائف من أئمة أهل الكلام وفرسانهم ، وإذا حقق الأمر في كثير من هذه
المنازعات ، لم يجد^(١) العاقل السليم العقل يخالف^(٢) ضرورة العقل لغير
غرض ، بل كثير من المنازعات يكون لفظياً أو اعتبارياً فمن قال : إن
الأعراض بعض الجسم ، أو إنها ليست غيره ، ومن قال : إنها غيره ،
يعود النزاع بين محققهم إلى لفظ واعتبار^(٣) ، واختلاف اصطلاح في
مسمى بعض وغير . كما قد أوضحنا ذلك في بيان تلبس الجهمية في
تأسيس بدعهم الكلامية^(٤) ، ويسمى - أيضاً - تخليص التلبس من كتاب
التأسيس ، الذي وضعه أبو عبد الله الرازي في نفي الصفات الخبرية
[وبنى نفي ذلك]^(٥) على أن ثبوتها يستلزم افتقار الرب - تعالى - إلى
غيره ، وتركيبه من الأبعاض ، وبيننا ما في ذلك من الألفاظ المشتركة
المجملة ، فهذا إن كان أحد أطلق لفظ البعض على الذات وغيره من
الصفات ، وقال : إنه بعض الله ، وأنكر ذلك عليه ، لأن الصفة ليست^(٦)

= انظر : أقسام العلل عند أرسطو في المعجم الفلسفي - مجمع اللغة العربية
بالقاهرة ص ١٢٢ .

(١) في الأصل : يوجد . والمثبت من : س ، ط .

(٢) في ط : ما نحالف .

(٣) في الأصل : أو اعتبارياً فمن قال . . والمثبت من : س ، ط .

(٤) انظر مثلاً : ٤٨/١ - ٥٥ ، ١٠٠ - ١٠٢ ، ٥٠٨ .

(٥) في الأصل ، ط : بين ذلك والمثبت من : س .

(٦) ليست : ساقطة من : س .

غير الموصوف مطلقاً ، وإن كان الإنكار لأنه لا يقال في صفات الله لفظ البعض ، فهذا اللفظ قد نطق به أئمة الصحابة والتابعين وتابعيهم ، ذاكرين وأثرين .

قال أبو القاسم الطبراني في كتابه السنة^(١) : حدثنا حفص بن عمرو حدثنا عمرو بن عثمان الكلابي ، حدثنا موسى بن أعين ، عن الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : (إذا أراد الله أن يخوف عباده أبدى عن بعضه للأرض ، فعند ذلك تزلزلت ، وإذا أراد الله أن يدمدم على قوم تجلى لها عز وجل) .

وقد جاء في الأحاديث المرفوعة في تجليه - سبحانه - للجبل ، ما رواه الترمذي في جامعه^(٢) : ثنا عبد الله بن عبد الرحمن ، يعني

(١) تقدم الكلام على كتاب السنة للطبراني ، وتعذر وجوده ص ٣٦٥ . ت (١) .
وقد ذكره القاضي أبو يعلى في كتابه إبطال التأويلات لأخبار الصفات مخطوط اللوحة : ٩٨ ، وسوف يذكره الشيخ مرة أخرى بلفظ آخر عن عكرمة وعن ابن عباس في ص ٤٠٣ .

(٢) الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي ٢٦٥/٥ - كتاب التفسير - باب ومن سورة الأعراف حديث / ٣٠٧٤ .

ورواه ابن جرير الطبري عند تفسيره لقوله تعالى ﴿ .. فلما تجلى ربه للجبل جعله دكاً .. ﴾ ١٤٣ / الأعراف . قال : حدثني المثنى قال : حدثني الحجاج بن المنهال قال : حدثنا حماد عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ قرأ هذه الآية ﴿ فلما تجلى ربه للجبل جعله دكاً ﴾ قال : هكذا بإصبعه ، ووضع النبي ﷺ الإبهام على المفصل الأعلى من الخنصر فساخ الجبل .

راجع : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٥٣/٩ .
وابن كثير عند تفسيره لهذه الآية - أيضاً - ٢٤٤/٢ ، وذكر أن الحاكم رواه في مستدرکه من طرق عن حماد بن سلمة ، وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه .

راجع : السيوطي في الدر المنثور ١٦٩/٣ .

الدارمي (١) ، أنبأنا (٢) سليمان بن حرب ، ثنا حماد بن سلمة ، عن ثابت عن أنس ، أن النبي ﷺ قرأ هذه الآية ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا ﴾ (٣) قال حماد : هكذا ، وأمسك سليمان بطرف إبهامه على أنملة إصبعه اليمنى قال : فساخ (٤) الجبل ﴿ وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا ﴾ (٥) .

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح غريب (٥) ، لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة .

وقال أبو بكر بن أبي عاصم في كتاب السنة (٦) : (ثنا حسين بن الأسود ، ثنا عمرو بن محمد العنقزي (٧) ، ثنا أسباط ، عن السدي ، عن عكرمة عن ابن عباس ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ ﴾ (٨) قال : ما تجلى منه (٩) إلا مثل الخنصر قال فجعله ﴿ دَكًّا ﴾ (٨) قال : تراباً ﴿ وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا ﴾ (٨)

(١) يعني الدارمي : لا توجد في السنن .

(٢) في السنن : أخبرنا .

(٣) سورة الأعراف ، الآية : ١٤٣ .

(٤) فساخ الجبل : أي : غاص في الأرض وغاب فيها .

انظر : لسان العرب - لابن منظور - ٢٧/٣ (سوخ) .

(٥) في س ، ط ، والسنن : غريب صحيح .

(٦) السنة - لابن أبي عاصم ٢١٢/١ . وأخرجه الطبري في تفسيره ٥٢/٩ ، ٥٣ .

والسيوطي في الدر المنثور ١١٩/٣ .

وقال الألباني في كتابه ظلال الجنة في تخريج السنة - مطبوع - ضمن كتاب

السنة لابن أبي عاصم ٢١٢/١ : « إسناده ضعيف ، حسين بن الأسود العجلي

كوفي صدوق ، يخطيء كثيراً . . ورجاله ثقات ، إلا أن أسباط يخطيء كثيراً .

(٧) في جميع النسخ : العنقزي . وهو خطأ . والمثبت من : السنة .

هو : عمرو بن محمد العنقزي أبو سعيد عمرو بن محمد العنقزي ، ثقة ، قال

أبو حاتم : محله الصدق ، وقال ابن معين : ليس به بأس .

راجع : الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم - ٢٦٢/٣ ت ١٤٥٠ .

(٨) سورة الأعراف ، الآية : ١٤٣ .

(٩) في السنة : عنه .

غشي عليه ﴿ فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ بُنْتُ إِلَيْكَ ﴾^(١) من^(٢) أن أسألك
الرؤية ﴿ وَأَنَا أَوْلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(١) قال : أول من آمن بك من بني
إسرائيل .

ورواه الطبراني^(٣) قال : ثنا محمد بن إدريس بن عاصم الحمالي ،
ثنا إسحاق بن راهوية ، ثنا عمرو بن محمد العنقزي^(٤) ، فذكره عن ابن
عباس ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا ﴾^(٥) قال^(٦) : ما تجلى منه إلا
مثل الخنصر ف ﴿ جَعَلَهُ دَكًّا ﴾^(٥) قال : تراباً .

ورواه البيهقي في كتاب إثبات الرؤية^(٧) له : أخبرنا محمد بن
عبد الله الحافظ ، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، ثنا محمد بن
إسحاق ، يعني الصاغاني^(٨) ، ثنا عمرو بن طلحة في التفسير ، ثنا أسباط
عن السدي عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال : تجلى منه مثل طرف
الخنصر ، فجعله دكاً .

(١) سورة الأعراف ، الآية : ١٤٣ .

(٢) في س : عن أسألك . وفي ط : عن أن ..

(٣) كتاب السنة للطبراني : تقدم الكلام عنه ص ٣٦٥ . ت (١) .

ولم أجد في المعجم الكبير للطبراني . وقد أخرجه السيوطي في الدر المنثور
١١٩/٣ ، قال : وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم ، وأبو الشيخ ، والبيهقي في
الرؤية عن ابن عباس . وذكره .

(٤) في جميع النسخ : العنقزي . والمثبت هو الصواب . وسبق التعريف به في
الصفحة السابقة ت ٧ .

(٥) سورة الأعراف . الآية ١٤٣ .

(٦) في س ، ط : لم يذكر ﴿ جعله دكاً ﴾ .

(٧) أخرجه السيوطي - في الدر المنثور - ١١٩/٣ - عن البيهقي في الرؤية وغيره عن
ابن عباس .

راجع ص ٣٩١ . ت (٦) .

(٨) في الأصل : الصنعاني . وفي س ، ط : العدفاني . وهو خطأ . وصحة اسمه
ما أثبت . تقدم التعريف به ص ٣٦٢ .

والصاغانى^(١) ومن فوقه إلى عكرمة روى لهم مسلم في صحيحه ،
وعكرمة روى له البخاري في صحيحه ، وروى الثوري ، وحماد بن
سلمة ، وسفيان بن عيينة^(٢) بعضهم عن ابن أبي نجيح ، [وبعضهم عن
منصور]^(٣) عن مجاهد عن عبيد بن عمير في قوله في قصة داود ﴿ وَإِنَّ لَهُمْ
عِنْدَنَا لَآزِفَةً وَحَسَنَ مَقَابٍ ﴾^(٤) قال يذنيه حتى يمس بعضه ، وهذا متواتر عن
هؤلاء .

وممن رواه الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو بن [أبي]^(٥) عاصم
النبيل في كتابه السنة^(٦) : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة [عن]^(٧) وكيع عن
سفيان عن منصور^(٨) ، عن مجاهد عن عبيد بن عمير
﴿ وَإِنَّ لَهُمْ عِنْدَنَا لَآزِفَةً ﴾^(٩) قال : ذلك^(١٠) الدنو منه حتى إنه يمس بعضه^(١١) .
وقال^(١٢) : حدثنا أبو بكر ثنا ابن فضيل عن ليث ، عن مجاهد

-
- (١) في س : الصغاني . وفي ط : الصغاني . وراجع التعريف به هامش الصفحة
السابقة ت(٨) .
- (٢) في ط : عينية .
- (٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .
- (٤) سورة ص ، الآية : ٤٠ .
- (٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والسنة .
- (٦) السنة ٣٠٥/١ ، وفيه : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن فضيل عن الليث
عن مجاهد عن عبيد بن عمير . . . ولم يذكر في السنة وكيعاً ولا سفيان
ولا منصوراً .
- (٧) في الأصل بياض بمقدار كلمة وبمقدار كلمتين في (س) . وقد أثبت ما بين
المعقوفتين من : ط .
- (٨) قوله : « وكيع عن سفيان عن منصور » ساقط من : السنة .
- (٩) سورة ص ، الآية : ٤٠ .
- (١٠) في جميع النسخ : ذكر . والمثبت من : السنة .
- (١١) في السنة : ببعضه .
- (١٢) ابن أبي عاصم في السنة ٣٠٥/١ بالسند الذي ذكره الشيخ . يقول الألباني في =

﴿ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾^(١) قال : يقعده معه على العرش .

وقال الإمام أبو بكر بن أبي عاصم في كتاب السنة^(٢) : (ثنا فضيل بن سهل ، ثنا عمرو بن طلحة القناد^(٣) ، ثنا أسباط بن نصر ، عن سماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس أنه^(٤) قال : ﴿ وَلَقَدَرَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾^(٥) قال : إن النبي ﷺ رأى ربه فقال له رجل : أليس قد قال الله ﴿ لَا

= كتابه ظلال الجنة في تخريج السنة مطبوع ضمن المصدر السابق - نفس الجزء والصفحة : إسناده ضعيف مقطوع ، والليث مختلط .

ورواه ابن جرير الطبري في تفسيره ١٤٥/١٥ بالسند المتقدم .
والمقام المحمود : اختلف فيه وضعف ابن جرير القول بأن المقام المحمود هو : أن يقعده معه على العرش ، وهو القول المروي عن مجاهد ، وقال : إن هذا القول قول غير مدفوع صحته لا من جهة خبر ، ولا نظر ، وذلك لأنه لا خبر عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من أصحابه ولا عن التابعين بإحالة ذلك .
فأما من جهة النظر ، فإن جميع من ينتحل الإسلام إنما اختلفوا في معنى ذلك .. « ١٤٧/١٥ .

ورجح القول بأن المقام المحمود ما ذهب إليه أكثر أهل العلم ، من أنه المقام الذي يقومه ﷺ يوم القيامة للشفاعة للناس ليريحهم ربهم من عظيم ما هم فيه من شدة ذلك اليوم .

ثم أورد الحديث الذي رواه أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً » سئل عنها قال : « هي الشفاعة » ١٤٣/١٥ - ١٤٥ .

(١) سورة الإسراء ، الآية : ٧٩ .

(٢) السنة ١٨٩/١ .

قال الألباني في ظلال الجنة في تخريج السنة - مطبوع ضمن كتاب السنة لابن أبي عاصم ١٨٩/١ : « إسناده ضعيف ورجاله ثقات ، غير أسباط بن نصر فإنه كثير الخطأ .. » .

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ٥٢/٢٧ .

(٣) القناد : لم ترد في السنة .

(٤) أنه : ساقطة من : س ، ط .

(٥) سورة النجم ، الآية : ١٣ .

تُدْرِكُهُ الْآبَصْرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْآبَصْرَ ﴿١﴾ ؟ فقال له عكرمة : أليس ترى السماء ؟ قال : بلى . قال : أفكلها ^(٢) ترى ؟ .

ففي هذا ^(٣) أن عكرمة أخبر قدام ابن عباس أن إدراك البصر هو ^(٤) : رؤية المدرك كله دون رؤية بعضه ، فالذي يرى السماء ولا يراها كلها لا يكون ^(٥) مدركاً لها ^(٦) ، وجعل هذا تفسيراً لقوله ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْآبَصْرُ﴾ ^(٧) وأقره ابن عباس على ذلك ، ومع هذا فهؤلاء ^(٨) الذين نقل عنهم هذا اللفظ قد ^(٩) نقل عنهم - أيضاً - إنكار تبعضه - سبحانه وتعالى - وبين الناقلون معنى ذلك .

قال الحافظ أبو الشيخ ^(١٠) الأصبهاني ، في كتاب السنة : حدثني عبد الرحمن بن محمد الأملي ، عن موسى بن عيسى بن حماد بن زغبة ، ثنا نعيم بن حماد ، ثنا نوح بن أبي ^(١١) مريم ، عن إبراهيم بن ميمون ،

-
- (١) سورة الأنعام ، الآية : ١٠٣ .
 - (٢) في السنة : فكلها .
 - (٣) في س ، ط : هذه .
 - (٤) في س ، ط : هي .
 - (٥) في س ، ط : ولا يكون .
 - (٦) في الأصل : مدركها . والمثبت من : س ، ط .
 - (٧) سورة الأنعام ، الآية : ١٠٣ .
 - (٨) في س ، ط : ... هذا هؤلاء .
 - (٩) في جميع النسخ : فقد . ولعل ما أثبت يستقيم به الكلام .
 - (١٠) في الأصل : قال الشيخ أبو الأصبهاني . والمثبت من : س ، ط . وتقدم الكلام عليه وعلى كتابه « السنة » ص ١٦٦ .
 - وسوف يذكر الشيخ في نهاية النقل أن في صحته عن ابن عباس نظر ، وأن الغالب على الظن أنه كلام غيره .
 - (١١) أبي : ساقطة من : ط .
- هو : أبو عصمة نوح بن أبي مريم يزيد بن عبد الله المروزي ، قاضي مرو ، يعرف بنوح الجامع . توفي سنة ١٧٣ هـ .

عن عكرمة قال: جاء^(١) نجدة الحروري إلى ابن عباس فقال: يا ابن عباس نبئنا كيف معرفتك بربك تبارك تعالى - فإن من قبلنا اختلفوا علينا؟ فقال ابن عباس: من نصب دينه^(٢) على القياس لم يزل الدهر في التباس مائلاً عن المنهاج ظاعناً^(٣) في الاعوجاج، ضالاً عن السبيل، قائلاً غير جميل، أعرفه بما عرف به نفسه - تبارك وتعالى - من غير رؤية .

قال نعيم: يعني في الدنيا، وأصفه بما وصف به^(٤) نفسه، لا يدرك^(٥) بالحواس، ولا يقاس بالناس، معروف بغير شبيهه، وممتدان في بعده .

قال نعيم: يقول: هو على العرش، ولا يخفى عليه خافية، لا نتوهم ديمومته^(٦)، ولا يمثل بخليقته، ولا يجور في قضية^(٧). الخلق إلى ما^(٨) علم ينقادون^(٩)، وعلى ما سطر في

قال عنه أحمد: لم يكن بذاك في الحديث، وكان شديداً على الجهمية والرد عليهم .

وقال مسلم وغيره: متروك الحديث .

راجع: ميزان الاعتدال - للذهبي - ٢٨٩/٤ ، ٢٩٠ . وتهذيب التهذيب - لابن حجر - ٤٨٦/١٠ - ٤٨٩ .

(١) جاء: ساقطة من: س .

(٢) في الأصل: نفسه . والمثبت من: س ، ط .

(٣) في الأصل: خلاعنا . والمثبت من: س ، ط . والمعنى: سائراً وذاهباً .

راجع: لسان العرب - لابن منظور - ٢٧٠/١٣ (ظعن) .

(٤) في الأصل: بها . والمثبت من: س ، ط .

(٥) في الأصل: الايدرك . والمثبت من: س ، ط .

(٦) في الأصل: لا تتوهم على ديمومته . وفي ط: لا نتوهم ديمومته . والمثبت

من: س .

(٧) أي: في قضائه .

(٨) في س: مدا .

(٩) في س، ط: ينقادون .

المكنون^(١) من كتابه ماضون ، لا يعلمون بخلاف ، ما منهم علم ، ولا غيره يريدون ، فهو قريب غير ملتزم يعني : قريباً بعلمه ، وبعيد^(٢) غير منقضى ، يحقق ولا يمثل ، ويوجد ولا يبعث ، قال نعيم : لا يقال بعضه على العرش وبعضه على الأرض ، يدرك بالآيات ، ويثبت بالعلامات ، هو الكبير المتعال^(٣) - تبارك وتعالى - .

قلت : هذا الكلام في صحته عن ابن عباس نظر ، والذي يغلب على الظن أنه ليس من كلام ابن عباس ، ونوح بن أبي مريم له مفاريد من هذا النمط ، ولكن لا ريب أن نعيم بن حماد ذكر ذلك في كتبه التي صنفها في الرد على الجهمية ، وهو قد نفى تبغيضه بالمعنى الذي فسره ، وهذا مما^(٤) لا يستريب فيه المسلمون ، وهذا مما دل عليه قوله سبحانه ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾ ﴾^(٥) كما قد بسطنا الكلام فيه في موضعه^(٦) في الكلام على من تأول هذه السورة على غير تأويلها .

ولا ريب أن لفظ البعض والجزء والغير ألفاظ مجملة فيها إبهام وإبهام ، فإنه قد يقال ذلك على ما يجوز أن يوجد منه شيء دون شيء بحيث يجوز أن يفارق بعضه بعضاً ، وينفصل بعضه عن بعض ، أو يمكن

(١) في س : المنكون . وهو تصحيف .

(٢) في ط : بعيداً .

(٣) في س : المتعالي .

(٤) في س ، ط : ما .

(٥) سورة الصمد ، الآية : ١ ، ٢ .

(٦) الشيخ - رحمه الله تعالى - تكلم وبسط هذا في مواضع من كتبه مثل بيان تلييس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤٧٤/١ - وسوف يحيل عليه الشيخ في الصفحة التالية .

وكتاب : تفسير سورة الإخلاص ضمن الفتاوى - أيضاً - ٢١٤/١٧ فما بعدها وخاصة ص ٢٩٧ ، ٣٥١ ، ٤٤٩ وغيرها .

ذلك فيه^(١) ، كما يقال حد الغيرين^(٢) : ما جاز مفارقة أحدهما للآخر ، كصفات الأجسام المخلوقة من أجزائها وأعراضها ، فإنه يجوز أن يتفرق وينفصل^(٣) ، والله سبحانه منزه عن ذلك كله ، مقدس عن النقائص والآفات .

وقد يراد بذلك ما يعلم منه شيء دون شيء ، فيكون المعلوم ليس هو غير المعلوم ، وإن كان لازماً له لا يفارقه ، والتغاير بهذا المعنى ثابت لكل موجود ، فإن العبد قد يعلم وجود الحق ، ثم يعلم أنه قادر ثم أنه عالم ، ثم أنه سميع بصير ، وكذلك رؤيته تعالى كالعلم به ، فمن نفى عنه وعن صفاته التغاير والتبعيض بهذا المعنى فهو معطل جاحد للرب ، فإن هذا التغاير لا ينتفي إلا عن المعدوم ، وهذا قد بسطناه في كتاب بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية^(٤) في الكلام على سورة الإخلاص وغير ذلك بسطاً بياناً ، ومن علم ذلك زالت عنه الشبهات في هذا الباب ، فقول^(٥) السلف والأئمة: ما وصف الله من الله وصفاته منه وعلم الله من الله وله ، ونحو ذلك مما استعملوا فيه^(٦) لفظ من .

وإن قال قائل معناه^(٧) التبعض - فهو تبعيض بهذا الاعتبار ، كما

(١) في الأصل : عنه . والمثبت من : س ، ط .

(٢) في الأصل : الغيرين . وهو سهو من الناسخ . والمثبت من : س ، ط .

وقد ذكر الشيخ اصطلاح السلف - رحمهم الله - والأشعرية ومن وافقتهم ، والمعزلة ، والكرامية ، وغيرهم في لفظ (الغير) . في بيان تلبيس الجهمية ٥٠٨/١ .

(٣) في ط : تتفرق وتنفصل .

(٤) ٤٦٠/١ فما بعدها وخاصة ص ٤٦٥ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٥ ، ٥٠٨ .

(٥) في الأصل : فنقول . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٦) في س : في .

(٧) في س ، ط : معناها .

يقال : إنه تغاير بهذا الاعتبار ، ثم كثير^(١) من الناس يمتنع أو ينفي لفظ التغاير والتبعيض ونحو ذلك ، وبعض الناس لا يمتنع من لفظ التغاير ويمتنع من لفظ التبعيض ، وبعضهم لا يمتنع من اللفظين إذا فسر المعنى وأزيلت عنه الشبهة والإجمال الذي في اللفظ .

ولاريب أن الجهمية تقول في هذا الباب ما هم متناقضون فيه تناقضاً معلوماً بالبديهة ، ثم إن الذي ينفونه لا^(٢) يتصف به إلاّ المعدوم فيتناقضون ويعطلون ، فإنهم يقولون : إن كونه واحداً يمتنع أن يكون له صفة بوجه من الوجوه ، لأن ذلك يوجب الكثرة والعديدية ، قالوا : ويجب تنزيهه عن ثبوت عدد وكثرة في وصفه أو قدره^(٣) ، ثم إنهم يضطرون إلى أن يقولوا : هو قديم حق ، رب حي عليم قدير ، ونحو ذلك من المعاني التي يمكن علمنا ببعضها دون بعض ، والمعلوم ليس هو الذي ليس بمعلوم ، وذلك يقتضي ما فروا منه مما سموه تعدداً وكثرة وتبعيضاً وتغايراً ، فهذا تناقضهم ، ثم إن سلب ذلك لا يكون^(٤) إلاّ عن المعدوم ، وأما الموجود فإما قديم وإما محدث ، وإما موجود^(٥) بنفسه وإما ممكن مفتقر إلى غيره ، وإن^(٦) الموجود إما قائم بنفسه ، وإما قائم بغيره إلى غير ذلك من المعاني التي تتميز^(٧) بها الموجودات بعضها عن بعض ، إذ لكل موجود حقيقة خاصة يتميز بها ، يعلم منها شيء دون شيء

(١) في س ، ط : كثيراً .

(٢) في س : الذين ينفون لا ... وفي ط : الذين ينفون أن لا ...

(٣) في ط : في وصف وقدرة .

(٤) لا يكون : مكررة في : س .

(٥) في الأصل : موجوداً . والمثبت من : س ، ط .

(٦) في الأصل : وأما . والمثبت من : س ، ط .

(٧) في س : يتميز .

وذلك هو التبعض والتغاير الذي يطلقون إنكاره ، وهذا أصل نفاة^(١) الجهيمية المعطلة ، وهم كما قال الأئمة : لا يثبتون^(٢) شيئاً في الحقيقة .
ولهذا قال الإمام أبو عمر بن عبد البر^(٣) :

(الذي أقول : إنه إذا نظر^(٤) إلى إسلام^(٥) أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وسعد وسعيد وعبد الرحمن^(٦) ، وسائر المهاجرين والأنصار ، وجميع الوفود الذين دخلوا في دين الله أفواجاً ، علم أن الله عز وجل لم يعرفه واحد منهم إلا بتصديق النبيين وبأعلام^(٧) النبوة ، ودلائل الرسالة ، لا من قبل حركة ولا سكون^(٨) ، ولا من باب الكل والبعض ، ولا من باب كان ويكون ، ولو كان النظر في الحركة والسكون عليهم واجباً ، وفي الجسم ونفيه والتشبيه ونفيه لا زمأ [ما]^(٩) أضاعوه ، ولو أضاعوا الواجبات لما نطق^(١٠) القرآن بتزكيتهم وتقديمهم ، ولا أظن في

(١) في س : نفاه .

(٢) في الأصل : يثبون . والمثبت من : س ، ط .

(٣) في التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١٥٢/٧ .

هو : يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي الحافظ ، شيخ علماء الأندلس ، وكبير محدثيها في وقته ، له مصنفات كثيرة استقصى ذكرها القاضي عياض . يقول الذهبي : كان ديناً صينياً ثقة حجة صاحب سنة واتباع . توفي رحمه الله سنة ٤٦٣ هـ .

راجع : ترتيب المدارك - للقاضي عياض ١٢٧/٨ - ١٣٠ . شجرة النور الزكية - لمحمود مخلوف - ١١٩/١ . تذكرة الحفاظ - للذهبي - ١٢٨/٣ - ١٣٠ .

(٤) في التمهيد : إنه من نظر .

(٥) في الأصل ، س : الإسلام . والمثبت من : ط ، والتمهيد .

(٦) في التمهيد : ... وعلي وطلحة وسعد وعبد الرحمن .

(٧) في التمهيد : ... بتصديق النبيين بأعلام ...

(٨) ولا سكون : ساقطة من : التمهيد .

(٩) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والتمهيد .

(١٠) في التمهيد : الواجب ما نطق ..

مدحهم وتعظيمهم ، ولو كان ذلك من علمهم^(١) مشهوراً ، ومن^(٢) أخلاقهم معروفاً لاستفاض عنهم ، واشتهروا [به كما اشتهروا]^(٣) بالقرآن والروايات .

وقول رسول الله ﷺ : « ينزل ربنا إلى سماء الدنيا »^(٤) عندهم ،

- (١) في التمهيد : عملهم ..
- (٢) في التمهيد : أو من ..
- (٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط . وفي التمهيد : ولشهورا به كما شهروا ...
- (٤) جزء من حديث رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول : من يدعوني فأستجيب له ، من يسألني فأعطيه ، من يستغفرنني فأغفر له » .
- راجع : صحيح البخاري ٤٧/٢ كتاب التهجد - باب الدعاء والصلاة من آخر الليل ، ١٤٩/٧ كتاب الدعوات - باب الدعاء نصف الليل .
- وصحيح مسلم ٥٢١/١ كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه .
- ونزول الرب تبارك وتعالى على ما يليق بجلاله من غير تكييف هو مذهب السلف - رحمهم الله تعالى - والأخبار الواردة فيه صحيحة لا تقبل الشك ، وحديث النزول رواه عدد من الصحابة عن رسول الله ﷺ وخالف في ذلك طوائف المتكلمين ، وحاولوا إنكار هذه الصفة كما هو ديدنهم في سائر الصفات ، وقد تولى الرد عليهم أئمة الإسلام وناقشوا حججهم ، وأثبتوا أنها كسراب ببيعة .
- وللاطلاع على ما قيل في هذه المسألة يراجع :
- الرد على الجهمية - للدارمي - ص ٣٨ - ٥٣ . والتوحيد - لابن خزيمة - ص ١٢٦ - ١٣٦ . والشريعة - للأجري - ص ٣٠٦ - ٣١٤ . والتمهيد - لابن عبد البر - ١٢٨/٧ فما بعدها ، وغيرها مما لا يحصى .
- وقد أفرد شيخ الإسلام كتاباً لشرح حديث النزول رداً على سؤال ورد إليه في رجلين تنازعا في حديث النزول .
- أحدهما مثبت ، والآخر ناف .
- وقد تناول السؤال الإشكال الذي قد يطرأ على الذهن ، أو يثيره من هو بعيد =

مثل قول الله ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ ﴾^(١) ومثل قوله ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾^(٢) كلهم يقول : ينزل ويتجلى ويجيء بلا كيف ، ولا يقولون : كيف يجيء ؟ وكيف يتجلى ؟ وكيف ينزل ؟^(٣) وفي قوله : ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا ﴾^(٤) دلالة واضحة أنه لم يكن قبل ذلك متجلياً للجبل ، وفي ذلك ما يفسر لك^(٤) حديث النزول^(٥) ، ومن أراد أن يقف على أقاويل^(٦) العلماء في قوله ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ ﴾^(٧) فلينظر في تفسير بقي بن مخلد وتفسير محمد بن جرير ، وليقف على ما ذكرنا من ذلك - والله أعلم^(٨) .

وقد ذكر القاضي أبو يعلى في كتاب إبطال التأويلات لأخبار الصفات^(٩) : وما رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل : حدثني^(١٠) أبي ،

= عن منهج السلف في عقيدته ، أو تأثر بمذاهب المعتزلة والجهمية والفلاسفة . وحقق هذا الكتاب الأخ : محمد بن عبد الرحمن الخميس ، أحد منسوبي قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين للحصول به على درجة الماجستير .

(١) سورة الأعراف ، الآية : ١٤٣ .

(٢) سورة الفجر ، الآية : ٢٢ .

(٣) في التمهيد بعد كلمة « ينزل » ما يلي : ولا من أين جاء ؟ ولا من أين تجلى ؟ ولا من أين ينزل ؟ لأنه ليس كشيء من خلقه ، وتعالى عن الأشياء ولا شريك له ...

(٤) في التمهيد : معنى .

(٥) في الأصل ، ط : التنزل . وفي التمهيد : التنزيل . والمثبت من : س .

(٦) في هامش س : تأويل .

(٧) سورة الأعراف . الآية ١٤٣ .

(٨) نهاية كلام ابن عبد البر . وقد ورد في التمهيد : ... على ما ذكرنا من ذلك ففيما ذكرنا منه كفاية ، وبالله العصمة والتوفيق .

(٩) إبطال التأويلات لأخبار الصفات - للقاضي أبي يعلى - مخطوط - لوحة : ٩٨ .

(١٠) في إبطال التأويلات : قال : حدثني .

ثنا^(١) أبو المغيرة الخولاني ، ثنا^(٢) الأوزاعي ، حدثني^(٣) يحيى بن أبي كثير ، عن عكرمة قال : إن الله إذا أراد أن يخوف عباده أبدى عن بعضه إلى الأرض ، فعند ذلك تزلزل^(٤) ، وإذا أراد أن يدمر على قوم تجلى لها . قال^(٥) : ورواه ابن فورك ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن عكرمة ، عن ابن عباس : أن الله - تبارك وتعالى - إذا أراد أن يخوف أهل الأرض أبدى عن بعضه ، وإذا أراد أن يدمر عليهم^(٦) تجلى لها . ثم قال^(٧) : أما قوله : أبدى عن بعضه فهو على ظاهره ، وأنه راجع إلى الذات ، إذ ليس في حمله على ظاهره ما يحيل صفاته ولا يخرجها عما تستحق .

فإن قيل : بل في حمله على ظاهره ما يحيل صفاته ، لأنه يستحيل وصفه بالكل والبعض والجزء ، فوجب حمله على إبداء بعض^(٨) آياته وعلاماته ، تحذيراً وإنذاراً^(٩) .

قيل : لا يمتنع إطلاق هذه الصفة على وجه لا يفضي إلى التجزئة والتبعض ، كما أطلقنا تسمية يد ووجه لا على وجه التجزئة والتبعض^(١٠) ، وإن كنا نعلم أن اليد في الشاهد بعض الجملة^(١١) .

(١) في إبطال التأويلات : قال : أبو المغيرة .

(٢) في إبطال التأويلات : قال : حدثنا .

(٣) في إبطال التأويلات : قال : حدثني .

(٤) في س : تزلزل . وهو سهو من الناسخ .

(٥) القائل : القاضي أبو يعلى في المصدر السابق . والكلام فيه متصل .

(٦) في جميع النسخ : عليها . والمثبت من إبطال التأويلات .

(٧) أبو يعلى في المصدر السابق . والكلام متصل بما قبله .

(٨) في س : بعضه .

(٩) في إبطال التأويلات : ونذيراً .

(١٠) في س : ولا التبعض . وفي إبطال التأويلات : البعض .

(١١) في إبطال التأويلات : بعض من الجملة .

قال^(١) : وجواب آخر : وهو أنه لو جاز أن يحمل قوله : أبدى عن بعضه على بعض آياته لوجب^(٢) أن يحمل قوله : وإذا أراد أن يدمر على قوم^(٣) تجلى لها على جميع آياته ، ومعلوم أنه لم يدمر قرية بجميع آياته ، لأنه قد أهلك بلاداً ، كل بلد بغير ما أهلك به الآخر^(٤) .

وكذلك قال الإمام أحمد : فيما أخرجه^(٥) في الرد على الجهمية^(٦) لما ذكر قول^(٧) جهم قال : (فتأول القرآن على غير تأويله ، وكذب بأحاديث النبي ﷺ وزعم أن من وصف من الله شيئاً^(٨) مما يصف به نفسه في كتابه ، أو حدث عنه رسوله كان كافراً) .

فبين أحمد - في كلامه - أن من الله ما يوصف ، وأنه يوصف بذلك فذلك موصوف والرب موصوف به ، وأنه يوصف بذلك^(٩) ، وهذا كلام سديد فإن الله في كلامه وصف ما وصف من علمه وكلامه وخلقه بيده^(١٠) وغير ذلك ، وهو موصوف بهذه المعاني التي وصفها ، ولذلك سميت صفات ، فإن الصفة أصلها وصفه ، مثل جهة أصلها وجهه ، وعدة وزنة أصلها وعده ووزنه ، وهذا المثال^(١١) وهو فعله قد يكون في الأصل مصدراً كالعدة والوعد ، فكذلك الصفة والوصف ، وقد يكون بمعنى

-
- (١) القائل القاضي أبو يعلى في المصدر السابق . والكلام متصل .
 - (٢) في الأصل : كما لو وجب . والمثبت من : س ، ط ، والتأويلات .
 - (٣) على قوم : ساقطة من إبطال التأويلات .
 - (٤) في الأصل : الأخرى . والمثبت من : س ، ط ، وإبطال التأويلات .
 - (٥) في ط : أخرجه .
 - (٦) الرد على الجهمية والزندقة . ص ١٠٤ .
 - (٧) في الأصل : قوم . والمثبت من : س ، ط .
 - (٨) في الرد على الجهمية . . وصف الله بشيء .
 - (٩) وإنه يوصف بذلك : ساقطة من : س ، ط .
 - (١٠) في س ، ط : بيديه .
 - (١١) يعني : المعتل الأول كوعده ووزنه .

المفعول كقولهم : لحلية^(١) ووجهة وشرعة وبدعة ، فإن فعلاً يكون بمعنى المفعول ، كقوله^(٢) ﴿بِذِيحٍ عَظِيمٍ﴾^(٣) أي : بمذبوح ، والشرعة المشروعة ، والبدعة المبدعة^(٤) ، والوجهة^(٥) هي : الجهة التي يتوجه إليها ، فكذلك قد يقال في لفظ الصفة إذا^(٦) لم تنقل عن المصدر أنها الموصوفة^(٧) ، وعلى هذا يبنين نزاع الناس ، هل الوصف والصفة في الأصل بمعنى واحد ، بمعنى الأقوال ؟ ثم استعمالاً في المعاني تسمية للمفعول باسم المصدر إذ الوصف^(٨) هو القول [الذي هو المصدر والصفة هي المفعول الذي يوصف بالقول]^(٩) وأكثر الصفاتية على هذا الثاني وقولهم - أيضاً - يصح على القول الأول ، كما كنا نقرره قبل ذلك ، إذ أهل العرف قد يخصون أحد اللفظين بالنقل دون^(١٠) الآخر ، لكن تقرير قولهم على هذه الطريقة الثانية أكمل وأتم - كما ذكرناه هنا .

فقول أحمد وغيره : « فمن وصف من الله شيئاً مما يصف به نفسه » فالشيء الموصوف هو الصفة كعلمه ويديه ، وهذه الصفة الموصوفة وصف الله بها نفسه ، أي : أخبر بها عن نفسه وأثبتها لنفسه كقوله ﴿ أَنْزَلَهُ

-
- (١) في س ، ط : حلية .
(٢) في س ، ط : كقولهم .
(٣) سورة الصافات ، الآية : ١٠٧ .
(٤) في س : البدعة .
(٥) في الأصل : الجهة . والمثبت من : س ، ط .
(٦) في س ، ط : أن .
(٧) في س : الموصوف .
(٨) في س : إذا الوصف . وفي ط : إذ لوصف .
(٩) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .
(١٠) في الأصل : هو دون . وقد أثبت ما رأيته صواباً من : س ، ط .

يَعْلَمُهُ^(١) وقوله : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ^(٢) ﴾ .

ثم قال أحمد^(٣) : (فإذا قيل لهم : من^(٤) تعبدون ؟) .

قالوا : نعبد من يدبر أمر هذا الخلق .

فقلنا : هذا الذي يدبر أمر هذا الخلق هو مجهول لا يعرف بصفة ؟

قالوا : نعم .

فقلنا : قد عرف المسلمون [أنكم]^(٥) لا تأتمون^(٦) بشيء ، وإنما

تدفعون عن أنفسكم الشنعة بما تظهرون^(٧) .

إلى أن قال لهم^(٨) : (فقد^(٩) جمعتم في مسألة الكلام - كما تقدم -

ذكر لفظه^(١٠) بين كفر وتشبيه فتعالى^(١١) عن هذه الصفة) إلى قوله :

قال^(١٢) : (فقالوا : لا تكونون^(١٣) موحدين أبداً حتى تقولوا : قد

كان الله ولا شيء) .

فقلنا : نحن نقول : قد كان الله ولا شيء ، ولكن إذا قلنا : إن الله

(١) سورة النساء ، الآية : ١٦٦ .

(٢) سورة ص ، الآية : ٧٥ .

(٣) في الرد على الجهمية والزنادقة ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٤) في الرد على الجهمية .. : فمن .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والرد على الجهمية ..

(٦) في الرد على الجهمية : لا تؤمنون .

(٧) في الرد على الجهمية : تظهرونه .

(٨) في المصدر السابق ص ١٣٣ .

(٩) في الرد على الجهمية : وقد .

(١٠) في مسألة الكلام كما تقدم ذكر لفظه : إضافة من الشيخ . والكلام متصل في : الرد على الجهمية .

(١١) في الرد على الجهمية : وتعالى الله .

(١٢) يعني : الإمام أحمد في المصدر السابق ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

(١٣) في الرد على الجهمية : لا تكونوا .

لم يزل بصفاته كلها أليس إنما نصف إلهاً واحداً بجميع صفاته ؟ وضربنا لهم في ذلك مثلاً .

فقلنا : أخبرونا عن هذه النخلة ، أليس لها جذع وكرب وليف وسعف وخوص وجمار ؟ واسمها اسم شيء واحد^(١) ، وسميت نخلة بجميع صفاتها ، فكذلك الله - وله المثل الأعلى - بجميع صفاته إله واحد ، لا نقول : إنه قد كان في وقت من الأوقات [ولا قدرة حتى خلق قدرة والذي ليس له قدرة هو عاجز ولا نقول : إنه^(٢) كان في وقت من الأوقات]^(٣) لا^(٤) يعلم حتى خلق فعلم^(٥) ، والذي لا يعلم هو جاهل ولكن نقول : لم يزل الله عالماً قادراً مالكا^(٦) ، لا متى ولا كيف ، وقد سمى الله رجلاً كافراً اسمه الوليد بن المغيرة المخزومي فقال : ﴿ ذَرَفِي وَمَنْ خَلَقْتَ وَحِيداً ﴾^(٧) وقد سماه^(٨) وحيداً وله^(٩) عينان وأذنان ولسان وشفتان ويدان ورجلان وجوارح كثيرة ، فقد سماه وحيداً بجميع صفاته ، فكذلك الله - وله المثل الأعلى - [هو]^(١٠) بجميع صفاته إله واحد .

فقد بين أن ما لا يعرف بصفة فهو معدوم ، وهذا حق ، وبين أنه

-
- (١) في الأصل : واحداً . والمثبت من : س ، ط ، والرَد على الجهمية .
 - (٢) في الرد على الجهمية : قد .
 - (٣) ما بين المعقوفتين ساقط من : س ، ط .
 - (٤) في الرد على الجهمية : ولا . . .
 - (٥) في الرد على الجهمية : خلق له علماً فعلم .
 - (٦) مالكا : ساقطة من : الرد على الجهمية .
 - (٧) سورة المدثر ، الآية : ١١ .
 - (٨) في س ، ط : وقد كان الله سماه . وفي الرد على الجهمية : وقد كان هذا الذي سماه الله .
 - (٩) في الأصل ، ط : له . بدون واو . والمثبت من : س .
 - (١٠) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والرَد على الجهمية .

متعال عن الصفة التي وصفه^(١) بها الجهمية ، وذكر أنه إذا قلنا : لم يزل بصفاته كلها إنما نصف إلهاً واحداً . وبين أن النبات والحيوان يسمى واحداً ، وإن كان له صفات هي : كالجذع والكرب من النخلة ، وكاليد والرجل من الإنسان ، فالرب أولى أن يكون واحداً وإن كان له صفات ، إذ هو أحق بالوحدانية ، واسم الواحد من المخلوقات التي قد تتفرق صفاتها ، وتتبعض ، وتكون مركبة منها ، والرب تعالى أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، والمقصود أنه سمي هذه الأمور صفات أيضاً .

ونظير ذلك ما ذكره أبو عمر بن عبد البر في التمهيد^(٢) في شرح الموطأ^(٣) بعد أن قال : (أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة ، والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة ، لا على المجاز ، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك ، ولا يحدون^(٤) فيه صفة محصورة .

وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها ، والخوارج فكلهم ينكرها ، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة ، ويزعمون أن من أقرّ بها مشبه ، وهم عند من أقرّ بها^(٥) نافون^(٦) للمعبود .
والحق^(٧) فيما قاله القائلون بما ينطق^(٨) به كتاب الله وسنة رسوله ،

(١) في الأصل : وصف . والمثبت من : س ، ط .

(٢) في س ، تمهيد .

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٧/١٤٥ ، ١٤٦ .

(٤) في ط : يحدون .

(٥) في التمهيد : أثبتها .

(٦) في الأصل : نافعوك . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط ، والتمهيد .

(٧) في الأصل : للمعبود بلا سو والحق . وفي س ، ط : للمعبود بلا سوف

والحق . والكلام يستقيم بدون الزيادة ، كما أثبتته من التمهيد .

(٨) في التمهيد : نطق .

وهم أئمة الجماعة . والحمد لله .

روى حرمة بن يحيى [قال]^(١) ، سمعت عبد الله بن وهب يقول : سمعت مالك بن أنس يقول : من وصف شيئاً من ذات الله ، مثل قوله : ﴿ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾^(٢) ، فأشار^(٣) بيده^(٤) إلى عنقه ، ومثل قوله : ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾^(٥) فأشار إلى عينه^(٦) أو أذنه^(٧) أو شيئاً من بدنه^(٨) ، قطع ذلك منه ، لأنه شبه الله بنفسه .

ثم قال مالك : أما سمعت قول البراء حين حدث أن النبي ﷺ [قال]^(٩) : « لا يضحى بأربع من الضحايا »^(١٠) وأشار البراء بيده ، كما

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : التمهيد .

(٢) سورة المائدة ، الآية : ٦٤ .

في س : ﴿ وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ﴾ .

وفي ط : ﴿ وقالت اليهود يد الله مغلولة ﴾ .

(٣) في التمهيد : وأشار .

(٤) بيده : ساقطة من : س .

(٥) سورة الشورى ، الآية : ١١ .

(٦) في التمهيد : عينيه .

(٧) في س ، ط : وأذنه .

(٨) في جميع النسخ : يديه . وهو تصحيف . والمثبت من : التمهيد .

(٩) ما بين المعقوفتين زيادة من : التمهيد .

(١٠) رواه مالك في الموطأ - كتاب الأضاحي - باب ما ينهى عنه من الضحايا - حديث

١٠٣٥ ص ٣٢٢ عن البراء بن عازب أن رسول الله ﷺ سئل ماذا يتقى من

الضحايا ؟ فأشار بيده وقال : « أربعاً - وكان البراء يشير بيده ويقول : يدي أقصر

من يد رسول الله ﷺ - العرجاء البين ضلعها ، والعوراء البين عورها ، والمريضة

البين مرضها ، والعجفاء التي لا تنقى » .

ورواه بلفظ قريب من هذا أبو داود في سننه ٢٣٥/٣ كتاب الضحايا - باب

ما يكره من الضحايا - حديث / ٢٨٠٢ .

والترمذي ٨٥/٤ كتاب الأضاحي - باب ما لا يجوز من الأضاحي -

حديث/١٤٩٧ وقال : هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبيد بن =

أشار النبي ﷺ قال البراء : ويدي أقصر من يد رسول الله ﷺ [فكره البراء أن يصف يد رسول الله ﷺ]^(١) إجلالاً له وهو مخلوق ، فكيف الخالق الذي ليس كمثله شيء ؟ .

والمقصود^(٢) قوله : من وصف شيئاً من ذات الله ، فجعل الموصوف من ذات الله ، وغالب كلام السلف على هذا كقول^(٣) عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون ، نظير مالك^(٤) في كلامه المشهور في الصفات ، وقد رواه بالإسناد أبو بكر الأثرم ، وأبو عمر الطلمنكي ، وأبو عبد الله بن بطة ، في كتبهم^(٥) وغيرهم .

= فيروز عن البراء . والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم .
ورواه ابن ماجه ١٠٥٠/٢ كتاب الأضاحي - باب ما يكره أن يضحى به ،
حديث / ٣١٤٤ .

والإمام أحمد في مسنده ٢٠٠/٤ ، ٢٠١ .

(١) ما بين المعقوفتين مكرر في : س ، وهو سهو من الناسخ .

(٢) في الأصل ، س : المقصود . والمثبت من : ط .

(٣) أورده بسنده الذهبي في سير أعلام النبلاء ٣١١/٧ ، ٣١٢ .

ومختصر العلو - للذهبي - اختصار الألباني - ص ١٤٤ ، ١٤٥ والمقابلة عليهما . وذكره الشيخ - رحمه الله - في الفتوى الحموية ص ٤٢ - ٤٦ ضمن الفتاوى ج- ٥ . وذكر بعضه شيخ الإسلام في كتابه « درء تعارض العقل والنقل » ٣٥/١ - ٣٧ . كما ذكر بعضه اللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة ٥٠٢/٣ ، ٥٠٣ .

(٤) أي : مفتي المدينة وعالمها مع مالك .

(٥) ذكر الشيخ في الفتوى الحموية ص ٤٢ : أن أبا بكر الأثرم رواه في « السنة » وابن بطة في « الإبانة » بإسناد صحيح .

وفي درء تعارض العقل والنقل ٣٥/٢ أن أبا عمر الطلمنكي رواه في كتابه « الأصول » .

وقد اطلعت على « المختار من كتاب الإبانة » لابن بطة - مخطوط - لأحمد بن علي الحنفي ، وقد ذكر فيه قول عبد العزيز بن أبي سلمة - اللوحات ١٨١ - ١٨٣ وسوف أقابل عليه عند نهاية النقل من السير والمختصر .

قال : (أما بعد ، فقد فهمت ما سألت [عنه]^(١) فيما تتابعت^(٢) الجهمية ، ومن خلفها^(٣) ، في صفة الرب العظيم ، الذي فاقت^(٤) عظمته الوصف والتقدير ، وكلت الألسن عن تفسير صفته ، وانحسرت العقول دون معرفة قدره ، ردت عظمته العقول^(٥) ، فلم تجد مساعاً فرجعت خاسئة^(٦) ، وإنما أمروا بالنظر والتفكير فيما خلق بالتقدير^(٧) ، وإنما يقال : كيف ؟ لمن لم يكن مرة ثم كان ، فأما الذي لا يحول^(٨) ولا يزول^(٩) ولم يزل وليس له مثل ، فإنه لا يعلم كيف هو إلا هو] وكيف يعرف قدر من لم يبدأ ، ومن لا يموت ولا يبلى ؟ وكيف يكون لصفة شيء منه حد أو منتهى يعرفه عارف أو يحد قدره واصف ، على أنه الحق المبين لاحق أحق منه ولا شيء أبين منه [^(١٠) الدليل^(١١) على عجز العقول عن تحقيق صفته ، عجزها عن تحقيق صفة أصغر خلقه^(١٢) لا تكاد تراه صغيراً^(١٣) يحول ويزول ، ولا يرى له سمع ولا بصر] لما

-
- (١) ما بين المعقوفين زيادة من : السير ، والمختصر .
(٢) في المختصر : تتابعت .
(٣) في هامش الأصل : وافقها . وفي س : خالفهما . ومن خلفها : ساقطة من : السير ، والمختصر . والمثبت من : ط ، والفتوى الحموية .
(٤) في س : فانت . وهو تصحيف .
(٥) قوله : « ردت عظمته العقول » ساقط من : السير ، والمختصر .
(٦) في السير ، والمختصر : خاسئة حسيرة .
(٧) بالتقدير : ساقطة من : السير ، والمختصر .
(٨) في السير ، والمختصر : أما من لا يحول .
(٩) ولا يزول : ساقطة من السير .
(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من : السير ، والمختصر . ومذكور في : الفتوى الحموية .
(١١) في السير ، والمختصر : فالدليل .
(١٢) في ط : مخلوقاته .
(١٣) في ط : صغيراً .

يتقلب به ويحتال^(١) من عقله أعضل بك ، وأخفى عليك مما ظهر من سمعه وبصره ، فبارك الله أحسن الخالقين ، وخالقهم ، وسيد السادة ، وربهم ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [٢] (٣) .

اعرف - رحمك^(٤) الله تعالى - غناك عن تكلف صفة ما لم يصف الربّ من نفسه ، بعجزك عن معرفة قدر^(٥) ما وصف منها إذا^(٦) لم تعرف قدر ما وصف فما تكلفك علم^(٧) ما لم يصف ؟ هل يستدل بذلك على شيء من طاعته أو ينزجر^(٨) به عن معصيته ؟ .

فأما الذي جحد ما وصف الرب من نفسه تعمقاً وتكلف^(٩) ، فقد^(١٠) استهوته الشياطين في الأرض حيران [فصار يستدل - بزعمه - على جحد ما وصف الرب وسمى من نفسه بأن قال : لا بد إن كان له كذا من أن يكون له كذا ، فعمي عن البين بالخفي بجحد^(١١) ما سمي الرب من

-
- (١) في س : يجتال .
(٢) سورة الشورى ، الآية : ١١ .
(٣) ما بين المعقوفين ساقط من : السير ، والمختصر . ومذكور في : الفتوى الحموية .
(٤) في الأصل : هناك رحمك . والمثبت من : س ، ط . وفي السير ، والمختصر : فاعرف غناك .
(٥) قدر : ساقطة من : السير ، والمختصر .
(٦) في س : إذ .
(٧) في الأصل : تكلفك قدر علم . وسوف يعيد الشيخ العبارة بدون كلمة « قدر » . وفي س : تكلفك علمه . وفي ط : كلفك علم . والمثبت من : السير ، والمختصر ، والفتوى الحموية .
(٨) في س : أو يقرجر . وهو تصحيف . وفي السير والمختصر : أو تنزجر به عن شيء من معصيته .
(٩) في الأصل : تكلف . والمثبت من : س ، ط ، والسير ، والمختصر .
(١٠) في جميع النسخ : قد . والمثبت من : السير ، والمختصر ، والفتوى الحموية .
(١١) في الأصل ، س : بجحد . والمثبت من : ط ، والفتوى الحموية .

نفسه لصمت الرب عما لم يسمّ منها [^(١) فلم ^(٢) يزل يملّي له الشيطان حتى جحد قول الله عز وجل ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ ^(٣) فقال : لا يراه أحد ^(٤) يوم القيامة ^(٥)] فجحد - والله - أفضل كرامة الله التي أكرم بها أوليائه يوم القيامة من النظر إلى وجهه ونضرته إياهم ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُّقَدِّرٍ ﴾ ^(٦) فهم بالنظر إليه ينضرون إلى أن قال :

وإنما جحد ^(٧) رؤيته يوم القيامة إقامة للحجة الضالة المضلة ، لأنه قد عرف [أنه ^(٨)] إذا تجلّى لهم يوم القيامة رأوا منه ما كانوا به قبل ذلك مؤمنين ، وكان له جاحداً ^(٩) .

وقال المسلمون يا رسول الله : هل نرى ربنا ؟ فقال رسول الله ﷺ : « هل تضارون ^(١٠) في رؤية الشمس ليس دونها سحب » قالوا : لا ، قال : « فهل تضارون ^(١١) في رؤية القمر ليلة البدر ليس دونه سحب » قالوا : لا ، قال : « فإنكم ترون ربكم يومئذ كذلك » ^(١٢) .

-
- (١) ما بين المعقوفتين ساقط من : السير ، والمختصر ، عدا عبارة « فعمي عن البين بالخفي » فذكرت في المختصر .
 - (٢) في السير ، والمختصر : ولم .
 - (٣) سورة القيامة . الآيتان ٢٢ ، ٢٣ .
 - (٤) في السير والمختصر : لا يرى يوم ...
 - (٥) انتهى ما في السير ، والمقابلة فيما بقي على المختصر والفتوى الحموية .
 - (٦) سورة القمر ، الآية : ٥٥ .
 - (٧) في الأصل : جحدوا . والمثبت من : س ، ط ، والفتوى الحموية .
 - (٨) ما بين المعقوفتين زيادة من : الفتوى الحموية .
 - (٩) ما بين المعقوفتين ساقط من : السير والمختصر ، ومذكور في الفتوى الحموية .
 - (١٠) في الأصل : تضاهتون . والمثبت من : س ، ط .
 - (١١) في الأصل : تضاهتون . والمثبت من : س ، ط ، ومصادر تخريج الحديث .
 - (١٢) الحديث أخرجه الشيخان في صحيحيهما مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ في صحيح البخاري ١٧٩/٨ كتاب التوحيد - باب قول الله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناصرة إلى ربها ناظرة ﴾ ٢٢ ، ٢٣ / القيامة .

وقال رسول الله ﷺ : « لا تمتلىء النار حتى يضع الجبار فيها قدمه ، فتقول : قط ، قط ، وينزوي بعضها إلى بعض »^(١) .
 وقال لثابت بن قيس : « لقد ضحك الله مما فعلت بضيفك البارحة »^(٢) .

= وفي صحيح مسلم ١٦٣/١ كتاب الإيمان - باب معرفة طريق الرؤية - حديث / ٢٩٩ .

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة من طرق وألفاظ مختلفة ١٩٣/١ - ٢٠١ - باب ما ذكر عن النبي ﷺ كيف نرى ربنا في الآخرة .
 (١) الحديث يروى بألفاظ مختلفة عن أبي هريرة وغيره .

فرواه البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال رسول الله ﷺ « . . . فأما النار فلا تمتلىء حتى يضع رجله فتقول : قط قط فهناك تمتلىء وينزوي بعضها إلى بعض ، ولا يظلم الله عز وجل - من خلقه أحداً . . » .
 صحيح البخاري ٤٨/٦ كتاب التفسير - تفسير سورة (ق) .

ورواه بلفظ آخر في صحيحه ١٦٧/٨ كتاب التوحيد - باب قول الله تعالى : ﴿ وهو العزيز الحكيم ﴾ ﴿ سبحان ربك رب العزة عما يصفون ﴾ ﴿ والله العزة لرسوله ﴾ عن أنس عن النبي ﷺ قال : « لا يزال يلقي فيها وتقول : هل من مزيد ؟ حتى يضع فيها رب العالمين قدمه فينزوي بعضها إلى بعض ثم تقول قد قد بعزتك وكرمك . . » .

وراجع صحيح مسلم ٢١٨٦/٤ - كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها - الأحاديث / ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ .
 وسنن الترمذي ٣٩٠/٥ - كتاب التفسير - تفسير سورة (ق) .

(٢) انتهى الكلام في المختصر ومقابلة الباقي على ما في الفتوى الحموية والمختار من كتاب الإبانة - لابن بطة - اللوحة : ١٨٢ فما بعدها .

والحديث رواه البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « . . ضحك الله الليلة ، أو عجب من فعالكما ، فأنزل الله ﴿ ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ﴾ ٩/ الحشر .

صحيح البخاري ٢٢٦/٤ - كتاب مناقب الأنصار - باب ﴿ ويؤثرون على =

وقال - فيما بلغنا : « إن الله ليضحك من أزلكم وقنوطكم وسرعة إجابتكم » فقال له رجل من العرب : إن ربنا ليضحك ؟ قال : « نعم » قال : لا نعدم من رب يضحك خيراً^(١)

= أنفسهم ... ﴿ الآية ، ٥٩/٦ ، ٦٠ - كتاب التفسير - سورة الحشر - باب ﴿ ويؤثرون على أنفسهم ... ﴾ الآية .

يقول الألباني في كتابه « مختصر العلو » للذهبي - ص ١٤٦ : « أخرجه البخاري .. وابن أبي عاصم في السنة (٥٧٠) ومسلم أيضاً ، إلا أنه ليس عنده ذكر الضحك ، وليس عندهم جميعاً ذكر لثابت ابن قيس ، بل عند مسلم أنه أبو طلحة - رجل من الأنصار » .

أقول : والحديث يروى بروايات متعددة ، ولعل ذلك راجع إلى تعدد القصة ، وقد نقل ابن حجر في « فتح الباري » ٢٧١/١٤ - كتاب مناقب الأنصار - باب قول الله عز وجل ﴿ ويؤثرون على أنفسهم .. ﴾ الآية أن رجلاً من الأنصار عبر عليه ثلاثة أيام لا يجد ما يفطر عليه ، ويصبح صائماً حتى فطن له رجل من الأنصار يقال له ثابت بن قيس .. قال : وهذا لا يمنع التعدد في الصنيع مع الضيف ، وفي نزول الآية .

قال السيوطي في - الدر المنثور - ١٩٥/٦ : « أخرج مسدد في مسنده وابن أبي الدنيا في كتابه : « قرى الضيف » ، وابن المنذر عن أبي المتوكل الناجي ، أن رجلاً من المسلمين مكث صائماً ثلاثة أيام .. إلى أن قال : فلما أصبح ثابت غدا إلى رسول الله ﷺ فقال : « يا ثابت لقد عجب الله البارحة منكم ومن ضيفكم » فنزلت هذه الآية ﴿ ويؤثرون على أنفسهم ... ﴾ الآية .

(١) الحديث رواه بلفظ آخر ابن ماجه في سننه ٦٤/١ المقدمة - باب : فيما أنكرت الجهمية - حديث / ٢٨١ - عن أبي رزين قال : قال رسول الله ﷺ : « ضحك ربنا من قنوط عباده وقرب غيره » قال : قلت يا رسول الله : أويضحك الرب ؟ قال : « نعم » ، قلت : لن نعدم من رب يضحك خيراً .

ورواه الإمام أحمد في مسنده ١١/٤ ، ١٢ باللفظ الذي ذكره ابن ماجه . ذكر محمد فؤاد عبد الباقي - محقق سنن ابن ماجه - ٦٤/١ ، بعد الحديث مايلي : « في الزوائد : وكيع ذكره ابن حبان في الثقات ، وباقي رجاله احتج بهم مسلم » .

وكيع المشار إليه هو : وكيع بن حدس الراوي عن عمه أبي رزين .

إلى (١) أشباه لهذا مما لم (٢) نحِصِه .

وقال الله تعالى : ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ (٣) وقال : ﴿ وَأَجِدَ لِحِكْمِ رَبِّكَ فَاتِكًا بِأَعْيُنِنَا ﴾ (٤) وقال : ﴿ وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنَيْكَ ﴾ (٥) وقال : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْكَ ﴾ (٦) وقال : ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (٧) فوالله ما دلهم على عظم ما وصف (٨) من نفسه وما تحيط به قبضته إلا صغر نظيرها (٩) منهم عندهم ، إن ذلك الذي ألقى في روعهم ، وخلق على معرفة قلوبهم ، فما وصف الله من نفسه فسماه (١٠) على لسان رسوله سميناه كما سماه ، ولم نتكلف منه [صفة] (١١) ما سواه - لا هذا ولا هذا - لا نجحد ما وصف ، ولا نتكلف معرفة ما لم يصف .

اعلم - رحمك الله - أن العصمة في الدين تنتهي حيث انتهى بك ، ولا تجاوز ما قد حد لك ، فإن من قوام الدين معرفة المعروف وإنكار المنكر ، فما بسطت عليه المعرفة ، وسكنت إليه الأفتدة ، وذكر أصله في الكتاب والسنة ، وتوارث (١٢) علمه الأمة ، فلا تخافن في ذكره وصفته من

-
- (١) في جميع النسخ : في . والمثبت من : الفتوى الحموية ، والمختار .
 - (٢) في الفتوى الحموية : لا .
 - (٣) سورة الشورى ، الآية : ١١ .
 - (٤) سورة الطور ، الآية : ٤٨ .
 - (٥) سورة طه ، الآية : ٣٩ .
 - (٦) سورة ص ، الآية : ٧٥ .
 - (٧) سورة الزمر ، الآية : ٦٧ .
 - (٨) في الفتوى الحموية : وصفه . وفي المختار : من وصف .
 - (٩) في الأصل : نظيراً . والمثبت من : س ، ط ، والفتوى الحموية ، والمختار .
 - (١٠) في الفتوى الحموية : وسماه .
 - (١١) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط ، والفتوى الحموية ، والمختار . وهي في س : صنعة .
 - (١٢) في الفتوى الحموية ، والمختار : توارثت .

ربك ما وصف من نفسه عيباً ، ولا تتكلفن^(١) بما وصف [لك]^(٢) من ذلك قدراً .

وما أنكرته نفسك ولم تجد ذكره في كتاب ربك ، ولا في الحديث^(٣) عن نبيك - من ذكر صفة ربك - فلا تتكلفن^(٤) علمه بعقلك ، ولا تصفه بلسانك ، واصمت عنه كما صمت الرب عنه من نفسه ، فإن تكلفك معرفة ما لم يصف من^(٥) نفسه مثل إنكارك ما وصف منها ، فكما أعظمت ما جحد^(٦) الجاحدون مما وصف^(٧) من نفسه ، فكذلك أعظم تكلف ما وصف الواصفون مما لم يصف منها .

فقد - والله - عز المسلمون الذين يعرفون المعروف وبمعرفتهم يعرف^(٨) ، وينكرون المنكر وبإنكارهم ينكر ، يسمعون^(٩) ما وصف الله به نفسه من هذا في كتابه ، وما يبلغهم^(١٠) مثله عن نبيه ، فما مرض من ذكر هذا وتسميته من الرب^(١١) قلبُ مسلم^(١٢) ، ولا تكلف صفة قدره ولا تسمية غيره من الرب مؤمن .

-
- (١) في جميع النسخ : عيناً ولا تكلفن . وفي المختار : عبثاً ولا تكلفن . والمثبت من : الفتوى الحموية .
 - (٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : الفتوى الحموية ، والمختار . وقد ورد في المختار : لما وصف لك .
 - (٣) في الفتوى الحموية : حديث .
 - (٤) في الفتوى الحموية ، والمختار : تكلفن .
 - (٥) في س ، ط : به .
 - (٦) في الفتوى الحموية : جحده .
 - (٧) في المختار : وصفه .
 - (٨) في الفتوى الحموية : ... المعروف وبهم يعرف .
 - (٩) في الأصل : يسمون . والمثبت من : س ، ط ، والفتوى الحموية ، والمختار .
 - (١٠) في جميع النسخ : يبلغهم . والمثبت من : الفتوى الحموية .
 - (١١) من الرب : ساقطة من الفتوى الحموية .
 - (١٢) في س : قلت نسلم . وهو تصحيف .

وما ذكر عن رسول الله ﷺ أنه سماه من صفة ربه ، فهو بمنزلة ما سمي ووصف الرب - تعالى - من نفسه .

والراسخون^(١) في العلم - الواقفون حيث انتهى علمهم ، الواصفون لربهم بما^(٢) وصف من نفسه ، التاركون لما ترك من ذكرها - لا ينكرون صفة ما سمى منها جحداً ، ولا يتكلفون وصفه بما لم يسم تعمقاً ، لأن الحق ترك ما ترك ، وتسمية^(٣) ما سمي فمن ﴿ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾^(٤) أوهب^(٥) الله لنا ولكم حكماً وألحقنا بالصالحين .

فتدبر كلام هذا الإمام^(٦) ، وما فيه من المعرفة والبيان .

والمقصود هنا : تكلمه بلفظ (من) في مواضع^(٧) عديدة كقوله : كيف^(٨) يكون لصفة شيء منه [حد أو منتهى يعرفه عارف أو يحد قدره واصف ، فذكر أن صفته شيء منه]^(٩) لا يعرف أحد حدها ولا قدرها .

ثم قال : الدليل على عجز العقول عن تحقيق صفته عجزها عن تحقيق صفة أصغر مخلوقاته ، فجعل الصفة هنا له لا لشيء منه ، لأنه استدل بالعجز عن تحقيق صفة المخلوق ، ثم أمر بمعرفة ما ظهر علمه

(١) في المختار : من نفسه من أجل ما وصفنا كالجاحد المنكر لما وصفنا منها .

(٢) في الأصل : مما . والمثبت من : س ، ط ، والفتوى الحموية ، والمختار .

(٣) في س : وتسميته . وفي ط : وسمى .

(٤) سورة النساء ، الآية : ١١٥ .

وقد ورد في الأصل : اتبع . وفي س ، ط : وسارت . وهو تصحيف .

(٥) في س ، ط ، والفتوى الحموية : وهب .

(٦) المتقدم ذكره هو : عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون . وقد تقدم التعريف به .

(٧) في س : موضع .

(٨) في ط وكيف .

(٩) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط .

بالكتاب والسنة ، والسكوت عما لم يظهر علمه ، وذم من نفى ما ذكر
و^(١) تكلف علم ما لم يذكر فقال :

اعرف غناك عن تكلف صفة ما لم يصف الرب من نفسه بعجزك عن
معرفة قدر ما وصف منها ، فذكر أن [من]^(٢) نفسه ما لم يصفه ، ونهى
عن تكلف^(٣) صفته ، لأن الذي وصفه من نفسه يعجز عن معرفة قدره ،
فالعجز عن ما لم يذكر أولى ، قال : إذا لم تعرف قدر ما وصف فما
تكلفك^(٤) علم ما لم يصف ؟

ثم قال : فأما الذي جحد ما وصف الرب من نفسه تعمقاً وتكلفاً ،
مضاه يستدل بزعمه على جحد ما وصف الرب وسمى من نفسه بأن قال :
لا بد إن كان له كذا من أن يكون له كذا ، فجحد ما سمى الرب من نفسه
بصمت الرب عما لم يسم منها ، فذكر^(٥) - أيضاً - في هذا الكلام أن الرب
وصف من نفسه وسمى من نفسه ما وصف وسمى ، وصمت عن ما لم
يسم من نفسه ، وأن الجهمية يجحدون الموصوف المسمى من نفسه بأن
ذلك يستلزم كذا ، وينفون اللازم الذي صمت الرب عنه فلم يذكره بنفي
ولا إثبات .

ثم بين أن الجهمي ينكر الرؤية^(٦) ، لأنه قد عرف إذا تجلى لهم يوم
القيامة رأوا منه ما كانوا به قبل ذلك مؤمنين وكان له جاحداً ، فذكر أن
المؤمنين يرون منه يوم القيامة ما صدقوا به في الدنيا وجحدته الجهمية ،
وأن الجهمي علم أن رؤيته تستلزم ثبوت ما جحدته ، فلذلك أنكرها

(١) في ط : أو .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٣) في س : تكليف .

(٤) في س ، ط : كلفك .

(٥) في الأصل : فصار . والمثبت من : س ، ط .

(٦) في الأصل : والرؤية . والمثبت من : س ، ط . وقد تقدم الكلام على الرؤية .

[هكذا هو فإن ^(١) الرؤية تستلزم ثبوت ذلك لا ريب ، ولهذا كان من أثبت الرؤية ووافق الجهمي على نفي لوازمها ، مخالفاً للفطرة العقلية عند عامة العقلاء المثبتة والنافية .

ثم قال : لما ذكر قوله ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ ^(٢) فوالله ما دلهم على عظم ^(٣) ما وصف من نفسه ، وما تحيط به قبضته [إلا صغر نظيرها منهم ، فذكر أن ما دلت عليه الآية ^(٤) هو ما وصفه] ^(٥) من نفسه ، وأن هذا الموصوف منه نظيره منهم صغير ، فإذا كان هذا عظمة الذي هو صغير بالنسبة إلى ما لم يذكر ، فكيف بعظمة ما لم يصف من نفسه سبحانه وتعالى !!! .

ثم قال : فما وصف من نفسه فسماه سميناه كما سماه ، ولم نتكلف من صفة ما سواه ، فذكر أنا نسبي ونصف ما سمي ووصف من نفسه ، ولا نتكلف أن نصف منه ما سوى ذلك ، لا نجحد الموصوف من نفسه ولا نتكلف معرفة ^(٦) ما لم يصفه من نفسه .

وسائر كلامه يوافق هذا ، يبين أنه وصف من نفسه موصوفات وسكت عما لم يصفه من نفسه كقوله : فإن ^(٧) تكلفك معرفة ما لم يصف من نفسه مثل إنكارك ما وصف منها ، فكما أعظمت ما جحد الجاحدون

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س . وقد دون في الأصل : ولهذا كان من أثبت . ولا يستقيم بها . وفي ط : هكذا فإن .

(٢) سورة الزمر . الآية ٦٧ .

(٣) في الأصل : علم . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط . وتقدمت كما هو مثبت .

(٤) في الأصل : الأئمة . وهو تصحيف . والمثبت من : ط .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .

(٦) في س : موفآت . وهو تصحيف .

(٧) في س : فا . وهو سهو من الناسخ .

مما وصف من نفسه ، فكذلك أعظم تكلف^(١) ما وصف الواصفون مما لم يصف منها فقد - والله - عز المسلمون الذي يعرفون المعروف وبمعرفتهم يعرف ، وينكرون المنكر ويإنكارهم ينكر يسمعون^(٢) ما وصف الله به نفسه من هذا في كتابه ، وما يبلغهم مثله عن نبيه فما مرض من ذكر هذا وتسميته من الرب قلب مسلم ، ولا تكلف صفة قدره ولا تسميته غيره من الرب قلب مؤمن .

قوله : في هذا الموضع يسمعون^(٣) ما وصف الرب من نفسه من هذا في كتابه ، فإنه قال هنا : ما وصف الرب به نفسه من هذا ، وفي سائر المواضع يقول : ما وصف من نفسه ، وذلك لأنه هنا قال : تسمعون^(٤) فلا بد أن يذكر الكلام الذي وصف الله به نفسه ، والمسموع^(٥) يتضمن ما وصف من نفسه ، فلهذا قال : تسمعون ما وصف الله به نفسه من هذا ، وفي غير هذا الموضوع كقوله : فما وصف من نفسه فسماه سميناه كما سماه ، أراد ما دل عليه الكلام وبينه ووصفه ، وهو الذي وصفه الله من نفسه وسماه ، وذلك يعلم ويعرف ويذكر ولا يسمع ، إلا إذا وصف وذكر ، وسيأتي بيان أن هذه^(٦) الموصوفات التي وصفها الله من نفسه يوصف بها - أيضاً - فهي موصوفة^(٧) باعتبار ، والرب يوصف بها باعتبار .

(١) في س : تكلف .

(٢) في الأصل : يسمون . وفي س : الكلمة غير واضحة . والمثبت من : ط .
وتقدمت في كلام عبد العزيز بن الماجشون .

(٣) في الأصل : يسمون . والمثبت من : س ، ط .

(٤) في ط : يسمعون .

(٥) في س : المسموع . وهو تصحيف .

(٦) في الأصل : هذا . وقد أثبت الصواب من : س ، ط .

(٧) في س : موصوف .

وذكر أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب السنة له^(١) قال : وفيما أجاز لي^(٢) جدي - رحمه الله - قال : قال إسحاق بن راهوية إن الله - تبارك وتعالى - وصف نفسه في^(٣) كتابه بصفات استغنى الخلق كلهم عن أن يصفوه بغير ما وصف به نفسه ، وأجمله في كتابه ، فإنما فسر النبي ﷺ معنى إرادة الله - تبارك وتعالى - قال الله في كتابه حيث ذكر عيسى بن مريم فقال : ﴿ تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾^(٤) وقال في محكم كتابه ﴿ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾^(٥) ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ يَمِينَهُ ﴾^(٦) ، وقال : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾^(٧) ، وقال : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾^(٨) وقال ﴿ خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾^(٩) وقال في آيات كثيرة ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾^(١٠) وقال ﴿ وَلِئِنَّصَعَّ عَلَى عَيْنِي ﴾^(١١) وكل ما وصف الله به نفسه من الصفات التي ذكرناها مما هي موجودة في القرآن ، وما لم تذكر فهو كما ذكر ، وإنما يلزم العباد الاستسلام لذلك والتعبد ، لا نزيل صفة مما وصف الله بها^(١٢)

(١) تقدم الكلام على أبي الشيخ وكتابه « السنة » ص ١٦٦ .

(٢) في ط : أجازني .

(٣) في ط : من .

(٤) سورة المائدة ، الآية : ١١٦ .

(٥) سورة الزمر ، الآية : ٦٨ .

(٦) سورة الزمر ، الآية : ٦٧ .

(٧) سورة المائدة ، الآية : ٦٤ .

(٨) سورة الفتح ، الآية : ١٠ .

(٩) سورة ص ، الآية : ٧٥ .

(١٠) سورة الشورى ، الآية : ١١ .

(١١) سورة طه ، الآية : ٣٩ .

(١٢) في س ، ط : به .

نفسه ، أو وصف الرسول عن جهته ، لا بكلام ولا بإرادة ، إنما يلزم^(١) المسلم الأداء ، ويوقن بقلبه أن ما وصف به نفسه في القرآن إنما هي صفاته ، ولا يعقل نبي مرسل ولا ملك مقرب تلك الصفات إلا بالأسماء التي عرفهم الرب - تبارك وتعالى - ، فأما أن يدرك أحد من بني آدم معنى تلك الصفات فلا يدركه أحد ، وذلك أن الله تعالى إنما وصف من صفاته قدر ما تحتمله^(٢) عقول ذوي الألباب ، ليكون إيمانهم بذلك . ومعرفتهم بأنه الموصوف بما وصف به نفسه ، ولا يعقل أحد منتهاه ولا منتهى صفاته ، وإنما يلزم المسلم أن يثبت معرفة صفات الله بالاتباع والاستسلام كما جاء ، فمن جهل معرفة ذلك حتى يقول : إنما أصف ما قال الله ولا أدري^(٣) ما معاني ذلك ، حتى يفضي إلى أن يقول بمعنى قول الجهمية : يده^(٤) نعمة ، ويحتج بقوله : ﴿أَيَّدِينَا أَنْعَمًا﴾^(٥) ونحو ذلك فقد ضل سواء^(٦) السبيل ، هذا محض كلام الجهمية حيث يؤمنون بجميع ما وصفناه^(٧) من صفات الله ، ثم يحرفون معنى الصفات عن جهتها التي وصف الله بها نفسه ، حتى يقولوا : معنى ﴿السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٨) معنى السميع هو : البصير ، ومعنى البصير هو السميع ، ويجعلون اليد

(١) في الأصل : يستلزم . والمثبت من : س ، ط .

(٢) في الأصل : تحمله . والمثبت من : س ، ط .

(٣) في الأصل : ولا يدري . والمثبت من : س ، ط .

(٤) في س ، ط : يد .

(٥) سورة يس ، الآية : ٧١ .

في الأصل : أنعمنا . وهو سهو من الناسخ .

(٦) في س ، ط : عن سواء .

(٧) في س ، ط : وصفنا .

(٨) سورة الشورى ، الآية : ١١ .

معنى السميع البصير : ساقطة من : س ، ط .

نعمة ، وأشبه ذلك يحرفونها عن جهتها ، لأنهم هم^(١) المعطلة .

[قلت]^(٢) : فقد تبين مستند حكاية ابن شجاع الثلجي وزرقان وغيرهما لما ينقلونه عن أهل الإثبات من التحريف كقولهم : إن الله هو القرآن ، أو إن القرآن بعضه ، وظهر^(٣) أن محمد بن شجاع - إمام الواقعة^(٤) - هو وأصحابه الذين لا يقولون : القرآن مخلوق ولا غير مخلوق ، يطلقون عليه أنه محدث بمعنى أنه أحدثه في غيره ، وهو معنى قول^(٥) من قال : إنه مخلوق ليس بينهما فرق إلا في اللفظ ، وقد سلك هذا المسلك طوائف من أهل البدع من الرافضة وغيرهم يقولون : هو محدث مجعول ، ولا يقولون : هو مخلوق ، ويزعمون أن لفظ الخلق يحتمل المفترى ، وهم في المعنى موافقون لأصحاب المخلوق ، وقد وافقهم على الترادف طوائف الكلابية والأشعرية وخلائق من^(٦) أهل الفقه والحديث والتصوف يقولون : المحدث هو المخلوق في غيره ،

(١) في الأصل : هو ، والمثبت من : س ، ط .

(٢) ما بين المعقوفتين بياض في الأصل بمقدار أربع كلمات في بداية السطر .

وبمقدار ثلاث كلمات في : س . والكلام متصل في : ط . ولعله نهاية كلام ابن راهوية وبداية كلام الشيخ ، لذا وضعت ما بين المعقوفتين ليستقيم الكلام . وقد ورد بهامش الأصل : « ذكر ما حكى زرقان وابن شجاع عن بعض أئمة أهل السنة من البهتان ، وقولهم عنهم ما لم يقولوا (هنا) .

كل ذلك بيان من شيخ الإسلام لكذب زرقان وابن شجاع وأن هؤلاء الأئمة براء مما نسب إليهم المفترى .

وكلمة (هنا) التي بين القوسين في الكلام السابق كتب في هامش الأصل : « لا هنا » . والمعنى لا يستقيم بها .

(٣) في س ، ط : وذكر .

(٤) في س ، ط : الواقف .

وقد تقدم الكلام على الواقعة .

(٥) في س : قوله .

(٦) في ط : طوائف .

لا يسمون محدثاً إلا ما كان كذلك ، فهؤلاء كلهم يقولون : من قال : إنه محدث كان معنى قوله : إنه مخلوق ، ولزمه القول بأنه مخلوق .

فهذا^(١) أحد الوجهين للإنكار على داود الأصبهاني وغيره ممن قال : إنه محدث^(٢) وأطلق القول بذلك ، وإن كان داود وأبو معاذ وغيرهما لم يريدوا بقولهم : إنه محدث أنه بائن عن الله ، كما يريد الذين يقولون : إنه مخلوق ، بل مذهب^(٣) داود وغيره ممن قال : إنه محدث وليس بمخلوق من أهل الإثبات : إنه هو الذي تكلم به ، وإنه قائم به^(٤) ليس بمخلوق منفصل عنه ، ولعل هذا كان^(٥) مستند داود في قوله لعبد الله : أحب أن تعذرني عنده ، وتقول له : ليس هذا مقالتي ، أو ليس كما قيل لك ، فإنه قد يكون قصد بذلك أنني لا أقول : إنه محدث بالمعنى الذي فهموه وأفهموه - وهو أنه مخلوق - وليس هذا مذهبي ، ولم يقبل أحمد قوله ، لأن هذا القول منكر ، ولو فسره بهذا التفسير لما ذكرناه^(٦) ، ولأنه أنكر مطلقاً ، فلم يقر باللفظ الذي قاله ، وقد قامت عليه البيئته به ، فلم يقبل إنكاره بعد الشهادة عليه ، ولأنه أظهر مع هذه البدعة بدعة أخرى وهي : إباحة التحليل^(٧) ، وهو مذهبه ، وأهل الحديث لم يكونوا

(١) في س ، ط : فهو . وتقدم ذكر الوجه الأول في ص ٣٤٤ .

(٢) في الأصل : مخلوق . والمثبت من : س ، ط .

(٣) في س ، ط : ذهب .

(٤) في س ، ط : بذاته .

(٥) كان : ساقطة من : س .

(٦) من أن طوائف من أهل الكلام والفقهاء والحديث والتصوف يقولون : المحدث هو المخلوق في غيره ، ولا يسمون محدثاً إلا ما كان كذلك ، فمن قال : إنه محدث كان معنى قوله إنه مخلوق .

(٧) وهي قوله بجواز تحليل المطلقة ثلاثاً لزوجها الأول من الزوج الثاني ، إذا لم يعلم الزوجان ، وقد نقل رأيه هذا في هذه المسألة القرطبي في تفسيره ١٥٠/٣ فقال : « .. وقال سالم والقاسم : لا بأس أن يتزوجها ليحلها إذا لم يعلم =

= الزوجان ، وهو مأجور ، وبه قال ربيعة ويحيى بن سعيد ، وقاله داود بن علي إذا لم يظهر ذلك في اشتراطه في حين العقد .

وقد وافقه في هذا الرأي ابن حزم فقال في المحلى ١٠/ ١٨٠ :

« مسألة : فلو رغب المطلق ثلاثاً إلى من يتزوجها ويطأها ليحلها له فذلك جائز ، إذا تزوجها بغير شرط لذلك في نفس عقده لنكاحه إياها ، فإذا تزوجها فهو بالخيار ، إن شاء طلقها ، وإن شاء أمسكها ، فإن طلقها حلت للأول فلو شرط في عقد نكاحها أنه يطلقها إذا وطئها فهو عقد فاسد مفسوخ أبداً ولا تحل له به . »

والمفهوم من هذا القول جواز التحليل من الزوج الثاني إذا نوى ذلك ولم يظهره في العقد .

وهذا القول فيه مخالفة صريحة للنصوص الصحيحة الواردة عن رسول الله ﷺ في لعن وذم المحلل والمحلل له .

يقول ابن قدامة في المغني ٧/ ٢٧٥ : « .. ولأن النبي ﷺ لعن المحلل والمحلل له ، فسماه محللاً مع فساد نكاحه .. وأما تسميته محللاً فلقصده التحليل فيما لا يحل ، ولو أحل حقيقة لما لعن ، ولا لعن المحلل له . »

وقال ابن كثير في تفسيره ١/ ٢٧٨ - ٢٨٠ : « فصل : والمقصود من الزوج الثاني أن يكون راغباً في المرأة قاصداً لدوام عشرتها ، كما هو المشروع من التزويج » .. إلى أن قال : « .. فأما إذا كان الثاني إنما قصده أن يحلها للأول فهذا هو المحلل الذي وردت الأحاديث بذمه ولعنه ، ومتى صرح بمقصوده في العقد بطل النكاح عند جمهور الأئمة » .

ثم أورد - رحمه الله - جملة من الأحاديث والآثار بسندها تنص على ذم ولعن المحلل والمحلل له من طرق مختلفة .

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كتاب « إقامة الدليل على إبطال التحليل » ذكر فيه الأدلة النقلية والعقلية على إبطال الحيل في الدين عموماً والتحليل خصوصاً . والكتاب في الجزء الثالث من مجموع فتاوى ابن تيمية من ص ٩٨ إلى ٣٨٥ . وعقد ابن القيم في أعلام الموقعين ٣/ ٤٧ ، ٤٨ فصلاً في مساوىء التحليل والتشنيع على فاعله ، وضمنه - رحمه الله - الأحاديث الواردة عن رسول الله ﷺ بلعن وذم المحلل والمحلل له ، وطرق روايتها والحكم عليها وأماكنها في كتب السنة .

يتنازعون في تحريم ذلك ، كما جاءت [به]^(١) الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ والتابعين .

وكان محمد بن يحيى^(٢) من أئمة أهل الحديث ، كما قال أبو نعيم الأصبهاني^(٣) : أنبأنا محمد بن عبد الله - يعني الحاكم - سمعت يحيى^(٤) بن منصور القاضي يقول : سمعت خالي عبد الله بن علي بن الجارود ، يقول : سمعت محمد بن سهل بن عسكر يقول : كنا عند أحمد بن حنبل ، فدخل محمد بن يحيى ، فقام إليه أحمد ، وتعجب منه الناس ، ثم قال لبيته وأصحابه : اذهبوا إلى أبي عبد الله فاكتبوا عنه .

وقد تنازع الناس في لفظ (محدث) هل هو مرادف للفظ المخلوق أم ليس كذلك ؟ على قولين :

- = كما عقد فصلاً آخر في رأي الإسلام في التحليل قال في آخره : « .. ونكاح المحلل لم يبيح في ملة من الملل قط ، ولم يفعله أحد من الصحابة ، ولا أفتى به واحد منهم » .
- (١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .
- (٢) هو : محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي النيسابوري أبو عبد الله . وتقدم التعريف به ص ٣٣٨ .
- (٣) ذكره الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٤١٦/٣ بالسند واللفظين اللذين ذكرهما الشيخ - رحمه الله .
- وأورده الذهبي في سير أعلام النبلاء ٢٨٠/١٢ .
- (٤) في الأصل : أبا يحيى . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط ، وتاريخ بغداد ، وسير أعلام النبلاء .
- هو : أبو محمد يحيى بن منصور بن يحيى بن عبد الملك ، قاضي نيسابور . نقل الذهبي عن الحاكم أنه قال : ولي القضاء بضع عشرة سنة ، ثم عزل بأبي أحمد الحنفي في سنة ٣٣٩ هـ . وكان محدث نيسابور في وقته ، وحمد في القضاء . ١ هـ . مات سنة ٣٥١ هـ .
- راجع : سير أعلام النبلاء للذهبي - ٢٨/١٦ . وشذارت الذهب - لابن العماد - ٩/٣ .

قال الأشعري في المقالات^(١) - لما ذكر النزاع في الخلق والكسب والفعل ، قال : (واتفق أهل الإثبات على أن معنى مخلوق معنى محدث ومعنى محدث [معنى]^(٢) مخلوق ، وهذا هو الحق عندي ، وإليه أذهب ، وبه أقول .

وقال زهير الأثري^(٣) ، وأبو معاذ التومني : معنى مخلوق أنه وقع عن إرادة من الله وقول^(٤) له (كن) .

وقال كثير من المعتزلة بذلك ، منهم أبو الهذيل .

وقد قال قائلون : معنى المخلوق أن^(٥) له خلقاً ، ولم يجعلوا الخلق قولاً على وجه من الوجوه ، منهم أبو موسى^(٦) ، وبشر من المعتمر .

[و]^(٧) الفرق بين المخلوق والمحدث ، هو اصطلاح أئمة أهل الحديث ، وهو موافق للغة التي نزل بها القرآن ، ومنهم من يفرق بين حدث ومحدث ، كما حكى القولين الأشعري^(٨) .

(١) مقالات الإسلاميين ٢/ ٢٢٠ .

وقد ورد في هامش (س) : نقل الأشعري اتفاق أهل الإثبات على أن معنى مخلوق معنى محدث ، ومعنى محدث معنى مخلوق .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والمقالات .

(٣) في جميع النسخ : الأثري . والمثبت من : المقالات . وقد تقدم الكلام عليه .

(٤) في ط : قوله .

(٥) في س : إنه .

(٦) أبو موسى المرادار .

(٧) ما بين المعقوفتين أضفتها ليستقيم الكلام .

(٨) في المقالات : ٣٥١/١ ، ٥٣/٢ . فقد ذكر أن زهير الأثري يزعم أن القرآن

كلام الله محدث ، غير مخلوق وأنه يوجد في أماكن كثيرة في وقت واحد .

وأما أبو معاذ التومني فإنه يزعم أن كلام الله حدث غير محدث ولا مخلوق ، وهو قائم بالله لا في مكان .

قال البخاري في صحيحه^(١) في كتاب الرد على الجهمية - في أثناء أبواب القرآن - باب ما جاء به في تخليق السماوات والأرض وغيرها من الخلائق : (وهو فعل الرب وأمره ، فالرب^(٢) بصفاته وفعله وأمره وكلامه هو الخالق المكون^(٣) غير مخلوق ، وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعول مخلوق مكون) .

ثم قال^(٤) بعد ذلك باب^(٥) قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أِذِنَ لَهُ حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾^(٦) (ولم يقل : ماذا خلق ربكم) . وقال : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾^(٧) .

وقال مسروق ، عن ابن مسعود^(٨) : إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماوات شيئاً ، حتى إذا^(٩) فزع عن قلوبهم ، وسكن الصوت عرفوا أنه الحق ، ونادوا : ماذا قال ربكم : قالوا الحق .

قال^(١٠) : ويذكر عن جابر بن عبد الله بن أنيس^(١١) : سمعت^(١٢)

-
- (١) صحيح البخاري - ١٨٧/٨ - كتاب التوحيد .
 - (٢) فالرب : ساقطة من : س .
 - (٣) في صحيح البخاري : وهو الخالق هو المكون .
 - (٤) في المصدر السابق ١٩٤/٨ .
 - (٥) في س ، ط : قال باب .
 - (٦) سورة سبأ ، الآية : ٢٣ .
 - في الأصل : بمن . وفي ط : من . وكلاهما خطأ .
 - (٧) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٥ .
 - (٨) في الأصل : ابن عباس . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط ، وصحيح البخاري .
 - (٩) في صحيح البخاري : شيئاً فإذا فزع .
 - (١٠) يعني البخاري : والكلام متصل في الصحيح .
 - (١١) في س ، ط : جابر بن عبد الله عن عبد الله بن أنيس . وهو خطأ .
 - (١٢) في صحيح البخاري : قال سمعت .

النبي ﷺ يقول : « يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب أنا الملك أنا الديان » .

ثم روى^(١) عن عكرمة ، عن أبي هريرة : بلغ به^(٢) النبي ﷺ قال : « إذا قضى الله الأمر في السماء ، ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله ، كأنه سلسلة على صفوان^(٣) ﴿ حَقَّ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾^(٤) .

ثم قال^(٥) بعد أبواب : باب قول الله تعالى : ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾^(٦) ، ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ ﴾^(٧) وقوله : ﴿ لَعَلَّ اللَّهُ يُحَدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾^(٨) وأن حدثه لا يشبه حدث المخلوقين لقوله ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾^(٩) .

(١) صحيح البخاري ١٩٤/٨ كتاب التوحيد - باب : (ولا تنفع الشفاعة عنده إلا بإذنه ...

(٢) في صحيح البخاري : يبلغ به ..

(٣) في جميع النسخ : الصفوان . والمثبت من : صحيح البخاري .

وقد ورد بعدها في صحيح البخاري : « قال علي وقال غيره : صفوان يُنْفَذُهُمْ ذلك . وذكر في هامش الصحيح أن قوله : يُنْفَذُهُمْ ذلك . ساقط في بعض الروايات كما في الشارح .

والصفوان : الحجر الأملس ، وجمعه : صفى . وقيل : هو جمع ، وواحدة : صفوانة .

انظر : النهاية لابن الأثير ٤١/٣ .

(٤) سورة سبأ ، الآية : ٢٣ .

في الصحيح : ﴿ حتى فإذا فزع ... ﴾ الآية . وهو خطأ .

(٥) صحيح البخاري ٢٠٧/٨ كتاب التوحيد .

(٦) سورة الرحمٰن ، الآية : ٢٩ .

(٧) سورة الأنبياء ، الآية : ٢ .

(٨) سورة الطلاق ، الآية : ١ .

(٩) سورة الشورى ، الآية : ١١ .

وقال ابن مسعود عن النبي ﷺ : « إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة » .

وروى^(١) عن^(٢) أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : « كيف تسألون أهل الكتاب عن كتبهم ؟ وعندكم كتاب الله أقرب الكتب عهداً بالله تقرؤونه محضاً لم يشب^(٣) » .

وروى^(٤) الزهري ، أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله^(٥) بن عباس قال : (يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء ؟ وكتابكم الذي أنزل الله على^(٦) نبيكم أحدث الأخبار بالله محضاً لم يشب^(٧) وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب قد بدلوا من كتب الله وغيروا ، فكتبوا بأيديهم الكتب^(٨) ، وقالوا : هو من عند^(٩) الله ليشتروا بذلك ثمناً قليلاً ، أو لا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم ؟ فلا والله ما رأينا رجلاً منهم يسألكم عن الذي أنزل إليكم^(١٠) .

[قلت^(١١) والذي كان عليه السلف الأئمة ،

(١) صحيح البخاري ٢٠٧/٨ كتاب التوحيد .

(٢) عن : ساقطة من : ط .

(٣) في الأصل : يثبت . وفي ط : يشك فيه . والمثبت من : س ، وصحيح البخاري . ومعنى « لم يشب » بضم الياء وفتح الشين . أي : لم يخالطه غيره .

راجع : فتح الباري ٢٨/٢٩٤ .

(٤) صحيح البخاري ٢٠٨/٨ كتاب التوحيد .

(٥) أن عبد الله : ساقطة من : س .

(٦) في الأصل : أنزل على نبيكم . والمثبت من : س ، ط ، وصحيح البخاري .

(٧) في الأصل : يشب . وفي ط : يشك فيه . والمثبت من : س ، وصحيح البخاري .

(٨) الكتب : ساقطة من : صحيح البخاري .

(٩) عند : ساقطة من : س ، ط .

(١٠) في الصحيح : عليكم . وهو نهاية النقل من الصحيح .

(١١) ما بين المعقوفتين إضافة توضيح بداية كلام الشيخ - رحمه الله =

وأهل^(١) السنة والجماعة ، أن القرآن الذي هو كلام الله ، هو القرآن الذي يعلم المسلمون أنه القرآن ، والقرآن وسائر الكلام^(٢) له حروف ومعاني ، فليس الكلام ولا القرآن إذا أطلق اسماً لمجرد الحروف ، ولا اسماً^(٣) لمجرد المعاني ، بل الكلام اسم للحروف والمعاني جميعاً ، فنشأ بعد السلف والأئمة ممن هو موافق للسلف - والأئمة على إطلاق القول بأن القرآن كلام الله غير مخلوق - طائفتان :

طائفة^(٤) قالت : كلام الله ليس إلا مجرد معنى قائم بالنفس ، وحروف القرآن ليست من كلام الله ، ولا تكلم بها^(٥) ، ولا يتكلم الله بحرف ولا صوت ، ﴿الم﴾ و﴿طس﴾ و﴿ن﴾ وغير ذلك ليس من كلام الله الذي تكلم هو به ، ولكن خلقها ، ثم منهم من قال : خلقها في الهواء ومنهم من قال : خلقها مكتوبة في اللوح المحفوظ ، ومنهم من قال : جبريل هو الذي أحدثها ، وصنفها بإقدار الله له على ذلك ، ومنهم من زعم أن محمداً هو الذي أحدثها وصنفها بإقدار الله له على ذلك^(٦) ،

= وفي الأصل ، س : بياض بقدر ثلاث كلمات ، وفي ط : نجمة .

- (١) في س ، ط : والأئمة أهل السنة . . .
- (٢) في هامش س : الكلام اسم للحروف والمعاني جميعاً .
- (٣) في الأصل : أسماء المجرد الحروف ولا أسماء . . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .
- (٤) وهم الكلاية ومن وافقهم ، كالأشاعرة وغيرهم .
انظر تفصيل مذهبهم في مقالات الإسلاميين ٢/٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤ . ومجموعة الرسائل والمسائل - لابن تيمية - كتاب مذهب السلف القويم في تحقيق مسألة كلام الله الكريم ١/٣/٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ . ومجموع الفتاوى - لابن تيمية - ١٢/١٢٠ .
- (٥) في س ، ط : الله بها .
- (٦) هذه الأقوال تفريع على قول الكلاية والأشاعرة ومن وافقهما : إن القرآن العربي ليس هو كلام الله ، وإنما كلامه المعنى القائم بذاته ، والقرآن خلق ليدل على ذلك المعنى .

وهؤلاء وافقوا الجهمية في نفيهم عن الله من الكلام ما نفته الجهمية ، وفي أنهم جعلوا هذا مخلوقاً كما جعلته الجهمية مخلوقاً ، ولكن فارقوهم في أنهم أثبتوا معنى القرآن [غير ^(١)] مخلوق ، وقالوا : إن كلام ^(٢) الله اسم لما يقوم به ويتصف به ، لا لما يخلقه في غيره ، وأطلقوا القول بأن القرآن غير مخلوق ، وإن كانوا لا يريدون جميع المعنى الذي أراد ^(٣) السلف والأئمة والعامة ، بل بعضه ، كما أن الجهمية تطلق القول بأن القرآن كلام الله ، ولا يعنون به المعنى الذي يعنيه السلف والأئمة والعامة ، ولكن هؤلاء منعوا أن تكون هذه الحروف من كلام الله ، والجهمية المحضة سموها كلام الله ، لكن قالوا : هي مع ذلك مخلوقة ، وأولئك لا يجعلون ما يسمونه كلام الله مخلوقاً ، ومنهم من يسمي ^(٤) كلام الله - أيضاً - على سبيل الاشتراك ^(٥) ، وأكثرهم يقولون : نسميها بذلك مجازاً ^(٦) .

وأيضاً - فجعلت هذه الطائفة ^(٧) معنى واحداً قائماً بذات الرب ، هو

-
- (١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .
(٢) في س : الكلام .
(٣) في س ، ط : أراده .
(٤) في س ، ط : يقول يسمى .
(٥) ذكر الشيخ - رحمه الله - في مجموع الفتاوى ١٢/١٢١ : أن هذا قول طائفة من متأخريهم ، لكن هذا ينقض أصلهم في إبطال قيام الكلام بغير المتكلم .
(٦) ذكر الشيخ - رحمه الله تعالى - في المصدر السابق أن هذا قول أئمتهم وجمهورهم .
(٧) ابن كلاب والأشعري ومن اتبعهما حيث قالوا : لا نسلم أن الكلام لا يكون إلا بحرف وصوت ، بل الكلام معنى قائم بذات المتكلم ، والحروف والأصوات عبارة أو حكاية عنه ، وذلك المعنى القائم بذات الله يتضمن الأمر بكل ما أمر به ، والخبر عن كل ما أخبر عنه ، فإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلياً ، وإن عبر عنه بالعبرانية كان تورا ، وإن عبر عنه بالعربية كان قرآناً .
انظر : مجموع الرسائل والمسائل - لابن تيمية - كتاب مذهب السلف القويم في تحقيق مسألة كلام الله الكريم ١/٣/٤٩٣ ، ٤٩٤ . ومجموع الفتاوى - لابن تيمية - أيضاً - ٤٩/١٢ .

أمر ونهي وخبر واستخبار ، وهو معنى التوراة والإنجيل والقرآن وكل ما تكلم [الله]^(١) به ، هو معنى آية الكرسي ، وآية الدين ، وجمهور عقلاء بني آدم يقولون : إن فساد هذا معلوم بضرورة العقل وفطرة بني آدم ، وهؤلاء عندهم : إن الملائكة تعبر^(٢) عن المعنى القائم بذات الله ، وأن الله نفسه لا يعبر بنفسه عن نفسه ، وذلك يشبه - من بعض الوجوه - الأخرس الذي يقوم بنفسه معان ، فيعبر غيره عنه بعبارته ، وهم في ذلك مشاركون للجهمية الذين جعلوا غير الله يعبر عنه من [غير]^(٣) أن يكون الله يتكلم ، لكن هؤلاء يقولون : قام بنفسه معنى فتجعله كالأخرس ، والجهمية تجعله بمنزلة الصنم الذي لا يقوم به معنى ولا لفظ .

فعارض هؤلاء^(٤) طائفة^(٥) قالت : إن القرآن هو الحرف والصوت ، أو الحروف والأصوات ، وقالوا : إن حقيقة الكلام هو الحروف والأصوات ، ولم يجعلوا المعاني داخله في مسمى الكلام ، وهؤلاء وافقوا المعتزلة والجهمية في قولهم : إن الكلام ليس هو إلا الحروف والأصوات ، لكن المعتزلة لا يقولون : إن الله تكلم بكلام قائم به^(٦) ،

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) في س : يعبر .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٤) في س : من هؤلاء .

(٥) هذه هي الطائفة الثانية التي نشأت بعد السلف والأئمة ، وهي توافق السلف في

إطلاق القول : بأن كلام الله غير مخلوق ، لكنهم يخالفونهم في القول : بأن كلام

الله ليس هو إلا الحروف والأصوات ، وأن المعاني ليست داخله في مسمى الكلام .

وهم الكرامية والسلمية ومن وافقهما من أهل الكلام والحديث والفقه والتصوف .

ولم ينقل عن الأئمة الأربعة ونحوهم من أئمة المسلمين أنه قال بهذا .

(٦) فهم يقولون : إن كلامه محدث ، وهو مخلوق . ويمكن الاطلاع على رأيهم في

هذه المسألة في : شرح الأصول الخمسة - للقاضي عبد الجبار - ص ٥٢٨ .

ومقالات الإسلاميين - للأشعري - ٢٥٦٢ . ومجموع الفتاوى - لابن تيمية =

وحقيقة قولهم : إن الله لم يتكلم بشيء ، وهؤلاء يقولون : إن الله تكلم بذلك ، وأن كلام الله قائم به ، وأن كلام الله غير مخلوق ، وهؤلاء أخرجوا المعاني أن تكون داخلة في مسمى الكلام وكلام الله ، كما أخرج الأولون^(١) الحروف والأصوات أن تكون داخلة في مسمى الكلام وكلام الله ، لكن هؤلاء الذين يقولون : إن الكلام ليس هو إلا الحروف والأصوات ، لا يمنعون أن يكون للكلام^(٢) معنى ، بل الناس كلهم متفقون على أن الحروف والأصوات التي يتكلم بها المتكلمون^(٣) تدل على معان ، وإنما النزاع بينهم في شيئين :

أحدهما : أن تلك المعاني هل هي من جنس العلوم والإرادات ؟ ،
 [أم هي حقيقة أخرى ليست هي العلوم والإرادات ؟]^(٤) .
 فالأولون يقولون : ذلك المعنى حقيقته^(٥) غير حقيقة العلم والإرادة^(٦) .

والآخرون يقولون : ليست حقيقته تخرج عن ذلك .
 والنزاع الثاني : أن مسمى الكلام هل هو المعنى أو هو اللفظ ؟

= - ١٦٣/١٢ ، ١٦٤ .

- (١) الكلاية والأشاعة ومن وافقهما .
- (٢) في س ، ط : الكلام .
- (٣) في س ، ط : المتكلم .
- (٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .
- (٥) في س ، ط : حقيقة .
- (٦) يقول الأمدي في غاية المرام ص ٨٨ : « ذهب أهل الحق من الإسلاميين إلى كون الباري - تعالى - متكلماً بكلام قديم أزلي نفساني ، إحدى الذات ، ليس بحروف ولا أصوات ، وهو - مع ذلك - ينقسم بانقسام المتعلقة ، مغاير للعلم والقدرة والإرادة ، وغير ذلك من الصفات » .
 وانظر : ما ذكره الإيجي في المواقف ص ٢٩٤ .

فالذين^(١) يقولون : القرآن كلام الله غير مخلوق ، ويقولون : الكلام هو الحروف والأصوات . هم وإن وافقوا المعتزلة في مسمى الكلام - فإنهم يقولون : إن معنى الكلام سواء كان هو العلم والإرادة ، أو أمراً^(٢) آخر قائماً بذات الله .

والجهمية من المعتزلة ونحوهم ، لا تثبت معنى قائماً بذات الله ، بل هؤلاء يقولون : إن الكلام الذي هو الحروف قائم بذات الله - أيضاً ، فموافقة هؤلاء المعتزلة أقل من موافقة الأولين بكثير .
والصواب الذي عليه سلف الأمة وأئمتها ، أن [الكلام اسم للحروف والمعاني جميعاً]^(٣) ، فاللفظ والمعنى داخل في [٤] مسمى الكلام .

والأقوال في ذلك أربعة :

الأول : إن الكلام حقيقة في اللفظ مجاز^(٥) في المعنى ، كما تقوله الطائفة الثانية .

والثاني : إنه حقيقة في المعنى مجاز في اللفظ ، كما يقوله جمهور الأولين .

والثالث : إنه مشترك بينهما ، كما يقوله طائفة من الأولين .

والرابع^(٦) : إنه حقيقة في المجموع ، وإذا أريد به أحدهما دون الآخر احتاج إلى قرينة ، وهذا قول أهل الجماعة .

وقد يحكي الأولون عن الآخرين : أنهم يقولون : إن القرآن قديم

(١) في س : فالذي .

(٢) في س : أمر .

(٣) في الأصل : ضعا . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٤) ما بين المعقوفتين مكرر في : س .

(٥) في الأصل : مجازاً . والمثبت من : س ، ط .

(٦) في س : الرابعة .

غير مخلوق ، وإن القديم الذي ليس بمخلوق هو الحروف والأصوات القائمة بالمخلوقات ، وهي أصوات العباد ، ومداد المصاحف ، فيحكون عنهم : أن نفس صوت العبد ، ونفس المداد قديم أزلي غير مخلوق^(١) .

وهذا مما يعلم كل أحد فسادَه بالحس والاضطرار ، وما وجدت أحداً من العلماء المعروفين يقر بذلك ، بل ينكرون ذلك ، ولكن قد يوجد مثل هذا القول في بعض الجهال من [أهل]^(٢) البوادي والجبال ونحوهم .

وإنكار ذلك مأثور عن الأئمة المتقدمين ، كما ذكره البخاري في كتاب خلق الأفعال^(٣) قال :

(وقال إسحاق بن إبراهيم : فأما الأوعية فمن شك^(٤) في خلقها ؟ قال الله تعالى : ﴿ وَكُنِبِ مَسْطُورٍ ﴿١﴾ فِي رَقٍّ مَّنْشُورٍ ﴿٢﴾ ﴾^(٥) وقال : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿٢﴾ ﴾^(٦) .

فذكر محمد بن نصر المروزي^(٧) في كتابه ، عن أحمد بن عمر عن عبدان ، عن ابن المبارك ، قال : الورق والمداد مخلوق ، فأما القرآن فليس بخالق ولا مخلوق ، ولكنه كلام الله .

(١) وقد ذكر الشيخ - رحمه الله - أن من قال : إن أصوات العباد أو المداد الذي يكتب به القرآن قديم أزلي ، فهو ملحد مبتدع .

انظر : مجموع الرسائل والمسائل - لابن تيمية - كتاب مذهب السلف القويم في تحقيق مسألة كلام الله الكريم ٤٤٠/٣/١ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٣) خلق أفعال العباد . ص ٤٧ .

(٤) في جميع النسخ : شك . والمثبت من : خلق أفعال العباد .

(٥) سورة الطور ، الآيتان ٢ ، ٣ .

(٦) سورة البروج ، الآيتان ٢١ ، ٢٢ .

(٧) في س ، ط : المروزي . وهو خطأ . وتقدم التعريف به .

ولكن منهم طائفة يقولون: إن لفظهم بالقرآن أو^(١) الصوت المسموع منهم غير مخلوق ، أو أنه يسمع منهم الصوت المخلوق والصوت الذي ليس بمخلوق لكن هذا مما أنكره عليهم أئمتهم وجماهيرهم^(٢) .

والآخرون يحكون عن الأولين : أنه ليس لله في الأرض كلام ، وأن هذا القرآن الذي يقرؤه المسلمون ليس هو كلام الله ، وأنه ليس لله في الأرض كلام ، وإنما هذا حكاية أو عبارة عن كلام الله ، وهؤلاء صادقون^(٣) في هذا النقل ، فإن هذا قول الأولين ، وهم أول من ابتدع في الإسلام القول بالحكاية والعبارة ، وهي البدعة التي أضافها المسلمون إلى ابن كلاب والأشعري .

فإن ابن كلاب قال : الحروف حكاية عن كلام الله وليست من كلام الله ، لأن الكلام لا بد أن يقوم بالمتكلم ، والله يمتنع أن يقوم به حروف وأصوات ، فوافق الجهمية [و]^(٤) المعتزلة في هذا النفي ، فجاء^(٥) الأشعري بعده - وهو موافق لابن كلاب - على عامة أصوله فقال : الحكاية تقتضي أن تكون مثل المحكي ، وليست^(٦) الحروف مثل المعنى ، بل هي عبارة عن المعنى ودلالة^(٧) عليه ، وهم وأتباعهم يقولون : إن تسمية ذلك كلاماً لله مجازاً لا حقيقة ، ويطلقون القول الحقيقي بأن أحداً من المسلمين لم يسمع كلام الله ، وأمثال ذلك سواء

(١) في س : أن .

(٢) في الأصل : وجماهير . والمثبت من : س ، ط .

(٣) الأصل : صادقون . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٥) في الأصل : في . والمثبت من : س ، ط .

(٦) في الأصل : وليس . والمثبت من : س ، ط .

(٧) في ط : ودالة .

قالوا : إن الحروف تسمى كلاماً مجازاً أو بطريق^(١) الاشتراك [بينها وبين المعاني ، لأنها وإن سميت كلاماً بطريق الاشتراك^(٢)] فالكلام عندهم وعند الجماعة لا بد أن يقوم بالمتكلم ، فيصح على حد قولهم^(٤) أن تكون الحروف والأصوات كلاماً للعباد حقيقة ، لقيامها بهم ، ولا يصح أن تكون^(٥) كلاماً لله حقيقة ، لأنها لا تقوم به عندهم بحال ، فلو قال أحد منهم : إن الحروف التي يخلقها الله في الهواء تسمى كلاماً له حقيقة ، أو إن ما يسمع من العباد ، أو يوجد في المصاحف يسمى كلام الله حقيقة لزمه^(٦) أن يجعل مسمى الكلام ما لا يقوم بالمتكلم ، بل يكون دلالة على ما يقوم بالمتكلم وإن كان مخلوقاً له ، وهذا ما وجدته لهم ، وهو ممكن أن يقال ، لكن متى قالوه انتقض^(٧) عليهم عامة الحجج التي أبطلوا بها مذهب المعتزلة وصار للمعتزلة عليهم حجة قوية .

وقد يحكي الآخرون عن الأولين : أنهم يستهينون بالمصاحف ، فيطؤونها ، وينامون عليها^(٨) ويجعلونها مع نعالهم ، وربما كتبوا القرآن بالعدرة ، وغير ذلك مما هو من أفعال المنافقين الملحدين ، وهذا يوجد في أهل الجفاء والغلو منهم ، لما ألقى عليهم^(٩) أثمتهم أن هذا ليس هو كلام الله ، صاروا يفرعون على ذلك فروعاً من عندهم ، لم يأمرهم بها

-
- (١) في س : وبطريق .
(٢) في س : الاشتراط . وهو تصحيف .
(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .
(٤) في الأصل : أحد قولهم . وفي س ، ط : أحد قولهم . ولعل ما أثبت يستقيم به الكلام .
(٥) في الأصل ، س : يكون . والمثبت من : ط .
(٦) في س ، ط : للزمه .
(٧) في س : أن يقضي .
(٨) في الأصل : عليهم . والمثبت من : س ، ط .
(٩) في س ، ط : إليهم .

أئمتهم وإنما هي من أفعال الزنادقة المنافقين ، وإلا فلا خلاف بين من يعتقد الإسلام في وجوب احترام المصاحف ، وإكرامها وإجلالها ، وتزيينها ، وفي العمل بقول^(١) النبي ﷺ : « لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو »^(٢) وإن كان أهل البدعة يتناقضون في الجمع بين ما جاءت به الشريعة ، وما اعتقدوه من البدعة ، لكن التناقض جائز على العباد ، وهو أيسر عليهم من التزام الزندقة والنفاق والإلحاد^(٣) ، وإن كانت^(٤) تلك البدعة هي المرقاة إلى هذا الفساد^(٥) .

وأما الطائفة الثانية : التي جعلت القرآن مجرد الحروف والأصوات فإنهم وافقوا الجهمية من المعتزلة وغيرهم على ذلك ، فإن أولئك جعلوا

- (١) في س : يقول .
(٢) الحديث رواه الشيخان في صحيحيهما بلفظ آخر عن ابن عمر - رضي الله عنه - قال : نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو يزاد سلم وغيره : مخافة أن يناله العدو .
ورواه مسلم بلفظ آخر عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تسافروا بالقرآن فإني لا آمن أن يناله العدو » .
صحيح البخاري ١٥/٤ كتاب الجهاد - باب السفر بالمصاحف إلى أرض العدو .

وصحيح مسلم ٣/١٤٩٠ ، ١٤٩١ كتاب الإمارة - باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم . الحديث/٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ .
وسنن ابن ماجه ٢/٩٦١ كتاب الجهاد - باب النهي أن يسافر القرآن إلى أرض العدو . الحديث / ٢٨٧٩ ، ٢٨٨٠ .
ومسند أحمد ٦/٢ ، ٨ ، ١٠ ، ٥٥ ، ٦٣ ، ٧٦ ، ١٢٨ .

- (٣) في س : وإلا لحال .
(٤) في س : كان .
(٥) بعد كلمة (الفساد) بياض في : الأصل ، س - بمقدار خمس كلمات . وفي ط : الكلام متصل .
ولعل الناسخ ترك هذا البياض لانتهاه كلام وبداية آخر .

القرآن وسائر الكلام هو مجرد الحروف والأصوات الدالة على المعاني ، لكنهم لم يجعلوا لله كلاماً تكلم هو به ، وقام به ، ولا جعلوا لهذه الحروف معاني تقوم بالله أصلاً ، إذ عندهم لم يقم بالله لا علم ، ولا إرادة ولا غير ذلك ، بل جعلوا الحروف والأصوات مخلوقة خلقها الله في بعض الأجسام ، كما يزعمون أنه خلق في نفس الشجرة صوتاً سمعه موسى ، حروف ذلك الصوت : ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾^(١) .

ولا ريب أن هذا يوجب أن تكون الشجرة هي القائلة : ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي ﴾^(٢) ، إذ المتكلم بالكلام هو الذي يقوم به ، كما أن المتحرك بالحركة ، والعالم بالعلم ، وغير ذلك من الصفات والأفعال وغيرها هو من يقوم به الصفة ، ولا يجوز أن يكون الشيء^(٣) متكلماً بكلام يقوم بغيره ولا يقوم به أصلاً ، كما لا يكون عالماً قادراً بعلم وقدره لا تقوم إلا بغيره ، ومتحركاً بحركة لا تقوم إلا بغيره ، وطرده ذلك عند المحققين من الصفاتية أنه^(٤) لا يكون فاعلاً خالقاً ومكوناً بفعل وخلق وتكوين لا يقوم إلا بغيره ، كما هو مذهب أهل الحديث والصوفية والفقهاء وطوائف من أهل الكلام^(٥) .

ومما ينبغي أن يعلم أن الجهمية لما كانت في نفس الأمر ، قولها

(١) سورة طه ، الآية : ١٤ .

في الأصل : ﴿ إني أنا الله .. ﴾ الآية وهو خطأ .

(٢) سورة طه ، الآية : ١٤ .

(٣) في ط : لشي .

(٤) في س : أن .

(٥) في هامش س : قف على هذا التحقيق النفيس . رحمة الله عليه من إمام .

قول أهل الشرك والتعطيل ، وليس^(١) [هو]^(٢) قول أحد من أهل الكتب المنزلة ، ولكن لم يكن لهم بد من موافقة^(٣) أهل الكتب في الظاهر وكانوا في ذلك منافقين عالمين بنفاق أنفسهم ، كما عليه طواغيتهم الذين علموا بمخالفة أنفسهم للرسول ، وأقدموا على ذلك ، وهؤلاء منافقون زنادقة .

وأما الجهال^(٤) بنفاق أنفسهم ، صاروا في الجمع بين تكذيبهم الباطن وتصديقهم الظاهر جامعين بين النقيضين ، مضطرين إلى السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات ، مفسدين للعقل والدين وقولهم بخلق القرآن ، ونفي الصفات ، من أصول نفاقهم ، وذلك أنه من المعلوم ببدائه^(٥) العقول أن الحي لا يكون حياً إلاً بحياة تقوم به ، ولا يكون^(٦) حياً بلا حياة أو بحياة تقوم بغيره ، وكذلك العالم والقادر لا يكون عالماً قادراً إلاً بعلم وقدرة تقوم به ، ولا يكون^(٧) عالماً قادراً بلا علم ولا قدرة ، أو بعلم وقدرة تقوم بغيره ، وكذلك الحكيم والرحيم والمتكلم والمريد ، لا يكون^(٨) حكيماً ولا رحيماً أو متكلماً أو مريداً إلاً بحكمة ورحمة أو كلام وإرادة تقوم به ، ولا يكون^(٩) حكيماً بلا حكمة ورحيماً بلا رحمة أو بحكمة ورحمة تقوم بغيره ، ولا يكون متكلماً ولا مريداً بلا كلام ولا إرادة أو بكلام وإرادة تقوم بغيره .

-
- (١) في الأصل ، س : ليس . والمثبت من : ط .
 - (٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .
 - (٣) في الأصل : من يوافق . والمثبت من : س ، ط .
 - (٤) في الأصل ، س : جهال . والمثبت من : ط .
 - (٥) في الأصل ، ط : ببداية . والمثبت من : س .
 - (٦) في الأصل ، س : به لا يكون . والمثبت من : ط .
 - (٧) في الأصل ، س : لا يكون . والمثبت من : ط .
 - (٨) في الأصل ، ولا يكون . والمثبت من : س ، ط .
 - (٩) في الأصل ، س : لا يكون . والمثبت من : ط .

وكذلك من المعلوم ببدايته^(١) العقول أن الكلام والإرادة والعلم والقدرة لا تقوم إلا بمحل ، إذ هذه الصفات^(٢) لا تقوم بأنفسها ، ومن المعلوم ببدايته^(٣) العقول أن المحل الذي يقوم به^(٤) العلم يكون عالماً ، والذي تقوم به القدرة يكون قادراً ، والذي يقوم به الكلام يكون متكلماً والذي تقوم به الرحمة يكون رحيماً ، والذي تقوم به الإرادة يكون مريداً ، فهذه الأمور مستقرة^(٥) في فطر الناس ، تعلمها قلوبهم علماً فطرياً ضرورياً ، والألفاظ المعبرة عن هذه المعاني هي من اللغات التي اتفق عليها بنو آدم فلا يسمون عالماً قادراً إلا من قام به العلم والقدرة ، ومن قام به العلم والقدرة سموه عالماً قادراً ، وهذا معنى قول من قال من أهل الإثبات : إن الصفة إذا قامت^(٦) بمحل عاد حكمها على ذلك [المحل دون غيره ، أي : إذا قام العلم والكلام بمحل]^(٧) كان ذلك المحل هو العالم المتكلم دون غيره ، ومعنى قولهم : إن الصفة إذا قامت بمحل اشتق له منها اسم ، كما يشتق لمحل^(٨) العلم عليم ، ولمحل الكلام متكلم ، ومعنى قولهم : إن صدق المشتق لا ينفك عن صدق المشتق منه ، أي : أن لفظ العليم والمتكلم مشتق من لفظ العلم والكلام ، فإذا صدق على^(٩) الموصوف أنه عليم [متكلم]^(١٠)

(١) في الأصل ، ط : ببداية . والمثبت من : س .

(٢) في س ، ط : صفات .

(٣) في الأصل ، ط : ببداية . والمثبت من : س .

(٤) به : ساقطة من : س .

(٥) في الأصل : مستقر . والمثبت من : س ، ط .

(٦) في س : قامة .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .

(٨) في الأصل : يستحق المحل . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٩) في س : في .

(١٠) ما بين المعقوفتين إضافة يستقيم بها الكلام .

لزم أن يصدق حصول العلم والكلام له .

ولهذا كان أئمة السلف الذين عرفوا حقيقة قول من قال : مخلوق وأن معنى ذلك أن الله لم يقم به كلام ، بل الكلام قام بجسم من الأجسام غيره ، وعلموا أن هذا يوجب بالفطرة الضرورية أن يكون ذلك الجسم هو المتكلم بذلك الكلام دون الله ، وأن الله لا يكون متكلماً أصلاً ، صاروا^(١) يذكرون قولهم بحسب ما هو عليه في نفسه ، وهو أن الله لا يتكلم وإنما خلق شيئاً تكلم به^(٢) ، وهكذا كانت الجهمية تقول أولاً ، [ثم]^(٣) إنها زعمت أن المتكلم من فعل الكلام ، ولو في غيره ، واختلفوا هل يسمى متكلماً حقيقة أو مجازاً ؟ على قولين : فلهم في تسمية الله تعالى متكلماً بالكلام المخلوق ثلاثة أقوال :

أحدها : وهو حقيقة قولهم وهم فيه أصدق لإظهارهم كفرهم أن الله لا تكلم ولا يتكلم .

والثاني : وهم فيه متوسطون في النفاق أنه يسمى متكلماً بطريق المجاز .

والثالث : وهم فيه منافقون نفاقاً محضاً أنه يسمى متكلماً بطريق الحقيقة ، وأساس النفاق الذي يبنين^(٤) عليه الكذب ، ولهذا كانوا من أكذب الناس في تسمية الله متكلماً بكلام ليس قائماً به ، وإنما هو مخلوق في غيره ، كما كانوا كاذبين مفترين في تسمية الله عالماً قادراً مريداً متكلماً ، بلا علم يقوم به ، ولا قدرة ، ولا إرادة ، ولا كلام ، فكانوا وإن نطقوا بأسمائه فهم^(٥) كاذبون بتسميته بها ، وهم ملحدون في الحقيقة

(١) في ط : وصاروا .

(٢) في س ، ط : عنه .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٤) في الأصل : بين . وفي ط : بني . والمثبت من : س .

(٥) في الأصل : منهم . والمثبت من : س ، ط .

كإلحاد الذين نفوا عنه أن يسمى الرحمن ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ۝ ﴾ (١) ، وبذلك وصفهم الأئمة وغيرهم ممن أخبر بمقالاتهم (٢) .

كما قال الإمام أحمد فيماخرجه في الرد على الجهمية (٣) : « فإذا قيل لهم : من (٤) تعبدون ؟ قالوا : نعبد من يدبر أمر هذا (٥) الخلق [قلنا (٦) : فهذا الذي يدبر أمر هذا الخلق] (٧) هو مجهول لا يعرف بصفة ؟ قالوا : نعم ، قلنا (٨) : قد عرف المسلمون أنكم لا تثبتون شيئاً (٩) وإنما تدفعون عن أنفسكم الشنعة بما تظهرون (١٠) . وقلنا (١١) لهم : هذا الذي يدبر الأمر (١٢) هو الذي كلم موسى ؟ قالوا : لم يتكلم ولا يتكلم (١٣) ، لأن الكلام لا يكون إلا بجارحة ، والجوارح عن الله (١٤) منفية .

-
- (١) سورة الفرقان ، الآية : ٦٠ .
 في س : ﴿ وزاهم نفوراً ﴾ الآية . وهو خطأ من الناسخ .
 (٢) في الأصل : أخبر مقالاتهم . وفي س ، ط : خبر مقالاتهم . ولعل ما أثبت يستقيم به الكلام .
 (٣) الرد على الجهمية والزنادقة - ص ١٠٥ ، ١٠٦ .
 (٤) في الرد على الجهمية والزنادقة : فمن .
 (٥) في س : هذه .
 (٦) في الرد على الجهمية : فقلنا .
 (٧) ما بين المعقوفتين مكرر في الأصل .
 (٨) في الرد على الجهمية : فقلنا .
 (٩) الواو ساقطة من : ط ، والرد على الجهمية .
 (١٠) في الرد على الجهمية : تظهرونه .
 (١١) في الرد على الجهمية : فقلنا .
 (١٢) الأمر : ساقطة من : الرد على الجهمية والأصل .
 (١٣) في الرد على الجهمية : ولا يكلم .
 (١٤) عن الله : ساقطة من : الرد على الجهمية .

فإذا سمع الجاهل قولهم يظن أنهم من أشد الناس تعظيماً لله ،
ولا يعلم أنهم إنما يقودون بقولهم^(١) إلى ضلالة وكفر .

وقال^(٢) - بعد ذلك - : (بيان ما أنكرت الجهمية أن يكون الله كلم
موسى [صلى الله على نبينا وعليه وعلى سائر الأنبياء]^(٣) .

قلنا : لم^(٤) أنكرتم ذلك ؟ قالوا : إن الله لم يتكلم ولا يتكلم ،
إنما كون شيئاً فعبّر عن الله ، وخلق صوتاً فأسمع ، وزعموا أن الكلام
لا يكون إلا من جوف وفم ولسان وشفقتين . فقلنا : هل يجوز لمكون أو
لغيره^(٥) أن يقول : ﴿ يَمْوَسَىٰ ﴿١١﴾ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾^(٦) ، أو ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ
إِلَّا أَنَا فَأَعْبُدِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾^(٧) ؟ فمن زعم ذلك فقد زعم أن غير
الله أدعى لربوبيته ، ولو كان^(٨) كما زعم الجهمي^(٩) أن الله كون شيئاً كان
يقول ذلك المكون : يا موسى إن الله^(١٠) رب العالمين ، لا يجوز أن
يقول : ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾^(١١) وقد قال الله جل ثناؤه :

(١) في الأصل ، س : يقودون قولهم . وفي الرد على الجهمية : يعود قولهم .
والمثبت من : ط .

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة : ص ١٣٠ - ١٣٤ .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من : الرد على الجهمية .

(٤) في الأصل ، س : قلنا لما . وفي الرد على الجهمية : فقلنا لما . والمثبت
من : ط .

(٥) في الرد على الجهمية : أو لغير الله .

(٦) سورة طه ، الآيتان : ١١ ، ١٢ .

(٧) سورة طه ، الآية : ١٤ .

وقد ورد في جميع النسخ تقديم وتأخير على النحو : ﴿ يا موسى إنني أنا الله
لا إله إلا أنا فاعبدني ﴾ أو ﴿ إني أنا ربك ﴾ . والمثبت من : الرد على الجهمية .

(٨) ولو كان : ساقطة من : الرد على الجهمية .

(٩) في الرد على الجهمية : الجهم .

(١٠) في الأصل ﴿ يا موسى إنني أنا الله .. ﴾ .

(١١) سورة القصص ، الآية : ٣٠ .

﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾^(١) ، وقال : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾^(٢) ، وقال : ﴿ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلِمِي ﴾^(٣) ، فهذا منصوص القرآن ، وأما^(٤) ما قالوا : إن الله لم يتكلم ولا يتكلم ، فكيف يصنعون بحديث سليمان^(٥) الأعمش ، عن خيثمة عن عدي بن حاتم الطائي ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ما منكم من أحد إلا وسيكلمه الله ليس بينه وبينه ترجمان »^(٦) .

وأما قولهم : إن الكلام لا يكون إلا من جوف وفم وشفتين ولسان أليس الله قال للسموات والأرض : ﴿ أَتَيْنَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾^(٧) ، أتراها أنها قالت بجوف وشفتين ولسان^(٨) ؟

وقال الله - جل ثناؤه : ﴿ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ ﴾^(٩) ، أتراها أنها سبحت بجوف وفم وشفتين ولسان^(١٠) ؟

والجوارح إذا شهدت على الكافر فقالوا^(١١) : ﴿ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا ۗ

= ولم ترد في الأصل وكذا قوله : « ولا يجوز أن يقول » .

- (١) سورة النساء ، الآية : ١٦٤ .
- (٢) سورة الأعراف ، الآية : ١٤٣ .
- (٣) سورة الأعراف ، الآية : ١٤٤ .
- (٤) في الرد على الجهمية : فأما .
- (٥) سليمان : ساقطة من : الرد على الجهمية .
- (٦) في الرد على الجهمية : إلا سيكلمه ربه ما بينه . .
- وقد تقدم تخريج هذا الحديث ص ٣٠٧ .
- (٧) سورة فصلت ، الآية : ١١ .
- (٨) في الرد على الجهمية : بجوف وفم وشفتين ولسان وأدوات .
- (٩) سورة الأنبياء ، الآية : ٧٩ .
- (١٠) في الرد على الجهمية : ولسان وشفتين .
- (١١) في س ، ط ، وقالوا .

قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴿١﴾ ، أتراها نطقت (٢) بجوف وفم (٣) وشفنتين (٤) ولسان ؟ ولكن الله أنطقها كيف (٥) شاء ، فكذلك تكلم الله (٦) كيف شاء من غير أن نقول : جوف ولا فم ولا شفنتان ولا لسان (٧) .

فلما (٨) خنقته الحجج قال : إن الله كلم موسى إلا أن كلامه غيره . قلنا : غيره (٩) مخلوق ؟ قال : نعم . قلنا (١٠) : هذا مثل قولكم الأول إلا أنكم تدفعون الشنعة عن أنفسكم (١١) بما تظهرون .

وحديث الزهري (١٢) قال : لما سمع موسى كلام ربه ، قال يا رب : هذا الكلام (١٣) الذي سمعته هو كلامك ؟ قال : نعم يا موسى هو كلامي ، وإنما (١٤) كلمتك بقوة عشرة آلاف لسان ، ولي قوة الألسن كلها ، وأنا أقوى من ذلك [وإنما كلمتك على قدر ما يطيق بدنك (١٥) ، ولو كلمتك بأكثر من ذلك] (١٦) لمت ، قال : فلما رجع موسى إلى قومه

-
- (١) سورة فصلت ، الآية : ٢١ .
 - (٢) في الرد على الجهمية : أنها نطقت .
 - (٣) « فم » ساقطة من الأصل .
 - (٤) شفنتين : ساقطة من : الرد على الجهمية .
 - (٥) في س ، ط : كما . والمثبت من : الرد على الجهمية .
 - (٦) في الرد على الجهمية : وكذلك الله تكلم .
 - (٧) في الرد على الجهمية : من غير أن يقول بجوف ولا فم ولا شفنتين ولا لسان ..
 - (٨) في الرد على الجهمية : قال أحمد رضي الله عنه ...
 - (٩) في الرد على الجهمية : فقلنا : وغيره ..
 - (١٠) في الرد على الجهمية : فقلنا ...
 - (١١) في الرد على الجهمية : تدفعون عن أنفسكم الشنعة .
 - (١٢) تقدم ٣٠٨ .
 - (١٣) الكلام : ساقطة من : الرد على الجهمية .
 - (١٤) في الرد على الجهمية : إنما .
 - (١٥) في س : نطيق بذلك . وفي ط : تطيق بذلك . وهو تصحيف في الموضعين .
 - (١٦) ما بين المعقوفين زيادة من : س ، ط ، والرد على الجهمية .

قالوا [له]^(١) : صف لنا كلام ربك . قال : سبحان الله وهل أستطيع أن أصفه لكم؟! قالوا : فشبّه لنا^(٢) . قال : أسمعتم الصواعق^(٣) التي تقبل في أحلى حلاوة سمعتموها؟ فكأنه مثله .

وقلنا للجهمية : من القائل يوم القيامة : ﴿يَعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(٤) أليس الله هو القائل ؟

قالوا : يكون^(٥) الله شيئاً فيعبر عن الله كما كون^(٦) فعبر لموسى ، قلنا : فمن القائل : ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ ﴿٦﴾ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِمْ بِعَلْمٍ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ ﴿٧﴾﴾^(٧) أليس الله هو الذي يسأل ؟ قالوا : هذا كله إنما يكون شيئاً فيعبر عن الله . قلنا : قد أعظمتكم على الله الفرية ، حين زعمتم أن الله لا يتكلم فشبهتموه بالأصنام التي تعبد من دون الله ، لأن الأصنام لا تتكلم ولا تتحرك^(٨) ولا تزول من مكان إلى مكان .

فلما ظهرت عليه الحجة قال : إن الله قد^(٩) يتكلم ، ولكن كلامه مخلوق . قلنا^(١٠) : وكذلك بنو آدم - عليه السلام - كلامهم مخلوق ، فقد شبهتم الله تعالى بخلقه حين زعمتم أن كلامه مخلوق ، ففي مذهبكم أن الله كان في وقت من الأوقات لا يتكلم حتى خلق التكلم ، وكذلك بنو

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : الرد على الجهمية .

(٢) لنا : ساقطة من : الرد على الجهمية .

(٣) في الرد على الجهمية : هل سمعتم أصوات الصواعق .

(٤) سورة المائدة ، الآية : ١١٦ .

(٥) في الرد على الجهمية : فيكون .

(٦) في الرد على الجهمية : كون شيئاً .

(٧) سورة الأعراف ، الآيتان : ٦ ، ٧ .

(٨) في جميع النسخ : لا تكلم ولا تحرك . والمثبت من : الرد على الجهمية .

(٩) قد : ساقطة من : الرد على الجهمية .

(١٠) في س ، ط : فقلنا .

آدم كانوا لا يتكلمون حتى خلق لهم^(١) كلاماً ، فقد^(٢) جمعتم بين كفر وتشبيه فتعالى^(٣) الله - جل ثناؤه - عن هذه الصفة ، بل نقول : إن الله - جل ثناؤه - لم يزل متكلماً إذا شاء ، ولا نقول : إنه كان^(٤) [ولا يتكلم حتى خلق الكلام^(٥) ، ولا نقول : إنه قد كان لا يعلم حتى خلق علماً فعلم ولا نقول : إنه قد كان^(٦)] ولا قدرة له حتى خلق لنفسه قدرة^(٧) ، ولا نقول : إنه قد كان ولا نور له حتى خلق لنفسه نوراً ، ولا نقول : إنه قد كان ولا عظمة^(٨) حتى خلق لنفسه عظمة .

فقال الجهمية لنا لما وصفنا من الله هذه الصفات^(٩) : إن زعمتم أن الله ونوره ، والله وقدرته ، والله وعظمته ، فقد قلت بقر النصارى حين زعمتم^(١٠) أن الله لم يزل ونوره لم يزل وقدرته .

فقلنا^(١١) : لا نقول : إن الله لم يزل وقدرته ، ولم يزل ونوره ، ولكن [نقول]^(١٢) : لم يزل بنوره وبقدرته^(١٣) ، لا متى قدر ؟ ولا كيف قدر ؟ .

(١) في الرد على الجهمية : الله لهم .

(٢) في الرد على الجهمية : فقد .

(٣) في الرد على الجهمية : وتعالى .

(٤) في س ، ط : « أنه قد كان » .

(٥) الكلام : ساقطة من : ط .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط ، الرد على الجهمية .

(٧) في الرد على الجهمية : القدرة .

(٨) في الرد على الجهمية : ولا عظمة له .

(٩) في الرد على الجهمية : فقلت الجهمية لما وصفنا الله بهذه الصفات . . .

(١٠) في الرد على الجهمية : زعموا .

(١١) في الرد على الجهمية : قلنا .

(١٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : الرد على الجهمية .

(١٣) في الرد على الجهمية : لم يزل بقدرته ونوره .

فقالوا : لا تكونون^(١) موحدين أبداً حتى تقولوا : كان الله
ولا شيء .

فقلنا : نحن نقول : كان^(٢) الله ولا شيء ، ولكن إذا قلنا : إن الله
لم يزل بصفاته كلها أليس إنما نصف إلهاً واحداً بجميع صفاته ؟ وضربنا
لهم مثلاً في ذلك فقلنا لهم^(٣) : أخبرونا عن هذه النخلة ، أليس لها
جذع^(٤) وكرب وليف وسعف وخصوص وجمار ؟ واسمها اسم واحد^(٥)
سميت نخلة بجميع صفاتها ، فكذلك الله - جل جلاله - وله المثل الأعلى
- بجميع صفاته إله واحد لا نقول : إنه [قد]^(٦) كان في وقت من
الأوقات ولا قدرة حتى خلق قدرة ، والذي ليس له قدرة هو عاجز ،
ولا نقول : قد كان في وقت من الأوقات ، ولا يعلم حتى خلق فعلم ،
والذي لا يعلم هو^(٧) جاهل ، ولكن نقول : لم يزل الله عالماً قادراً^(٨)
مالكاً^(٩) لا متى ولا كيف ؟ وقد سمى الله رجلاً كافراً اسمه الوليد بن
المغيرة المخزومي ، فقال : ﴿ ذَرَفِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾^(١٠) وقد كان

(١) في الرد على الجهمية : لا تكونوا .

(٢) في الرد على الجهمية : قد كان .

(٣) لهم : ساقطة من الرد على الجهمية .

(٤) في س ، ط : جذوع .

(٥) في الرد على الجهمية : شيء واحد .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والرد على الجهمية .

(٧) في جميع النسخ : فهو . والمثبت من : الرد على الجهمية .

(٨) في س ، ط : قادراً عالماً .

(٩) مالكاً : ساقطة من الرد على الجهمية .

(١٠) سورة المدثر ، الآية : ١١ .

[هذا]^(١) الذي^(٢) سماه^(٣) وحيداً له عينان وأذنان ولسان وشفقان ويدان ورجلان وجوارح كثيرة ، فقد سماه^(٤) وحيداً بجميع صفاته [فكذلك الله - وله المثل الأعلى - هو بجميع صفاته]^(٥) إله واحد .

وقال أبو الحسن الأشعري في كتاب المقالات^(٦) : وهذا ذكر اختلاف الناس في الأسماء والصفات :

الحمد لله الذي بصرنا^(٧) خطأ المخطئين ، وعمى العميين ، وحيرة المتحيرين الذين نفوا صفات رب العالمين ، وقالوا : إن^(٨) الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه لا صفات له ، وإنه لا علم له ، ولا قدرة^(٩) ولا حياة له ، ولا سمع له ، ولا بصر له ، ولا عز له ، ولا جلال له ، ولا عظمة له ، ولا كبرياء له ، وكذلك قالوا في سائر صفات الله التي يصف بها نفسه^(١٠) .

قال^(١١) : وهذا قول أخذوه عن إخوانهم من المتفلسفة الذين يزعمون أن للعالم صناعاً [لم يزل]^(١٢) ، ليس بعالم ولا قادر ولا حي

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : الرد على الجهمية .

(٢) في س : الله .

(٣) في الرد على الجهمية : الله .

(٤) في الرد على الجهمية : سماه الله .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والرد على الجهمية .

(٦) مقالات الإسلاميين ١٧٦/٢ ، ١٧٧ .

(٧) في س : الحمد الذي بصرنا . وفي ط : الحمد لله بصرنا .

(٨) في الأصل ، س : لأن . والمثبت من : ط ، والمقالات .

(٩) في المقالات : ولا قدرة له .

(١٠) في ط : لنفسه .

(١١) يعني : الأشعري . والكلام متصل بما قبله في المقالات .

(١٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والمقالات .

ولا سميع ولا بصير ولا قديم^(١) ، وعبروا عنه بأن قالوا : عين^(٢) لم يزل ، ولم^(٣) يزيدوا على ذلك ، غير أن هؤلاء الذين وصفنا قولهم من المعتزلة في الصفات لم يستطيعوا أن يظهروا من ذلك ما كانت الفلاسفة تظهره [فأظهروا معناه بنفيهم أن يكون للباري علم وقدرة وحياة وسمع وبصر ، ولولا الخوف لأظهروا ما كانت الفلاسفة تظهره]^(٤) من ذلك ، ولأفصحوا به ، غير أن خوف السيف يمنعهم من ذلك^(٥) .

وقد أفصح بذلك رجل يعرف بابن الإيادي كان ينتحل قولهم ، فزعم أن الباري تعالى عالم قادر سميع بصير في المجاز لا في الحقيقة . ومنهم رجل يعرف بعباد بن سليمان يزعم أنه لا يقال^(٦) : إن الباري عالم قادر سميع بصير حكيم جليل في حقيقة القياس^(٧) . [قال : لأنني [لو]^(٨) قلت : إنه عالم في حقيقة القياس]^(٩) لكان لا عالم إلا هو .

وكان يقول : القديم لم يزل في حقيقة القياس ، لأن القياس ينعكس لأن القديم لم يزل ، ومن لم يزل فقديم ، فلو كان الباري عالماً في حقيقة القياس لكان لا عالم إلا هو . قال^(١٠) : وقد اختلفوا فيما بينهم اختلافاً تشتت فيه

-
- (١) في جميع النسخ : قدير . والمثبت من : المقالات .
 - (٢) في المقالات : قالوا : نقول عين .
 - (٣) في جميع النسخ : لم . بدون الواو . والمثبت من : المقالات .
 - (٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والمقالات .
 - (٥) في المقالات : من إظهار ذلك .
 - (٦) أنه لا يقال : ساقطة من : المقالات .
 - (٧) نهاية النقل من المقالات وما بعده نقله الشيخ بالمعنى من المقالات ١٨٦/٢ .
 - (٨) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط .
 - (٩) ما بين المعقوفتين زيادة من : س .
 - (١٠) أي : الأشعري في المقالات ١٧٧/٢ .

أهواؤهم^(١) ، واضطربت فيه أقاويلهم ، ثم ساق اختلافهم .
وكذلك قال في الإبانة^(٢) :

فصل^(٣) : (وزعمت الجهمية أن الله لا علم له ولا قدرة ولا حياة ولا سمع ولا بصر له ، وأرادوا أن ينفوا أن الله عالم قادر حي سميع بصير ، فمنعهم خوف السيف من إظهارهم نفي ذلك ، فأتوا بمعناه ، لأنهم إذا قالوا : لا علم لله ولا قدرة له ، فقد قالوا : إنه ليس بعالم ولا قادر ، ووجب ذلك عليهم ، وهذا إنما أخذوه عن أهل الزنادقة والتعطيل ، لأن الزنادقة قال كثير منهم : إن الله ليس بعالم ولا قادر ولا حي ولا سميع ولا بصير ، فلم تقدر^(٤) المعتزلة أن تفصح بذلك ، فأتت بمعناه ، وقالت : إن الله عالم قادر حي سميع بصير من طريق التسمية ، من غير أن يثبتوا له حقيقة العلم والقدرة والسمع والبصر) .
ومقصودنا التنبيه على أنه من المستقر في المعقول والمسموع ما تقدم ذكرنا له ، من أن الحي العالم القادر المتكلم المرید ، لا بد أن تقوم به الحياة [والعلم]^(٥) والقدرة والكلام والإرادة ، وأن^(٦) ما قام به ذلك استحق أن يوصف بأنه حي عالم قادر متكلم مرید ، فهذه أربعة أمور : ثبوت حكم الصفة لمحلها ، وانتفاؤه عن غير محلها ، وثبوت الاسم المشتق من اسمها لمحلها ، وانتفاء الاسم^(٧) عن غير محلها .

(١) في س : أهواهم .

(٢) الإبانة عن أصول الديانة - لأبي الحسن الأشعري - ص ١٠٧ . ١٠٨ .

(٣) كلمة (فصل) غير واردة في الإبانة ، بل الوارد : باب : في الرد على الجهمية في نفيهم علم الله تعالى وقدرته وبجميع صفاته ، ثم ذكر الأشعري بعض الآيات التي تدل على اتصافه سبحانه بالعلم والقدرة ثم قال : « وزعمت الجهمية ... »

(٤) في س : يقدر .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٦) في الأصل ، س : وأنه . والمثبت من : ط .

(٧) في س : لاسم . وهو تصحيف .

[والجهمية من المعتزلة وغيرهم خالفوا ذلك من ثلاثة أوجه ^(١) :
أحدها : زعمهم أن الله حي عليم قدير ، من غير أن تقوم به حياة
ولا علم ولا قدرة ، فأثبتوا الأسماء والأحكام مع نفي الصفات .
الثاني : أبعد من ذلك من وجه أنهم قالوا : هو متكلم بكلام يقوم
بغيره ، وليس الجسم الذي قام به الكلام متكلماً به ، فأثبتوا الاسم
والحكم بدون الصفة ، ونفوا الاسم والحكم عن موضع الصفة لكنهم لم
يجعلوا متكلماً إلا من له كلام ، وجعلوا هناك عالماً قادراً ^(٢) من لا علم له
ولا قدرة .

الثالث : أبعد من ذلك من وجه آخر ، وهو ما قالوه في الإرادة :
تارة ينفونها ، وتارة يقولون : هو مرید بإرادة لا في محل ، فأثبتوا الاسم
والحكم بدون الصفة ، وجعلوا الصفة تقوم بغير محل .

وكل هذه الأمور الثلاثة مما يعلم ببدايته ^(٣) العقل ، وبما فطر الله
عليه العباد بالعلوم الضرورية أن ذلك باطل ، وهو من النفاق ، لكنهم
احتجوا في ذلك بحجة ألزمها لهم الكلاية والأشعرية ومن وافقهم ، وهو
الصفات الفعلية مثل كونه خالقاً رازقاً عادلاً محيياً مميتاً ، وتسمى صفة
التكوين ، وتسمى الخلق ، وتسمى صفة الفعل ، وتسمى التأثير ، فقالوا :
هو خالق فاعل مكون عادل ، من غير أن يقوم به خلق ولا تكوين ولا فعل
ولا تأثير [ولا عدل] ^(٤) ، فكذلك المتكلم والمرید ، وقالوا : إن الخلق
هو نفس المخلوق واتبعهم على ذلك الكلاية والأشعرية فصار ^(٥) للأولين
عليهم حجة بذلك ، وإنما قرن هؤلاء بين الأمرين لأنهم قالوا : إن قلنا إن

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) في الأصل ، س : عالم وقادر . والمثبت من : ط .

(٣) في الأصل ، ط : ببداية . والمثبت من : س .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٥) في س : فصار عليهم .

التكوين قديم لزم قدم المكونات والمخلوقات كلها ، وهذا معلوم الفساد بالحس ، وإن قلنا : إنه محدث لزم قيام الحوادث به .

وأما الفقهاء وأهل الحديث والصوفية وطوائف من أهل الكلام من الرادين على المعتزلة من المرجئة والشيعة والكرامية وغيرهم فيطردون ما ذكر من الأدلة^(١) ويقولون : لا يكون فاعلاً إلا بفعل يقوم بذاته ، وتكوين يقوم [بذاته]^(٢) والخلق الذي يقوم بذاته غير الخلق الذي هو المخلوق وهذا هو الذي ذكره الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد [ومالك]^(٣) في كتبهم ، كما ذكره فقهاء الحنفية كالطحاوي^(٤) ، وأبي منصور الماتريدي^(٥) وغيرهم ، وكما ذكره البغوي في شرح السنة^(٦) ، وكما ذكره أصحاب أحمد كأبي إسحاق^(٧) وأبي بكر عبد

(١) في الأصل : الدلالة .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٤) في كتابه عقيدة أهل السنة والجماعة ص ٦ ، ٧ تعليق الشيخ محمد بن مانع .

(٥) في كتاب التوحيد - لأبي منصور الماتريدي - ص ٤٤ - ٤٩ .

(٦) شرح السنة - للبغوي - ١/١٧٧ - ١٨٠ باب الرد على الجهمية .

(٧) هو : أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن شاقلا البغدادي ، شيخ الحنابلة ، جليل

القدر ، كثير الرواية ، حسن الكلام في الأصول والفروع . توفي سنة ٣٦٩ هـ .

راجع : طبقات الحنابلة - لابن أبي يعلى - ٢/١٢٨ - ١٣٩ . وشذرات الذهب

- لابن العماد - ٣/٦٨ .

وقد ذكر القاضي أبو يعلى في كتابه « إبطال التأويلات » مخطوط - اللوحة ١٤٧ « فصل : وجميع الأسماء والصفات التي وصف الله تعالى بها نفسه أو وصفه بها رسوله قديمة موصوف بها فيما لم يزل ، ولم يزل بصفاته خالقاً رازقاً موجوداً معدماً محياً مميتاً » .. ما نصه .

« ... وقد ذكر أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن شاقلا هذه المسألة مفردة

نقلتها من خط أبي بكر الكشي من أصحابنا فقال : وزعم .. » .

العزیز ، والقاضي^(١) وغيرهم ، لكن القاضي ذكر^(٢) في الخلق هل هو المخلوق؟ أو غيره قولين ، لكن استقر قوله على أن الخلق غير المخلوق ، وإن خالفهم ابن عقيل ، وكما ذكره أبو بكر محمد بن إسحاق الكلاباذي في كتاب اعتقاد الصوفية^(٣) ، وكما ذكره أئمة الحديث والسنة .

قال البخاري في آخر الصحيح^(٤) في كتاب الرد على الجهمية والزنادقة (باب ما جاء في تخليق السموات والأرض وغيرها)^(٥) من الخلائق ، وهو فعل الرب وأمره ، فالرب بصفاته وفعله وأمره وكلامه ،

-
- (١) هو القاضي أبو يعلى . تقدم التعريف به .
(٢) ذكر ذلك في كتابه « إبطال التأويلات لأخبار الصفات » مخطوط - اللوحة ١٤٧ - ١٥٠ - في الفصل المشار إليه آنفاً .
(٣) هو : أبو بكر محمد بن إسحاق بن إبراهيم الكلاباذي الحنفي ، المتوفى سنة ٣٨٠ هـ .

ولم أجد له كتاباً بهذا الاسم ، وإنما الذي أشارت إليه المصادر هو كتاب « التعرف لمذهب أهل التصوف » وقد طبع على هامش الأحياء للغزالي سنة ١٣٢١ هـ ، كما نشر بالقاهرة سنة ١٩٣٣ هـ ، وشرح عدة شروحات .
راجع : كشف الظنون - لحاجي خليفة - ٥٣/١ ، ١٦٣ ، ٢٢٥ . وهداية العارفين - للبلغدادي - ٥٤/٢ . ومعجم المؤلفين - لكحالة - ٢٢٢/٨ . وتاريخ الأدب العربي - لبروكلمان - ٨١/٤ . وتاريخ التراث العربي - لسزكين - ١٧٣/٤/١ - العقائد والتصوف . وقد أشار الشيخ إلى ذلك الكتاب - كتاب التعرف - في رسالة في الجواب عن من يقول : إن صفات الله نسب وإضافات ، ضمن جامع الرسائل والمسائل ١/١٦٠ . جاء فيه :
فقد عقد الكلاباذي باباً لذلك قال فيه : « .. والخلق والتكوين والفعل صفات لله تعالى ، وهو بها في الأزل موصوف ، والفعل غير المفعول وكذلك التخليق والتكوين .. » .

- راجع : التعرف لمذهب أهل التصوف - للكلاباذي - ص ٣٨ .
(٤) صحيح البخاري - كتاب التوحيد - ١٨٧/٨ .
(٥) في الأصل : ونحوهما . وفي س ، ط : ونحوها . والمثبت من : صحيح البخاري .

هو الخالق المكون^(١) غير مخلوق ، وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعول مخلوق مكون) .

ولا ريب أن هذا القول الذي عليه [أهل]^(٢) السنة والجماعة هو الحق ، فإن ما ذكر من الحجة أن العالم القادر المتكلم المرید لا يكون إلا بأن يقوم به العلم والقدرة والكلام والإرادة ، وهو^(٣) بعينه يقال في الخالق والفاعل ، فإنه من المعلوم ببدايته^(٤) العقول وضرورتها أن الصانع الفاعل لا يكون صانعاً فاعلاً إلا أن يقوم به ما يكون به فاعلاً [صانعاً ، ولا يسمى الفاعل فاعلاً]^(٥) كالضارب والقاتل والمحسن والمطعم ، وغير ذلك إلا إذا قام به الفعل الذي يستحق به الاسم ، ولكن الجهمية نفت هذا كله ، وفروخهم وافقتهم في البعض دون البعض .

وأما أهل الإثبات فباقون على الفطرة ، كما وردت به الشريعة ، وكما جاء به الكتاب والسنة ، فإن الله وصف نفسه في غير موضع بأفعاله ، كما وصف نفسه بالعلم والقدرة والكلام ، ومن ذلك المجيء والإتيان والنزول والاستواء ، ونحو ذلك من أفعاله ، لكن^(٦) هنا أخبر بأفعاله ، وهناك ذكر أسماء المتضمنة للأفعال .

ولم يفرق السلف الأئمة بين أسماء الأفعال وأسماء الكلام ، كما في صحيح البخاري^(٧) ، عن سعيد بن جبیر أن رجلاً سأل ابن عباس قال : إني أجد في القرآن أشياء تختلف عليّ ، فذكر مسائله ، ومنها

-
- (١) في صحيح البخاري : وهو الخالق وهو المكون . .
 - (٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .
 - (٣) في س ، ط : هو .
 - (٤) في الأصل ، ط : ببداية . والمثبت من : س .
 - (٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .
 - (٦) في ط : ولكن .
 - (٧) تقدم تخريجه ص ٣٢٢ .

قال : وقوله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾^(١) ،
﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾^(٢) ، ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾^(٣) ، فكأنه كان ثم
مضى ، فقال ابن عباس : وقوله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾^(٤) سمي نفسه
ذلك ، وذلك قوله ، أي لم أزل^(٥) كذلك . . . هذا لفظ البخاري
واختصر^(٦) الحديث .

ورواه البرقاني^(٧) من طريق شيخ البخاري بتمامه ، فقال ابن
عباس : فأما قوله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾^(٨) ، ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾^(٩) ،
﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾^(١٠) ، فإن الله جعل نفسه ذلك ، وسمى نفسه
ذلك ، ولم ينحله أحداً غيره ، ﴿ وَكَانَ اللَّهُ ﴾ ، أي : لم يزل كذلك ، هذا
لفظ الحميدي صاحب الجمع^(١١) .

-
- (١) سورة الفتح ، الآية : ١٤ .
(٢) سورة النساء ، الآية : ١٥٧ .
(٣) سورة النساء ، الآية : ١٣٤ .
(٤) سورة النساء ، الآية : ٩٦ .
(٥) في صحيح البخاري : يزل .
(٦) في س ، ط : بتمامه واختصر . . .
(٧) تقدم التعريف به والكلام على روايته ص ١٤٦ ، ٣٢٤ .
(٨) سورة الفتح ، الآية : ١٤ .
(٩) سورة النساء ، الآية : ١٥٨ .
(١٠) سورة النساء ، الآية : ١٣٤ .
(١١) وهو كتاب « الجمع بين الصحيحين » للحميدي (لم يطبع) .

قال عنه الذهبي : رتبته أحسن ترتيب .

مؤلفه : أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الحميدي ، مؤرخ
محدث ، كان ظاهري المذهب ، صاحب ابن حزم وتلميذه ، توفي سنة ٤٨٨ هـ .
راجع : الأنساب - للسمعاني - ٢٦٢/٤ - ٢٦٤ . وسير أعلام النبلاء - للذهبي
- ١٢٠/١٩ - ١٢٧ . وت : (٢) ص ١٢١ . من سير أعلام النبلاء . وكشف
الظنون - لحاجي خليفة - ٥٩٩/١ .

ورواه البيهقي^(١) عن البرقاني من حديث محمد بن إبراهيم البوشنجي^(٢) ، عن يوسف بن عدي شيخ البخاري قال : إن الله سمى نفسه ذلك ، ولم ينحله غيره ، فذلك قوله ﴿ وَكَانَ اللَّهُ ﴾ أي : لم يزل كذلك .

ورواه البيهقي^(٣) من رواية يعقوب بن سفيان [عن يوسف]^(٤) ولفظ السائل فكأنه كان ثم مضى ، ولفظ ابن عباس : فإن الله سمى نفسه ذلك ، ولم يجعله [لأحد]^(٥) غيره ، فذلك قوله ﴿ وَكَانَ اللَّهُ ﴾ أي : لم يزل^(٦) .

[قلت] يقال : جعلت زيدا عالماً ، إذا جعلته في نفسك ، وجعلته عالماً إذا جعلته في نفسي^(٧) ، أي : اعتقدته عالماً ، كما قال تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا ﴾^(٨) ، أي :

-
- (١) رواه البيهقي في الأسماء والصفات ص ٣٨٢ .
(٢) في الأصل ، س : البوشنجي . والمثبت من : ط .
هو : أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعيد بن عبد الرحمن الفقيه المالكي البوشنجي ، شيخ أهل الحديث في عصره بنيسابور . توفي سنة ٢٩٠ هـ .
راجع : طبقات الحنابلة - لابن أبي يعلى - ١ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ . وسير أعلام النبلاء - للذهبي - ١٣ / ٥٨١ - ٥٨٩ . وتهذيب التهذيب - لابن حجر - ٧ / ٩ - ١٠ .

- (٣) رواه البيهقي في الأسماء والصفات ص ٣٨١ .
(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .
(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : الأسماء والصفات - للبيهقي .
(٦) بعد كلمة (لم يزل) بياض في الأصل في نهاية السطر بقدر كلمتين ، وكذا في «س» ، والكلام متصل في : ط .
وهو نهاية كلام ابن عباس ، وبداية تعليق للشيخ ، يفسر به ما تقدم . ولذا أضفت كلمة (قلت) بين المعقوفتين .
(٧) في الأصل : نفس . والمثبت من : س ، ط .
(٨) سورة الزخرف ، الآية : ١٩ .

اعتقدوهم ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَيْفًا﴾^(١) ، أي : في نفوسكم بما عقدتموه من اليمين .

فقوله : جعل نفسه ذلك ، وسمى [نفسه ذلك ، يخرج على الثاني أي : هو الذي حكم بذلك وأخبر بثبوته^(٢) له ، وسمى^(٣) به نفسه ، لم ينحله^(٤) أحداً غيره^(٥) .

وقوله : وكان [الله]^(٦) أي : لم يزل كذلك ، والمعنى : أنه أخبر أن هذا أمر لم يزل عليه ، وهو الذي حكم به لنفسه ، وسمى به نفسه ، لم يكن الخلق هم الذين حكموا بذلك له ، وسموه بذلك ، فأراد بذلك أنه لو كان ذلك مستفاداً من نحلة الخلق له لكان محدثاً له بحدوث الخلق ، فأما إذا كان هو الذي سمى نفسه [وجعل نفسه]^(٧) كذلك ، فهو سبحانه لم يزل ولا يزال كذلك ، فلهذا أخبر بأنه كان كذلك .

ولهذا اتبع أئمة السنة ذلك كقول^(٨) أحمد في رواية حنبل : لم يزل الله عالماً متكلماً غفوراً .

(١) سورة النحل ، الآية : ٩١ .

(٢) في س : ثبوته .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٤) في س ، ط : ينحله ذلك .

(٥) بعد كلمة « غيره » بياض بقدر كلمة في : الأصل ، س . ونجمة في : ط . والذي يظهر لي أنه نهاية كلام وبداية آخر .

(٦) ما بين المعقوفتين بياض بقدر كلمة في : الأصل ، س . ورمز له بنجمة في (ط) .

ولعل ما أثبتته يستقيم به الكلام ، وهو ما ظهر لي من السياق .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٨) ذكر قول الإمام أحمد في رواية حنبل القاضي أبو يعلى في كتابه « إبطال التأويلات لأخبار الصفات - مخطوط - اللوحة : ١٤٧ - فصل : وجميع الأسماء والصفات التي وصف الله بها نفسه .

وقال في الرد على الجهمية^(١) : (لم يزل الله عالماً قادراً مالكاً ، لا متى ، ولا كيف) ؟ .

ولهذا احتج الإمام أحمد وغيره على أن كلام الله غير مخلوق بأن النبي ﷺ استعاذ بكلمات الله التامات^(٢) في غير حديث فقال : أعوذ بكلمات الله التامة .

ففي صحيح البخاري ، عن ابن عباس ، قال : كان النبي ﷺ يعوذ الحسن والحسين : « أعيذكما بكلمات الله التامة »^(٣) وذكر الحديث .

وفي صحيح مسلم عن خولة بنت حكيم أن النبي ﷺ قال : « لو أن أحدكم إذا نزل منزلاً قال : أعوذ بكلمات الله التامات »^(٤) ، [وذكر

(١) الرد على الجهمية والزنادقة ص ١٣٤ .

(٢) التامات : ساقطة من : س ، ط .

(٣) رواه البخاري في صحيحه عن ابن عباس بلفظ : كان النبي ﷺ يعوذ الحسن والحسين ويقول : « إن أباكما كان يعوذ بها إسماعيل وإسحاق ، أعوذ بكلمات الله التامة ، من كل شيطان وهامة ، ومن كل عين لامة » .

صحيح البخاري ١١٩/٤ كتاب الأنبياء الباب رقم ١٠ .

والحديث باللفظ الذي ذكره الشيخ رواه أبو داود في سننه ١٠٤/٥ كتاب السنة

- باب في القرآن حديث / ٤٧٣٧ .

قال أبو داود : وهذا دليل على أن القرآن ليس بمخلوق .

والترمذي في سننه - أيضاً - ٣٩٦/٤ كتاب الطب - باب رقم ١٨ - الحديث /

٢٠٦٠ .

وابن ماجة ١١٦٤/٢ كتاب الطب - باب ما عوذ به النبي ﷺ وما عوذ به

- الحديث / ٣٥٢٥ .

(٤) رواه مسلم عن خولة بنت حكيم السلمية قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« من نزل منزلاً ثم قال : أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ، لم يضره

شيء ، حتى يرتحل من منزله ذلك » .

والحديث باللفظ الذي ذكره الشيخ - رحمه الله - رواه ابن ماجة في سننه - كتاب

الطب - باب الفزع والأرق وما يتعوذ منه - الحديث / ٣٥٤٧ (٢/١١٧٤)

والدارمي ٢/٢٠٠ - كتاب الاستئذان - باب ما يقول إذا نزل منزلاً ، الحديث / =

الحديث [١].

وفي صحيح مسلم - أيضاً - عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « من قال حين يمسي : أعوذ بكلمات الله التامة من شر ما خلق »^(٢) وذكر الحديث ، وذلك في أحاديث أخر .

قال أحمد وغيره : ولا يجوز أن يقال : أعيدك بالسماء أو بالجبال أو بالأنبياء أو بالملائكة أو بالعرش أو بالأرض ، أو بشيء مما خلق الله ، ولا يتعوذ إلا بالله أو بكلماته .

= ٢٦٨٣ .

ورواه بلفظ آخر عن خولة - أيضاً - قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا نزل أحدكم منزلاً فليقل : أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ، فإنه لا يضره شيء حتى يرتحل منه » .

صحيح مسلم ٢٠٨٠/٤ ، ٢٠٨١ ، - كتاب الذكر والدعاء .. باب في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره . الحديث / ٥٤ ، ٥٥ .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) رواه مسلم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ما لقيت من عقرب لدغتنني البارحة ، قال : « أما لو قلت حين أمسيت : أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ، لم تضرك » .

صحيح مسلم ٢٠٨١/٤ كتاب الذكر والدعاء - باب في التعوذ ودرك الشقاء وغيره . الحديث / ٥٥٠ .

ورواه الإمام أحمد في مسنده بلفظ قريب مما ذكره الشيخ : « من قال إذا أمسى ثلاث مرات : أعوذ بكلمات ... » ٢٩٠/٢ .

يقول ابن خزيمة - رحمه الله - في كتابه « التوحيد وإثبات صفات الرب .. » ص ١٦٥ ، ١٦٦ ، بعد أن أورد بعض الأحاديث التي تدل على أن الرسول ﷺ استعاذ بكلمات الله التامات ، فقال : « أفليس العلم محيطاً - يا ذوي الحجا - أنه غير جائز أن يأمر النبي ﷺ بالتعوذ بخلق الله من شر خلقه ؟ هل سمعت عالماً يجيز أن يقول : أعوذ بالكعبة من شر خلق الله ؟ أو يجيز أن يقول : أعوذ بالصفاء والمروة ، أو أعوذ بعرفات ومنى من شر ما خلق الله ؟ هذا لا يقوله ولا يجيز القول به مسلم يعرف دين الله ، محال أن يستعيذ بخلق الله من شر خلقه » .

وقد ذكر الاحتجاج بهذا البيهقي في كتاب الأسماء والصفات^(١) ، لكن نقل احتجاج أحمد على غير وجهه ، وعورض بمعارضة فلم يجب عنها .

ثم قال البيهقي^(٢) : (ولا يصح أن يستعيز بمخلوق من مخلوق^(٣) ، فدل على^(٤) أنه استعاذ بصفة من صفات ذاته ، وهي غير مخلوقة ، كما أمره الله أن يستعيز بذاته ، وذاته غير مخلوقة^(٥)) .

ثم قال^(٦) : (وبلغني عن أحمد بن حنبل أنه كان يستدل بذلك على أن القرآن غير مخلوق ، قال : وذلك أنه ما من مخلوق إلا وفيه نقص) .

قلت : احتجاج أحمد هو من الوجه الذي تقدم ، كما حكينا لفظ المروزي^(٧) في كتابه الذي عرض على أحمد .

والمقصود هنا^(٨) الكلام على قول الطائفة الثانية الذين قالوا : إن القرآن هو الحروف والأصوات دون المعاني ، ثم إن قولهم هذا : متناقض في نفسه ، فإن الحروف والأصوات التي سمعها موسى عبرية ، والتي ذكرها الله عنه في القرآن عربية ، فلو لم يكن الكلام إلا مجرد الحروف والأصوات ، لم يكن بين الكلام الذي سمعه موسى ، والذي

(١) في الأسماء والصفات ص ١٨٦ .

وسوف يبين الشيخ - رحمه الله - في الصفحات التالية أن البيهقي نقل احتجاج أحمد بهذه الأحاديث على أن القرآن غير مخلوق على غير وجهه .

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة .

(٣) في س ، ط : من مخلوق بمخلوق .

(٤) على : ساقطة من الأسماء والصفات .

(٥) في الأسماء والصفات : مخلوق .

(٦) أي : البيهقي بعد عدة أسطر في المصدر السابق .

(٧) في الأصل : المروزي . والمثبت من : س ، ط .

(٨) في ط : هنا ، ثم ...

ذكره الله أنه سمعه قدر مشترك أصلاً^(١) ، بل كان يكون الإخبار بأنه سمع هذه الأصوات التي لم يسمعها كذب ، وكذلك سائر من حكى الله في القرآن أنه قال من الأمم المتقدمة الذين تكلموا بغير العربية ، فإنما تكلموا بلغتهم ، وقد حكى الله ذلك باللغة التي أنزل بها القرآن وهي العربية ، وكلام الله صدق ، فلو كان قولهم : مجرد الحروف والأصوات ، والحروف والأصوات التي قالوها ليست مثل هذه ، لم تكن الحكاية عنهم مطلقاً ، بل كلامهم كان حروفاً^(٢) ، ومعاني ، فحكى الله ذلك عنهم^(٣) بلغة أخرى ، والحروف تابعة للمعاني ، والمعاني هي المقصود الأعظم ، كما يترجم كلام سائر المخلوقين^(٤) .

وهؤلاء المثبتة^(٥) الذين وافقوا أهل السنة والجماعة على أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، ووافقوا المعتزلة على أن الكلام ليس هو إلا مجرد الحروف والأصوات يقولون : إن كلام الله القائم به ليس هو إلا مجرد الحروف والأصوات ، وهذا هو الذي بينته أيضاً في جواب المحنة^(٦) ، وبينت أن هذا لم يقله أحد من السلف ، ولا قالوا - أيضاً : إنه معنى قائم بذاته ، بل كلاهما بدعة وأنا ليس في كلامي شيء من البدع .

ثم منهم من^(٧) يقول : هو مع ذلك قديم غير حادث ، لموافقتهم

(١) في س ، ط : أصله .

(٢) في الأصل : حروف . والمثبت من : س ، ط .

(٣) في ط : عنهم ذلك .

(٤) في س ، ط : المتكلمين .

(٥) من الكرامية والسالمية ومن وافقهما من أهل الكلام والفقه والحديث والتصوف .

(٦) لعله يشير - رحمه الله - إلى جوابه المختصر الذي كتبه مع استعجاله الرسول .

وقد تقدم هذا في بداية هذا الكتاب .

(٧) من : ساقطة من : س .

هم : السالمية ومن وافقهم من أهل الكلام والفقه والحديث والتصوف حيث قالوا بقول المعتزلة ، بقول الكلابية ، فوافقوا هؤلاء في قولهم : « إنه قديم » ، =

الطائفة الأولى على أن معنى قول السلف : إن^(١) القرآن كلام الله غير مخلوق ، أنه صفة قديمة قائمة بذاته لا يتعلق بمشيئته واختياره قط .

ومنهم^(٢) من لا يقول ذلك ، بل يقول : هو وإن كان مجرد الحروف والأصوات وهو قائم به ، فإنه يتعلق بمشيئته واختياره ، وأنه إذا شاء تكلم بذلك ، وإذا شاء سكت ، وإن كان لم يزل كذلك .

وظن الموافقون^(٣) للسلف على أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، من القائلين^(٤) : بأن الكلام ليس إلا معنى في النفس ، وكثير من

= ووافقوا أولئك في قولهم : « إنه حروف وأصوات » وأحدثوا قولاً مبتدعاً - كما أحدث غيرهم - فقالوا : « القرآن قديم وهو حروف وأصوات قديمة أزلية لازمة لذات الرب أزلاً وأبداً ، لا يتكلم بها بمشيئته وقدرته ولا يتكلم بها شيئاً بعد شيء » ، واحتجوا بحجج الكلائية على أنه قديم وبحجج المعتزلة على أنه حروف وأصوات .

وقد تفرع عن قولهم هذا أقوال أخرى في الحرف والصوت ، يمكن الاطلاع عليها في مجموعة الرسائل والمسائل - لابن تيمية - كتاب مذهب السلف القويم في تحقيق مسألة الله الكريم ١/٣/٣٦٦ - ٣٦٨ . وانظر : الأسماء والصفات - للبيهقي - ١/٣/٣٧٧ ، ٣٧٨ .

(١) في الأصل : على أن . ولا يستقيم المعنى بذلك . وما أثبتته من : س ، ط .

(٢) وهم الكرامية فإنهم قالوا : « إنه سبحانه يتكلم بمشيئته وقدرته ، كلاماً قائماً بذاته ، وهو يتكلم بحروف وأصوات بمشيئته وقدرته ليتخلصوا بذلك من بدعتي المعتزلة والكلائية ، لكن قالوا : « صار الكلام ممكناً له بعد أن كان ممتنعاً عليه ، من غير حدوث سبب أوجب إمكان الكلام وقدرته عليه » .

وقد وافق الكرامية على هذا القول كثير من أهل الكلام والفقه والحديث ، لكن ليس من الأئمة الأربعة ونحوهم من أئمة المسلمين من نقل عنه مثل هذا القول .

انظر : مجموعة الرسائل والمسائل - لابن تيمية - كتاب مذهب السلف القويم في تحقيق مسألة كلام الله الكريم ١/٣/٣٦٣ ، ٤٥٥ .

(٣) سوف يبين الشيخ - رحمه الله - من هم الموافقون للسلف بعد صفحة - تقريباً - وأن أولهم عبد الله بن كلاب .

(٤) في الأصل : الموافقين . والمثبت من : س ، ط .

القائلين : بأنه ليس إلا الحروف والأصوات أن^(١) معنى قول السلف : القرآن كلام الله غير مخلوق ، أنه صفة قديمة قائمة بذاته لا يتعلق بمشيئته واختياره وإرادته وقدرته ، وهذا اعتقدوه في جميع الأمور المضافة إلى الله أنها [إما]^(٢) أن تكون مخلوقة منفصلة عن الله ، وإما أن تكون قديمة غير متعلقة بمشيئته وإرادته وقدرته^(٣) .

ومنعوا أن يقال : إنه يتكلم إذا شاء ، أو يتكلم بما شاء^(٤) ، أو إنه لم يزل متكلماً إذا شاء ، أو أنه قادر على الكلام أو التكلم ، أو إنه يستطيع أن يتكلم بشيء دون شيء ، أو إنه إن^(٥) شاء تكلم ، وإن شاء سكت أو إنه يقدر على الكلام والسكوت .

كما يمتنع أن يقال : إنه يحيى إذا شاء ، أو إنه يقدر على أن يحيى وعلى أن لا يحيى^(٦) ، إذ^(٧) الحياة صفة لازمة لذاته يمتنع أن يكون إلاً حياً قيوماً - سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

فاعتقد هؤلاء في الكلام والإرادة والمحبة والبغض والرضا والسخط والإتيان والمجيء والاستواء على العرش والفرح والضحك مثل الحياة .

وأول من أظهر هذا القول من الموافقين لأهل السنة في الأصول الكبار^(٨) هو عبد الله بن سعيد بن كلاب ، وهذا مقتضى ما ذكره الأشعري

(١) في س : أنه .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٣) في س ، ط : وقدرته وإرادته .

(٤) أو يتكلم بما شاء : ساقطة من : ط .

(٥) في الأصل : إذا . والمثبت من : س ، ط .

(٦) في الأصل : أن يجي . والمثبت من : س ، ط .

(٧) في س ، ط : إن .

(٨) في الأصل : الكبائر . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

في المقالات^(١) ، فإنه لم يذكر ذلك عن أحد قبله ، لكن^(٢) ذكر عن بعض المرجئة أنه يقول بقوله^(٣) ، وذكر عن بعض الزيدية ما يحتمل أن يكون موافقاً لبعض قوله^(٤) .

وذكر^(٥) أبو الحسن في كتاب المقالات^(٦) قول أهل الحديث ، وأهل السنة : فقال : (هذه حكاية قول جملة^(٧) أصحاب الحديث ، وأهل السنة) .

جملة ما عليه أصحاب^(٨) الحديث وأهل^(٩) السنة : الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسوله ، وما جاء من عند الله ، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ لا يردون من ذلك شيئاً ، والله تعالى إله واحد فرد صمد ، لا إله غيره ، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن الجنة حق ، وأن النار حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور ، وأن الله على عرشه كما قال : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^(١٠) ، وأن له يدين بلا كيف ، كما قال : ﴿لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾^(١١) ،

(١) مقالات الإسلاميين ١/ ٣٥٠ ، ٣٥١ .

وانظر : قول ابن كلاب في القرآن في مقالات الإسلاميين ٢/ ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(٢) في ط : بل .

(٣) المقالات ٢/ ٢٥٦ .

(٤) المصدر السابق ٢/ ٢٥٦ .

(٥) في هامش الأصل : حكاية الأشعري جملة قول أصحاب الحديث .

(٦) مقالات الإسلاميين ١/ ٣٤٥ - ٣٥٠ .

(٧) في المقالات : جملة قول . والكلام إلى نهاية السطر عنوان لما بعده .

(٨) في المقالات : أهل .

(٩) أهل : ساقطة من : المقالات .

(١٠) سورة طه ، الآية : ٥ .

(١١) سورة ص ، الآية : ٧٥ .

في س ، ط ، والمقالات : (خلقت بيدي) .

وكما قال : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾^(١) ، وأن له عينين بلا كيف ، كما قال :
 ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾^(٢) ، وأن له وجهاً ، كما قال : ﴿ وَسَبَّحْتَ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ
 وَالْإِكْرَامِ ﴾^(٣) .

وأن أسماء الله لا يقال : إنها غير الله ، كما قالت المعتزلة
 والخوارج وأقروا أن الله علماً كما قال : ﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾^(٤) وكما قال :
 ﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ﴾^(٥) .

وأثبتوا السمع والبصر ، ولم ينفوا ذلك عن الله ، كما نفته المعتزلة
 وأثبتوا لله القوة ، كما قال : ﴿ أُولَئِكَ يَرَوْنَ أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ
 قُوَّةً ﴾^(٦) .

وقالوا : إنه لا يكون في الأرض من خير ولا شر^(٧) إلا ما شاء الله ،
 وإن الأشياء تكون بمشيئة الله تعالى ، كما قالت : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ
 اللَّهُ ﴾^(٨) ، وكما^(٩) قال المسلمون : ما شاء الله كان وما لا^(١٠) يشاء
 لا يكون .

وقالوا : إن أحداً لا يستطيع أن يفعل شيئاً قبل أن يفعله ، أو يكون

(١) سورة المائدة ، الآية : ٦٤ .

في س : (بل يدان ..) وهو خطأ من الناسخ .

(٢) سورة القمر ، الآية : ١٤ .

(٣) سورة الرحمن ، الآية : ٢٧ .

(٤) سورة النساء ، الآية : ١٦٦ .

(٥) سورة فاطر ، الآية : ١١ .

(٦) سورة فصلت ، الآية : ١٥ .

(٧) في الأصل : من خير وشر . والمثبت من : س ، ط ، والمقالات .

(٨) سورة التكويد ، الآية : ٢٩ .

(٩) في الأصل : وما . وفي س ، ط : ولما . والمثبت من : المقالات .

(١٠) في ط : ولم .

أحد يقدر أن يخرج عن^(١) علم الله ، أو أن يفعل شيئاً علم الله أنه لا يفعله .

وأقروا أنه لا خالق إلا الله^(٢) ، وأن أعمال العباد يخلقها الله تعالى وأن العباد لا يقدر أن يخلقوا شيئاً .

وأن الله وفق المؤمنين لطاعته ، وخذل الكافرين ، ولطف بالمؤمنين^(٣) ونظر [لهم]^(٤) وأصلحهم وهداهم ، ولم يلفظ بالكافرين^(٥) ، ولا أصلحهم ولا هداهم ، ولو أصلحهم لكانوا صالحين ، ولو هداهم لكانوا مهتدين .

وأن الله يقدر أن يصلح الكافرين^(٦) ، ويلطف بهم^(٧) حتى يكونوا مؤمنين ولكنه أراد أن يكونوا كافرين كما علم ، وخذلهم ، ولم يصلحهم^(٨) ، وطبع على قلوبهم .

وأن الخير والشر بقضاء الله وقدره ، ويؤمنون بقضاء الله وقدره خيره وشره حلوه ومره ، ويؤمنون أنهم لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضرراً إلا ما شاء الله ، كما قال ، ويُلجئون أمرهم إلى الله ، ويثبتون الحاجة إلى الله في كل وقت ، والفقر إلى الله في كل حال .

ويقولون : إن القرآن كلام الله غير مخلوق ، و^(٩)الكلام في الوقف

(١) عن : كررت في : س .

(٢) بعد لفظ الجلالة ورد في المقالات : وأن سيئات العباد يخلقها الله .

(٣) في الأصل ، س : للمؤمنين . والمثبت من : ط ، والمقالات .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : المقالات .

(٥) في الأصل ، س : للكافرين . والمثبت من : ط ، والمقالات .

(٦) في الأصل ، س : للكافرين . والمثبت من : ط ، والمقالات .

(٧) في الأصل ، س : لهم . والمثبت من : ط ، والمقالات .

(٨) في المقالات : وأصلهم .

(٩) الواو ساقطة من : ط . ويظهر أن العبارة : - الكلام في الوقف واللفظ - عنوان

لما بعدها .

واللفظ ، من قال بالوقف أو باللفظ^(١) : فهو مبتدع عندهم ، لا يقال :
اللفظ بالقرآن مخلوق ، ولا يقال : غير مخلوق .

ويقولون : إن الله يُرى بالأبصار يوم القيامة ، كما يرى القمر ليلة
البدر ، يراه المؤمنون ، ولا يراه الكافرون ، لأنهم عن الله محجوبون ،
قال الله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾^(٢) ، وإن موسى - عليه
السلام - سأل الله الرؤية في الدنيا ، وإن الله تجلى للجبل فجعله دكاً ،
فأعلمه بذلك أنه لا يراه^(٣) في الدنيا ، بل يراه في الآخرة .

ولا يكفرون أحداً من أهل القبلة بذنب يرتكبه ، كنحو الزنا
والسرقة ، وما أشبه ذلك من الكبائر ، وهم بما معهم من الإيمان
مؤمنون ، وإن ارتكبوا الكبائر^(٤) .

(١) في س ، ط ، والمقالات : باللفظ أو بالوقف .

(٢) سورة المطففين ، الآية : ١٥ .

(٣) في جميع النسخ : فأعلمهم بذلك لأنه لا يراه . . والمثبت من : المقالات .

(٤) فمرتكب الكبيرة مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته ، فهو مؤمن ناقص قد نقص إيمانه
بقدر ما ارتكبه من المعاصي ، فالسلف - رحمهم الله - لا يعطون مرتكب الكبيرة
اسم الإيمان المطلق ، ولا يكفرونه بذنب ما لم يستحلّه .

هذا بالنسبة للتسمية والمعاملة الدنيوية ، وأما في الآخرة فهو تحت مشيئة الله
تعالى ، إن شاء عذبه ، وهذا بعدله وحكمته ، وإن شاء عفا عنه وغفر له ، وهذا
بفضله ورحمته .

وقد خالف السلف بعض طوائف المتكلمين كالخوارج والمعتزلة والمرجئة
الخالصة .

فالخوارج يكفرون مرتكب الكبيرة ويخرجونه من دائرة الإسلام ، هذا في
الدنيا ، أما في الآخرة فهو - عندهم - مخلد في النار .

وقد أشارت بعض كتب الفرق إلى مخالفة النجدات والإباضية للخوارج في
حكمهم على مرتكب الكبيرة .

أما المعتزلة فإنهم يقولون : مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين لا يسمى

والإيمان - عندهم - هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله وبالقدر خير وشره وحلوه^(١) ومره ، وأن ما^(٢) أخطأهم لم يكن ليصيبهم ، وأن^(٣) ما أصابهم لم يكن ليخطئهم ، والإسلام أن يشهدوا أن لا إله إلا الله على ما جاء^(٤) في الحديث^(٥) ، والإسلام عندهم غير

= مؤمناً ولا كافراً ، وأما في الآخرة فيتفقون مع الخوارج في التخليد في النار إذا مات ولم يتب .

وأما المرجئة فإنهم يقولون : مرتكب الكبيرة مؤمن كامل الإيمان لأنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وبناء على هذا فإنه في الآخرة يدخل الجنة ولا يدخل النار .

هذا مجمل آراء هذه الطوائف ، ولكل منها أدلة ينقض بعضها البعض الآخر ومجانبتها للصواب ظاهر .

ومن أراد الوقوف على هذه المسألة فليراجع الكتب التالية :

- الإيمان - لابن تيمية - ص ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢٠٢ ، ٣٠١ . - الإيمان - لأبي عبيد القاسم بن سلام - ص ٨٩ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ . - الشريعة - للأجري - ص ١٤٦ ، ١٤٧ . - التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع - للملطي - ص ٤٥ ، ١٥٣ ، ١٥٤ . - أصول الدين - للبغدادي - ص ٢٤٢ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ . - الفصل في الملل والنحل - لابن حزم - ٢٢٩/٣ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ . - شرح الأصول الخمسة - للقاضي عبد الجبار - ص ٦٥٧ ، ٦٦٠ ، ٦٦٦ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ .

(١) في المقالات : وشره حلوه ..

(٢) في ط : وما .

(٣) أن : ساقطة من : س ، ط .

(٤) جاء : ساقطة من : س .

(٥) الإشارة في ذلك إلى الحديث المروي عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه -

قال : حدثني أبي عمر بن الخطاب قال : بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم ، إذ طلع علينا رجل .. وقال : يا محمد أخبرني عن الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ : « الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً ... » الحديث .

- = صحيح مسلم ٣٦/١ - ٣٨ - كتاب الإيمان - باب بيان الإيمان والإسلام ، والإحسان . . الحديث / ١ .
- (١) ظاهر هذا الكلام التفريق بين الإيمان والإسلام ، وهذا أحد الأقوال في هذه المسألة ، وممن قال به الحسن البصري وابن سيرين وإبراهيم النخعي وأبو جعفر الباقر وغيرهم .
- انظر : لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية للسفاري ٤٢٦/١ . وبه قال جمهور الأشاعرة من المتكلمين .
- انظر : العقيدة النظامية - للجويني - ص ٦٣ . وشرح جوهره التوحيد - للقاني - ص ٦٠ ، ٦١ .
- والقول الثاني : إن الإسلام والإيمان مترادفان وأنها اسمان لمسمى واحد ، وبه قال جماعة من السلف - رحمهم الله - منهم الإمام البخاري ، والمزني ، وأبو محمد البغوي ، ومحمد بن نصر المروزي .
- انظر : فتح الباري - لابن حجر - ١٠٥/١ . والإيمان - لابن تيمية - ص ٣١٠ ، ٣١٤ ، ٣٢٠ . وبه قالت المعتزلة وبعض الأشاعرة من المتكلمين .
- انظر : شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار - ص ٧٠٥ ، ٧٠٦ . ومتشابه القرآن - للقاضي عبد الجبار - ص ١٤٩ ، ١٥٠ . وشرح جوهره التوحيد - للقاني - ص ٦٠ ، ٦١ .
- والقول الثالث : أن بين الإسلام والإيمان تلازماً مع افتراق اسميهما فإذا اجتماعا افترقا فيكون الإيمان هو الأعمال الباطنة كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره ، ويكون الإسلام الأعمال الظاهرة كإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت .
- وإذا افترقا اجتماعاً ، فإذا ذكر أحدهما دخل فيه الآخر ، فإذا ذكر الإيمان وحده دخل فيه الإسلام ليصبح الإيمان هو مجموع ما تقدم من أعمال باطنة وظاهرة ، وكذا إذا ذكر الإسلام وحده دخل فيه الإيمان فيصبح الإسلام هو مجموع ما تقدم - أيضاً - . وإلى هذا القول كان يذهب شيخ الإسلام ابن تيمية .
- انظر : الإيمان - لابن تيمية - ص ١٣١٣ . وجامع العلوم والحكم - لابن رجب - ص ٢٦ . وفتح الباري - لابن حجر - ١٠٥/١ .
- وشرح الطحاوية لصدر الدين الحنفي - ص ٣٩٣ ، ٣٩٤ . وهذا القول (القول الثالث) - في نظري - هو أرجح الأقوال المتقدمة فهو رأي وسط بين الرأيين =

ويقرون بأن الله مقلب القلوب .

ويقرون بشفاعة رسول الله ﷺ وأنها لأهل الكبائر من أمته^(١) ،
وبعذاب القبر ، وأن الحوض^(٢) حق ، والصراط حق ، والبعث بعد
الموت حق ، والمحاسبة من الله للعباد حق ، والوقوف بين يدي الله
حق .

ويقرون بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، ولا يقولون :
مخلوق ولا غير مخلوق ، ولا يقولون : أسماء الله هي الله ، ولا غير
الله ، ولا يشهدون^(٣) على أحد من أهل الكبائر بالنار ، ولا يحكمون
بالجنة لأحد من الموحدين ، حتى يكون الله ينزلهم حيث شاء ،
ويقولون : أمرهم إلى الله إن شاء عذبهم ، وإن شاء غفر لهم ،
ويؤمنون^(٤) بأن الله تعالى يخرج قوماً من الموحدين من النار ، على

= السابقين ، وفيه تجتمع النصوص وتأتلف .

(١) الشفاعة ثمانية أنواع أحدها : شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر من أمته ، وقد ذكرها
مفصلة بأدلتها ابن كثير في النهاية ١٣٩/٢ فما بعدها ، وشرح الطحاوية ص ٢٥٢
فما بعدها .

وسياي مزيد تفصيل لها ، والكلام على من أنكرها في ص ٦٩٧ .

(٢) في ط : الحشر .

(٣) في س ، ط ، والمقالات : ويقولون أسماء الله هي الله ، ولا يشهدون .. وقد
ورد بهامش الأصل تصحيح كما هو مثبت .

وسوف ينقل الشيخ - رحمه الله - في ص ٤٨٠ عن الأشعري ، أثناء كلامه على
موافقة أصحاب ابن كلاب لأهل السنة في كثير من الأصول - قوله : « ويقولون :
أسماء الله تعالى وصفاته لا يقال : هي غيره ، ولا يقال : إن علمه غيره ، كما
قالت الجهمية ، ولا يقال : إن علمه هو كما قال بعض المعتزلة » .

(٤) في س : يقولون .

وقد ورد في جميع النسخ بين قوله « غفر لهم » وقوله : « ويؤمنون » مايلي :
« ويؤمنون بأن الله تعالى إن شاء عذبهم وإن شاء غفر لهم والكلام يستقيم بالمشبث
من : المقالات .

ما جاءت به الروايات عن رسول الله ﷺ^(١) ، وينكرون الجدل والمرء في الدين ، والخصومة في القدر ، والمناظرة فيما يتناظر فيه أهل الجدل ويتنازعون فيه من دينهم ، بالتسليم^(٢) للروايات الصحيحة ، ولما جاءت به الآثار التي رواها الثقة عدلاً عن عدلٍ حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ .

ولا يقولون : كيف ؟ ولا لِمَ ؟ لأن ذلك بدعة .

ويقولون : إن الله لم يأمر بالشر ، بل نهى عنه ، وأمر بالخير ، ولم يرض بالشر ، وإن كان مريداً له .

ويعرفون حق السلف الذين اختارهم الله لصحبة نبيه ، ويأخذون بفضائلهم ، ويمسكون عما شجر بينهم صغيرهم وكبيرهم ، ويقدمون أبا بكر ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم علياً^(٣) - رضي الله تعالى عنهم - ويقرون أنهم الخلفاء الراشدون المهديون ، أفضل الناس كلهم بعد النبي ﷺ .

ويصدقون بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ « أن الله ينزل إلى السماء الدنيا فيقول : هل من مستغفر . . . »^(٤) كما جاء الحديث عن

(١) فمن ذلك ما رواه مسلم في صحيحه عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : « يخرج من النار من قال : لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة ، ثم يخرج من النار من قال : لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن برة ، ثم يخرج من النار من قال : لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة » .

صحيح مسلم ١٨٢/١ كتاب الإيمان - باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها ، الحديث / ٣٢٥ .

وخروج من قال لا إله إلا الله من النار يروى بألفاظ كثيرة مختلفة ، يمكن الوقوف عليها في المصدر السابق - نفس الجزء والكتاب والباب ، والأحاديث تحت الأرقام : ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٦ .

(٢) في هامش الأصل : لعله : ويأمرون بالتسليم . . .

(٣) في جميع النسخ : علي . والمثبت من : المقالات .

(٤) الحديث مع اختلاف يسير في اللفظ رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد وأبي هريرة - رضي الله عنهما - قالوا : قال رسول الله ﷺ : « إن الله يمهل حتى إذا =

رسول الله ﷺ .

ويأخذون بالكتاب والسنة ، كما قال الله : ﴿ فَإِن نَّزَعْنُم فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾^(١) ، ويرون اتباع من سلف من أئمة الدين ، وأن لا يبتدعوا في دينهم ما لم يأذن به الله .

ويقرون أن الله تعالى يجيء يوم القيامة ، كما قال : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾^(٢) ، وأن الله يقرب من خلقه كيف شاء ، كما قال^(٣) : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾^(٤) .

ويرون العيد والجمعة والجماعة خلف كل إمام بر وفاجر ، ويثبتون المسح على الخفين سنة ، ويرونه^(٥) في الحضر والسفر .

ويثبتون فرض الجهاد للمشركين منذ بعث [الله]^(٦) نبيه ﷺ إلى آخر عصاة تقاتل الدجال ، وبعد ذلك .

ويرون الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح ، وأن لا يخرجوا عليهم

= ذهب ثلث الليل الأول نزل إلى السماء الدنيا فيقول : هل من مستغفر ؟ هل من تائب ؟ هل من سائل ؟ هل من داع ؟ حتى ينفجر الفجر .

صحيح مسلم ٥٢٣/١ كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه . الحديث / ١٧٢ .

وقد روى مسلم تحت هذا الباب عدة أحاديث بألفاظ مختلفة في نزول الرب - تبارك وتعالى - إلى سماء الدنيا .

وكذلك ابن أبي عاصم في كتاب السنة ٢/٢١٦ - ٢٢٣ . وابن خزيمة في كتاب التوحيد - ص ١٢٥ - ١٣٦ .

(١) سورة النساء ، الآية : ٥٩ .

(٢) سورة الفجر ، الآية : ٢٢ .

(٣) في س : قال : شاء . وهو تصحيف .

(٤) سورة ق ، الآية : ١٦ .

(٥) في الأصل : يرون . والمثبت من : س ، ط ، والمقالات .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من : المقالات .

بالسيف ، وأن لا يقاتلوهم في الفتنة .

ويصدقون^(١) بخروج الدجال ، وأن عيسى بن مريم يقتله .

ويؤمنون بمنكر ونكير ، والمعراج ، والرؤيا في المنام ، وأن الدعاء لموتى المسلمين والصدقة عنهم بعد موتهم تصل إليهم .

ويصدقون بأن في الدنيا سحرة ، وأن الساحر [كافر]^(٢) ، كما قال الله^(٣) وأن السحر^(٤) كائن موجود في الدنيا^(٥) .

(١) في الأصل ، ط : يصدقو . والمثبت من : س ، والمقالات .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والمقالات .

(٣) قال تعالى : ﴿ وَأَتَّبِعُوا مَا تَنَلُّوْا الشَّيْطٰنُ عَلٰى مُلْكِ سُلَيْمٰنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمٰنُ وَلٰكِنَّ الشَّيْطٰنَ كَفُرًا وَّيٰمُؤْمِنُوْنَ اَلْاَنَاسِ السَّحِرَ وَمَا اَنْزَلْنَا عَلٰى الْمَلٰٓئِكَةِ اِبْرٰهٖمَ وَهٰرُونَ وَمَرْيَمَ وَمَا يُؤْمِنُوْنَ مِنْ اٰحٰدٍ حَقَّ يَقُوْلًا اِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُوْنَ مِنْهُمَا مَا يَفْتَرُوْنَ بِهٖ بَيْنَ الْمَرْءِ وَرَوْحِهٖ وَمَا هُمْ بِضٰلِمِيْنَ بِهٖ مِنْ اَحَدٍ اِلَّا بِاِذْنِ اللّٰهِ ﴾ ١٠٢ / البقرة .

(٤) السحر : الأخذة ، وكل ما لطف مأخذه ودق فهو سحر .

وسحره - أيضاً - بمعنى خدعه . وأصله التمويه بالحيل وهو أن يفعل الساحر أشياء ومعاني ، فيخيل للمسحور أنها بخلاف ما هي به ، كالذي يرى السراب من بعيد فيخيل إليه أنه ماء .

انظر : مختار الصحاح - ص ٢٨٨ (سحر) . وتفسير القرطبي - ١ / ٢ / ٤٤ .

(٥) أي : له حقيقة ، وهذا خلاف ما تذهب إليه المعتزلة ، ومن وافقهم .

وقد نقل القرطبي - رحمه الله - في تفسيره ١ / ٢ / ٤٦ - الاختلاف في هذه المسألة فقال : « ذهب أهل السنة إلى أن السحر ثابت وله حقيقة ، وذهب عامة المعتزلة ، وأبو إسحاق الاستراباذي من أصحاب الشافعي إلى أن السحر لا حقيقة له ، وإنما هو تمويه وتخيل وإيهام لكون الشيء على غير ما هو به ، وأنه ضرب من الخفة والشعوذة ، كما قال تعالى : ﴿ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ اٰنْهَآ نَسُوْنَ ﴾ ٦٦ / طه . ولم يقل تسعى على الحقيقة ، ولكن قال : (يخيل إليه) وقال أيضاً : ﴿ سَحَرُوْا اَعْيُنَ النَّاسِ ﴾ ١١٦ / الأعراف . وهذا لا حجة فيه ، لأننا لا ننكر أن يكون التخيل وغيره من جملة السحر ، ولكن ثبت وراء ذلك أمور جوزها العقل وورد بها السمع ... » .

ثم أورد - رحمه الله - الأدلة على ثبوته ووقوعه ثم قال بعد ذلك : « فدل على =

ويرون الصلاة على كل من مات من أهل القبلة مؤمنهم^(١) وفاجرهم ومواراتهم .
ويقرون بأن الجنة والنار مخلوقتان ، وأن من مات مات بأجله ، وكذلك من قتل قتل بأجله .
وأن الأرزاق من قبل الله - تعالى - يرزقها عباده ، حلالاً كانت أو حراماً .
وأن الشيطان يوسوس للإنسان ويشككه ويتخبطه^(٢) .
وأن الصالحين قد يجوز أن يخصهم الله بآيات تظهر عليهم .
وأن السنة لا تنسخ القرآن^(٣) .
وأن الأطفال أمرهم إلى الله تعالى ، إن شاء عذبهم ، وإن شاء فعل بهم ما أراد .
[وأن الله]^(٤) عالم ما العباد عاملون ، وكتب أن ذلك يكون ، وأن الأمور بيد الله تعالى .

= أن له حقاً وحقيقة فهو مقطوع به بإخبار الله تعالى ورسوله على وجوده ووقوعه ، وعلى هذا أهل الحل والعقد الذين ينعقد بهم الإجماع ، ولا عبرة مع اتفاقهم بحثالة المعتزلة ومخالفتهم أهل الحق .
وللاطلاع على رأي الجمهور في هذه المسألة ، وعلى رأي مخالفهم ، تراجع الكتب التالية :

- شرح الطحاوية - لصدر الدين الحنفي - ص ٥٦٩ ، ٥٧٠ . - تفسير ابن كثير - ١٣٣/١ - ١٤٨ . - فتح الباري - ٣٥١/٢١ - ٣٦٤ . وقد أشار إلى أن من المخالفين لرأي الجمهور ابن حزم الظاهري . - متشابه القرآن - للقاضي عبد الجبار - ص ٩٩ - ١٠٣ . - التفسير الكبير - للرازي - ٢١٣/٣ ، ٢١٤ .

- (١) في المقالات : برهم .
- (٢) في جميع النسخ : يخبطه . والمثبت من : المقالات .
- (٣) في الأصل : بالقرآن .
- (٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : المقالات .

ويرون الصبر على حكم الله ، والأخذ بما أمر الله تعالى به ،
والانتهاه عما نهى عنه^(١) ، وإخلاص العمل ، والنصيحة للمسلمين ،
ويدنون بعبادة الله تعالى في العابدين ، والنصيحة لجماعة المسلمين ،
واجتناب الكبائر ، والزنا ، وقول الزور ، والعصبية^(٢) ، والفخر ،
والكبر والإزراء^(٣) على الناس ، والعجب .

ويرون مجانبة كل داع إلى بدعة ، والتشاغل بقراءة القرآن ، وكتابة
الآثار ، والنظر في الفقه ، مع التواضع والاستكانة وحسن الخلق ، وبذل
المعروف ، وكف الأذى ، وترك الغيبة والنميمة ، والسعاية ، وتفقد^(٤)
المأكل والمشرب .

قال^(٥) : فهذه جملة ما يأمر به ، ويستعملونه ، ويرونه ، وبكل
ما ذكرنا من قولهم نقول ، وإليه نذهب ، وما توفيقنا إلا بالله ، وهو
حسبنا^(٦) ، وبه نستعين ، وعليه نتوكل ، وإليه المصير .

قال^(٧) : فأما أصحاب عبد الله بن سعيد فإنهم يقولون بأكثر
ما^(٨) ذكرناه عن أهل السنة ، ويثبتون أن الباري لم يزل حياً عالماً قادراً
سميعاً بصيراً عزيزاً عظيماً جليلاً كبيراً كريماً مريداً متكلماً جواداً .
ويثبتون العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر والعظمة والجلال

(١) في س ، ط ، والمقالات : الله عنه .

(٢) في جميع النسخ : المعصية . والمثبت من : المقالات .

(٣) أزرى عليه إزراء : قصر به وحقره وهونه .

انظر : لسان العرب - لابن منظور - ٣٥٦/١٤ (زرى) .

(٤) في س ، ط : ونفقة .

(٥) في ط : وقال . والقائل هو : أبو الحسن الأشعري . والكلام متصل بما قبله

في : المقالات .

(٦) في المقالات : وهو حسبنا ونعم الوكيل .

(٧) يعني : أبو الحسن الأشعري في المقالات والكلام متصل بما قبله .

(٨) في ط : مما .

والكبرياء والإرادة والكلام صفات لله تعالى .

وقال^(١) : ويقولون أسماء الله تعالى وصفاته ، لا يقال : هي غيره ، ولا يقال : إن علمه غيره ، كما قالت الجهمية ، ولا يقال : إن علمه هو هو ، كما قال بعض المعتزلة ، وكذلك قولهم في سائر الصفات .

فذكر الأشعري أن أصحاب ابن كلاب يقولون بأكثر قول أهل الحديث ، وأن لهم زيادة أخرى ، وذلك دليل على أنهم ينقصون عن أقوالهم .

فأما قول ابن كلاب في القرآن فلم يذكره الأشعري إلا عنه وحده ، وجعل له ترجمة ، فقال^(٢) : وهذا قول عبد الله بن كلاب .

قال^(٣) عبد الله بن كلاب : إن الله لم يزل متكلماً ، وإن كلام الله صفة له قائمة به ، وإنه قديم بكلامه^(٤) ، وإن كلامه قائم به كما أن العلم قائم به والقدرة قائمة به ، وهو قديم بعلمه وقدرته ، وإن الكلام ليس بحرف^(٥) ولا صوت ولا ينقسم ولا يتجزأ ولا يتبعض ولا يتغاير ، وإنه معنى واحد بالله تعالى ، وإن الرسم هو الحروف المتغيرة ، وهو قراءة القارئ وأنه خطأ أن يقال : كلام الله هو هو أو بعضه أو غيره ، وإن العبارات عن كلام الله تختلف وتتغاير ، وكلام الله ليس بمختلف ولا متغاير ، كما أن ذكرنا لله يختلف ويتغاير ، والمذكور لا يختلف ولا يتغاير ، وإنما سمي كلام الله عربياً ، لأن الرسم^(٦) الذي هو العبارة

(١) أبو الحسن الأشعري في المقالات ، والكلام متصل بما قبله .

(٢) مقالات الإسلاميين - للأشعري - ٣٥٧/٢ ، ٣٥٨ .

(٣) في هامش س : قف : حكاية كلام ابن كلاب في كلام الله تعالى .

(٤) وإنه قديم بكلامه : مكررة في : س .

(٥) في المقالات : بحروف .

(٦) في الأصل : الاسم . والمثبت من : س ، ط ، والمقالات .

عنه وهو قراءته عربي فسمي عربياً لعله ، وكذلك سمي عبرانياً لعله^(١) ، وكذلك سمي أمراً لعله ، وسمي نهياً لعله ، وخبراً لعله ، ولم يزل الله متكلماً قبل أن يسمى كلامه أمراً ، وقبل وجود العلة التي بها^(٢) سمي كلامه أمراً ، وكذلك القول في تسميته نهياً وخبراً ، وأنكر أن يكون الباري لم يزل مخبراً ، وكذلك^(٣) لم يزل ناهياً .

فهذه حكاية الأشعري عن ابن كلاب أنه يقول : إن الله لم يزل متكلماً ، وإن كلامه صفة قائمة^(٤) به كعلمه وقدرته ، وكذلك سائر الصفات التي يثبتها الله تعالى هي عنده قديمة قائمة بالله غير متعلقة بمشيئته وقدرته .

وأما الجهمية المحضة من المعتزلة وغيرهم فعندهم لا يقوم^(٥) به شيء من هذه الصفات ولا غيرها ، بل كل ما يضاف إليه فإنما يعود معناه إلى أمر مخلوق منفصل عنه ، كما قالوه في الكلام ، ولما قال أولئك لهؤلاء : إن الحروف لا تكون إلا متعاقبة ولا بد لها من مخارج ، وكلاهما يمنع قدمها ، قال لهم هؤلاء : هذا بعينه وارد في المعنى ، فإن المعاني مطابقة للحروف في الترتيب ، وهي مفتقرة إلى محل كافتقار الحروف ، فما قيل في أحدهما قيل في الآخر ، ولما زعم أولئك أن الكلام كله هو معنى واحد ، قال هؤلاء : إن جاز أن يعقل أن المعاني المتنوعة تعود إلى معنى^(٦) واحد ، جاز أن يعقل أن الحروف المتنوعة

(١) لعله : ساقطة من : س ، ط . وفي المقالات : لعله وهي أن الرسم الذي هو عبارة عنه عبراني .

(٢) في المقالات : لها .

(٣) وكذلك : ساقطة من : المقالات .

(٤) في س ، ط : له قائم .

(٥) في الأصل : لا يقدم . والمثبت من : س ، ط .

(٦) في س : حروف . وفي ط : حرف . وهو تصحيف .

تعود إلى حرف واحد ، وقالوا لهم - أيضاً - الترتيب نوعان^(١) : ترتيب ذاتي ، وترتيب وجودي^(٢) ، فالأول : كترتيب العلم على الحياة والمعلول على العلة التامة ، وهؤلاء الذين فسروا قولهم بأنه غير مخلوق : بأنه لا يتعلق بمشيئته وقدرته سواء قالوا : إنه معنى أو هو حروف أو هو حرف ومعنى^(٣) ، يقولون : إن المخلوق هو المحدث وهو ما يحدثه الله تعالى منفصلاً عنه ، وإنه ما ثم^(٤) إلا قديم أو مخلوق ، وما كان قديماً^(٥) فإنه لازم لذات الله - تعالى - ولا يتعلق بمشيئته وقدرته ، ولا يكون فعلاً له ، وما كان محدثاً فهو المخلوق المنفصل عن الله - تعالى - وهو المتعلق بمشيئته وقدرته ، ولا يقوم^(٦) عندهم بذات الله فعل ولا كلام ولا إرادة ، ولا غير ذلك مما يتعلق بمشيئته وقدرته ، ويقولون : لا تحل الحوادث بذاته ، ولا يجوز عليه الحركة ، ولا فعل حادث ، ولا غير ذلك ، وهؤلاء يتأولون كل ما ورد في الكتاب والسنة مما يخالف ذلك ، وهو كثير جداً ، كقوله : ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾^(٧) ، ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾^(٨) ، وكما وصف به نفسه من المجيء ، والإتيان ، والنزول ، وغضبه يوم القيامة ، ورضاه على أهل الجنة ، وتكليمه لموسى ولعباده يوم القيامة^(٩) ، وتكلمه بالوحي إذا تكلم به فسمعته الملائكة .

- (١) في س : نوعاً .
- (٢) ذكرهما الشيخ - رحمه الله - في : درء تعارض العقل والنقل ١٢٦/٤ .
- (٣) في س ، ط : معنى وحرف .
- (٤) في س : ثم .
- (٥) في الأصل : قديم . والمثبت من : س ، ط .
- (٦) في الأصل : لا يقدم . والمثبت من : س ، ط .
- (٧) سورة الأعراف ، الآية : ٥٤ .
- (٨) سورة البقرة ، الآية : ٢٩ .
- (٩) وتكليمه لموسى ولعباده يوم القيامة : كررت في س .

وهؤلاء جميعاً يحتجون على قدم القرآن ، بحجتهم المشهورة التي هي أصل^(١) المذهب ، التي احتج بها الأشعري وأصحابه ، والقاضي أبو يعلى^(٢) ، وابن عقيل^(٣) ، وأبو الحسن الزاغوني^(٤) ، وغيرهم ، وهي التي تقدم ذكرها^(٥) في بيان أصل الطائفة الأولى عن أبي المعالي ، لأنه اعتقد أنه صاغها على وجه يدفع بها بعض الأسئلة ، وقد ذكرنا ذلك ، ونبين أنه بناها على امتناع حلول الحوادث به ، ونحن نذكرها هنا كما ذكرها هؤلاء ، فإن هذا مشهور في كلامهم كلهم ، وقد اعترف أصحاب الأشعري أن هذه الطريقة هي عمدته ، وعمدة غيره من أئمتهم كالقاضي أبي بكر^(٦) ، وأبي إسحاق^(٧) ، وابن

- (١) في س : أهل .
(٢) تقدم التعريف به .
(٣) هو : علي بن محمد بن عقيل الفقيه البغدادي أبو الوفاء ، أحد الأعلام ، وفرد زمانه في العلم والنقل والذكاء ، ولد سنة ٤٣٢ هـ ، وتوفي سنة ٥١٣ هـ .
راجع : طبقات الحنابلة - لابن أبي يعلى - ٢/٢٥٩ . والمنتم - لابن الجوزي - ٢١٢/٩ - ٢١٥ . وميزان الاعتدال - للذهبي - ١٤٦/٣ .
وقد بين شيخ الإسلام - رحمه الله - في كتابه « درء تعارض العقل والنقل ٦١/٨ » أنه : « يوجد في كلامه من الكلام الحسن البليغ ما هو معظم مشكور ومن الكلام المخالف للسنة والحق ما هو مذموم مدحور » .
(٤) هو : علي بن عبيد الله بن نصر بن عبيد الله بن سهل بن الزاغوني البغدادي الحنبلي أبو الحسن ، كان بحراً من بحور العلم ، وصاحب تصانيف كثيرة منها « الإيضاح في أصول الدين » وله مقال في الحرف والصوت عليه فيه مأخذ .
توفي سنة ٥٢٧ هـ .
راجع : المنتم - لابن الجوزي - ٣٢/١٠ . وسير أعلام النبلاء - للذهبي - ٦٠٥/١٩ - ٦٠٧ . وشارات الذهب - لابن العماد - ٨٠/٤ ، ٨١ .
(٥) في س : ذكرهما .
(٦) تقدم التعريف به .
(٧) هو : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراييني أبو إسحاق الملقب بركن الدين ، أحد المجتهدين في عصره ، ذكر ابن خلكان أن الحاكم قال : أخذ عنه =

فورك^(١) ، وأبي منصور^(٢) على قدم الكلام^(٣) .

قال^(٤) : لو كان كلام الباري حادثاً لم يخل من أن يقوم^(٥) بذات الباري تعالى^(٦) فيكون محلاً للحوادث بمثابة الجواهر ، أو يحدث لا في محل وذلك محال ، لأنه يؤدي إلى إبطال التفرقة بين ما يقوم بنفسه وبين

= الكلام والأصول عامة شيوخ نيسابور ، له مصنفات منها : « جامع الحلي في أصول الدين » ، و« الرد على الملحدين » في خمسة مجلدات . توفي سنة ٤١٨ هـ .

راجع : وفيات الأعيان - لابن خلكان - ٢٨/١ . وسير أعلام النبلاء - للذهبي - ٣٥٣/١٧ - ٣٥٥ . ومعجم المؤلفين - لكحالة - ٨٣/١ .

(١) تقدم التعريف به .

(٢) تقدم التعريف به .

(٣) هذه الحجة التي أشار إليها الشيخ - رحمه الله - وبين أنها عمدة الأشعري وأصحابه وهي قولهم : لو كان كلام الله حادثاً ، لم يخل من أن يقوم بذات الباري ، ويلزم من هذا أن يكون الله محلاً للحوادث ، وهذا مستحيل . أو يحدث لا في محل ، وهذا محال - أيضاً - لأنه يؤدي إلى التفرقة بين ما يقوم بنفسه وما لا يقوم بنفسه . . .

ذكرها القاضي أبو بكر في « التمهيد » ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ . وأشار إليها ابن فورك في « مشكل الحديث وبيانه » ص ٤٦٩ - ٤٧٥ .

(٤) القائل : أبو المعالي الجويني ، ولم أقف على هذا النقل ، وقد بين أبو المعالي في « الشامل في أصول الدين » ص ٥٣٩ : أن العمدة في المسألة على أن ما يقبل الحوادث لا يخلو منها .

وقال في « الإرشاد » ص ٢٥ : « الدال على استحالة قيام الحوادث بذات الرب - سبحانه وتعالى - أنه لو قامت به لم يخل عنها ، وذلك يفضي لحديثه » . وانظر : العقيدة النظامية - للجويني - ص ٢٧ .

وذكر نحو ما أورده الشيخ - رحمه الله - هنا أبو منصور عبد القاهر البغدادي في كتابه « أصول الدين » ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٥) في الأصل : يكون . والمثبت من : س ، ط .

(٦) في س : يقال .

ما لا يقوم بنفسه ، على أن في نفي المحل نفي اختصاصه ، [إذ أليس ^(١) اختصاصه به - سبحانه - أولى من اختصاصه] ^(٢) بغيره ، وإن حدث في محل آخر وقام به كان كلاماً لذلك المحل ، وكان المحل به متكلاً أمراً ناهياً ، لأن كل قائم بمحل اختص به اختصاصاً يجب أن يضاف إليه عند العبارة بأخص أوصافه ، يشتق له أو للجمله التي المحل منها وصف منه إما من أخص ^(٣) وصفه أو أعم [أوصافه] ^(٤) أو من معناه ، أو يصح إضافته إليه بأخص وصفه فإذا لم يكن ذلك بطل أن يخلق كلامه في محل ، وإذا بطلت هذه الأقسام بطل كونه حادثاً .

وقال طائفة : منهم القاضيان : أبو علي بن [أبي موسى] ^(٥) ،

- (١) في ط : إذ ليس .
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من : الأصل .
(٣) في الأصل : اختص . والمثبت من : س ، ط .
(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .
(٥) ما بين المعقوفتين بياض في جميع النسخ . ولعل ما أثبتته هو الصواب .
هو : القاضي أبو علي محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي البغدادي ، أحد فقهاء الحنابلة ، كان ثقة ، وله تصانيف في مذهب الإمام أحمد ، وكان يقول : القرآن كلام الله ، وصفة من صفات ذاته غير مخلوق ولا محدث ، توفي سنة ٤٢٨ هـ .

انظر : تاريخ بغداد - للبغدادي - ٣٥٤/١ . وطبقات الحنابلة - لابن أبي يعلى - ١٨٢/٢ - ١٨٦ . والوافي بالوفيات للصفدي - ٦٣/٢ ، ٦٤ .

وقد ذكر الشيخ - يرحمه الله - في درء تعارض العقل والنقل ٩٨/٨ - أن كثيراً من متكلمي أهل الحديث كأبي الحسن بن الزاغوني ، وأبي بكر بن العربي ، يحكون الإجماع على امتناع قيام الحوادث به . قال : « وأظن أن أبا علي بن أبي موسى ذكر ذلك ، وهذا من جملة الإجماعات التي يطلقها من يطلقها بحسب ما ظنه .

وسوف يذكر الشيخ في ص ٤٩٢ أن أبا علي وأبا الحسن الزاغوني ظناً أن الأمة قاطبة اتفقت على أنه لا يقوم به الحوادث ، وجعلوا ذلك الأصل الذي اعتمده ، وهذا نظير الإجماعات الباطلة المدعاة في الكلام وغيره ، وهذا يرجح =

وأبو يعلى ، وابن عقيل ، وأبو الحسن الزاغوني - وهذا لفظه^(١) - .

قال : والطريق الثاني المعقول ، وفيه أدلة نذكر منها الجلي من معتمدياتها ، فمن ذلك نقول^(٢) :

لو كان كلام الله مخلوقاً ، لم يخل أن يكون مخلوقاً في محل أو لا في محل ، فإن كان في محل ، فلا يخلو أن يكون محله ذات الباري سبحانه ، أو ذاتاً^(٣) غير ذاته مخلوقة ، ومحال أن يكون خلقه الله في ذاته ، لأن ذلك يوجب كون ذاته - تعالى - محلاً للحوادث ، وهذا محال اتفقت الأئمة قاطبة على إحالته .

ومحال أن يكون في محل هو ذات غير ذاته - تعالى ، لأن ذلك

= أن ما أثبتته هو الصواب - إن شاء الله .

إضافة إلى أن من ورد ذكرهم من علماء الحنابلة وما أثبتته أحدهم . وقد جاء ترتيبهم على حسب قدم وفاة كل منهم . فالقاضي أبو يعلى توفي سنة ٤٥٨ هـ ، وابن عقيل سنة ٥١٣ هـ ، وابن الزاغوني سنة ٥٢٧ هـ .

يضاف إلى ما تقدم موافقته لأبي الحسن الأشعري في بعض المسائل .

انظر : الدرء - ٣/٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٧٤/٧ ، ١٠/٢٣٣ .

(١) أي : لفظ الجويني .

(٢) في هامش س : قف على كلام الإمام أبي الحسن ابن الزاغوني - رحمه الله تعالى - .

وقد ذكر الشيخ - رحمه الله - في كتابه « درء تعارض العقل والنقل ٢/٢٤٤ ، ٢٤٥ » أن هذه هي الطريقة المعروفة التي سلكها الأشعري وأصحابه في مسألة القرآن ، ومن وافقهم على هذا الأصل من أصحاب أحمد ، والشافعي ومالك ، وأبي حنيفة .

وقد سبقهم إلى هذا التقسيم : عبد العزيز الكناني - صاحب الحيدة - ثم قال رحمه الله : « وقد يظن الظان أن كلامهم هو كلامه بعينه ، وأنه كان يقول بقولهم ، وأن الله لا يقوم بذاته ما يتعلق بقدرته ومشيئته ، وأن قوله من جنس قول ابن كلاب ، وليس الأمر كذلك .. » .

(٣) في الأصل : ذاة . وفي س : ذات . والمثبت من : ط .

يوجب أن يكون كلاماً لتلك الذات ولا يكون كلاماً لله - تعالى - ولأنه لو جاز أن يكون كلاماً لله - تعالى - يقال له كلامه وصفته ، لجاز أن يقال مثل ذلك في سائر الصفات ، مثل الكون واللون والحركة والسكون والإرادة ، إلى غير ذلك من الصفات ، وهذا مما اتفقنا^(١) على بطلانه .

ومحال أن يكون خلقه لا في محل من جهة أن الكلام صفة ، والصفات لا بد لها من محل تقوم به ، ولو جاز أن يقال : كلام الله لا في محل ، لجاز أن يقال : إرادة وحركة وشهوة وفعل ولون لا في محل ، وهذا مما يعلم إحالته قطعاً ، وإذا بطلت هذه الأقسام ثبت أنه غير مخلوق .

ثم قال^(٢) : قالوا : قد وصفنا^(٣) الباري بأشياء حدثت في غيره ، ألا ترى أنا نصفه بأنه محسن بإحسان أحدثه في حق عباده ، ونصفه بأنه كاتب لوجود كتابة أحدثها في اللوح المحفوظ ، فما كان يمتنع بأن^(٤) يكون ها هنا مثله ؟

قلنا : الإحسان صفة قائمة بنفس المحسن ، وليس^(٥) توقف وصفه بهذه الصفة على وجود الإحسان منه ، وإذا ظهر إحسانه على خلقه كان

(١) في ط : اتفقنا .

(٢) أورد نحوه البغدادي في « أصول الدين » ص ١٠٧ ، فقال : « فإن قالوا : أليس قد يحدث الله تعالى في غيره نعمة وفعلاً وفضلاً ، ويكون هو المنعم المتفضل الفاعل به ، دون المحل الذي وقع فيه الفعل والنعمة والفضل ، فما أنكرتم أنه يحدث - أيضاً - كلاماً في غيره فيكون هو المتكلم به دون المحل . . . قيل : إن الأوصاف الصادرة من خصوص أوصاف هذه الأفعال راجعة إلى محلها ، لأن الفعل أو النعمة أو الفضل إن كان حياة فالمحل بها هي وإن كان قدرة أو علماً أو لذة أو حركة فالمحل بها قادر عالم أو ملتذ متحرك ، كذلك خصوص أوصاف الكلام يجب أن يرجع إلى محله دون فاعله » .

(٣) في س ، ط : وصفت .

(٤) في س ، ط : أن .

(٥) في س : لئن .

ذلك أثر^(١) وصفه بالإحسان ، لأن ما فعله هو صفته ، وجرى ذلك مجرى وصفه بأنه صانع ، فإنه يوصف بذلك ، لأنه عالم بحقيقة المصنوع ، لا أن الصنعة^(٢) هي المصنوع ، وكذلك القول في وصفه بأنه كاتب ، لأن الكتابة تجري مجرى الصنعة^(٣) في أنها نوع من أنواع العلوم بكيفيات المنفعل في إيجاد فعله ، وذلك أمر غير المصنوع وهذا بين واضح .

قلت : هذا الإلزام^(٤) بالمحسن والكاتب والعاقل والخالق ونحو ذلك ، هو إلزام مشهور للمعتزلة على قول أهل الإثبات ، باطنه أن المتكلم لا بد أن يقوم به الكلام ، فألزمهم أسماء الأفعال ، وهذا السؤال هو الذي ضع هذه الحجة عند أبي المعالي الجويني والرازي وغيرهم ، لما ألزمهم^(٥) المعتزلة بذلك ، ولهذا عدل عنها أبو المعالي إلى أن قال^(٦) :

قد حصل الاتفاق على أنه سبحانه متكلم بكلامه ، وأنه لا بد من ضرب من الاختصاص في إضافة الكلام إليه ، ثم الاختصاص : إما اختصاص قيام ، وإما أن يكون اختصاص فعل بفاعل ، والثاني باطل ، لأنه لا فرق بين خلق الأجسام وأنواع الأعراض ، وبين خلق الكلام ، في أنه لا يرجع إلى القديم سبحانه صفة حقيقة من جميع ما خلقه .

قلت : فهو في هذا لم يلتزم أن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل ، لئلا ترد عليه المعارضات ، لكن قال : يزول

(١) كلمة : أثر . ساقطة من : س .

(٢) في س : لأن الصفة . وفي ط : لا أن الصفة .

(٣) في س : الصفة .

(٤) في الأصل ، س : لا لزوم .

(٥) في الأصل : ألزمهم . والمثبت من : س ، ط .

(٦) انظر نحوه في « الإرشاد » لأبي المعالي - ص ١١١ ، ١١٨ .

الاختصاص ، وهذا الذي ذكره في الحقيقة مستلزم^(١) لذلك وملزوم له ، فإن الكلام له اختصاص ، فإن لم يكن بفاعله كان بمحله ، والمعارضات واردة لا محالة .

وأجاب غيره عن أسماء^(٢) العادل والمحسن ونحوهما بأن قالوا : العادل من تمام الأسماء عندنا ، لأنه فاعل العدل ، وإنما يشترط قيام العدل بالعادل مثلاً^(٣) من حيث كان فاعلاً للعدل ، بل لخصوص وصف ذلك الفعل ، فإن العدل قد يكون حركة أو سكوناً أو نحوهما ، فمن ذلك الوجه يجب قيامه به ، وكل معنى له ضد فشرط قيامه بالموصوف به ، والذي يسمى عدلاً فينا من^(٤) الأفعال ، فله ضد وهو الجور ، فمن ذلك يجب قيامه بالفاعل منا .

قلت : هذه فروق لا حقيقة لها عند التأمل ، فإن قيام الكلام بالمتكلم ، كقيام الفعل بالفاعل سواء ، لا فرق بينهما في الشاهد ، ولا في اللغة والاشتقاق ، ولا في القياس العقلي ، ولهذا عدل الرازي عن تقرير الطريقة المشهورة بأن^(٥) المتكلم من قام به الكلام إذا^(٦) كانت تحتاج إلى هذه المقدمة ، وإلى نفي جواز كونه محلاً للحوادث ، وأثبت ذلك بطريقة في غاية الضعف ، وهي الإجماع الجدلي المركب^(٧) .

(١) في س ، ط : يستلزم .

(٢) في س ، ط : اسم .

(٣) في «س» : مقالاً .

(٤) في س : في .

(٥) في س ، ط : من أن .

(٦) في س : إذ .

(٧) أبو عبد الله الرازي ، لم يعتمد في مسألة القرآن على الطريقة المعروفة للأشعري ، وهي امتناع أن يحدث في نفسه كلام ، لكونه ليس محلاً للحوادث ، لأنه ضعف هذا الأصل ، فلا يمكنه أن يبنى عليه ، وإنما أثبت ذلك بإجماع مركب فقرر أن الكلام له معنى غير العلم والإرادة ، خلافاً للمعتزلة ونحوهم ، =

والمعتزلة طردوا هذا الأصل الفاسد لهم في مسائل الصفات والقدر ، فجعلوه موصوفاً بمفعولاته القائمة بغيره ، حتى قالوا : من فعل الظلم فهو ظالم ، ومن فعل السفه فهو سفيه ، ومن فعل الكذب فهو كاذب ، ونحو ذلك ، فكل هذا باطل ، بل الموصوف بهذه الأسماء من قامت به هذه الأفعال ، لا من جعلها فعلاً لغيره أو قائمة بغيره .

والأشعرية عجزوا عن مناظرتهم في هذا المقام ، في مسألة القرآن ، ومسائل القدر ، بكونهم سلموا لهم أن الرب لا تقوم به صفة فعلية ، فلا يقوم به عدل ولا إحسان ولا تأثير أصلاً^(١) ، لزمهم أن يقولوا : هو موصوف بمفعولاته ، فلا يجب أن يكون القرآن قائماً به ، ويكون مسمى بأسماء القبائح التي خلقها .

لكن أبو محمد بن كلاب يقول^(٢) : لم يزل كريماً جواداً ، فهذا قد

= وإذا كان كذلك فكل من قال بذلك قال : إنه معنى واحد قديم قائم بذات الله تعالى فلو لم يقل بذلك لكان خلاف الإجماع فهذا هو العمدة التي اعتمد عليها في كتابه « نهاية العقول في دراية الأصول - مخطوط - اللوحة : ١٣١ .
يقول شيخ الإسلام - رحمه الله - بعد ذكره لما تقدم : « وهو ضعيف ، فإن الأقوال في المسألة متعددة غير قول المعتزلة والكلابية » .
راجع : درء تعارض العقل والنقل ٢/٣٢٤ . وانظر : جامع الرسائل - لابن تيمية - ٩/٢ .

(١) فهم يفرقون بين صفات الذات وصفات الأفعال ، فعندهم أن قوله : إني خالق رازق عادل محسن ، صفات ذات وهي غير صفات الأفعال المحدثه كالخلق والرزق والعدل والإحسان لأنها قد كانت موجودة مع عدمها ، فوجب أن يدل ذلك على تغيرها لأنفسها .

انظر : التمهيد - لأبي بكر بن الباقلاني - ص ٢١٥ .

(٢) ذكر الأشعري في « المقالات ١/٢٥٧ ، ٢٦٠ » : « أن عبد الله بن كلاب قال : إن الوصف لله بأنه كريم ليس من صفات الفعل وإن الله لم يزل جواداً ، وأثبت الجود صفة لله ، لا هي هو ، ولا هي غيره .

يجب [عن صفة ^(١) الإحسان ^(٢) وحدها بذلك .

وأما سائر أهل الإثبات من أهل الحديث والفقهاء والتصوف والكلام ، من المرجئة والشيعة والكرامية وغيرهم ، فيقولون : إن الرب تقوم به الأفعال ، فيتصف به طرداً لما ^(٣) ذكر في الكلام ، وأن الفاعل من قام به الفعل ، فالعادل والمحسن من قام به العدل والإحسان ، كما أشرنا إلى هذا فيما تقدم ، وبهذا ^(٤) أجاب القاضي ^(٥) وأبو الحسن بن الزاغوني وغيرهم ، فجواب ^(٦) هؤلاء للمعتزلة جيد ^(٧) ، لكن تنازع هؤلاء هل ما يقوم به يمتنع تعلقه بمشيئته وقدرته ؟ فالقاضي وابن الزاغوني وغيرهم ، مشوا على أصلهم في امتناع قيام الحوادث به ، ولكن تفسيرهم للصانع والكتاب بالعالم ، ليس بمستقيم على هذا الأصل ، فإنه إذا جاز أن تفسر ^(٨) الأفعال بالعلم قيل مثل ذلك في الجميع فبطل الأصل ، بل الكتابة والصنعة ^(٩) فعل يقوم به وإن استلزم العلم ، وهل يجب أن يكون قديماً لا يتعلق بمشيئته وقدرته ؟ أو يجوز أن يكون من ذلك ما يتعلق

(١) ما بين المعقوفين زيادة من : س ، ط .

(٢) في الأصل : الإنسان . والمثبت من : س ، ط .

(٣) في ط : لماء .

(٤) في الأصل ، س : ولهذا . والمثبت من : ط .

(٥) لعله : القاضي أبو علي بن أبي موسى ، وتقدم الكلام عليه .

(٦) في الأصل : وغيرهم مشوا على أصلهم في امتناع فجواب ... وهو سهو من

الناسخ .

أما عبارة « مشوا على أصلهم في امتناع » سوف ترد بعد سطر في مكانها

المناسب .

(٧) في جميع النسخ : « هؤلاء المعتزلة جيد » ولعل الصواب ما أثبتته . فالإشارة

ترجع إلى القاضي وابن الزاغوني وغيرهم ، لا إلى المعتزلة .

(٨) في الأصل : أن تفسير .

(٩) في س : الصفة .

بمشيئته وقدرته ؟ على القولين في الكلام والأفعال^(١) .

وقد ظن من ذكر من هؤلاء كأبي علي وأبي الحسن بن الزغواني ، أن الأمة قاطبة اتفقت على أنه لا تقوم به الحوادث ، وجعلوا ذلك الأصل الذي اعتمده ، وهذا مبلغهم من العلم^(٢) ، وهذا الإجماع نظير غيره من الإجماعات^(٣) الباطلة المدعاة في الكلام وغيره^(٤) - وما أكثرها - فمن تدبر^(٥) وجد عامة المقالات الفاسدة يبنونها على مقدمات لا تثبت إلا بإجماع مدعى أو قياس ، وكلاهما عند التحقيق يكون باطلاً .

ثم إن من العجب أن بعض متكلمة أهل الحديث ، من أصحاب أحمد وغيرهم^(٦) ، يدعون مثل هذا الإجماع ، مع النصوص الكثيرة عن أصحابهم بنقيض ذلك ، بل عن إمامهم وغيره^(٧) من الأئمة ، حتى في لفظ الحركة والانتقال بينهم في ذلك نزاع مشهور ، وقد أثبت ذلك [طوائف]^(٨) مثل ابن حامد^(٩) وغيره ، وقد ذكر إجماع أهل السنة على

(١) سوف يذكرهما الشيخ - رحمه الله - في ص ٤٩٩ . وانظرهما في درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١٨/٢ - ٢٠ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٢) ذكر الشيخ - رحمه الله - حكاية ابن الزاغوني والقاضي وغيرهما للإجماع على امتناع قيام الحوادث به في درء تعارض العقل والنقل ٩٨/٨ ، ثم قال : « وهذا من جملة الإجماعات التي يطلقها من يطلقها بحسب ما ظنه وهذا لأن هذه أقوال مجملة ، قد يفهم منها ما هو باطل بالإجماع والمطلقون لها أدرجوا فيها معاني كثيرة ، لا يفهمها إلا خواص الناس » .

(٣) في الأصل : الإجماع . والمثبت من : س ، ط .

(٤) في س ، ط : ونحوه .

(٥) في س ، ط ، تدبرها .

(٦) غيرهم : مكررة في : س .

(٧) في الأصل : وغيرهم . والمثبت من : س ، ط .

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٩) هو : الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي الوراق ، أبو عبد الله ، شيخ =

ذلك حرب الكرمانى^(١) ، وثمان بن سعيد الدارمى^(٢) وغيرهما من علماء السنة المشهورين .

فليتدبر العاقل ما وقع فى هذه الأصول من الاضطراب ، وليحمد الله على الهداية ، وليقل : ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا للإيمان

= الحنابلة ومفتيهم فى زمانه ، وهو أكبر تلامذة أبو بكر غلام الخلال ، له مصنفات منها « الجامع » فى الفقه الحنبلى ، وشرح أصول الدين ، توفي سنة ٤٠٣ هـ .
راجع : سير أعلام النبلاء - للذهبي - ٢٠٣/١٧ ، ٢٠٤ . والمنهج الأحمد فى تراجم أصحاب الإمام أحمد ٩٨/٢ - ١٠١ . والأعلام - للزركلى - ٢٠١/٢ .

(١) تقدم التعريف به .

(٢) تقدم التعريف به .

يقول شيخ الإسلام - رحمه الله - فى كتابه « درء تعارض العقل والنقل » ٧/٢ ، ما نصه : « وأئمة السنة والحديث على إثبات النوعين - يشير - رحمه الله - إلى القولين فى الكلام والأفعال ، وقد أشار إليهما الشيخ - رحمه الله - قبل قليل - ، وهو الذى ذكره عنهم من نقل مذهبهم ، كحرب الكرمانى ، وثمان بن سعيد الدارمى ، وغيرهما ، بل صرح هؤلاء بلفظ الحركة ، وإن ذكر هو مذهب أئمة السنة والحديث من المتقدمين والمتأخرين ، وذكر حرب الكرمانى : أنه قول من لقيه من أئمة السنة كأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهوية ، وعبد الله بن الزبير الحميدى ، وسعيد بن منصور » .

« وقال عثمان بن سعيد وغيره : إن الحركة من لوازم الحياة ، فكل حي متحرك ، وجعلوا نفي هذا من أقوال الجهمية نفاة الصفات الذين اتفق السلف والأئمة على تضليلهم وتبديعهم » .

« وطائفة أخرى من السلفية ، كنعيم بن حماد الخزاعى ، والبخارى صاحب الصحيح ، وأبى بكر بن خزيمة ، وغيرهم كأبى عمر بن عبد البر وأمثلة يشتون المعنى الذى يشته هؤلاء ، ويسمون ذلك فعلاً ونحوه » . ومن هؤلاء من يمتنع عن إطلاق لفظ الحركة ، لكونه غير مأثور . وأصحاب أحمد منهم من يوافق هؤلاء كأبى عبد العزيز ، وأبى عبد الله بن بطة ، وأمثالهما » .

« ومنهم من يوافق الأولين ، كأبى عبد الله بن حامد ، وأمثاله » . ومنهم طائفة ثالثة - كالتميميين وابن الزاغونى وغيرهم - يوافقون النفاة من أصحاب ابن كلاب وأمثالهم » .

ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ، ربنا إنك رؤوف رحيم ، ولكن نعرف أن هذه الحجة تبين فساد قول الجهمية من المعتزلة^(١) الذين يقولون : خلق الله كلامه في محل ، فما ذكروه يبين فساد هذا القول ، الذي اتفق^(٢) سلف الأمة وأئمتها على ضلالة قائله ، بل ذلك عند من يعرف ما جاء به الرسول معلوم الفساد بالاضطرار من دين الإسلام ، ولكن هذا يسلم ويترد لمن جعل الأفعال قائمة به ، وجعل صفة التكوين قائمة به ، ولهذا انتقضت على الأشعرية دون الجهمية^(٣) ، ويبين أن كلام الله قائم به ، وهذا حق .

وأما كونه لا يتكلم إذا شاء ، ولا يقدر أن يتكلم بما شاء ، فهذا لا يصح إلا بما ابتدعته الجهمية من قولهم : لا يتحرك ، ولا تحل به الحوادث ، وبذلك نفوا أن يكون استوى على العرش بعد أن لم يكن مستوياً ، وأن يجيء يوم القيامة ، وغير ذلك مما وصف به نفسه في الكتاب والسنة .

وأما قول هؤلاء^(٤) : لو خلقه في نفسه لكانت ذاته محلاً للحوادث ، فالذين يقولون : إنه يتكلم إذا شاء لا يقولون : إنه يخلق في نفسه شيئاً ، إذ^(٥) الخلق هو فعل - أيضاً - قائم به عندهم بمشيئته ، فلا يكون للخلق خلق آخر ، وإلا لزم الدور والتسلسل ، ولهذا لم يقل أحد

(١) في س ، ط : المعتزلة وغيرهم .

(٢) في جميع النسخ : اتفقت . ولعل ما أثبت يناسب السياق .

(٣) في س ، ط : الجمهور .

لأن الأشعرية تقول : المتكلم من قام به الكلام ، والجهمية والمعتزلة يقولون : المتكلم من فعل الكلام .

(٤) القاضي أبو علي وابن الزاغوني وغيرهم .

(٥) في س : إذا .

ممن قال بذلك : إن كلامه مخلوق ، بل كل من قال : إن^(١) كلامه مخلوق ، فإنما مراده أنه يخلقه منفصلاً عنه ، والسلف علموا أن هذا مرادهم ، فجعلوا يبينون فساد^(٢) ذلك ، كقول مالك وأحمد وغيرهما : كلام الله من الله ، ولا يكون من الله شيء مخلوق^(٣) ، وقولهم : كلام الله من الله ليس ببائن عنه ، وقول أحمد لمن سأله : أليس كلامك^(٤) منك ؟ قال : بلى ، قال : فكلام الله من الله^(٥) ، ومثل هذا كثير في كلامهم ، فلو أن المحتج قال : اتفق المسلمون على أنه لا يخلق في ذاته شيئاً ،

(١) في س : إنه .

(٢) في س : فساد قول .

(٣) انظر : السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل - ص ٢٥ . وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة - للالكائي - ٢/٢٧٢ .

(٤) في الأصل : كلامنا . والمثبت من : س ، ط . والمعنى : أن ابتداء كلامك منك ، وأنت مخلوق ، فكلامك إذاً مخلوق .

(٥) أخرجه الخلال في السنة (المسند من مسائل أبي عبد الله أحمد بن حنبل) ، اللوحة : ١٦٠ .

أن أحمد بن الحسن الترمذي قال : سألت أحمد ، فقلت : يا أبا عبد الله قد وقع من أمر القرآن ما قد وقع ، فإن سئلت عنه ماذا أقول ؟ فقال لي : أأنت مخلوقاً ؟

قلت : نعم .

فقال : أليس كل شيء منك مخلوق ؟

قلت : نعم .

قال : فكلامك أليس هو منك وهو مخلوق ؟

قلت : نعم .

قال : وكلام الله - عز وجل - أليس هو منه ؟

قلت : نعم .

قال : فيكون من الله شيء مخلوق ؟!

انظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة - للالكائي - ١/٢٦٣ ،

. ٢٦٤

لكان هذا كلاماً صحيحاً ، فإن أحداً لم يطلق عليه أنه يخلق في نفسه شيئاً - فيما أعلم - بخلاف اللفظ الذي ادعاه ، فإن النزاع فيه [من]^(١) أشهر الأمور ، والذين أثبتوا ذلك أكثر من الذين نفوه من أهل الحديث وأهل الكلام جميعاً ، ولكن اتفاق الأمة - فيما أعلم - على^(٢) أنه لا يخلق في نفسه شيئاً يبطل مذهب المعتزلة ، ولا يدل على أنه قديم لا يتعلق بمشيئته وقدرته ولعل هذه هي^(٣) حجة عبد العزيز الكناني^(٤) .

ولهذا النزاع العظيم بين الذين يقولون^(٥) : هو مخلوق أو محدث ، بمعنى أنه أحدثه في غيره ، والذين يقولون^(٦) : هو قديم لا يتعلق بمشيئته وقدرته ، إذا تدبره اللبيب ، وجد كل طائفة أنما تقيم الحجج على إبطال

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) على : ساقطة من : س ، ط .

(٣) هي : ساقطة من : ط .

(٤) احتج عبد العزيز الكناني على بشر بحجتين عقليتين هما :

إحدهما : « أنه لو كان كلام الله مخلوقاً ، ولم يخلقه في غيره ولا خلقه قائماً بنفسه : لزم أن يكون مخلوقاً في نفس الله ، وهذا باطل .
وثانيهما : أن المخلوقات المنفصلة عن الله خلقها الله بما ليس من المخلوقات : إما القدرة - كما أقر به بشر - وإما فعله وأمره وإرادته - كما قال عبد العزيز .

وعلى التقديرين : ثبت أنه كان قبل المخلوقات من الصفات ما ليس بمخلوق ، فبطل أصل قول بشر والجهمية : إنه ليس لله صفة ، وإن كل ما سوى الذات المجردة فهو مخلوق ، وتبين أن الذات يقوم بها معان ليست مخلوقة ، وهذه حجة مثبتة الصفات القائلين بأن القرآن كلام الله غير مخلوق على من نفى الصفات وقال بخلق القرآن ، فإن كل من قال بنفي الصفات لزمه القول بخلق القرآن » .

راجع : درء تعارض العقل والنقل - لابن تيمية - ٢٥٦/٢ . وانظر : إلزام عبد العزيز الكناني لبشر أمام المأمون في كتابه « الحيدة » ص ١٢٦ - ١٣١ .

(٥) وهم : الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم .

(٦) وهم : الأشاعرة والكلابية ومن وافقهم .

قول خصمها ، لا على صحة قولها .

أما الذين ينفون الخلق عنه^(١) ، فأدلتهم عامتها مبنية على أنه لا بد من قيام الكلام به ، وأنه يمتنع أن يكون متكلماً بكلام لا يقوم إلا بغيره وهذا أصل صحيح وهو من أصول السلف الذين بينوا [به]^(٢) فساد قول الجهمية .

وأما الذين قالوا : مخلوق فليس لهم حجة إلا ما يتضمن أنه متعلق بمشيئته وقدرته ، وأن ذلك يمنع كونه قديماً ، وذلك كقوله : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾^(٣) ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ إِبْرَاهِيمَ ﴾^(٤) ، و﴿ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ ﴾^(٥) ، لا يكون إلا بعد وجود المخبر عنه وإلا كان كذاباً ، لأنه إخبار عن الماضي ، وكذلك إخباره عن أقوال الأمم المتقدمة ، ومخاطبة^(٦) بعضهم بعضاً بقوله : قالوا ، وقالوا كذلك ، فهذا لا يكون إلا بعد وجود المخبر عنه .
وقولهم^(٧) : إنه موصوف بأنه مجعول عربياً ، وإنه أحكمت آياته ثم فصلت ، وهذا إخبار بفعل منه تعلق به ، وذلك يوجب تعلقه بمشيئته وقدرته ، وقد نص أحمد على أن (الجعل) فعل من الله غير (الخلق) كما تقدم ذكر لفظه^(٨) .

وقد حققوا^(٩) ذلك بأن الله ذكر أنه جعله عربياً على وجه الامتنان علينا به ، والامتنان إنما يكون بفعله المتعلق بمشيئته وقدرته ، لا بالأمر

(١) في س ، ط : عنهم .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٣) سورة نوح ، الآية : ١ .

(٤) سورة النساء ، الآية : ١٦٣ .

(٥) سورة يونس ، الآية : ١٣ .

(٦) في س : مخاطبتهم .

(٧) في س : قوله .

(٨) راجع : ص ٣٠٣ . وانظر : الرد على الجهمية للإمام أحمد ص ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٩) في س : حقوا .

اللازمة لذاته ، ومن خالف ذلك أجابوا بجواب ضعيف ، كقول ابن الزاغوني : جعلناه : أي أظهرناه وأنزلناه .

فيقال لهم : يكفي في ذلك أن يقال : أنزلناه قرآناً عربياً ، فإنه عندكم لا يقدر على أن ينزله ويظهره غير عربي ، ولا يمكن ذلك ، فإذا كان ذلك ممتنعاً لذاته فكيف يمتن بترك فعله ؟ وإنما الممكن أن ينزله أو لا ينزله ، أما أن ينزله عربياً وغير عربي ، فهذا ممتنع عندهم ، وقد قال تعالى : ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَجْمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ﴾^(١) فعلم أن جعله عجمياً كان ممكناً ، وعندهم ذلك غير ممكن ، وهذا - أيضاً - حجة على من جعل العبارة مخلوقة منفصلة عن الله ، لأنه جعل القرآن نفسه عربياً وعجمياً ، وعندهم لا يكون ذلك إلا في العبارة المخلوقة ، لا في نفس القرآن الذي هو غير مخلوق ، وعندهم^(٢) المعنى الذي عبارته عربية هو الذي عبارته سريانية^(٣) وعبرانية^(٤) ، فإن جاز أن يقال : هو عربي لكون عبارته كذلك ، كان كلام الله هو عربي عجمي سرياني عبراني ، لأن الموصوف بذلك شيء واحد عندهم^(٥) .

وكتاب الله يدل على أن كلامه يقدر أن يجعله عربياً ، وأن يجعله

(١) سورة فصلت ، الآية : ٤٤ .

(٢) في س : عند .

(٣) السريانية : إحدى اللغات السامية وأقرب اللغات إلى اللغة الآرامية ، بل هي فرع عنها ، ولمعرفة أصل هذه اللغة وتطورها يراجع : السريانية - نحوها وصرفها - د . زاكية رشدي - ص ٩ - ٢٧ . تاريخ اللغات السامية - د . إسرائيل ولفنسون - ص ١٤٥ - ١٦٠ .

(٤) العبرانية : لغة اليهود والمتكلم بها يقال له : عبراني . وهي فرع من اللغات السامية . وعن هذه اللغة وتاريخها يراجع : تاج العروس - للزبيدي - ٣/٣٧٧ (عبر) . واللغة العبرية - قواعد ونصوص - د . رمضان عبد التواب . ودائرة معارف القرن الرابع عشر (العشرين) - محمد فريد وجدي - ٦/٨٩ .

(٥) في س ، ط : عندهم شيء واحد .

عجماً ، وهو متكلم به ليس مخلوقاً منفصلاً عنه .
وأما أئمة أهل الحديث والفقهاء والصوفية وطوائف أهل الكلام
الذين خالفوا المعتزلة قديماً من المرجئة والشيعية ثم الكرامية وغيرهم
فيخالفون في ذلك ، ويجعلون هذه الأفعال القائمة بذاته متعلقة بمشيئته
وقدرته .

وأصحاب الإمام أحمد قد تنازعوا في ذلك^(١) كما تنازع غيرهم ،
وذكر أبو بكر عبد العزيز عنهم في المقنع قولين^(٢) .
وحكى الحارث المحاسبي^(٣) القولين^(٤) عن أهل السنة ، ولكن
المنصوص الصريح عن الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة يوافق هذا

- (١) أشار إلى هذا النزاع شيخ الإسلام - رحمه الله - في درء تعارض العقل والنقل :
- ١٨/٢ ، ١٩ .
- (٢) القولان ذكرهما الشيخ - رحمه الله - في درء تعارض العقل والنقل - ١٨/٢ - وبين
أن أبا بكر ذكرهما في كتاب « الشافي » فقال :
- « وقد ذكر أبو بكر عبد العزيز في كتاب « الشافي » عن أصحاب أحمد في
معنى أن القرآن مخلوق قولين مبنيين على هذا الأصل :
- أحدهما : أنه قديم لا يتعلق بمشيئته وقدرته .
وثانيهما : أنه لم يزل متكلماً إذا شاء » .
- أقول : أبو بكر عبد العزيز بن جعفر غلام الخلال له كتاب « المقنع » وتقدم
الكلام عليه ص ٣٣٣ ، وله « الشافي » ، ولعله ذكر فيهما القولين عن أصحاب
الإمام أحمد - رحمه الله .
- (٣) هو : الحارث بن أسد المحاسبي ، أبو عبد الله ، من كبار الصوفية ، هجره الإمام
أحمد وأمر أصحابه بهجره لأنه تكلم بشيء من الكلام . توفي ببغداد سنة
٢٤٣ هـ .
- راجع : تاريخ بغداد - للبغدادى - ٢١١/٨ - ٢١٦ . وميزان الاعتدال - للذهبي
- ٤٣٠/١ ، ٤٣١ . وشذرات الذهب - لابن العماد - ١٠٣/٢ .
- (٤) ذكر الحارث في كتاب « فهم القرآن » ص ٢٤٥ ، عن أهل السنة في هذه المسألة
قولين : ورجح قول ابن كلاب ، وذكر ذلك في قوله تعالى ﴿ وقل اعملوا فسيرى
الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾ ١٠٥ / التوبة .

القول ، كما ذكرناه من كلامه في الرد على الجهمية^(١) ، فإن الجهمي لما قال : إن الله لم يتكلم ولا يتكلم ، فنفى المستقبل كما نفى الماضي .
قال أحمد^(٢) : فكيف يصنعون بحديث عدي بن حاتم ؟ قال : قال رسول الله ﷺ : « ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله ليس بينه وبينه ترجمان »^(٣) .

ثم قال أحمد : والجوارح إذا شهدت على الكافرين [فقالوا : لم شهدتم علينا]^(٤) ﴿ قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾^(٥) أتراها نطقت بجوف وشفتين وفم ولسان ؟ ولكن الله أنطقها كما شاء ، فكذلك تكلم الله كيف شاء ، من غير أن نقول : جوف ولا فم ولا شفتان ولا لسان .
فذكر أن الله يتكلم كيف [يشاء]^(٦) ، ومن يقول بالأول يقول : إن تكلمه لا يتعلق بالمشيئة ، إذ لا يتعلق بالمشيئة عندهم إلا المحدث ، الذي هو مخلوق منفصل .

ثم قال^(٧) أحمد : (وحديث الزهري قال : لما سمع موسى كلام ربه قال : يا رب هذا الكلام^(٨) الذي سمعته هو كلامك ؟ قال : نعم يا موسى هو كلامي ، وإنما كلمتك بقوة عشرة آلاف لسان ، ولي قوة الألسن كلها ، وأنا أقوى من ذلك ، وإنما كلمتك على قدر ما يطيق بدنك^(٩) ، ولو كلمتك بأكثر من ذلك لمت .

(١) الرد على الجهمية والزنادقة - للإمام أحمد - ص ١٣٠ ، ١٣١ .

(٢) في الرد على الجهمية والزنادقة - ص ١٣١ .

(٣) سبق تخريجه ص ٣٠٧ .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والرد على الجهمية .

(٥) سورة فصلت ، الآية : ٢١ .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٧) الرد على الجهمية والزنادقة ص ١٣٢ .

(٨) الكلام : ساقطة من : الرد على الجهمية والزنادقة .

(٩) في ط : تطيق بذلك . وهو خطأ .

قال : فلما رجع موسى إلى قومه قالوا^(١) : صف لنا كلام ربك ، فقال : سبحان الله !! وهل أستطيع أن أصفه لكم ؟ . قالوا : فشبّهه ، قال : أسمعتم^(٢) الصواعق التي تقبل في أحلى حلاوة سمعتموها ، فكأنه مثله^(٣) .

فقوله : إنما كلمتك بقوة عشرة آلاف لسان ، أي : لغة ، ولي قوة الألسن كلها ، أي : اللغات كلها ، وأنا أقوى من ذلك^(٤) .

فيه بيان أن الكلام يكون بقوة الله وقدرته ، وأنه يقدر أن يتكلم بكلام أقوى من كلام ، وهذا صريح في قول هؤلاء ، كما هو صريح في أنه كلمه بصوت ، وكان^(٥) يمكنه أن يتكلم بأقوى من ذلك الصوت ، وبدون ذلك الصوت .

وكذلك قول أحمد^(٦) : وقلنا للجهمية : من القائل يوم القيامة ﴿يَعِيسَى﴾^(٧) .

وقلنا^(٨) : فمن القائل : ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٩) .

-
- (١) في الرد على الجهمية والزنادقة : قالوا له .
(٢) في الرد على الجهمية : قال : هل سمعتم أصوات الصواعق ...
(٣) هذا الحديث تقدم .
(٤) بعد كلمة « ذلك » بياض بقدر كلمة في : الأصل ، س ، ونجمة في : ط . وهو فاصل بين بيانه لمفردات الحديث ووجه الاستشهاد منه .
(٥) في الأصل ، س : وكأنه . والمثبت من : ط .
(٦) في الرد على الجهمية والزنادقة ص ١٣٢ .
(٧) سورة المائدة ، الآية : ١١٦ .
في الرد على الجهمية : ﴿يَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(٩) .
(٨) في الرد على الجهمية : قلنا .
(٩) سورة الأعراف ، الآية : ٦ .

فإنه دليل على أنه سألهم عن تكليمه في المستقبل [حيث أنكروا أن يكون منه تكليم في المستقبل]^(١) .

ثم لما قالوا : يكون^(٢) شيئاً فيعبر عن الله قال^(٣) :

قلنا : قد أعظمتكم على الله الفرية ، حيث^(٤) زعمتم أن الله لا يتكلم ، فشبهتموه بالأصنام التي تعبد من دون الله ، لأن الأصنام لا تتكلم ، ولا تتحرك^(٥) ، ولا تزول من مكان [إلى مكان]^(٦) .

فقد حكى عنهم منكرأ عليهم نفيهم عن الله تعالى أن يتكلم ، أو يتحرك ، أو يزول من مكان إلى مكان .

ثم إنه قال^(٧) : فلما ظهرت عليه الحجة قال : إن الله قد^(٨) يتكلم ، ولكن كلامه مخلوق .

فقلنا^(٩) : وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق ، فقد شبهتم الله تبارك وتعالى بخلقه ، حين زعمتم أن كلامه مخلوق ، ففي مذهبكم أن الله تعالى [قد]^(١٠) كان في وقت من الأوقات لا يتكلم حتى خلق التكلم ، وكذلك

= في الرد على الجهمية : أضاف من الآية (٧) ﴿ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعَلَمٍ ﴾ . وبنهاية الآية انتهى ما نقله الشيخ عن الإمام أحمد - رحمهما الله .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) في س ، ط : إنما يكون .

(٣) أي : الإمام أحمد - رحمه الله .

وهو بداية نقل الشيخ عنه من المصدر السابق ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٤) في س ، ط ، والرد على الجهمية والزنادقة : حين .

(٥) في جميع النسخ : لا تكلم ولا تحرك . والمثبت من : الرد على الجهمية . .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : الرد على الجهمية .

وبياض بقدر كلمة في : الأصل ، س . ونجمة في : ط .

(٧) الرد على الجهمية والزنادقة - ص ١٣٣ .

(٨) قد : ساقطة من : الرد على الجهمية . .

(٩) في الرد على الجهمية : قلنا .

(١٠) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والرد على الجهمية .

بنو آدم كانوا لا يتكلمون حتى خلق لهم^(١) كلاماً ، فقد^(٢) جمعتم بين كفر وتشبيه ، فتعالى الله - جل ثناؤه - عن هذه الصفة ، بل نقول : إن الله - جل ثناؤه - لم يزل متكلماً إذا شاء ، ولا نقول : إنه كان ولا يتكلم حتى خلق [فتكلم]^(٣) ، ولا نقول : إنه قد كان لا يعلم حتى خلق فعلم^(٤) ولا نقول : إن الله قد^(٥) كان ولا قدرة^(٦) حتى خلق لنفسه قدرة^(٧) .

فهذا من كلامه يبين أن أولئك الذين قالوا : كلامه مخلوق أرادوا أنه لم يكن متكلماً حتى خلق الكلام إذ هذا معنى قولهم : قد يتكلم ولكن كلامه مخلوق ، إذ المخلوق هو القائم ببعض الأجسام ، فعندهم تكلمه مثل بعض الأعيان المخلوقة ، ولهذا يمتنع عندهم أن يكون قبل ذلك متكلماً ، فرد أحمد هذا بأن هذا تشبيه بالإنسان الذي كان عاجزاً عن التكلم لصغره حتى خلق الله له كلاماً ، فمن مر عليه وقت وهو غير موصوف فيه بأنه متكلم إذا شاء ، مقتدر على الكلام ، كان ناقصاً ، ففي ذلك كفر لجحد^(٨) كمال الرب وصفته ، وتشبيهه له بالإنسان العاجز ، ولهذا قال : بل نقول لم يزل متكلماً إذا شاء ، فجمع بين الأمرين ، بين كونه لم يزل متكلماً ، وبين كون ذلك متعلقاً بمشيئته ، وأنه لا يجوز نفي التكلم عنه إلى^(٩) أن يخلق التكلم ، كما لا يجوز نفي العلم والقدرة

(١) في الرد على الجهمية : الله لهم .

(٢) في الرد على الجهمية : وقد .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : هامش «س» .

(٤) في الرد على الجهمية : علماً فعلم .

(٥) في الرد على الجهمية : إنه قد .

(٦) في الرد على الجهمية : ولا قدرة له .

(٧) في الرد على الجهمية : القدرة .

(٨) في س ، ط : بجحد .

(٩) في س ، ط : إلا .

والنور ، وهذا هو^(١) الكمال في الكلام أن يتكلم المتكلم إذا شاء ، فأما العاجز عن الكلام فهو ناقص قبيح ، وأما الذي يلزمه الكلام ولا يتعلق بمشيئته واختياره فإنه يكون - أيضاً - عاجزاً ناقصاً ، كالذي يصوت بغير اختياره ، كالأصوات الدائمة التي تلزم الجمادات بغير اختيارها ، مثل النواعر^(٢) .

ولما أقام الحجة بتكليم الله تعالى موسى ، وأنه تكلم ويتكلم ، وأن ذلك ممكن ، من غير حاجة إلى جوف وفم وشفتين ولسان ، إذا^(٣) كان من المخلوقات ما^(٤) يتكلم ، وينطقها الله - تعالى - بدون حاجة إلى ذلك ، فالخالق - سبحانه - أولى بالغناء من المخلوق ، إذ كل ما ثبت للمخلوق من صفة كمال كالغناء ، فالله - تعالى - أولى به ، فالله - سبحانه - أحق بالاستغناء عن ما استغنت عنه المخلوقات في كلامها ، ذكر أن الجهمي لما خنقته الحجج قال^(٥) : إن الله كلم موسى إلا أن كلامه غيره .

قلنا : غيره مخلوق ؟

قال : نعم .

قلنا : هذا مثل قولكم الأول ، إلا أنكم تدفعون الشنعة عن أنفسكم^(٦) بما تظهرون .

(١) هو : ساقطة من : س .

(٢) النواعر : جمع ناعور ، وهو آلة يسقى بها يديرها الماء ولها صوت .
والناعورة : الدولاب .

انظر : لسان العرب - لابن منظور - ٢٢/٥ (نعر) .

(٣) في س : إذ .

(٤) في ط ، « و » .

(٥) الرد على الجهمية : ص ١٣٢ .

(٦) في الرد على الجهمية : تدفعون عن أنفسكم الشنعة ...

فأحمد - رحمه الله تعالى - لم ينكر عليه إطلاق لفظ الغير على القرآن حتى يستفسره^(١) ما أراد به ، إذ لفظ (الغير) مجمل^(٢) يراد به الذي يفارق الآخر ، وهو قولهم : إنه مخلوق ، ويراد به ما لا يكون هو إياه ، وهذا يبين أن إطلاق القول على الصفة بأنها هي الموصوف أو غيره كلام مجمل ، يقبل بوجه ويرد بوجه ، فمتى أريد بالغير المباينة للرب كان المعنى فاسداً ، وإنما ذكر هذا لأن أهل البدع كما وصفهم به يتمسكون بالمتشابه من الكلام ، ولفظ الغير من المتشابه ، فإذا قال : هو غيره .

(١) في ط : استفسره .

(٢) شيخ الإسلام - رحمه الله - في كتابه « بيان تليس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية » ٥٠٨/١ ، أوضح اصطلاح المتكلمين في لفظ « الغير » وبين أن السلف - رحمهم الله - يمتنعون عن إطلاق اللفظ المجمل نفيًا وإثباتًا ، فقال : « فلفظ الغير مجمل يراد بالغير المباين ، فالغيران ما جاز مفارقة أحدهما الآخر بزمان أو مكان أو وجود ، وهذا اصطلاح الأشعرية ومن وافقهم من الفقهاء أتباع الأئمة الأربعة .

ويراد بالغيرين ما ليس أحدهما الآخر ، أو ما جاز العلم بأحدهما مع الجهل بالآخر ، وهذا اصطلاح طوائف من المعتزلة والكرامية وغيرهم . أما السلف كالإمام أحمد وغيره فلفظ الغير عندهم يراد به هذا ، ويراد به هذا ، ولهذا لم يطلقوا القول بأن علم الله غيره ، ولا أطلقوا القول بأنه ليس غيره ، ولا يقولون هو هو ، ولا هو غيره ، بل يمتنعون عن إطلاق المجمل نفيًا وإثباتًا لما فيه من التليس ، فإن الجهمية يقولون : ما سوى الله مخلوق وكلامه غيره فيكون مخلوقاً .

فقال أئمة السنة : إذا أريد بالغير والسوى ما هو مباين له فلا يدخل علمه وكلامه في لفظ « الغير » و« السوى » كما لم يدخل في قول النبي ﷺ « من حلف بغير الله فقد أشرك » .

وقد ثبت في السنة جواز الحلف بصفاته ، كعزته ، وعظمته ، فعلم أنها لا تدخل في مسمى « الغير » عند الإطلاق .

وإذا أريد بـ « الغير » أنه ليس هو إياه ، فلا ريب أن العلم ليس هو العالم والكلام ليس هو المتكلم .

فقيل له : نعم ، لأنه ليس هو إياه .

قال : وما كان غير الله فهو مخلوق و(غير) في هذا الموضع الثاني إنما يصح ، إذا أريد بها ما كان بايناً عن الله - تعالى - فهو مخلوق ، فيستعمل لفظ (الغير) في إحدى المقدمتين بمعنى ، وفي المقدمة الأخرى بمعنى آخر ، لما فيها من الإجمال والاشتراك ، فلهذا استفسره الإمام أحمد ، فلما فسر مراده قال : فهذا هو القول الأول ، متى قلت : هو مخلوق . فقد قلت : بأنه خلق شيئاً فعبّر عنه ، وأنه لا تكلم ولا يتكلم ، ثم احتج عليهم بما دل عليه القرآن من تكلمه في الآخرة خطابه للرسول ، فلما أقرّوا بنفي التكلم عنه أولاً وأبداً ، ولم يفسروا ذلك إلا بخلق الكلام في غيره ، قال :

قد أعظمتكم الفرية على الله^(١) حين زعتم أن الله تعالى لا يتكلم^(٢) ، فشبهتموه بالأصنام التي تعبد من دون الله ، لأن الأصنام لا تتكلم ولا تتحرك^(٣) ولا تزول من مكان إلى مكان .
وهذه الحجة من باب قياس الأولى^(٤) ، وهي من جنس الأمثال التي

(١) في الرد على الجهمية : « أعظمتكم على الله الفرية » .

(٢) في الرد على الجهمية : أنه لا يتكلم .

(٣) في جميع النسخ : لا تتكلم ولا تتحرك . والمثبت من : الرد على الجهمية .

(٤) شيخ الإسلام - رحمه الله - بين في كتابه « بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية » ١/٣٣٧ ، ٣٣٨ . ما لا يجوز في حق الله تعالى من الأقيسة فقال : « والله تعالى له المثل الأعلى فلا يجوز أن يقاس على غيره قياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع ، ولا يقاس مع غيره قياس شمول تستوي أفراده في حكمه ، فإن الله - سبحانه - ليس مثلاً لغيره ، ولا مساوياً له أصلاً ، بل مثل هذا القياس هو ضرب الأمثال لله .. » .

إلى أن قال : « وهم في مثل هذه المقاييس داخلون في حقيقة التمثيل والتشبيه والعدل بالله وجعل غيره له كفواً ونداً وسمى ، كما فعلوا في مسائل الصفات والقدر وغير ذلك .

ضربها الله في كتابه ، فإن الله تعالى عاب الأصنام بأنها لا ترجع قولاً ،
وأنها لا تملك ضراً ولا نفعاً ، وهذا من المعلوم ببدايته^(١) العقول ، أن
كون الشيء لا يقدر على التكلم صفة نقص ، وأن المتكلم أكمل من
العاجز عن الكلام ، وكل ما تنزه المخلوق عنه من صفة نقص فالله
- تعالى - أحق بتنزيهه عنه ، وكلما أثبت لشيء من صفة - كمال فالله تعالى
أحق باتصافه بذلك ، فالله أحق بتنزيهه عن كونه لا يتكلم من الأحياء
الآدميين وأحق بالكلام منهم ، وهو - سبحانه - منزّه عن مماثلة
الناقصين ، المعدوم والموات .

= ولهذا ذكر الوزير أبو المظفر بن هبيرة في كتاب « الإيضاح في شرح الصحاح »
أن أهل السنة يحكون أن النطق بإثبات الصفات وأحاديثها يشتمل على كلمات
متداولات بين الخالق وخالقه ، وتخرجوا من أن يقولوا : مشتركة ، لأن الله تعالى
لا شريك له ، بل الله المثل الأعلى وذلك هو قياس الأولى والأخرى ، فكل ما
ثبت للمخلوق من صفات الكمال فالخالق أحق به وأولى وأحرى به منه ، لأنه
أكمل منه ، ولأنه هو الذي أعطاه ذلك الكمال ، فالمعطي الكمال لغيره أولى أن
يكون هو موصوفاً به ، إذ ليس أعطى وأنه سلب نفسه ما يستحق وجعله لغيره فإن
ذلك لا يمكن ، بل وهب له من إحسانه وعطائه ما وهبه من ذلك ، كالحياة
والعلم والقدرة .

وكذلك ما كان منتفياً عن المخلوق لكونه نقصاً وعبياً ، فالخالق هو أحق بأن
ينزه عن ذلك » .

ثم قال الشيخ - رحمه الله - مبيناً استعمال السلف لقياس الأولى : « فهذا أصل
ينبغي معرفته ، فإذا أثبت له صفات الكمال من الحياة والعلم والقدرة والكلام
والسمع والبصر وغير ذلك بهذه الطريقة القياسية العقلية التي فيها المثل
الأعلى ، كان ذلك اعتباراً صحيحاً » .

وكذلك إذا نفى عنه الشريك والولد والعجز والجهل ونحو ذلك بمثل هذه
الطريقة .

ولهذا كان الإمام أحمد وغيره من الأئمة يستعملون مثل هذه الطريقة في
الآفيسة العقلية التي ناظروا بها الجهمية » .

(١) في ط : ببدائية .

وأما قول أحمد^(١) : فلما ظهرت عليه الحجة قال : إنه قد يتكلم^(٢)
ولكن كلامه مخلوق .

فقلنا^(٣) : وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق ، فقد شبهتم الله بخلقه
حين زعمتم أن كلامه مخلوق ، ففي مذهبكم أن الله قد كان في وقت من
الأوقات لا يتكلم حتى خلق التكلم ، وكذلك بنو آدم لا يتكلمون حتى
خلق لهم كلاماً ، فقد^(٤) جمعتم بين كفر وتشبيه ، فتعالى الله - جل ثناؤه -
عن هذه الصفة ، بل نقول : إن الله - جل ثناؤه - لم يزل متكلماً إذا شاء ،
ولا نقول : إنه كان^(٥) ولا يتكلم حتى خلق [الكلام]^(٦) ولا نقول : إنه
كان^(٧) لا يعلم حتى خلق فعلم ، ولا نقول : إنه كان^(٨) ولا قدرة حتى
خلق لنفسه قدرة ، ولا نقول : إنه كان^(٩) ولا نور له حتى خلق لنفسه
نوراً ، ولا نقول : إنه كان^(١٠) ولا عظمة حتى خلق لنفسه عظمة .

فهذا يدل على أن هذا القول أراد به الجهمي أنه قد يتكلم بعد أن لم
يكن متكلماً بكلام مخلوق ، يخلق لنفسه في ذاته ، أو يخلقه قائماً
بنفسه ، ليكون هذا القول غير الأول الذي قال : إنه يخلق شيئاً فيعبر عن
الله تعالى .

وقال : إنكم شبهتموه بالأصنام التي لا تتكلم ، ولا تتحرك ،

(١) الرد على الجهمية والزنادقة - ص ١٣٢ .

(٢) في الرد على الجهمية والزنادقة : إن الله يتكلم .

(٣) في الرد على الجهمية والزنادقة : قلنا .

(٤) في الرد على الجهمية والزنادقة : وقد .

(٥) في س ، ط : إنه قد كان .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : الرد على الجهمية والزنادقة .

(٧) في س ، ط ، والررد على الجهمية والزنادقة : إنه قد كان .

(٨) في س ، ط ، والررد على الجهمية والزنادقة : إنه قد كان .

(٩) في س ، ط ، والررد على الجهمية : إنه قد كان .

(١٠) في س ، ط ، والررد على الجهمية : إنه قد كان .

ولا تزول من مكان إلى مكان ، ثم انتقل الجهمي عن ذلك القول^(١) إلى هذا القول .

وقال أحمد^(٢) في الجواب : (فقلنا : كذلك بنو آدم كلامهم مخلوق ، فقد شبهتم الله - تعالى - بخلقه ، حين زعمتم أن كلامه مخلوق ، ففي مذهبكم أن الله قد كان في وقت من الأوقات لا يتكلم حتى خلق التكلم ، وكذلك بنو آدم لا يتكلمون^(٣) حتى خلق لهم كلاماً ، فقد جمعتم بين كفر وتشبيه) إلى آخر كلامه .

ففي هذا كله دليل على أنه أنكر عليهم كونه كان لا يتكلم حتى خلق لنفسه كلاماً في نفسه ، فصار حينئذ متكلماً بعد أن لم يكن متكلماً ، وبين أن ذلك يستلزم أنه كان ناقصاً فصار كاملاً ، لأن عدم التكلم صفة نقص ، وهذا هو الكفر ، فإن وصف الله بالنقص كفر ، وفيه تشبيه له بمن كان ناقصاً عاجزاً عن الكلام حتى خلق له الكلام ، ولهذا قال :

(بل نقول : إنه لم يزل متكلماً إذا شاء) .

فبين أن كونه موصوفاً بالتكلم إذا شاء ، أمر لم يزل ، لا يجوز أن يكون ذلك محدثاً ، لأنه يستلزم لكماله^(٤) بعد نقصه ، وفيه تشبيه له بالآدميين ، كما أن منع تكلمه بالكلية تشبيه له بالجمادات من الأصنام التي تعبد من دون الله - تعالى - وغيره ، ثم إنه بين أن ثبوت هذه الصفة له فيما لم يزل كثبوت العلم والقدرة والنور والعظمة ، لم يزل موصوفاً بها لا يقال : إنه كان بدون هذه الصفات حتى أحدثها ، لأن ذلك يستلزم أنه كان ناقصاً فأكمل بعد نقصه - سبحانه وتعالى^(٥) - عن ذلك .

(١) القول : ساقطة من : س .

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة - ص ١٣٢ .

(٣) في الرد على الجهمية : كانوا لا يتكلمون .

(٤) في ط : كماله .

(٥) في ط : وتعالى الله .

ولهذا كان كلام أحمد وغيره من الأئمة مع الجهمية في هذه المسألة ، فيه بيان الفصل بين كلام الله - تعالى - وقوله ، وبين خلقه ، وأن هذا ليس هذا ، ويذكرون هذا الفرق في المواضع التي أخبر الله ورسوله بأنه تكلم بالوحي ، وأنه إذا تكلم بالوحي كان^(١) هذا من أعظم الحجج لهم ، فإن من يقول : القرآن مخلوق . يقول : إن الله خلقه منفصلاً عنه كسائر المخلوقات ، وليس يعود إليه من خلق حكم من الأحكام أصلاً ، بل ذلك بمنزلة خلق السماء والأرض ، وكلام الذراع المسموم^(٢) ، ونطق الأيدي والأرجل^(٣) وغير ذلك ، مما خلقه الله تعالى من الموصوفات والأفعال والصفات ، ومما يعلم باضطراب أن ما كان كذلك فلا بد أن يصفه الله - تعالى - بالخلق كما وصف غيره من المخلوقات ، ولا يجوز - أيضاً - أن يضاف إلى الله - تعالى - إضافة اختصاص يتميز بها عن غيره من المخلوقات إذ لا اختصاص له أصلاً ، فلا يكون كلاماً لله - تعالى - ولا قولاً أصلاً .

والقرآن كله يثبت له صفة الاختصاص بالقول والكلام ، ولم يثبت قط له الصفة المشتركة بينه وبين سائر المخلوقات من صفة الخلق ، فالقرآن دل على الفرق بين القول والمقول ، وبين المخلوق المفعول .

قال الإمام أحمد^(٤) : (وقد ذكر الله - تعالى - كلامه في غير موضع

(١) في الأصل ، س : وكان . والمثبت من : ط .

(٢) إشارة إلى ما ورد في حديث جابر - رضي الله عنه - في قصة خبير ، وأن الذراع أخبرت الرسول ﷺ أنها مسمومة .

وقد تقدم الكلام على هذا الحديث ص ٢٨٠ .

(٣) كما دل على ذلك قوله تعالى : ﴿ أَلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَنَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ ٦٥ / يس .

(٤) الرد على الجهمية والزنادقة - ص ١١٧ ، ١١٨ .

من القرآن ، فسماه كلاماً ولم يسمه خلقاً ، قال (١) : ﴿ فَلَقَّحْنَاهُ آدَامَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ وَقَدْ كَانَ قَرِيبٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾ (٤) وقال : ﴿ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلِمَتِي ﴾ (٥) ، وقال : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ (٦) وقال : ﴿ فَفَإْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ ﴾ (٧) .

فأخبرنا (٨) الله - عز وجل - أن النبي ﷺ كان يؤمن بالله ، وبكلام الله ، وقال : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ ﴾ (٩) ، وقال : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَّكَلِمَاتِ رَبِّي ﴾ (١٠) ، وقال : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ﴾ (١١) ولم يقل حتى يسمع خلق الله ، فهذا المنصوص (١٢) بلسان عربي مبين لا يحتاج إلى تفسير ، هو بين والحمد لله (١٣) .

قلت : وقد تضمن هذا أن الله (١٤) سماه كلاماً في مواضع كثيرة ،

(١) في الأصل ، س ، والرد على الجهمية : قوله . والمثبت من : ط .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٣٧ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٧٥ .

(٤) سورة الأعراف ، الآية : ١٤٣ .

(٥) سورة الأعراف ، الآية : ١٤٤ .

(٦) سورة النساء ، الآية : ١٦٤ .

(٧) سورة الأعراف ، الآية : ١٥٨ .

(٨) في س ، ط : أخبر .

(٩) سورة الفتح ، الآية : ١٥ .

(١٠) سورة الكهف ، الآية : ١٠٩ .

(١١) وفي الرد على الجهمية : ﴿ لنفذ البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ﴾ .

(١٢) سورة التوبة ، الآية : ٦ .

(١٣) في الرد على الجهمية : فهذه نصوص .

(١٤) في الرد على الجهمية : بحمد الله .

(١٥) في س ، ط : الله إذا .

ولم يسمه خلقاً ، ومن المعلوم المستقر في الفطر أن الكلام هو ما تكلم به المتكلم لا يكون منفصلاً ، ولهذا قال : (فهذا المنصوص^(١) بلسان عربي [مبين]^(٢) لا يحتاج إلى تفسير هو بين) . يعني : أن بيان الله مما ذكره من كلامه^(٣) ، وأنه^(٤) كلامه ، هو بين لكل أحد ، ليس من الخفي ولا من المتشابه الذي يحتاج إلى تفسير ، بل^(٥) الجهمي الذي يجعله مخلوقاً منفصلاً عنه كسائر المخلوقات ، حرف هذا الكلم عن مواضعه ، وألحد في آيات الله ، تحريفاً وإلحاداً يعلمه كل ذي فطرة سليمة .

ولهذا تجد ذوي الفطر السليمة إذا ذكر لهم هذا المذهب يقولون : هذا يقول : إن القرآن ليس كلام الله ، حتى إنهم يقولون ذلك عمن يقول : حروف القرآن مخلوقة ، هذا يقول : القرآن ليس كلام الله ، لا يقولون : مخلوق ولا غير مخلوق ، لما استقر في فطرهم أن ما يكون مخلوقاً منفصلاً عن الله لا يكون كلام الله ، فمن قال : إن الله لم يتكلم بحروف القرآن ، بل جعله خالقاً لها في جسم من الأجسام ، فهو عندهم يقول : إن القرآن ليس بكلام الله ، سواء^(٦) جعل تلك الحروف هي القرآن أو ادعى أن [ثم]^(٧) معنى قديماً هو كلام الله دون سائر الحروف .

فإن المستقر في فطر الناس الذي تلقته الأمة خلفاً عن سلف عن نبيها أن القرآن [جميعه]^(٨) كلام الله ، وكلهم فهم هذا المعنى المنصوص

(١) في الرد على الجهمية : فهذه نصوص .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والرد على الجهمية .

(٣) في س : كلام الله .

(٤) في الأصل ، ط : أن . والمثبت من : س .

(٥) بل : ساقطة من : س ، ط .

(٦) في س : وسواء .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

بلسان عربي مبين ، كما ذكر أحمد أنه تكلم به ، لا أنه خلقه في بعض المخلوقات .

ثم ذكر أحمد ما أمر الله به من القول ، وما نهى عنه من القول ، وأنه ^(١) لم يذكر من الأمور به : قولوا عن القرآن : إنه مخلوق ، ولا من المنهي عنه : لا تقولوا : إنه كلامي .

قال أحمد ^(٢) : (وقد سألت الجهمية أليس إنما قال الله - جل ثناؤه - : ﴿ قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَقُولُوا ءَامَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ ^(٦) ، ﴿ فَقُولُوا أَشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ ^(٧) ، وقال : ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ ﴾ ^(٨) ، وقال : ﴿ فَقُلْ سَلَامٌ ﴾ ^(٩) .

ولم نسمع الله يقول : قولوا : إن كلامي خلق .

وقال : ﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً ^(١٠) أَنْتَهُوا ﴾ ^(١٠) ، وقال : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ ^(١١) السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ﴾ ^(١١) وقال : ﴿ لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا

(١) في س : وأن .

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة - ص ١١٨ ، ١١٩ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٣٦ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ٨٣ .

(٥) سورة العنكبوت ، الآية : ٤٦ .

(٦) سورة الأحزاب ، الآية : ٧٠ .

(٧) سورة آل عمران ، الآية : ٦٤ .

(٨) سورة الكهف ، الآية : ٢٩ .

(٩) سورة الأنعام ، الآية : ٥٤ . في جميع النسخ : (وقل) وهو خطأ .

(١٠) سورة النساء ، الآية : ١٧١ .

(١١) سورة النساء ، الآية : ٩٤ . ولم ترد الآية في : س ، ط .

أَنْظَرْنَا ﴿١﴾ ، ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ﴾ ﴿٢﴾ ، ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾ ﴿٣﴾ ، وقال ﴿٤﴾ : ﴿فَلَا تَقُلْ لِمَا آفَى وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ ﴿٥﴾ وقال : ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ ﴿٦﴾ ، ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ ﴿٧﴾ ، وقال : ﴿وَلَا تَقْنَلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾ ﴿٨﴾ ، وقال ﴿٩﴾ : ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ ﴿١٠﴾ ، ﴿وَلَا تَقْسُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ ﴿١١﴾ ، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ ﴿١٢﴾ ، ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ ﴿١٣﴾ ، ومثله في القرآن كثير .

فهذا ما نهى الله عنه ، ولم يقل لنا : لا تقولوا : إن القرآن كلامي .

قلت : وهذه حجة قوية ، وذلك أن القرآن لو كان كما يزعمه الجهمية مخلوقاً منفصلاً ، كالسما والارض وكلام الذراع والأيدي

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٠٤ .

ولم ترد الآية في : س ، ط .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٥٤ .

(٣) سورة الكهف ، الآية : ٢٣ .

وقد ورد في الرد على الجهمية : ﴿ .. إلا أن يشاء الله ﴾ الآية .

(٤) وقال : كررت في الأصل . وهو سهو من الناسخ .

(٥) سورة الإسراء ، الآية : ٢٣ .

(٦) سورة الإسراء ، الآية : ٣٦ .

ولم ترد في الرد على الجهمية .

(٧) سورة القصص ، الآية : ٨٨ .

(٨) سورة الأنعام ، الآية : ١٥١ .

(٩) قال : ساقطة من : س ، ط ، والرد على الجهمية .

(١٠) سورة الإسراء ، الآية : ٢٩ .

(١١) سورة الأنعام ، الآية : ١٥١ .

(١٢) سورة الأنعام ، الآية : ١٥٢ .

(١٣) سورة لقمان ، الآية : ١٨ .

والأرجل ؛ لكان معرفة ذلك واجباً ، لاسيما وعند الجهمية من المعتزلة وغيرهم أن معرفة ذلك من أصول الإيمان الذي لا يتم إلا به .

وقد يقولون : إن^(١) معرفة ذلك واجبة قبل^(٢) معرفة الرسالة ، وأن معرفة الرسالة لا تتم إلا بتنزيه الله عن كلام يقوم به ، لأن الكلام لا يقوم إلا بجسم متحيز^(٣) ، ونفي ذلك عندهم واجب قبل الإقرار بالرسول ، فإن^(٤) الجسم يستلزم أن يكون محدثاً مخلوقاً يجوز عليه الحاجة ، وذلك يمنع ما بنوا عليه العلم بصدق الرسول ، وقد صرحوا بذلك في كتبهم^(٥) ، فإن كان الأمر كذلك كان بيان ذلك من الواجبات ، فإذا لم يأمر الله به قط مع حاجة المكلفين إليه ، ومع أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ؛ علم أنه ليس مأموراً به ولا واجباً^(٦) ، وذلك يبطل قولهم .

- وأيضاً - فلم ينه العباد عن أن يسموه كلامه ، مع العلم بأن هذه التسمية ظاهرة في أنه هو المتكلم به ، ليس هو الذي خلقه في جسم غيره .

-
- (١) في س : إنه .
(٢) معرفة ذلك واجبة قبل : مكررة في : س . وهو سهو من الناسخ .
(٣) في الأصل : إلا عن متحيز . والمثبت من : س ، ط .
(٤) في س ، ط : فإذا .
(٥) انظر مثلاً : شرح الأصول الخمسة - للقاضي عبد الجبار - ص ١١٢ .
وقد أجمعت المعتزلة على نفي الجهة والتحيز عن الله - تعالى - لأنهم اعتقدوا أن إثباتها يوجب إثبات المكان والجسمية .
وقد نقل إجماعهم على نفي الجسم : أبو الحسن الأشعري في المقالات ٢٣٥/١ .
وانظر : مختصر الصواعق المرسله - لابن القيم اختصار الموصلي - ٢٠٠/١ .
وفيه : أن حقيقة النبوة والرسالة إنباء الله لرسوله وأمره بتبليغ كلامه إلى عباده ، وعند المعطلة أن الله لا يتكلم ولا يقوم به كلام .
(٦) في س : وجابجاً . وهو تصحيف .

والجهمي وإن زعم أن الكلام يقال لمن فعله بغيره^(١) ، كما مثله من تكلم الجني على لسان المصروع ، فهو لا ينازع في أن غالب الناس لا يفهمون^(٢) من الكلام إلا ما يقوم بالمتكلم ، بل لا يعرفون كلاماً منفصلاً عن متكلمه قط ، وأمر الجني فيه من الإشكال والنزاع^(٣) ، بل بطلان قول المستدل به ما^(٤) يمنع أن يكون ذلك ظاهراً للعموم الناس .

وإذا كان كذلك ، كان^(٥) الواجب على قول الجهمي إما^(٦) نهى الناس عن أن يقولوا : القرآن كلام الله ، حتى لا يقولوا^(٧) بالباطل ، وإما البيان بأن قولهم : كلام الله أن الله خلق ذلك الكلام في جسم غيره ، كما ذكره الجهمية من أنه خلق شيئاً فعبّر عنه ، فلما لم يؤمروا بهذا ولم ينهوا عن ذلك ، مع الحاجة إلى هذا الأمر والنهي - على زعم الجهمي - علم أن قوله المستلزم لازم للأمر والنهي الذي لم يقع من الشارع باطل .

ولهذا كان أحمد يقول لهم فيما يقوله في المناظرة الخطابية : كيف أقول ما لم يُقل ؟ أي هذا القول لم يقله أحد قبلنا ، ولو كان من الدين لكان قوله واجباً ، فعدم قول أولئك له يدل على أنه ليس من الدين . وكذلك احتجاج أبي عبد الرحمن الأذرمي^(٨) ، وهو الشيخ

(١) في الأصل : بغير . والمثبت من : س ، ط .

(٢) في س : يهتمون .

(٣) وللإطلاع عليه يراجع مقالات الإسلاميين - للأشعري - ١٢٢/٢ .

(٤) في س ، ط : مما .

(٥) في جميع النسخ : وكان . ولعل ما أثبت مناسب سياق الكلام .

(٦) في س ، ط : ما .

(٧) في س : يقوا .

(٨) في جميع النسخ : الأذرمي . والصحيح ما أثبتته من الكتب التي ذكرت قصته مع الواثق وعرفت به .

وهو : أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمد بن إسحاق الأذرمي ، روى عن ابن عيينة وغيره ، وروى عنه أبو داود والنسائي وغيرهما . قال عنه أبو حاتم : كان =

الأذني^(١) الذي قدمه ابن أبي دؤاد على الواثق فناظره أمامه كما حكاه ابنه المهتدي^(٢) وقطعه الأذني في المناظرة ، والقصة

= ثقة .

راجع في ترجمته وصحة اسمه : الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم - ١٦١/٢/٢ ت : ٧٤٣ . وتاريخ بغداد - للبغدادي - ٧٤/١٠ - ٨٩ . واللباب - لابن الأثير - ٣٨/١ .

وقد علق محقق كتاب « درء تعارض العقل والنقل » - رحمه الله تعالى - في الحاشية رقم (١) ٢٣٤/١ على ذلك بمايلي :

« في س : فقط أبو عبد الرحمن الأذرمي الأذني ، وهو عبد الرحمن بن يزيد بن المهلب الأزدي من أمراء هذا البيت الأزدي . قتل بالموصل سنة ١٣٣ هـ . » وفيما علق عليه نظر ، فالشيخ - رحمه الله - أوضح أن أبا عبد الرحمن ذكر هذا الاحتجاج قدام الواثق عندما ناظره ابن أبي دؤاد ، وابن أبي دؤاد ، ولد سنة ١٦٠ هـ - كما تقدم في التعريف به - وهذا يدل على أن المقصود غير ما ذكر المحقق ، وهو ما أثبتته وعرفت به .

(١) في جميع النسخ « الأذني » ولعل الصواب ما أثبتته من : تاريخ بغداد ٧٩/١٠ ، ومناقب الإمام أحمد - لابن الجوزي ص ٤٣٣ ، ٤٣٤ .

والأذني : نسبة إلى أذنة ، وهي من مشاهير البلدان بساحل الشام عند طرسوس .

انظر : اللباب - لابن الأثير ٣٩/١ .

نقل ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد ص ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، وهو يروي قصة الأذرمي مع ابن أبي دؤاد ، والمناظرة التي جرت بينهما أمام الواثق ، أن صالح بن علي بن يعقوب الهاشمي قال : « ما زلت أقول : إن القرآن مخلوق صدرأ من أيام الواثق حتى أقدم أحمد بن أبي دؤاد علينا شيخاً من أهل الشام من أهل أذنة ، فأدخل الشيخ على الواثق مقيداً . . . » .

(٢) هو : المهتدي بالله أبو عبد الله محمد بن الواثق بن المعتصم ، أحد خلفاء الدولة العباسية ، بويغ بالخلافة سنة ٢٥٥ هـ بعد خلع المعتز ، ولد سنة ٢٢٢ هـ ، وتوفي سنة ٢٥٦ هـ .

راجع : الكامل - لابن الأثير - ١٩٨/٧ - ٢٣٥ . والبداية والنهاية - لابن كثير - ٢٠/١١ - ٢٨ . والأعلام - للزركلي - ٣٥١/٧ ، ٣٥٢ .

مشهورة^(١) ، وقال لابن أبي دؤاد : يا أحمد أرأيت مقالتك هذه التي^(٢) تدعو الناس إليها ، هل هي داخلة في عقد الدين لا يتم الدين إلا بها ؟ وهل علمها رسول الله ﷺ وهل أمر بها ؟ وهل وسعه و^(٣) وسع خلفاءه السكوت عنها ؟ فكانت هذه الحجج كلها تبين أن هذا القول لو كان من الدين لوجب بيانه ، وعدم ذلك مع قيام المقتضى له دليل على أنه ليس من الدين وإذا لم يكن من الدين كان باطلاً ، لأن الدين لا بد فيه من أحد^(٤) أمرين : إما أن يكون الله - تعالى - تكلم بالقرآن وبسائر^(٥) كلامه ، وإما أن يكون خلقه في غيره لا يحتمل الأمر وجهاً ثالثاً^(٦) ، فإذا بطل أن يكون خلقه في غيره من الدين ، تعين^(٧) أن يكون القول الآخر من الدين ، وهو أنه هو المتكلم به ، فمنه بدأ ، ومنه يعود ، ومنه حق القول ، ومنه لدنه نزل ولو كان مخلوقاً^(٨) في جسم غيره ، لكان بمثابة ما يخلق في الأيدي والأرجل والذراع والصخر [وغير ذلك من الأجسام]^(٩) فإنه وإن كان منه ، أي : من خلقه فليس من لدنه ، ولا هو قولاً منه ، ولا بدأ^(١٠) منه .

(١) القصة ذكرها الخطيب البغدادي في تاريخه ٤/١٥١ ، ١٥٢ ، ١٠/٧٥ - ٧٩ .

وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد ص ٤٣١ - ٤٣٧ .

(٢) في س ، ط : الذي .

(٣) « و » : ساقطة من : س .

(٤) في س : إحدى .

(٥) في س : وسائر .

(٦) في س : ثابتاً .

(٧) في س : يقين .

(٨) في س : مخلوق . وهو خطأ .

(٩) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(١٠) في الأصل : بداء .

قال (١) الإمام أحمد (٢) : وقد سميت الملائكة كلام الله كلاماً ، ولم
تسمه خلقاً [في (٣) قوله : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا
الْحَقُّ ﴾ (٤) .

وذلك أن الملائكة لم يسمعوا صوت الوحي [ما (٥) بين عيسى
ومحمد صلى الله عليهما وسلم وبينهما ستمائة سنة (٦) .

فلما أوحى الله جل - ثناؤه - إلى محمد ﷺ سمع الملائكة صوت
الوحي كوقع الحديد على الصفا ، وظنوا (٧) أنه أمر من أمر الساعة ،
ففرغوا وخرّوا لوجوههم سجداً ، فذلك قوله - عز وجل - ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ
قُلُوبِهِمْ ﴾ (٨) ، يقول : حتى إذا تجلى الفزع عن قلوبهم رفع الملائكة
رؤوسهم ، فسأل بعضهم بعضاً فقالوا : ﴿ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ﴾ (٩) ولم يقولوا :
ماذا خلق ربكم . فهذا بيان لمن أراد الله هداة .

(١) في هامش الأصل ورد : « قف على كلام الإمام أحمد » .

(٢) الرد على الجهمية والزندقة : ص ١١٩ .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط .

(٤) سورة سبأ ، الآية : ٢٣ .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : الرد على الجهمية .

(٦) في الرد على الجهمية : وبينهما كذا وكذا سنة .

وقد اختلف فيما بين عيسى ومحمد - عليهما السلام - ولكن ما ذكره الشيخ
- رحمه الله - هو الأرجح ، يؤيده ما رواه البخاري عن سلمان الفارسي قال :
« فترة ما بين عيسى ومحمد ﷺ ستمائة سنة » .

صحيح البخاري ٢٧٠/٤ - كتاب المناقب - باب إسلام سلمان .

وقد نقل هذا الاختلاف ابن حجر - رحمه الله - في فتح الباري ١٣٩/١٥ ،
فقال : « ونقل ابن الجوزي الاتفاق على ما اقتضاه حديث سلمان هذا ، وتعقب
بأن الخلاف في ذلك منقول ، فعن قتادة خمسمائة وستين سنة ، أخرجه عبد
الرزاق عن معمر عنه ، وعن الكلبي خمسمائة وأربعين ، وقيل : أربعمائة سنة » .

(٧) في الرد على الجهمية : فظنوا .

(٨) سورة سبأ ، الآية : ٢٣ .

قلت : احتج أحمد بما سمعته الملائكة من الوحي إذا تكلم الله به ، كما قد جاءت بذلك الآثار^(١) المتعددة ، وسمعوا صوت الوحي فقالوا : ﴿ ماذا قال ربكم ﴾^(٢) ، ولم يقولوا : ماذا خلق ربكم ، فبين أن تكلم الله بالوحي الذي سمعوا صوته هو قوله ، ليس هو خلقه ، ومثل هذه العبارة ذكر البخاري الإمام صاحب الصحيح ، إما تلقياً له عن أحمد أو غيره ، أو موافقة اتفاقية ، وقد ذكر ذلك في كتاب^(٣) الصحيح ، وفي كتاب خلق الأفعال^(٤) ، فقال في الصحيح في آخره في كتاب الرد على الجهمية^(٥) :

باب قول الله : ﴿ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُمْ حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾^(٦) ، ولم يقل : ماذا خلق ربكم^(٧) ، وقال : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾^(٨) .

قال^(٩) : وقال مسروق عن ابن مسعود^(١٠) : إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماوات شيئاً ، فإذا فزع عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه

(١) سوف يذكر الشيخ - بعد عدة أسطر - بعض هذه الآثار التي ذكرها البخاري في صحيحه .

(٢) سورة سبأ ، الآية : ٢٣ .

(٣) كتاب : ساقطة من : س .

(٤) خلق أفعال العباد ص ٤٠ ، ٤١ ، ٩٨ ، ٩٩ .

(٥) صحيح البخاري ١٩٤/٨ ، ١٩٥ - كتاب التوحيد - باب قول الله تعالى :

﴿ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ .. ﴾ الآية .

(٦) سورة سبأ ، الآية : ٢٣ .

(٧) في ط : لكم . وهو تصحيف .

(٨) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٥ .

(٩) القائل هو الإمام البخاري . وهي إضافة من الشيخ للإيضاح ، والكلام متصل بما قبله في الصحيح .

(١٠) في الأصل : عن ابن عباس مسعود . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط ، وصحيح البخاري .

الحق من ربكم^(١) ، ونادوا : ﴿ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ ﴾^(٢) .

قال^(٣) : ويذكر عن جابر بن عبد الله^(٤) ، عن عبد الله بن أنيس [قال]^(٥) سمعت النبي ﷺ يقول : « يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب : أنا الملك أنا الديان »^(٦) .

ثم قال^(٧) : حدثنا علي بن عبد الله ، ثنا سفيان عن عمرو عن عكرمة عن أبي هريرة يبلغ به النبي ﷺ قال : « إذا قضى الله الأمر في السماء ، ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله ، كأنه سلسلة على صفوان » ، [قال علي]^(٨) وقال غيره : صفوان يَنْفُذُهُمْ [ذلك]^(٩) ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ﴾^(١٠) ، للذي قال^(١١) : ﴿ الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾^(١٢) .

قال علي^(١٢) : وثنا سفيان ، ثنا عمرو ، عن عكرمة ، عن أبي هريرة بهذا .

-
- (١) في س : ربهم .
 - (٢) سورة سبأ ، الآية : ٢٣ .
 - (٣) صحيح البخاري ٨ / ١٩٤ ، ١٩٥ .
 - (٤) ابن عبد الله : ساقطة من : الصحيح .
 - (٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : صحيح البخاري .
 - (٦) الحديث في صحيح البخاري ٨ / ١٩٤ ، ١٩٥ .
 - (٧) ثم قال : إضافة من الشيخ للبيان ، والكلام متصل بما قبله في الصحيح .
 - (٨) ما بين المعقوفتين زيادة من صحيح البخاري ، وفي : ط : قال : وقال غيره ...
 - (٩) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والصحيح .
 - وقد ورد في هامش صحيح البخاري : « قوله : يَنْفُذُهُمْ ذلك ساقط في بعض الروايات كما في الشارح » .
 - (١٠) سورة سبأ ، الآية : ٢٣ .
 - (١١) للذي قال : ساقط من : صحيح البخاري .
 - (١٢) علي : ساقطة من : س ، ط .

قال^(١) سفيان ، قال عمرو : سمعت^(٢) عكرمة ، ثنا أبو هريرة ، قال علي : قلت لسفيان ، قال^(٣) [سمعت عكرمة قال : سمعت أبا هريرة ، قال : نعم ، قلت لسفيان]^(٤) : إن إنساناً روى عن عمرو ، عن عكرمة ، عن أبي هريرة ، يرفعه ، أنه قرأ : فرغ^(٥) ، قال سفيان : هكذا قرأ عمرو ، فلا أدري سمعه^(٦) هكذا أم لا ؟ قال سفيان : وهي قراءة تنا .

وما ذكره أحمد من الفترة ، وتكلمه بالوحي بعدها ، قاله طوائف من السلف ، كما ذكره عبد الرزاق^(٧) في تفسيره^(٨) ، أنبأنا معمر ، عن

- (١) في الأصل ، س : فقال . والمثبت من : ط ، والصحيح .
(٢) في الأصل ، س : قال عمرو سمعت عمرو سمعت . وهو خطأ . والمثبت من : ط ، والصحيح .
(٣) في الأصل : قال عمرو . والمثبت من : س ، ط ، والصحيح .
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .
(٥) في جميع النسخ : فرغ . والمثبت من : صحيح البخاري . وهو ما يدل عليه السياق . (وفرغ) : قراءة ذكرها ابن جرير الطبري ونسبها إلى الحسن فقال : « وروى عن الحسن أنه قرأ ذلك ﴿ حتى إذا فرغ عن قلوبهم ﴾ بالراء والغين . . » . إلى أن قال : « والصواب من القراءة في ذلك القراءة بالراء والعين لإجماع الحجة من القراءة وأهل التأويل عليها » .
انظر : تفسير الطبري - ٣٩/٢٢ .
(٦) في الأصل : سمعته . والمثبت من : س ، ط ، والصحيح .
(٧) في ط : عبد الرزاق . وهو خطأ ، وتقدم التعريف به .
(٨) تفسير عبد الرزاق لا زال مخطوطاً ، وللإطلاع على أماكن نسخه وأرقامها يراجع « تاريخ التراث العربي » لسزكين - ١٨٥/١/١ - علوم القرآن والحديث ، وجاء فيه : « إن هذا الكتاب في جوهره صورة معدلة لكتاب معمر بن راشد » .
وأخرجه السيوطي في الدر المنثور - ٧٠٠/٦ - عن عبد الرزاق وابن المنذر وابن أبي حاتم عن قتادة والكلبي في قوله : ﴿ حتى إذا فرغ عن قلوبهم ﴾ قالوا : لما كانت الفترة بين عيسى ومحمد صلى الله عليهما وسلم - فنزل الوحي مثل صوت الحديد ، فأفزع الملائكة عليهم السلام ذلك ﴿ حتى إذا فرغ عن قلوبهم ﴾ قالوا : إذا جلي عن قلوبهم ﴿ ماذا قال ربكم قالوا الحق وهو العلي الكبير ﴾ .

قتادة والكلبي في قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾^(١) قالوا^(٢): لما كانت الفترة بين عيسى ومحمد، فنزل الوحي، قال قتادة: نزل مثل صوت الحديد على الصخر، فأفزع الملائكة ذلك، فقال: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾^(١)، يقول: إذا جلى^(٣) عن قلوبهم ﴿قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾^(١).

وهذه الآية وما فيها من الأحاديث المتعددة في الصحاح والسنن والمساند والآثار المأثورة عن السلف في تفسيرها، فيها أصول من أصول الإيمان، يبين بها ضلال من خالف ذلك من المتفلسفة الصابئية^(٤) والجهمية ونحو هؤلاء.

ففيها ما دل عليه القرآن من أن الملائكة لا يشفعن إلا من^(٥) بعد أن يأذن الله لهم، فضلاً عن أن يتصرفوا ابتداءً، كما قال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾^(٦) وقال سبحانه: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنَ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾^(٧) وقال: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ

(١) سورة سبأ . الآية ٢٣ .

(٢) في س : قال .

(٣) في جميع النسخ «خلى» والمثبت من تفسير الطبري، وابن كثير، والدر المنثور، عند تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿.. حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ ..﴾ الآية ٢٣ من سورة سبأ .

وسوف يذكر الشيخ - رحمه الله - معناها في الصفحة التالية .

(٤) في ط : الصابئة .

(٥) من : ساقطة من : س ، ط .

(٦) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٥ .

(٧) سورة الأنبياء ، الآيات : ٢٦ - ٢٨ .

بَعْدَ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَرَضَى ﴿١﴾ ، وقال : ﴿ يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أُذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا ﴾ (٢) .

فأخبر سبحانه أنهم لا يسبقونه بالقول ، ولا يعملون إلا بأمره ، وأنهم لا يتكلمون بالشفاعة إلا من (٣) بعد أن يأذن (٤) لهم ، وأنهم مع ذلك لا يعلمون ما قال ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ ﴾ (٥) ، أي : جلى (٦) عن قلوبهم فأزيل الفزع كما يقال : قردت البعير : إذا أزلت قراده ، وتحوب (٧) وتخرج وتأثم وتحنث إذا أزال (٨) عن نفسه الحوب (٩) والإثم والجرح والحنث ، فإذا أزيل الفزع عن قلوبهم قالوا حينئذ : ﴿ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ ﴾ (١٠) ، وفي كل ذلك تكذيب للمتفلسفة من الصابئية (١١) ونحوهم ، ومن أتباعهم من أصناف المتكلمة والمتصوفة والمتفهمة (١٢) الذين خلطوا الحنيفية بالصابئية (١٣) فيما يزعمونه من تعظيم العقول والنفوس التي يزعمون أنها هي الملائكة ، وأنها متولدة عن الله لازمة

-
- (١) سورة النجم ، الآية : ٢٦ .
 - (٢) سورة النبأ ، الآية : ٣٨ .
 - (٣) من : ساقطة من : س ، ط .
 - (٤) في س ، ط : يأذن الله .
 - (٥) سورة سبأ ، الآية : ٢٣ .
 - (٦) في جميع النسخ : خلى . والمثبت من : تفسير الطبري ، وابن كثير ، والدر المنثور . وتقدمت اللفظة في الصفحة السابقة .
 - (٧) في ط : تحرب . والحوب : الإثم .
 - (٨) انظر : مختار الصحاح ص ١٦٠ ، (حوب) .
 - (٩) في الأصل : زال . والمثبت من : س ، ط .
 - (١٠) في ط : وهو خطأ .
 - (١١) سورة سبأ ، الآية : ٢٣ .
 - (١٢) في ط : الصابئية .
 - (١٣) في ط : المتعمقة .
 - (١٤) في س ، ط : الصابئية .

لذاته ، وهي المدبرة للعالم بطريق التولد والتعليل ، لا بأمر من الله وإذن يكون إذا شاء ، بل يجعلون الذي^(١) يسمونه العقل الفعال هو المدبر لهذا العالم من غير أن يحدث الله نفسه شيئاً أصلاً ، ولهذا عبد هؤلاء الملائكة والكواكب وعظموا ذلك جداً ، وهذه النصوص المتواترة تكذبهم ، وتبين بعدهم عن الحق بمراتب متعددة خمسة وأكثر .

فإن المرتبة الأولى : أن الملائكة هل تتصرف وتتكلم ، كما يفعل ذلك سائر الأحياء بغير إذن من الله وأمر وقول ؟ وإن كان الله خالق^(٢) أفعالهم ، كما هو خالق أفعال الحيوان كله ، فإن الحيوان من الجن والإنس والبهائم ، وإن كان الله خالق أفعالهم فإن أفعالهم قد تكون معصية ، وقد تكون غير مأمور بها ولا منهي عنها ، بل يتصرفون بموجب إرادتهم ، وإن كانت مخلوقة والملائكة ليسوا كذلك ، بل لا يسبقونه بالقول ، وهم بأمره يعملون ، فلا يفعلون ما يكون من جنس المباحات والمنهيات ، بل لا يفعلون إلا ما هو من الطاعات .

والمرتبة الثانية : أنهم لا يشفعون إلا لمن ارتضى ، فلا يشفعون عنده لمن لا يحب الشفاعة له ، كما قد يفعله بعض من يدعو الله بما لا يحبه .

والمرتبة الثالثة : أنهم^(٣) لا يتدثون بالشفاعة ، فلا يشفعون إلا بعد أن يأذن لهم في الشفاعة .

والمرتبة الرابعة : أنهم لا يستأذنون في أن يشفعوا إذ هم لا يسبقونه بالقول ، بل هو يأذن لهم في الشفاعة ابتداءً ، فيأمرهم بها فيفعلونها عبادة لله وطاعة .

(١) في س : الذين .

(٢) في الأصل : خلق . والمثبت من : س ، ط .

(٣) في س ، ط : أنهم أيضاً .

والمرتبة الخامسة : أنهم يسجدون إذا سمعوا كلامه وأمره وإذنه ،
 لم يطيقوا فهمه ابتداء ، بل خضعت وفزعت وضربت بأجنحتها وصعقت
 وسجدت ، فإذا فزع عن قلوبهم فجلى عنهم الفزع ﴿ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ
 قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾ (١) ، فهذا (٢) حالهم عند (٣) تكلمه بالوحي ،
 وأما وحي كلامه الذي يبعث به رسله ، كما أنزل القرآن ، وأما أمره الذي
 يقضي به من أمر بكونه ، فذلك حاصل في أمر التشريع وأمر التكوين ،
 ولهذا قال سبحانه ﴿ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَن
 قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ﴾ (٢) و (حتى) حرف غاية يكون ما بعدها داخلاً
 فيما قبلها ، ليست بمنزلة (إلى) التي قد يكون ما بعدها خارجاً عما
 قبلها ، كما في قوله : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَىٰ الْآيِلِ ﴾ (٤) ، وهي سواء كانت
 حرف عطف أو حرف جر تتضمن (٥) ذلك ، وما بعدها يكون النهاية التي
 ينه بها على ما قبلها فتقول : قدم الحجاج (٦) حتى المشاة ، فقدوم المشاة
 تنبيه على قدوم الركاب ، وتقول : أكلت السمكة حتى رأسها ، فأكل
 رأسها تنبيه على غيره ، فإن أكل رؤوس السمك قد يبقى (٧) في العادة .

وهذه الآية أخبر فيها - سبحانه - أنه ليس لغير ملك ولا شرك في
 الملك ، ولا معاونة ولا شفاعاة إلا بعد إذنه ، فقال تعالى : ﴿ قُلْ أَدْعُوا
 الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ
 وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍَ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٧﴾ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ

(١) سورة سبأ ، الآية : ٢٣ .

(٢) في س ، ط : فهذه .

(٣) في س : عن .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ١٨٧ .

(٥) في الأصل ، س : يتضمن . والمثبت من : ط .

(٦) في س : الحاج .

(٧) في الأصل : ينفي . والمثبت من : س ، ط .

أَذِنَ لَهُمْ^(١) ، ثم قال : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ^(٢) ﴾ ،
والضمير في قوله (عن قلوبهم) يعود إلى ما دل عليه قوله (من أذن له) ، فإن الملائكة يدخلون في قوله : (من أذن له) ، ودل عليه قوله :
﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ^(٣) ﴾ ، فإن الملائكة تدخل
في ذلك ، فسلبهم الملك والشركة والمعاونة والشفاعة إلا بإذنه ، ثم بين
ذلك حتى إنه إذا تكلم لا يثبتون لكلامه ولا يستقرون ، بل يفرعون ، ثم
إذا^(٤) أزيل عنهم الفزع يقولون ﴿ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ^(٥) ﴾ ، وذلك أن
ما بعد (حتى) هنا جملة تامة ، وقوله : ﴿ إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ
رَبُّكُمْ^(٦) ﴾ والعامل في (إذا) هو قوله : (قالوا ماذا) وإذا ظرف لما يستقبل
من الزمان متضمن معنى الشرط ، أي : لما زال الفزع عن قلوبهم ، قالوا
ماذا قال ربكم ، والغاية بعد حتى يكون مفرداً كما تقدم ، ويكون جملة ،
ومنه قوله : ﴿ وَمَن يَعِشْ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نَقِيضٌ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ^(٧) ﴾ وَإِنَّهُمْ
لَيَصُدُّوهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ^(٨) حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَلَيْتَ بَيْنِي
وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ^(٩) ، وقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَوِّرُكَ فِي الْبَرْ وَالْبَحْرِ^(١٠) ﴾
حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينِ يَمِّهِمْ يَبِيعُ طَيْبَةً وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ
وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ^(١١) .

(١) سورة سبأ ، الآيتان : ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) سورة سبأ ، الآية : ٢٣ .

(٣) سورة سبأ ، الآية : ٢٢ .

(٤) في س : بل يفرعون ولا يفهمون بل هم يفرعون ثم إذا ... وفي ط : بل

يفرعون ولا يفهمون ثم إذا ...

(٥) سورة سبأ . الآية : ٢٣ .

تكرر في الأصل كلمة (الحق) في الآية .

(٦) سورة الزخرف ، الآيات : ٣٦ - ٣٨ .

(٧) سورة يونس ، الآية : ٢٢ .

فأخبر عن ضلال أولئك إلى تلك الغاية ، وعن تسيير هؤلاء إلى هذه الغاية .

وكذلك قوله : ﴿ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعْنَتْ أُخْتَهَا حَتَّى إِذَا آذَرَكُوا فِيهَا جَمِيعًا ﴾ (١) . . . الآية .
وكذلك قوله : ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمَ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا ﴾ (٢) .

وكذلك قوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ إلى قوله : ﴿ لِلذِّبِّ اتَّقُوا أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ (٣) حَتَّى إِذَا اسْتَيْشَسَ الرُّسُلُ ﴾ (٣) .

☆ ☆ ☆

= (البحر) ساقطة من : س .

(١) سورة الأعراف ، الآية : ٣٨ .

(٢) سورة الأنعام ، الآية : ٤٤ .

(٣) سورة يوسف ، الآيتان : ١٠٩ ، ١١٠ .

في الأصل : (يوحى) بدلاً من (نوحى) . وهو خطأ .

فصل

ولما^(١) قالوا : ولا تقول^(٢) : إن كلام الله حرف وصوت قائم به ، بل هو معنى قائم بذاته .

قلت إخباراً عما وقع مني قبل ذلك : ليس في كلامي هذا - أيضاً - بل قول القائل : إن القرآن حرف وصوت قائم به بدعة ، وقوله : إنه معنى قائم به بدعة ، لم يقله^(٣) أحد من السلف ، لا هذا ، ولا هذا ، وأنا ليس في كلامي شيء من البدع ، بل في كلامي ما أجمع عليه السلف أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وهذا كلام صحيح ، فلم أقل : إن الحروف ليست من كلام الله ، وإن المعاني ليست من كلام الله ، ولا إن الله - تعالى - لم يتكلم بالحروف والأصوات ومعاني قائمة في نفسه ، ولكن بينت أن من جعل القرآن مجرد حرف وصوت قائم بالله فإنه مبتدع ، وقوله يتضمن أن المعاني ليست من القرآن ، ولا من كلام الله ، ومن جعل القرآن مجرد معنى قائم به مبتدع ، وقوله يتضمن أن حروف^(٤) القرآن ليست من^(٥) القرآن ، ولم يتكلم الله بها وأن جميع كلام الله ليس إلا معنى واحداً^(٦) ، وقد قلت قبل هذا في جواب الفتيا المصرية^(٧) ، وقد قيل فيها :

-
- (١) في س ، ط : فلما .
 - (٢) في الأصل : نقول ، وفي س : تقولوا . والمثبت من : ط .
 - (٣) في س ، ط : يقل .
 - (٤) في الأصل : الحروف . والمثبت من : س ، ط .
 - (٥) من : غير واضحة في : الأصل . وأثبتها من : س ، ط .
 - (٦) في الأصل ، س : واحد . والمثبت من : ط .
 - (٧) تقدم الكلام عليها ص ٢٩٩ وانظر السؤال والإجابة عليه في مجموع الفتاوى =

المسؤول^(١) بيان ما يجب على الإنسان أن يعتقده ويصير به مسلماً بأوضح عبارة وأبينها من أن ما في المصاحف هو كلام الله القديم؟ أم هو عبارة عنه لا نفسه، وأنه حادث أو قديم؟ وأن كلام الله حرف وصوت؟ أم كلامه صفة قائمة به لا تفارقه؟ وأن قوله تعالى^(٢): ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^(٣)، حقيقة أم لا؟ وأن الإنسان إذا أجرى القرآن على ظاهره من غير أن يتأول شيئاً منه، ويقول^(٤) أو من به كما أنزل هل يكفيه ذلك [في]^(٥) الاعتقاد؟ أم يجب عليه التأويل؟

فقلت في الجواب: الذي يجب على الإنسان اعتقاده في ذلك وغيره، ما دل عليه كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، واتفق عليه سلف المؤمنين، الذين أثنى الله - تعالى - على من اتبعهم، وذم من اتبع غير سيئهم^(٦)، وهو أن القرآن الذي أنزله على عبده ورسوله كلام الله - تعالى - وأنه منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وأنه قرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه إلا المطهرون، وأنه قرآن مجيد في لوح محفوظ، وأنه كما قال: ﴿وَإِنَّهُمْ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِّ حَكِيمٌ﴾^(٧)، وأنه في الصدور، كما قال النبي ﷺ: «استذكروا القرآن فلهو أشد^(٨) تفصيلاً^(٩)»

= ٢٣٥/١٢ - ٢٤٥ .

- (١) في س: المسؤول فيها .
- (٢) تعالى: كررت في: س .
- (٣) سورة طه، الآية: ٥ .
- (٤) في الأصل، س، ونقول. والمثبت من: ط والمجموع .
- (٥) ما بين المعقوفتين زيادة من: س، ط، والمجموع .
- (٦) في الأصل، س: سيئله. والمثبت من: ط والمجموع .
- (٧) سورة الزخرف، الآية: ٤ .
- (٨) في س: اشتد. وهو خطأ .
- (٩) تفصيلاً: أي: تخلصاً وخروجاً .

انظر: النهاية - لابن الأثير - ٤٥٢/٣ .

من صدور الرجال من النعم من عقلها» (١) .

وقال النبي ﷺ : « الجوف الذي ليس فيه شيء من القرآن كالبيت الخرب » (٢) .

وإن ما بين لוחي المصحف الذي كتبه الصحابة - رضي الله عنهم - كلام الله كما قال النبي ﷺ : « لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن تناله أيديهم » (٣) .

فهذه الجملة تكفي المسلم في هذا الباب .

وأما تفصيل ما وقع في ذلك من النزاع ، فكثير منه يكون كلا الإطلاقين (٤) خطأ ، ويكون الحق في التفصيل ، ومنه ما يكون مع كل من

(١) الحديث بهذا اللفظ رواه مسلم في صحيحه ٥٤٤/١ - كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب فضائل القرآن وما يتعلق به . الحديث / ٢٨ ، وقد ورد فيه : « من النعم بعقلها » .

وأول الحديث : عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « بئسما لأحدهم يقول : نسيت آية كيت وكيت ، بل هو نسي استذكروا القرآن .. » .
ورواه البخاري ١٠٩/٦ كتاب فضائل القرآن - باب استذكار القرآن وتعاهده مع اختلاف يسير في اللفظ .

(٢) رواه الترمذي عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الذي ليس في جوفه شيء من القرآن كالبيت الخرب » . وقال : هذا حديث حسن صحيح .
وسنن الترمذي ١٧٧/٥ كتاب فضائل القرآن - الباب رقم ١٨ - الحديث / ٢٩١٣ .

ورواه الدارمي وأحمد - رضي الله عنهما - عن ابن عباس بلفظ : « إن الرجل الذي ... » الحديث .

سنن الدارمي ٣٠٨/٢ - كتاب فضائل القرآن - باب فضل من قرأ القرآن الحديث / ٣٣٠٩ .

ورواه الإمام أحمد في مسنده ٢٢٣/١ .

(٣) سبق تخريجه ص ٤٤٠ .

(٤) في جميع النسخ « كالإطلاقين » ولعل الصواب ما أثبتته من المجموع .

المتنازعين نوع من الحق ، ويكون كل منهما ينكر^(١) حق صاحبه ، وهذا من التفرق والاختلاف الذي ذمه الله تعالى ، ونهى عنه فقال : ﴿ وَإِنَّ الَّذِينَ اٰخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴾^(٢) ، وقال : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاٰخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾^(٣) ، وقال : ﴿ وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾^(٤) ، وقال : ﴿ وَمَا اٰخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ﴾^(٥) .

فالواجب على المسلم أن يلزم سنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه الراشدين ، والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان ، وما تنازعت فيه الأمة وتفرقت فيه إن أمكنه أن يفصل النزاع بالعلم والعدل ، وإلا استمسك بالجمل^(٦) الثابتة بالنص والإجماع ، وأعرض عن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً ، فإن مواضع التفرق والاختلاف عامتها تصدر عن اتباع الظن وما تهوى الأنفس ، ولقد جاءهم من ربهم الهدى .

وقد بسطت القول في جنس هذه المسائل ببيان ما كان عليه سلف الأمة الذي اتفق عليه العقل والسمع ، وبيان ما يدخل في هذا الباب من الاشتراك والاشتباه والغلط في مواضع متعددة^(٧) ، ولكن نذكر منها جملة

(١) في الأصل : ولا يكون كل منهما يذكر . والمثبت من : س ، ط والمجموع .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٧٦ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية : ١٠٥ .

في س : (جاءتهم) وهو خطأ .

(٤) سورة آل عمران ، الآية : ١٠٣ .

(٥) سورة البقرة ، الآية : ٢١٣ .

(٦) في الأصل : الجملة . والمثبت من : س ، ط والمجموع .

(٧) شيخ الإسلام - رحمه الله - بسط القول في هذا في كتابه القيم « درء تعارض العقل

والنقل ١/ ٢٥٦ - ٢٥٧ » وأوضح افتراق أهل الحديث في هذه المسألة وما سببه

هذا الافتراق . فليراجع .

مختصرة ، بحسب حال السائل^(١) ، بعد الجواب بالجمل^(٢) الثابتة بالنص والإجماع ، ومنعهم من الخوض في التفصيل الذي يوقع بينهم الفرقة والاختلاف ، فإن الفرقة والاختلاف من أعظم ما نهى الله عنه ورسوله .

والتفصيل المختصر^(٣) أن نقول : من اعتقد أن المداد الذي في المصحف وأصوات العباد قديمة أزلية فهو ضال مخطيء ، مخالف للكتاب والسنة وإجماع الأولين وسائر علماء المسلمين^(٤) ، ولم يقل أحد قط من علماء المسلمين أن ذلك قديم ، لا من أصحاب^(٥) أحمد ولا من غيرهم ، ومن نقل قدم ذلك عن أحد من علماء أصحاب الإمام أحمد ، فهو مخطيء في النقل ، أو متعمد للكذب ، بل المنصوص عن الإمام أحمد وعامة أصحابه بتبديع^(٦) من قال : لفظي بالقرآن غير مخلوق ، كما جهموا من قال : اللفظ بالقرآن مخلوق^(٧) .

-
- (١) في الأصل : المسائل . والمثبت من : س ، ط والمجموع .
(٢) في الأصل : الجملة . والمثبت من : س ، ط والمجموع وقد جاء فيه :
والواجب أمر العامة بالجمل ...
(٣) في س : المختص .
(٤) في س ، ط : الإسلام .
(٥) في س ، ط : أصحاب الإمام .
(٦) في س : بتبديع .
(٧) نقل اللالكائي في كتابه « شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣٥٥/٢ » عن محمد بن جرير الطبري قال :

« وأما القول في ألفاظ العباد بالقرآن فلا أثر فيه نعلمه عن صحابي مضى ولا عن تابعي قفا إلا عن من في قوله الشفا والغناء ، وفي اتباعه الرشد والهدى ومن يقوم لدينا مقام الأئمة الأولى : أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، فإن أبا إسماعيل الترمذي حدثني قال : سمعت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل يقول : اللفظية جهمية ، قال الله تعالى : ﴿ حتى يسمع كلام الله ﴾ ممن يسمع ؟ قال ابن جرير : وسمعت جماعة من أصحابنا لا أحفظ أسماءهم يحكون عنه أنه كان يقول : من قال : لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ، ومن قال غير مخلوق =

وقد صنف أبو بكر المروزي أخص أصحاب الإمام أحمد به في ذلك رسالة كبيرة^(١) مبسوطه ، ونقلها عنه أبو بكر الخلال في كتاب « السنة » الذي جمع فيه كلام الإمام أحمد وغيره من أئمة المسلمين في أبواب الاعتقاد ، وكان بعض أهل الحديث^(٢) إذ ذاك أطلق القول : بأن لفظي بالقرآن غير مخلوق معارضة لمن قال : لفظي بالقرآن مخلوق ، فبلغ ذلك الإمام أحمد فأنكر^(٣) ذلك إنكاراً شديداً ، وبدع من

= فهو مبتدع . قال ابن جرير : ولا قول عندنا في ذلك يجوز أن نقوله غير قوله إذا لم يكن لنا إمام نأتم به سواء وفيه الكفاية والمقنع ، وهو الإمام المتبع .
وقد نقل عبد الله عن أبيه الإمام أحمد - رحمه الله - بعض أقواله في اللفظية في كتاب « السنة ص ٢٨ ، ٢٩ » كما أثبت الخلال في كتابه « السنة » مخطوط - اللوحة : ١٨٧ فما بعدها بعض أقوال الإمام أحمد - رحمه الله - وأنه جهم من قال : لفظي بالقرآن مخلوق ، وبدع من قال : غير مخلوق .
(١) تقدم الكلام على هذه الرسالة .

(٢) يقول شيخ الإسلام - رحمه الله - في « درء تعارض العقل والنقل ١/٢٦٢ » : « وكان أهل الحديث قد اختلفوا في ذلك . فصار طائفة منهم يقولون : لفظنا بالقرآن مخلوق ، ومرادهم أن القرآن المسموع غير مخلوق ، وليس مرادهم صوت العبد ، كما يذكر ذلك عن أبي حاتم الرازي ، ومحمد بن داود المصيصي ، وطوائف غير هؤلاء .

وفي أتباع هؤلاء من قد يدخل صوت العبد أو فعله في ذلك أو يقف فيه . ففهم ذلك بعض الأئمة فصار يقول : أفعال العباد أصواتهم مخلوقة رداً لهؤلاء ، كما فعل البخاري ومحمد بن نصر المروزي وغيرهما من أهل العلم والسنة .
وصار يحصل بسبب كثرة الخوض في ذلك ألفاظ مشتركة ، وأهواء للنفوس ، حصل بسبب ذلك نوع من الفرقة والفتنة .

وذكر ابن قتيبة في كتابه « اختلاف اللفظ » ضمن مجموعة عقائد السلف جمع علي سامي النشار وعمار الطالبي ص ٢٤٥ فما بعدها « اختلاف أهل الحديث في هذه المسألة .

(٣) إنكار الإمام أحمد - رحمه الله - وغيره من أئمة السنة على هؤلاء وتبديعهم ذكره شيخ الإسلام في « درء تعارض العقل والنقل ١/٢٦٠ ، ٢٦١ » .

قال (١) ذلك (٢) ، وأخبر أن أحداً من العلماء لم يقل ذلك ، فكيف بمن يزعم أن صوت العبد قديم ؟ وأقبح من ذلك من يحكي عن بعض العلماء أن المداد الذي في المصحف قديم ، وجميع أئمة أصحاب الإمام وغيرهم أنكروا ذلك ، وما علمت أن عالماً يقول ذلك ، إلا ما يبلغنا عن بعض الجهال ، وقد ميز الله في كتابه بين الكلام والمداد (٣) فقال تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِذَ كَلِمَاتِ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ (٤) ، فهذا خطأ من هذا الجانب .

وكذلك من زعم أن القرآن محفوظ في الصدور ، كما أن الله معلوم بالقلوب ، وأنه متلو بالألسن ، كما أن الله مذكور بالألسن ، وأنه مكتوب في المصحف ، كما أن الله مكتوب ، وجعل ثبوت القرآن في الصدور والألسن والمصاحف مثل ثبوت ذات الله تعالى في هذه المواضع ، فهذا - أيضاً - مخطيء في ذلك ، فإن الفرق بين ثبوت الأعيان في المصحف وبين ثبوت الكلام فيها بين واضح ، فإن الموجودات (٥) لها أربع مراتب : مرتبة في الأعيان ، ومرتبة في الأذهان ، ومرتبة في اللسان ، ومرتبة في البنان ، فالعلم يطابق العين ، واللفظ يطابق العلم ، والخط يطابق اللفظ .

فإذا قيل : إن العين في الكتاب كما في (٦) قوله : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ

= وتقدمت الإشارة إلى كتابي : « السنة » لعبد الله بن أحمد بن حنبل ، وأبي بكر الخلال وما ذكراه من أقوال الإمام أحمد وتبديعه لمن قال : لفظي بالقرآن غير مخلوق .

- (١) في ط : قاله .
- (٢) ذلك : ساقطة من : س ، ط .
- (٣) فكلامه - سبحانه - غير مخلوق ، والمداد الذي يكتب به كلامه مخلوق .
- (٤) سورة الكهف ، الآية : ١٠٩ .
- (٥) في هامش الأصل : بيان أن الموجودات لها أربع مراتب ...
- (٦) في : مكررة في : س .

فَعَلُوهُ فِي الزُّبْرِ ﴿١﴾ فقد علم أن الذي في الزبر إنما هو الخط المطابق للعلم ، فبين الأعيان وبين المصحف ^(٢) مرتبتان ، وهما ^(٣) : اللفظ والخط .

وأما الكلام نفسه فليس بينه وبين الصحيفة مرتبة ، بل نفس الكلام يجعل في الكتاب ، وإن كان بين الحرف الملفوظ والحرف المكتوب فرق من وجه آخر ، إلا إذا أريد أن الذي في المصحف هو ذكره والخبر عنه مثل قوله : ﴿ وَإِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٩٧﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٨﴾ ، إلى قوله : ﴿ وَإِنَّهُ لَنَفْيُ زُبْرِ الْأَوَّلِينَ ﴿١٩٩﴾ أَوْ لَرَيْكَنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَتُونَا نَبِيَّ إِسْرَاءَ يَلِ ﴿٢٠٠﴾ ﴾ .

فالذي في زبر الأولين ليس هو نفس القرآن المنزل على محمد ﷺ فإن هذا القرآن لم ينزل على أحد قبله ﷺ ولكن في زبر الأولين ذكر القرآن وخبره ، كما فيها ذكر محمد ﷺ وخبره ، كما أن أفعال العباد في الزبر ، كما قال تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبْرِ ﴾ ^(٥) ، فيجب الفرق بين كون هذه الأشياء في الزبر ، وبين كون الكلام نفسه في الزبر ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَكْتُونٍ ﴿٧٨﴾ ، وقال تعالى : ﴿ رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ﴿٢﴾ فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ ﴿٣﴾ ﴾ .

فمن قال : إن المداد قديم فقد أخطأ ، ومن قال ليس في المصحف كلام الله وإنما فيه المداد الذي هو عبارة عن كلام الله فقد أخطأ ، بل القرآن

(١) سورة القمر ، الآية : ٥٢ .

(٢) في الأصل : الصحف . والمثبت من : س ، ط .

(٣) في جميع النسخ : وهي . ولعل ما أثبتته يستقيم به الكلام .

(٤) سورة الشعراء ، الآيات : ١٩٢ - ١٩٦ .

في س ، ط : ﴿ نزل به الروح الأمين على قلبك ... ﴾ .

(٥) سورة القمر ، الآية : ٥٢ .

(٦) سورة الواقعة ، الآيتان : ٧٧ ، ٧٨ .

(٧) سورة البينة ، الآيتان : ٢ ، ٣ .

في المصحف ، كما أن سائر الكلام في الورق ، كما عليه الأمة مجمعة ،
وكما هو في فطر المسلمين ، فإن كل مرتبة لها حكم يخصها وليس^(١)
وجود الكلام في الكتاب كوجود الصفة بالموصوف ، مثل وجود العلم
والحياة [في]^(٢) محلها^(٣) ، حتى يقال : إن صفة الله حلت بغيره ، أو
فارقته ، ولا وجود^(٤) فيه كالدليل المحض ، مثل وجود العالم الدال على
الباري تعالى : حتى يقال : ليس فيه إلا ما هو علامة على كلام الله - عز
وجل - ، بل هو قسم آخر ، ومن لم يعط كل مرتبة مما يستعمل فيها أداة
الظرف حقها ، فيفرق بين وجود الجسم في الحيز وفي المكان ، ووجود
العرض للجسم ، ووجود الصورة بالمرأة ، ويفرق بين رؤية الشيء بالعين
يقظة ، وبين رؤيته بالقلب يقظة ومناماً ، ونحو ذلك ، وإلا اضطربت عليه
الأمور .

وكذلك سؤال السائل عما في المصحف هل هو حادث أو قديم ؟
سؤال مجمل ، فإن لفظ القديم^(٥) أولاً ليس مأثوراً عن السلف ، وإنما

(١) في س : ولئن .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط والمجموع .

(٣) في الأصل : مثل وجود العلم بالحياة محلها . والمثبت من : س ، ط
والمجموع .

(٤) في س ، ط : ولا وجوده .

(٥) السلف - رحمهم الله تعالى - لم يؤثر عنهم إطلاق لفظ « القديم » على الكلام
المعين نفسه ، ولا على القرآن ، مراداً به المداد الذي كتب به القرآن والأوراق
والجلد المحفوظ ، بأنه قديم ، ولذا نجد شيخ الإسلام - رحمه الله - يقول : « إن
السلف قالوا : كلام منزل غير مخلوق ، وقالوا : لم يزل متكلماً إذا شاء فبينوا
أن كلام الله : قديم لم يزل - أي : جنسه قديم - ولم يقل أحد منهم : إن نفس
الكلام المعين قديم ، ولا قال أحد منهم : القرآن قديم ، بل قالوا : إن كلام الله
منزل غير مخلوق ، وإذا كان الله قد تكلم بالقرآن بمشيئته كان القرآن كلامه ،
وكان منزلاً منه غير مخلوق ، ولم يكن مع ذلك أزلياً قديماً بقدم الله وإن كان الله
لم يزل متكلماً إذا شاء فجنس كلامه قديم »

الذي اتفقوا عليه أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وهو كلام الله حيث تلي
 وحيث كتب ، وهو قرآن واحد ، وكلام واحد ، وإن تنوعت الصور التي
 يتلى فيها ويكتب ، من أصوات العباد ومدادهم ، فإن الكلام^(١) كلام من
 قاله مبتدئاً لا كلام من بلغه مؤدياً .

فإذا سمعنا محدثاً يحدث بقول النبي ﷺ : « إنما الأعمال
 بالنيات »^(٢) . قلنا : هذا كلام رسول الله ﷺ لفظه ومعناه ، مع علمنا أن
 الصوت صوت المبلغ ، لا صوت رسول الله ﷺ وهكذا كل من بلغ كلام
 غيره من نظم وثر ، ونحن إذا قلنا هذا كلام الله ، لما نسمعه من القارئ
 ونرى في المصحف ، فالإشارة إلى الكلام من حيث هو هو ، مع قطع
 النظر عما اقترن به البلاغ من صوت المبلغ ومداد الكاتب ، فمن قال :

= راجع : مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - كتاب مذهب السلف القويم
 في تحقيق مسألة كتاب الله الكريم - ٣/١ / ٣٨٠ ، ٣٨١ .
 وشيخ الإسلام - رحمه الله - بين هذه المسألة غاية البيان في كتابه العظيم « درء
 تعارض العقل والنقل ٢ / ٣١٠ - ٣٢٣ » .

(١) في س : الكلام .
 (٢) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال :
 سمعت النبي ﷺ قال : « إنما الأعمال . . . » الحديث .

صحيح البخاري ٢/١ باب كيف كان بدء الوحي .
 ومسلم بلفظ : « إنما الأعمال بالنية . . » ٣ / ١٥١٥ كتاب الإمارة - باب قوله
 ﷺ : « إنما الأعمال بالنية » الحديث / ١٥٥ .

وهذا الحديث اتفق العلماء على صحته ، وتلقيه بالقبول ، وهو أحد الأحاديث
 التي يدور الدين عليها .

يقول الشافعي - رحمه الله : « هذا الحديث ثلث العلم ، ويدخل في سبعين
 باباً من الفقه » .

وعن الإمام أحمد - رحمه الله - قال : « أصول الإسلام على ثلاثة
 أحاديث . . » وذكر أن أحدها حديث عمر - رضي الله عنه .

انظر : جامع العلوم والحكم - لابن رجب - ص ٥ .

صوت القارىء ، ومداد الكاتب ، كلام الله الذي ليس بمخلوق ، فقد أخطأ ، وهذا الفرق الذي بينه الإمام أحمد لمن سأله ، وقد قرأ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(١) ، فقال : هذا كلام الله غير مخلوق ، فقال : نعم ، فنقل السائل عنه أنه قال : لفظي بالقرآن غير مخلوق ، فدعا به وزبره زبراً^(٢) شديداً ، وطلب عقوبته وتعزيره ، وقال أنا قلت لك : لفظي بالقرآن غير مخلوق ؟ فقال : لا ، ولكن قلت لي لما قرأت : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٣) هذا كلام الله غير مخلوق ، قال : فلم تنقل عني ما لم أقله^(٤) ؟ .

(١) سورة الصمد ، الآية : ١ .

(٢) زبره زبراً شديداً : أي : نهاه وانتهره .

والزبر : الزجر والمنع .

انظر : لسان العرب - لابن منظور - ٣١٥/٤ (زبر) .

(٣) سورة الصمد ، الآية : ١ .

(٤) أورده نحوه أبو بكر الخلال في المسند من مسائل أبي عبد الله أحمد بن حنبل

(السنة - مخطوط - اللوحة ١٩٦ - فقال : « أخبرني محمد بن علي الوراق ،

حدثنا صالح قال : تنهى إلى أبي أن أبا طالب يحكي عن أبي أنه يقول : لفظي

بالقرآن غير مخلوق ، فأخبرت أبي بذلك .

فقال : من أخبرك ؟

قلت : فلان .

قال : ابعث إلى أبي طالب ، فوجهت إليه فجاء ، وجاء فوران .

فقال له أبي : أنا قلت لك لفظي بالقرآن غير مخلوق ؟! وغضب وجعل يردد

فقال : قرأت عليك ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ، فقلت لي : ليس هذا بمخلوق .

قال له : لم حكيت عني أنني قلت لك : لفظي بالقرآن غير مخلوق ؟ وبلغني

أنك وضعت ذلك في كتابك وكتبت به إلى قوم ، فإن كان في كتابك فامحه أشد

المحو ، واكتب إلى القوم الذين كتبت إليهم أنني لم أقل هذا ، وغضب ، وأقبل

عليه فقال : تحكي عني ما لم أقل لك . فجعل فوران يعتذر إليه . . فعاد أبو

طالب وذكر أنه حك ذلك من كتابه ، وأنه كتب إلى القوم يخبرهم أنه وهم على

أبي عبد الله .

يقول الذهبي - في سير أعلام النبلاء ٢٨٨/١١ ، ٢٨٩ - بعد ذكره لما تقدم : =

فبين الإمام أحمد أن القائل إذا قال لما سمعه من المبلغين المؤدين هذا كلام الله ، فالإشارة إلى حقيقته التي تكلم الله بها ، وإن كنا إنما سمعناها^(١) ببلاغ المبلغ وحركته وصوته ، فإذا أشار إلى شيء من صفات المخلوق لفظه أو صوته^(٢) أو فعله ، وقال : هذا غير مخلوق ، فقد ضل وأخطأ .

فالواجب أن يقال : القرآن كلام الله غير مخلوق ، فالقرآن في المصاحف كما أن سائر الكلام في المصحف ولا يقال : إن شيئاً من المداد والورق غير مخلوق ، بل كل ورق ومداد في العالم فهو مخلوق .
ويقال - أيضاً - : القرآن الذي في المصحف كلام الله غير مخلوق ، والقرآن الذي يقرؤه المسلمون كلام الله غير مخلوق .

ويتبين هذا بالجواب عن المسألة الثانية ، وهو قوله : إن كلام الله هل هو حرف وصوت أم لا ؟

فإن إطلاق الجواب في هذه المسألة نفيًا وإثباتًا خطأ ، وهي من البدع المتولدة^(٣) الحادثة بعد المائة الثالثة ، لما قال قوم من متكلمة الصفاتية^(٤) : إن كلام الله الذي أنزله على أنبيائه كالتوراة والإنجيل والقرآن والذي لم ينزله ، والكلمات التي كون بها الكائنات ، والكلمات المشتملة على أمره وخبره ، ليس إلا مجرد معنى واحد ، هو صفة واحدة

= « الذي استقر الحال عليه أن أبا عبد الله كان يقول : من قال : لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع وأنه قال : من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي .
فكان - رحمه الله - لا يقول هذا ولا هذا ، وربما أوضح ذلك فقال : « من قال لفظي بالقرآن مخلوق يريد به القرآن فهو جهمي » .

- (١) في س : سمعنا .
- (٢) في الأصل : صورته . والمثبت من : س ، ط والمجموع .
- (٣) في س ، ط : المولده .
- (٤) مثل ابن كلاب والأشعري وغيرهما .

قامت^(١) بالله إن عبر عنها بالعبرانية كانت التوراة [وإن عبر عنها بالسريانية كانت الإنجيل]^(٢) ، وإن عبر عنها بالعربية كانت القرآن ، وإن الأمر والنهي والخبر صفات لها ، لا أقسام لها ، وإن حروف القرآن مخلوقة خلقها الله ولم يتكلم بها وليست من كلامه ، إذ كلامه لا يكون بحرف وصوت .

عارضهم آخرون من المثبتة^(٣) فقالوا : بل القرآن هو الحروف والأصوات وتوهم قوم أنهم يعنون بالحروف المداد ، وبالأصوات أصوات العباد ، وهذا لم يقله عالم .

والصواب الذي عليه سلف الأمة ، كالإمام أحمد ، والبخاري صاحب الصحيح في كتاب خلق أفعال العباد وغيره ، وسائر الأئمة قبلهم وبعدهم ، اتباع النصوص الثابتة ، وإجماع سلف الأمة ، وهو أن القرآن جميعه كلام الله ، حروفه ومعانيه ، ليس شيء^(٤) من ذلك كلاماً لغيره ، ولكن أنزله على رسوله^(٥) ، وليس القرآن اسماً لمجرد المعنى ، ولا لمجرد الحرف ، بل لمجموعهما^(٦) ، وكذلك سائر الكلام ليس هو الحروف فقط ، ولا المعاني فقط ، كما أن الإنسان المتكلم الناطق ليس هو مجرد الروح ، ولا مجرد الجسد ، بل مجموعهما ، وأن الله تعالى

(١) في س : قائمة .

(٢) ما بين المعقوفتين أضفته لإتمام الكلام .

(٣) عندما رأى جمهور أهل السنة من الفقهاء وأهل الحديث ما في كلام الأشعرية الكلاية وأتباعهم من البدعة أظهروا خلاف ذلك ، وأطلق من أطلق منهم أن كلام الله حرف وصوت . وهم لا يعنون بالحروف المداد ، ولا بالأصوات أصوات العباد ، فإن هذا لم يؤثر عنهم .

(٤) في الأصل ، س : شيئاً . والمثبت من : ط والمجموع .

(٥) في جميع النسخ : رسله . ولعل الصواب ما أثبت من المجموع .

(٦) في س : لمجموعها .

متكلم بصوت ، كما جاءت به الأحاديث الصحاح^(١) ، وليس ذلك كأصوات العباد ، لا صوت القارئ ولا غيره ، وأن الله ليس كمثله شيء ، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ، فكما لا يشبه علمه وقدرته وحياته علم المخلوق وقدرته وحياته فكذلك لا يشبه كلامه كلام المخلوقين^(٢) ، ولا معانيه تشبه معانيه ، ولا حروفه تشبه حروفه ، ولا صوت الرب يشبه صوت العبد ، فمن شبه الله بخلقه فقد ألحد في أسمائه وآياته [ومن جحد ما وصف به نفسه فقد ألحد في أسمائه وآياته]^(٣) وقد كتبت في الجواب المبسوط المستوفي^(٤) مراتب مذاهب

(١) فمن ذلك ما رواه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن أنيس قال : سمعت النبي ﷺ يقول : « يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب : أنا الملك ، أنا الديان » .

صحيح البخاري ١٩٤/٨ كتاب التوحيد - باب قوله تعالى ﴿ ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له ﴾ الآية .

ومن ذلك - أيضاً - ما رواه البخاري عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : قال النبي ﷺ : « يقول الله يا آدم ، فيقول : لبيك وسعديك ، فينادي بصوت : إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار » .

المصدر السابق : نفس الجزء والكتاب والباب ص ١٩٥ .

وتقدم نقل الشيخ - رحمه الله - عن البخاري في خلق أفعال العباد . والإمام أحمد في الرد على الجهمية والزنادقة : أن الله يتكلم بصوت يليق بجلاله وعظمته لا يشبه صوت المخلوقين انظر ص ٣٨٠ - ٣٨٤ .

(٢) في س ، ط : المخلوق .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .

(٤) سوف يذكر الشيخ - رحمه الله - بعد قليل - أن هذا لفظ الجواب في الفتيا المصرية - ولعله المقصود هنا بالجواب المبسوط .

تقدم الكلام على الفتيا المصرية .

وانظر مذاهب الناس في هذه المسألة في :

مجموع فتاوى ابن تيمية ١٦٢/١٢ - ١٦٧ .

وجامع الرسائل والمسائل - كتاب مذهب السلف القويم في تحقيق مسألة كلام =

أهل الأرض في ذلك ، وأن المتفلسفة تزعم أن كلام الله ليس له وجود إلا في نفوس^(١) الأنبياء تفيض^(٢) عليهم المعاني من العقل الفعال ، فيصير في نفوسهم حروفاً ، كما أن ملائكة^(٣) الله عندهم ما يحدث في نفوس الأنبياء من الصور النورانية ، وهذا من جنس قول فيلسوف^(٤) قريش : الوليد بن المغيرة ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾^(٥) .

فحقيقة قولهم : إن القرآن تصنيف الرسول الكريم ، لكنه كلام شريف صادر عن نفس صافية .

وهؤلاء هم^(٦) الصابئية^(٧) ، فتقربت منهم الجهمية فقالوا : إن الله لم يتكلم ولا يتكلم ولا قام به كلام ، وإنما كلامه ما يخلقه في الهواء أو غيره ، فأخذ^(٨) ببعض ذلك قوم من متكلمة الصفاتية فقالوا : بل نصفه - وهو المعنى - كلام الله ، ونصفه - وهو الحروف - ليس كلام الله ، بل هو خلق من خلقه .

وقد تنازع الصفاتية القائلون بأن القرآن غير مخلوق ، هل يقال : إنه قديم لم يزل ولم يتعلق بمشيئته ؟ أم يقال : يتكلم إذا شاء ويسكت إذا شاء ؟ على قولين مشهورين في ذلك ، ذكرهما الحارث المحاسبي^(٩) عن

= الله الكريم ١/٣/٣٥٨ ، ٣٥٩ - ٣٦٨ ، ٣٧٢ - ٣٨٢ ، ٤٥٤ - ٤٦٤ .

(١) في س : إلا نفوس .

(٢) في ط : تفاض .

(٣) في الأصل : الملائكة . والمثبت من : س ، ط .

(٤) في الأصل : فيلوس . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٥) سورة المدثر ، الآية : ٢٥ .

(٦) هم : ساقطة من : س .

(٧) في س ، ط : الصابئة .

(٨) في س : فأخذه .

(٩) ذكر الحارث المحاسبي القولين عن أهل السنة في كتاب « فهم القرآن » ص ٣٤٥

ورجح قول ابن كلاب في هذه المسألة ، ولهذا أمر الإمام أحمد - رحمه الله - =

أهل السنة ، وذكرهما أبو بكر عبد العزيز^(١) عن أهل السنة من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم .

وكذلك النزاع بين أهل الحديث والصوفية ، و فرق الفقهاء من المالكية والشافعية والحنفية والحنبلية ، بل وبين فرق المتكلمين والفلاسفة في جنس هذا الباب ، وليس هذا موضع بسط^(٢) ذلك ، هذا لفظ الجواب في الفتيا المصرية .

قلت^(٣) : وأما سؤال السائل عن قوله : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾^(٤) فهو حق كما أخبر الله به ، وأهل السنة متفقون على ما قاله ربيعة بن أبي عبد الرحمن^(٥) ، ومالك بن أنس ، وغيرهما من

= بهجره .

وقد ذكر شيخ الإسلام - رحمه الله - أن غير واحد ذكر أن الحارث رجع عن ذلك كأبي بكر الكلاباذي ومعمربن زياد .

انظر : درء تعارض العقل والنقل ٦/٢ - ٧ ، ٧/١٤٧ - ١٤٩ . والتعريف لمذهب أهل التصوف - للكلاباذي - ص ٤٠ .

(١) تقدم أن الشيخ - رحمه الله - بين في درء تعارض العقل والنقل ١٨/٢ أن أبا بكر عبد العزيز ذكر في كتاب « الشافي » القولين عن أصحاب أحمد - رحمه الله .

(٢) في س : لبسط . وفي ط : موضعاً لبسط .

وقد أشار الشيخ - رحمه الله - في كتابه « درء تعارض العقل والنقل ١٩/٢ - ٢٠ » إلى هذا النزاع وفصل فيه قليلاً .

(٣) في هامش الأصل : قف على الكلام على قوله ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ .

(٤) سورة طه ، الآية : ٥ .

(٥) هو : أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ التيمي المدني ، كان إماماً فقيهاً مجتهداً ، بصيراً بالرأي ، ولذلك يقال له : ربيعة الرأي ، روى عنه مالك بن أنس ، وسفيان الثوري وغيرهما .

قال عنه أحمد بن حنبل : ربيعة ثقة . توفي سنة ١٣٦ هـ .

راجع : تاريخ بغداد - للبغدادي - ٤٢٠/٨ - ٤٢٦ . وتذكرة الحفاظ - للذهبي

- ١٥٧/١ ، ١٥٨ .

الأئمة^(١) : أن الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ،
والسؤال عن الكيف بدعة .

فمن زعم أن الله مفتقر إلى عرش^(٢) يُقَلُّهُ ، أو أنه محصور في سماء
تظله ، أو أنه محصور في شيء من مخلوقاته ، أو أنه يحيط به جهة من
جهات مصنوعاته^(٣) فهو مخطيء ضال ، ومن قال : إنه ليس على العرش
ربّ ولا فوق السماوات خالق ، بل ما هناك^(٤) إلاّ العدم المحض ،
والنفي الصرف ، فهو معطل جاحد لرب العالمين ، مضاه لفرعون الذي
قال : ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنْهَكُنْ أَبْنِي صَرَخًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ
السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأُنْظِرُهُ كَذِبًا ﴿٥﴾ .

بل أهل السنة والحديث ، وسلف الأمة متفقون على أنه فوق
سماواته [على عرشه]^(٦) بائن من خلقه ، ليس في ذاته شيء من
مخلوقاته ولا في مخلوقاته شيء من ذاته ، وعلى ذلك نصوص الكتاب
والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمة السنة ، بل على ذلك جميع المؤمنين
والأولين والآخرين .

وأهل السنة وسلف الأمة متفقون على أن من تأول (استوى) بمعنى
استولى [أو بمعنى آخر ينفي^(٧) أن يكون الله فوق سماواته]^(٨) فهو جهمي
ضال .

(١) راجع قول ربّعة ومالك مع اختلاف يسير في اللفظ . وشرح اعتقاد أهل السنة
والجماعة - للالكائي - ٣/٣٩٨ . والأسماء والصفات - للبيهقي - ص ٤٠٨ .

(٢) في الأصل : عرشه . والمثبت من : س ، ط .

(٣) في الأصل ، س : مصنوعات . والمثبت من : ط .

(٤) في س ، ط : هنالك .

(٥) سورة غافر ، الآيتان : ٣٦ ، ٣٧ .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٧) في س : يبقى .

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

قلت : وأما سؤاله عن إجراء القرآن على ظاهره ، فإنه إذا آمن بما وصف الله به نفسه ووصفه^(١) به رسوله من غير تحريف ولا تكليف ، فقد اتبع سبيل المؤمنين ، ولفظ « الظاهر » في عرف المستأخرين قد صار فيه اشتراك ، فإن أراد بإجرائه على الظاهر الذي هو^(٢) من خصائص المخلوقين حتى يشبه الله بخلقه ، فهذا ضلال ، بل يجب القطع بأن الله تعالى ليس كمثل شيء ، لا في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله ، وقد قال ابن عباس - رضي الله عنهما - ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء^(٣) ، يعني أن موعود الله في الجنة من الذهب والحريير والخمر واللبن تخالف حقائقه حقائق هذه الأمور الموجودة في الدنيا ، فالله - تعالى - أبعد عن^(٤) مشابهة مخلوقاته بما لا يدركه العباد ليست^(٥) حقيقة كحقيقة شيء منها .

وأما إن أراد بإجرائه على الظاهر الذي هو الظاهر في عرف سلف الأمة ، بحيث لا يحرف الكلم عن مواضعه ، ولا يلحد في أسماء الله - تعالى - ولا يفسر القرآن والحديث بما يخالف تفسير سلف الأمة وأهل السنة بل يجري ذلك على ما اقتضته النصوص ، وتطابق عليه دلائل الكتاب والسنة ، وأجمع عليه سلف الأمة ، فهذا مصيب في ذلك ، وهو الحق .

(١) في الأصل : وصف . والمثبت من : س ، ط .

(٢) هو : ساقطة من : س .

(٣) هذا الأثر عن ابن عباس - رضي الله عنه - رواه ابن جرير الطبري في تفسيره ١٧٤/١ عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ .. وأتوا به متشابهاً ﴾ ٢٥ / البقرة ، مع اختلاف يسير في اللفظ .

ورواه ابن كثير عند تفسيره للآية السابقة ٦٣/١ . والسيوطي في الدر المنثور

٩٦/١ في تفسيره للآية المتقدمة .

(٤) في الأصل : من . والمثبت من : س ، ط .

(٥) في س ، ط : ليس .

وهذه^(١) جملة لا يسع هذا الموضوع تفصيلها ، وقلت في جواب الفتيا الدمشقية^(٢) ، وقد سئلت فيها عن رجل حلف بالطلاق الثلاث أن القرآن حرف وصوت ، وأن الرحمن على العرش استوى على^(٣) ما يفيد الظاهر ويفهمه الناس من ظاهره ، هل يحث هذا أم لا ؟

فقلت في الجواب : إن كان مقصود هذا الحالف أن أصوات العباد بالقرآن ، والمداد الذي يكتب به حروف القرآن قديمة أزلية ، فقد حث في يمينه ، وما علمت أحداً من الناس يقول ذلك .

وإن^(٤) كان يكره تجريد الكلام في المداد الذي في المصحف وفي صوت العبد لئلا يتذرع بذلك إلى القول بخلق القرآن ، ومن الناس من تكلم في صوت العبد ، وإن كنا نعلم أن الذي نقرؤه هو كلام الله حقيقة لا كلام غيره ، وأن الذي بين اللوحين هو كلام الله حقيقة ، ولكن ما علمت أحداً حكم على مجموع المداد المكتوب به ، وصوت العبد بالقرآن بأنه قديم .

(١) في س ، ط : هذا .

(٢) لم أقف عليه بهذا الاسم ، وقد وجه إلى الشيخ - رحمه الله - عدد من الأسئلة فيما يحل من الطلاق ويحرم ، وأجاب عنها بما يكفي ويشفي .

ومما وجه إليه : « سئل شيخ الإسلام - الشجاع المقدم ، ليث الحروب ، وأسد السنة ، والصابر في ذات الله على المحنة ، والعلم الحجة ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية - رحمه الله رب البرية - عن رجل حلف بالطلاق الثلاث أن القرآن حرف وصوت .. » .

مجموع فتاوى ابن تيمية - كتاب الطلاق - ١٦٩/٣٣ . . .

وهل الإجابة عن هذه الأسئلة في المجموع ١٧٠/٣٣ - ١٨٦ والتي ذكرها الشيخ هنا ص ٥٤٧ فما بعدها هي المقصودة بالفتيا الدمشقية ؟ هذا ما لم يتبين لي بعد .

وانظر ما ذكرته عن الفتيا الدمشقية ص ٢٢٨ .

(٣) على : ساقطة من : س .

(٤) في الأصل ، س : فإن . والكلام يستقيم بالمشبث من : ط ، والمجموع .

ولكن الذين في قلوبهم زيغ من أهل الأهواء لا يفهمون من كلام الله ، وكلام رسوله ، وكلام السابقين الأولين ، والتابعين لهم بإحسان في (باب صفات الله تعالى) إلا المعاني^(١) التي تليق بالخلق لا بالخالق ، ثم يريدون تحريف الكلم عن مواضعه ، في كلام الله ، وكلام رسوله إذا وجدوا ذلك فيهما ، وإن وجدوه في كلام التابعين للسلف افتروا الكذب عليهم ، ونقلوا عنهم بحسب الفهم الباطل الذي فهموه ، أو زادوا عليهم في الألفاظ ، أو غيروها قدراً أو وصفاً^(٢) ، كما نسمع من ألسنتهم ، ونرى في كتبهم .

ثم إن بعض من يحسن الظن بهؤلاء النقلة قد يحكي هذا المذهب عن حكوه عنهم ، ويذم ويحنث مع من لا وجود له ، وذمه واقع على موصوف غير موجود ، نظير ما وصف الله تعالى عن رسوله ﷺ حيث قال : « ألا تعجبون كيف يصرف الله عني شتم قريش يشتمون مذمماً وأنا محمد »^(٣) ﷺ .

وهذا نظير ما تحكي الرافضة عن أهل السنة من أهل الحديث والفقهاء

- (١) في س : المطاني . وهو تصحيف .
(٢) في س ، ط : ووصفاً .
(٣) الحديث بهذا اللفظ رواه الإمام أحمد - رحمه الله - في مسنده ٣٦٩/٢ ، عن أبي هريرة ، وبدون ذكر للفظ الجلالة ، وتمامه : (ويلعنون مذمماً وأنا محمد) .
ورواه البخاري عن أبي هريرة بلفظ (... شتم قريش ولعنهم يشتمون مذمماً ويلعنون مذمماً وأنا محمد) .
صحيح البخاري - ١٦٢/٤ - كتاب المناقب - باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ .
وأخرجه النسائي في سننه - ١٢٩/٦ ، ١٣٠ - كتاب الطلاق - باب الإبانة والإفصاح بالكلمة الملفوظ بها . . مع اختلاف يسير في اللفظ .

والمعرفة أنهم ناصبة^(١) ، وتحكي^(٢) القدرية عنهم أنهم مجبرة ، وتحكي
الجهمية عنهم أنهم مشبهة ، ويحكي من خالف الحديث وناذ أهله عنه
أنهم نابتة^(٣) وحشوية وغشاء^(٤) وغثر^(٥) ، إلى غير ذلك من الأسماء
المكذوبة^(٦) .

- (١) طائفة يبغضون علياً - رضي الله عنه - وأصحابه ، وقد نصبوا لهم العداء ،
وأظهروا مخالفتهم .
- راجع : تاج العروس - للزبيدي - ٤٨٧/١ (نصب) . والكليات - لأبي البقاء
الكفوي - ٣٦٣/٤ .
- (٢) في س ، ط : تحكي . بدون واو .
- (٣) النابتة والنوابت : من ألقاب السوء التي رمى المبتدعة بها أهل السنة ، وهي بذور
الزرع التي لا خير فيها . انظر : فتح رب البرية بتلخيص الحموية - لابن عثيمين
- ص ١١٠ .
- (٤) الغشاء : ما يحمل السيل من القش .
وحده الزجاج بأنه الهالك البالي من ورق الشجر الذي إذا خرج السيل رأته
مخالطاً لزيده .
- راجع : لسان العرب - لابن منظور - ١١٥/١٥ ، ١١٦ (غثا) .
- (٥) الغشاء والغثر : سفلة الناس ، الواحد : أغثر .
راجع : لسان العرب - لابن منظور - ٧/٥ (غثر) .
- (٦) كتسمية المرجئة لهم بالشكاكية ، والأشعرية بالمجسمة ، إلى غير ذلك من
الألقاب التي أطلقها أهل البدع على أهل السنة ، والتي استوفها السكسكي
- رحمه الله - في كتابه « البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ص ٥١٧ - ٥١٩ »
تحقيق د . علي بن حسن ناصر .
- قال - رحمه الله - قبل إيرادها : « وقد سمتها كل فرقة من فرق الضلالة باسم
غير موافق للحق حسداً منهم لها ، وافتراء عليها ، ونسبة لها إلى غير
ما تعتقده » .
- ثم يقول - رحمه الله - مبيناً أن هذه الألقاب غير صحيحة في حق أهل السنة :
« جميع ذلك غير صحيح في حقها ، بل هي الفرقة الناجية الهادية المهدية ،
واعتمادها هو الاعتقاد الصحيح والإيمان الصريح ، الذي نزل به القرآن ، ووردت
به السنة ، وأجمعت عليه علماء الأمة من أهل السنة والجماعة » .

ومن تأمل كتب المتكلمين الذين يخالفون هذا القول وجددهم لا يبحثون في الغالب أو^(١) في الجميع إلا مع هذا القول الذي ما علمنا لقائله وجوداً .

وإن كان مقصود الحالف أن القرآن الذي أنزله الله تعالى على محمد ﷺ هو هذه المائة والأربع عشرة سورة حروفها ومعانيها وأن القرآن ليس الحروف دون المعاني ، ولا المعاني دون الحروف ، بل هو مجموع^(٢) الحروف والمعاني ، وأن تلاوتنا للحروف وتصورتنا للمعاني لا يخرج المعاني والحروف عن أن تكون موجودة قبل وجودنا ، فهذا مذهب المسلمين ، ولا حث عليه .

وكذلك إن كان مقصوده أن هذا القرآن الذي يقرؤه المسلمون ويكتبونه في مصاحفهم هو كلام الله - سبحانه - حقيقة لا مجازاً ، وأنه لا يجوز نفي كونه كلام الله ، إذ الكلام يضاف حقيقة لمن قاله متصفاً به مبتدئاً ، وإن كان قد قاله غيره مبلغاً مؤدياً ، وهو كلام لمن اتصف به مبتدئاً لا لمن بلغه مؤدياً^(٣) ، فإننا باضطرار نعلم من دين رسول الله ﷺ ودين سلف الأمة أن قائلاً لو قال : إن هذه الحروف - حروف القرآن - ما هي من القرآن ، وإنما القرآن اسم لمجرد المعاني ، لأنكروا ذلك عليه غاية الإنكار ، وكان عندهم بمنزلة من يقول : إن جسد رسول الله ﷺ

= وشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - ذكر أن أبا إسحاق إبراهيم بن درباس صنف جزءاً سماه « تنزيه أئمة الشريعة عن الألقاب الشنيعة » ذكر فيه كلام السلف وغيرهم في معاني هذا الباب ، وذكر أن أهل البدع كل صنف منهم يلقب أهل السنة بلقب افتراه عليهم ، وقد سبقهم المشركون فكانوا يلقبون النبي ﷺ بألقاب افتروها .

انظر : مجموع الفتاوى ١١١/٥ .

- (١) في الأصل : وفي . والمثبت من : س ، ط والمجموع .
- (٢) في الأصل : بل مجموعها . والمثبت من : س ، ط والمجموع .
- (٣) في س ، ط : مروبياً .

ما هو داخلاً^(١) في اسم رسول الله ﷺ وإنما هذا اسم للروح دون الجسد ، أو يقول : إن الصلاة ليست اسماً لحركات القلب والبدن ، وإنما هي اسم لأعمال القلب فقط .

ولذلك ذكر الشهرستاني^(٢) - وهو من أخبر الناس بالملل والنحل والمقالات - في (نهاية الإقدام)^(٣) أن القول بحدوث حروف القرآن قول محدث وأن مذهب سلف الأمة نفي الخلق عنها ، وهو من أعيان الطائفة القائلة بحدوثها .

ولا يحسب اللبيب أن في العقل وفي السمع ما يخالف ذلك ، بل من تبحر في المعقولات ، ووقف على أسرارها علم قطعاً أن ليس في العقل الصريح الذي لا يكذب قط ما يخالف مذهب^(٤) السلف وأهل الحديث ، بل يخالف ما قد يتوهمه المنازعون لهم بظلمة قلوبهم ، وأهواء نفوسهم ، أو ما قد يقترفونه عليهم لعدم التقوى وقلة الدين .

ولو فرض على سبيل التقدير أن العقل الصريح الذي لا يكذب يناقض بعض الأخبار ، للزم أحد الأمرين : إما تكذيب الناقل ، أو تأويل المنقول ، لكن - والله الحمد - هذا لم يقع ، ولا ينبغي أن يقع قط ، فإن حفظ الله تعالى لما أنزله من الكتاب والحكمة يأبى ذلك .

نعم يوجد مثل هذا في أحاديث وضعتها الزنادقة ليشينوا بها أهل

(١) في ط : داخل .

(٢) هو : أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني ، المتكلم على مذهب الأشعري ، له معرفة في أديان الأمم ومذاهب الفلاسفة ، من مؤلفاته « الممل والنحل » و « نهاية الإقدام » ، ولد سنة ٤٧٩ هـ ، وتوفي سنة ٥٤٨ هـ .
راجع : لسان الميزان - لابن حجر - ٢٦٣/٥ ، ٢٦٤ . والوافي بالوفيات

- للصفدي - ٢٧٨/٣ ، ٢٧٩ . والأعلام - للزركلي - ٨٣/٧ ، ٨٤ .

(٣) نهاية الإقدام - للشهرستاني - ص ٣١٣ - ٣١٧ .

(٤) في الأصل ، س : مذاهب . والمثبت من : ط ، والمجموع .

الحديث ، كحديث عرق الخيل^(١) ، والجمل الأورق^(٢) ، وغير ذلك مما

(١) حديث عرق الخيل الموضوع هو : أن ابن الثلجي روى عن حبان بن هلال عن حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت ثم خلق نفسه منها » .

ويقول أبو عبد الله الجوزقاني في كتابه «الأباطيل والمناكير» ٥٧/١ ، بعد ذكره لهذا الحديث : « هذا حديث موضوع ، باطل كفر ، لا أصل له عند العلماء ، ما قاله رسول الله ﷺ ولا رواه عنه أبو هريرة ، وأبو المهزم وإن كان متروكاً فلا يحتمل مثل هذا ، ولا حماد بن سلمة يستجيز أن يروي عنه مثل هذا الحديث ، ولا يعرف له أصل في كتاب حبان بن هلال ، فإنما الحمل فيه على محمد بن شجاع الثلجي » .
ويقول الذهبي - رحمه الله - في « ميزان الاعتدال ٥٧٨/٣ ، ٥٧٩ : « هذا مع كونه من أبين الكذب هو من وضع الجهمية ليدكروه في معرض الاحتجاج به على أن نفسه اسم لشيء من مخلوقاته ، فكذلك إضافة كلامه إليه من هذا القبيل إضافة ملك وتشريف ، كبيت الله ، وناقة الله ، ثم يقولون : إذا كانت نفسه - تعالى - إضافة ملك فكلامه بالأولى » .

وبكل حال فما عد مسلم هذا في أحاديث الصفات ، تعالى الله عن ذلك .
وقد بين ابن تيمية - رحمه الله - في كتابه « نقض المنطق ص ١١٩ » أن غالية المثبتة يروون أحاديث موضوعة في الصفات كحديث عرق الخيل ونزوله عشية عرفة على الجمل الأورق حتى يصفح المشاة ويعانق الركبان وتجليه لنيه في الأرض ، أو رؤيته له على كرسي بين السماء والأرض ، أو رؤيته إياه في الطواف ، أو في بعض سكك المدينة ، إلى غير ذلك من الأحاديث الموضوعة» .
ثم يقول الشيخ - رحمه الله : « فقد رأيت من ذلك أموراً من أعظم المنكرات والكفران ، وأحضر لي غير واحد من الناس من الأجزاء والكتب ما فيه من ذلك ما هو من الافتراء على الله وعلى رسوله ، وقد وضع لتلك الأحاديث أسانيد » .

وراجع ما ذكره العلماء عن هذا الحديث الموضوع ، والمنسوب إلى أهل السنة للئيل منهم والتشنيع عليهم في : - الأسماء والصفات - للبيهقي - ص ٣٧٢ ، ٣٧٣ . - الموضوعات - لابن الجوزي - ١٠٥/١ ، ١٠٦ . - لسان الميزان - لابن حجر - ٢٣٩/٢ ، ٢٤٠ . - رد الإمام الدارمي على بشر المريسي - ص ١٤٣ .

(٢) الأورق من الإبل : الذي في لونه بياض إلى سواد ، والورقة : سواد في غبرة ، وقيل : سواد وبياض ، كدخان الرمث يكون ذلك من أنواع البهائم ، وأكثر ذلك =

يعلم العلماء بالحديث أنه كذب .

ومما يوضح هذا ما قد استفاض عن علماء الإسلام مثل الشافعي وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهوية ، والحميدي ، وغيرهم من إنكارهم على من زعم أن لفظ القرآن مخلوق ، والآثار بذلك مشهورة في كتاب ابن أبي حاتم^(١) ، وكتاب اللالكائي^(٢) ، تلميذ أبي حامد

= في الإبل .

راجع : لسان العرب - لابن منظور - ٣٧٦/١٠ (ورق) .

ولفظ حديث الجمل الأورق : « رأيت ربي بمنى يوم النفر على جمل أورق ، عليه جبة صوف ، أمام الناس » .

قال علي القاري : موضوع لا أصل له .

راجع : المصنوع في معرفة الحديث الموضوع - للقاري - ص ١٠٢ .

وانظر : كشف الخفاء ومزيل الإلباس - لإسماعيل العجلوني - ٥٢٦/١ .

وقد وضع بلفظ آخر : « رأيت ربي - عز وجل - على جمل أحمر عليه إزار وهو يقول : قد سمعت ، قد غفرت إلّا المظالم ، فإذا كانت ليلة المزدلفة لم يصعد إلى السماء الدنيا وتنصرف الناس إلى منى » .

يقول ابن الجوزي - رحمه الله - بعد ما أورده : « هذا حديث لا يشك أحد في أنه موضوع محال ، ولا يحتاج لاستحالة أن ينظر في رجاله ، إذ لو رواه الثقات كان مردوداً ، والرسول منزّه أن يحكي عن الله - عز وجل - ما يستحيل عليه وأكثر رجاله مجاهيل وفيهم ضعفاء .

أنبأنا محمد بن ناصر عن يحيى عبد الوهاب بن مندة قال : حديث الجمال باطل موضوع على رسول الله ﷺ » .

انظر : الموضوعات - لابن الجوزي - ١٢٤/١ ، ١٢٥ .

(١) لعله كتاب « الرد على الجهمية » ولم يقع تحت يدي ، وقد أشار إلى هذا الكتاب حاجي خليفة في « كشف الظنون ١/٨٣٨ » ، وفؤاد سزكين في « تاريخ التراث العربي ١/١/٣٥٥ - علوم القرآن والحديث » .

(٢) أقوال هؤلاء الأئمة الذين ذكروهم الشيخ - رحمه الله - وغيرهم مستوفاة في كتاب « شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي » .

راجع مثلاً : قول الشافعي ٢/٢٥٢ - ٢٥٤ . وقول الإمام أحمد ٢/٢٦٣ ، ٢٦٤ . وقول إسحاق بن راهوية ٢/٢٦٣ . وقول الحميدي ٢/٢٧٥ .

الإسفراييني ، وكتاب الطبراني^(١) وكتاب شيخ الإسلام^(٢) ، وغيرهم ممن يطول ذكره ، وليس هذا موضع التقرير بالأدلة والأسئلة^(٣) والأجوبة .
وكذلك إن كان مقصود الحالف بذكر الصوت التصديق بالآثار عن النبي ﷺ وصحابته ، وتابعيهم ، التي وافقت القرآن وتلقاها السلف بالقبول ، مثلما خرج البخاري في صحيحه عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : « يقول الله يا آدم^(٤) ، فيقول : لبيك وسعديك ، فينادي بصوت إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار^(٥) .
وما استشهد به البخاري - أيضاً - في هذا الباب من : « أن الله ينادي عباده يوم القيامة بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب^(٦) .
ومثل : « إن الله إذا تكلم بالوحي القرآن أو غيره سمع أهل السماوات صوته^(٧) .

وفي قول ابن عباس : سمعوا صوت الجبار ، وأن الله كلم موسى بصوت^(٨) ، إلى غير ذلك من الآثار التي قالها ، إما ذاكراً وإما أثراً^(٩) ،

(١) هو كتاب « السنة » للطبراني . وقد تقدم التعريف به ص ٣٦٥ .

(٢) لعله كتاب « ذم الكلام » لأبي إسماعيل الأنصاري الهروي المعروف بشيخ الإسلام .

والكتاب لا زال مخطوطاً في الظاهرية بدمشق تحت رقم ١١٢٨ ويوجد صورة منه في قسم المخطوطات بجامعة الإمام تحت رقم ٥٩٩٢ ، وسوف ينقل منه الشيخ - رحمه الله - بعض النقول في صفحات تالية .

(٣) في جميع النسخ : الأسوله . ولعل المناسب ما أثبت .

(٤) في الأصل : يا ابن آدم . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط ، والمجموع ، وصحيح البخاري .

(٥) تقدم تخريجه ص ٥٤٢ .

(٦) تقدم تخريجه ص ٤٣٠ ، ٥٤٢ .

(٧) تقدم تخريجه .

(٨) تقدم .

(٩) في الأصل : ذاكروا ما أثر . والمثبت من : س ، ط ، والمجموع .

مثل : عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وأبي هريرة ،
وعبد الله بن أنيس ، وجابر بن عبد الله ، ومسروق أحد أعيان كبار
التابعين ، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام^(١) أحد الفقهاء
السبعة^(٢) ، وعكرمة مولى ابن عباس ، والزهري ، وابن المبارك ،
وأحمد بن حنبل ، ومن لا يحصى كثرة .

ولا ينقل عن أحد من علماء الإسلام قبل المائة الثانية أنه أنكر ذلك
ولا قال خلافه ، بل كانت الآثار مشهورة بينهم متداولة في كل عصر

(١) هو : أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة القرشي المخزومي
المدني ، الفقيه ، قيل : إن اسمه محمد ، والصحيح أن اسمه كنيته . توفي سنة
٩٤ هـ .

قال العجلي : مدني تابعي ثقة .

انظر : تاريخ الثقات - للعجلي - ص ٤٩٢ . وتذكرة الحفاظ - للذهبي
- ٦٣/١ ، ٦٤ . وتهذيب التهذيب - لابن حجر - ٣٠/١٢ ، ٣٢ .

(٢) الفقهاء السبعة : ذكرهم ابن القيم - رحمه الله - في « أعلام الموقعين ١/٢٣ »
فقال : « وكان المفتون بالمدينة من التابعين : ابن المسيب ، وعروة ، وابن
الزبير ، والقاسم بن محمد ، وخارجة بن زيد ، وأبا بكر بن عبد الرحمن بن
هشام ، وسليمان بن يسار ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وهؤلاء
هم الفقهاء » .

وقد نظمهم القائل فقال :

إذا قيل من في العلم سبعة أبحر روايتهم ليست عن العلم خارجه
فقل : هم عبيد الله ، عروة ، قاسم سعيد ، أبو بكر ، سليمان ، خارجه
وعن هؤلاء السبعة انتشر فقه أهل المدينة ، وعلى يدهم تخرج من جاء بعدهم
من الفقهاء ، وتعتبر مدرسة الفقهاء السبعة المدرسة الفقهية الأولى في هذا
العصر ، حتى سمي باسمهم ، فقل : عصر الفقهاء السبعة ، وكان علمهم
الفقهي أساساً لمنهج الفقه الإسلامي في البحث والنظر .

انظر : التشريع والفقه في الإسلام - تاريخاً ومنهجاً - لفضيلة الشيخ : مناع
خليل القطان - ص ١٧٠ .

ومصر ، بل أنكر ذلك شخص^(١) في زمن الإمام أحمد (وهو أول الأزمنة)^(٢) التي^(٣) نبعت^(٤) فيها البدع بإنكار ذلك على الخصوص ، وإلا فقبله قد نبع من أنكر ذلك وغيره ، فهجر أهل الإسلام من أنكر ذلك ، وصار بين المسلمين كالجمل الأجر .

فإن أراد الحالف ما هو المنقول عن السلف نقلاً صحيحاً ، فلا حنث عليه .

قلت : وأما حلفه أن الرحمن على العرش استوى ، على ما يفيد

(١) لعل الشيخ - رحمه الله - يقصد : الحسين بن علي الكرابيسي ، وكانت بينه وبين الإمام أحمد - رحمه الله - صداقة وكيدة ، كما يقول ابن عبد البر ، لكنها عادت عداوة بسبب مخالفة الكرابيسي للإمام أحمد - رحمه الله - في القرآن ، فكان الإمام أحمد يقول : من قال : القرآن مخلوق فهو جهمي ، ومن قال : القرآن كلام الله ، ولا يقول غير مخلوق ولا مخلوق فهو واقفي ، ومن قال : لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع .

وكان الكرابيسي وعبد الله بن كلاب ، وأبو ثور وداود بن علي وطبقتهم يقولون : إن القرآن الذي تكلم الله به صفة من صفاته ، لا يجوز عليه الخلق ، وإن تلاوة التالي وكلامه بالقرآن كسب له وفعل له ، وذلك مخلوق ، وإنه كحكاية عن كلام الله ، وليس هو القرآن الذي تكلم الله به ، وشبهوه بالحمد والشكر لله ، وهو غير الله ، فكما يؤجر في الحمد والشكر والتهليل والتكبير ، فكذلك يؤجر في التلاوة .

وهجرت الحنبلية أصحاب الإمام أحمد حيناً الكرابيسي وبدعوه وطعنوا عليه وعلى كل من قال بقوله في ذلك .

راجع : الانتقاء - لابن عبد البر - ص ١٠٦ .

أما الذهبي - رحمه الله - فيقول : « إنه أول من فتن اللفظ ونقل أن الكرابيسي يقول في القرآن : لفظي به مخلوق ، فبلغ قوله أحمد فأنكره وقال : هذه بدعة» .

انظر : سير أعلام النبلاء - ٨٠/١٢ ، ٨١ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والمجموع .

(٣) التي : ساقطة من : س .

(٤) في الأصل : نفت . والمثبت من : س ، ط ، والمجموع .

الظاهر ويفهمه الناس من ظاهره ، فلفظة (الظاهر) قد صارت مشتركة فإن الظاهر في الفطر السليمة واللسان العربي والدين القيم ولسان السلف غير الظاهر في عرف كثير من المتأخرين^(١) ، فإن أراد الحالف بالظاهر شيئاً من المعاني التي هي من خصائص المحدثين ، أو ما يقتضي نوع نقص بأن يتوهم أن الاستواء مثل استواء الأجسام على الأجسام ، أو كاستواء الأرواح^(٢) إن كانت عنده لا تدخل في اسم^(٣) الأجسام فقد حث في ذلك وكذب^(٤) ، وما أعلم أحداً يقول ذلك إلا ما يروى عن مثل داود الجواربي البصري^(٥) ، ومقاتل بن سليمان الخرساني^(٦) ، وهشام بن

- (١) في س ، ط : المتأخرين .
(٢) في الأصل : الكلمة غير واضحة . وفي س : أرواح . والمثبت من : ط والمجموع .
(٣) في س ، ط : أمم .
(٤) في الأصل : بعد كلمة (كذب) غير واضحة . وما ظهر منها هو « على الله . . . » والكلام يستقيم بدونها كما أثبتته من : س ، ط ، والمجموع .
(٥) قال عنه الذهبي في « لسان الميزان ٢٣/٢ » : رأس في الرفض والتجسيم من مرامي جهنم .
وقال أبو بكر بن أبي عون : سمعت يزيد بن هارون يقول : الجواربي والمريسي كافران .
وفي لسان الميزان - لابن حجر - ٤٢٧/٢ : أن ابن حزم ذكر أن داود هذا كان يزعم أن ربه لحم ودم على صورة الإنسان .
وللاطلاع على رأيه في التجسيم يراجع : - أصول الدين - للبغدادي - ص ٧٤ . - والملل والنحل - للشهرستاني - ٨٧/١ .
(٦) تقدم التعريف به ص ٢٤٥ وترك أصحاب الحديث لروايته .
قال الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد ١٣/١٦٣ » : « . . . متهم متروك الحديث ، مهجور القول ، وكان يتكلم بالصفات بما لا يحل الرواية عنه » ونقل - في المصدر السابق ص ١٦٦ - عن أبي حنيفة أنه قال : أفرط مقاتل في التشبيه حتى جعل الله مثل خلقه .
وانظر رأيه في التجسيم والتشبيه في مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري =

الحكم الرافضي^(١) ونحوهم ، إن صح النقل عنهم .

فإنه يجب القطع بأن الله تعالى ليس كمثله شيء ، لا في نفسه ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله ، وأن مباينته للمخلوقين وتنزهه عن مشاركتهم أكبر وأعظم مما يعرفه العارفون من خليقته ويصفه الواصفون ، وأن كل صفة تستلزم حدوثه أو نقصاً غير الحدوث فيجب نفيها عنه ، ومن حكى عن أحد من أهل السنة أنه قاس صفاته بصفات خلقه ، فهو إما كاذب أو مخطيء .

وإن أراد الحالف بالظاهر ما هو الظاهر في فطر المسلمين قبل ظهور الأهواء وتشتت الآراء ، وهو الظاهر الذي يليق بجلاله - سبحانه وتعالى - كما أن هذا هو الظاهر في سائر ما يطلق^(٢) عليه - سبحانه - من أسمائه وصفاته ، كالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والإرادة ، والمحبة والغضب والرضا و﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ﴾^(٣) ، (و) ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا^(٤) إلى غير ذلك ، فإن ظاهر هذه الألفاظ إذا أطلقت علينا أن تكون أعراضاً أو^(٥) أجساماً ، لأن ذواتنا كذلك ، وليس ظاهرها إذا أطلقت على الله - سبحانه وتعالى - إلا ما يليق بجلاله ويناسب

= ٢٨٣/١ حيث ذكر أن قوله في الله سبحانه وتعالى عن قول المضلين - مثل قول الجواربي - الآنف الذكر .

(١) هو : هشام بن الحكم الرافضي ، إليه تنسب الهشامية منهم ، وقد تقدم التعريف به ص ٣٤٥ .

وللاطلاع على ضلالته في التجسيم وبدعته في التشبيه يراجع : مقالات الإسلاميين - للأشعري - ١/ ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، والفرق بين الفرق - للبغدادي - ص ٦٥ - ٦٨ .

(٢) في الأصل : يليق . والمثبت من : س ، ط ، والمجموع .

(٣) سورة ص ، الآية : ٧٥ .

(٤) سبق تخريجه ص ٤٠١ .

(٥) في ط : و .

نفسه ، فكما أن لفظ « ذات » و« وجود » و« حقيقة » يطلق على الله وعلى عباده ، وهو على ظاهره في الإطلاقين ، مع القطع بأنه ليس ظاهره في حق الله تعالى مساوياً لظاهره في حقنا ، ولا مشاركاً له فيما يوجب نقصاً وحدوثاً ، سواء جعلت هذه الألفاظ متواطئة أو مشتركة أو مشككة ، كذلك قوله : ﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾^(١) ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ ﴾^(٢) ، و﴿ لِمَا خَلَقْتَ يَدَيَّ ﴾^(٣) ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾^(٤) الباب في الجميع واحد .

وكان قداماء الجهمية ينكرون جميع الصفات التي هي فينا أعراض . كالعلم والقدرة ، وأجسام : كالوجه واليد ، وحدثاؤهم أقروا بكثير من الصفات [التي هي فينا أعراض]^(٥) كالعلم والقدرة ، وأنكروا بعضها ، والصفات التي هي فينا أجسام هي فينا أعراض ، ومنهم من أقر ببعض الصفات التي هي فينا أجسام كاليد .

وأما السلفية فعلى ما حكاها الخطابي^(٦) وأبو بكر

(١) سورة النساء ، الآية : ١٦٦ .

(٢) سورة الذاريات ، الآية : ٥٨ .

(٣) سورة ص ، الآية : ٥٧ .

(٤) سورة طه ، الآية : ٥ .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : المجموع . أرى أن السياق يقتضيها .

(٦) هو : أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي ، أحد المشاهير الأعيان ، والفقهاء المجتهدين المكثرين من تصانيفه « شرح الأسماء الحسنى » وكتاب « الغنية عن الكلام وأهله » توفي سنة ٣٨٨ هـ .

انظر : طبقات الشافعية - للسبكي - ٢٨٢/٣ - ٢٩٠ . والبداية والنهاية - لابن كثير - ٣٦٣/١١ .

وراجع قوله في آيات الصفات وأحاديثها على ما نقله عنه الشيخ - رحمه الله - في كتابه « معالم السنن » ضمن سنن أبي داود ١٠١/٥ ، ١٠٢ ، كتاب السنة - باب الرد على الجهمية .

الخطيب^(١) ، وغيرهما ، قالوا : مذهب السلف إجراء آيات الصفات وأحاديث الصفات على ظاهرها ، مع نفي الكيفية والتشبيه عنها ، فلا نقول : إن معنى اليد القدرة ، ولا إن معنى السمع العلم ، وذلك أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات يحتذى فيه حذوه ويتبع فيه مثاله ، فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية ، فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية .

فقد أخبرك الخطابي والخطيب - وهما إمامان من أصحاب الشافعي - رضي الله عنه - متفق على علمهما بالنقل ، وعلم الخطابي بالمعاني - أن مذهب السلف إجراؤها^(٢) على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها ، والله - تعالى - يعلم أنني قد بالغت في البحث عن مذهب^(٣) السلف ، فما علمت أحداً منهم خالف ذلك .

ومن قال من المتأخرين : إن مذهب السلف أن الظاهر غير مراد ، فيجب لمن أحسن به الظن أن يعرف أن معنى قوله (الظاهر) الذي يليق بالمخلوق لا بالخالق ، ولا شك أن هذا غير مراد ، ومن قال : إنه مراد فهو - بعد قيام الحجة عليه - كافر .
فهنا بحثان : لفظي ومعنوي .

(١) هو : أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ، كان من الحفاظ الممتنين والعلماء المتبحرين وله تصانيف كثيرة منها « تاريخ بغداد » توفي سنة ٤٦٣ هـ .

راجع : المنتظم - لابن الجوزي - ٢٦٥/٨ - ٢٧٠ . ووفيات الأعيان - لابن خلكان - ٩٢/١ ، ٩٣ . وطبقات الشافعية - للسبكي - ٢٩/٤ - ٣٧ .

وراجع ما نقله عنه الشيخ - رحمه الله - في آيات الصفات وأحاديثها في « تذكرة الحفاظ » - للذهبي - ١١٤٢/٣ ، ١١٤٣ .

(٢) في الأصل ، س : أجراها . والمثبت من : ط ، والمجموع .

(٣) في س ، ط : مذاهب .

أما المعنوي : فالأقسام ثلاثة في قوله : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ
أَسْتَوَى ﴾^(١) ونحوه .

أن يقال : استواء كاستواء مخلوق ، أو يفسر باستواء مستلزم^(٢)
حدوثاً أو نقصاً ، فهذا هو الذي يحكى عن الضلال المشبهة والمجسمة ،
وهو باطل قطعاً بالقرآن وبالعقل .

وإما أن يقال : ما تم استواء حقيقي أصلاً ، ولا على العرش إله ،
ولا فوق السماوات رب ، فهذا^(٣) مذهب الجهمية الضالة المعطلة ، وهو
باطل قطعاً بما علم بالاضطرار من دين الإسلام ، لمن أمعن النظر في
العلوم النبوية ، وبما فطر الله عليه خليقته من الإقرار بأنه فوق خلقه ،
كإقرارهم بأنه ربهم .

قال ابن قتيبة^(٤) : ما زالت الأمم - عربها وعجمها ، في جاهليتها
وإسلامها - معترفة بأن الله في السماء ، أي : على السماء .

أو يقال : بل استوى - سبحانه - على العرش على الوجه الذي يليق
بجلاله ، ويناسب كبريائه ، وأنه فوق سماواته على عرشه بائن من
خلقه ، مع أنه - سبحانه - هو حامل للعرش ، ولحملة العرش ، وأن
الاستواء معلوم ، وكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه
بدعة ، كما قالته^(٥) أم سلمة ، وربيعة بن أبي عبد الرحمن ، ومالك بن

(١) سورة طه ، الآية : ٥ .

(٢) في س ، ط : يستلزم .

(٣) في س ، ط : فهذا هو ؛

(٤) انظر نحوه في : تأويل مختلف الحديث - لابن قتيبة - ص ١٨٣ .

(٥) في س ، ط : قالت .

وانظر قول أم سلمة - رضي الله عنها - في « شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة
- للالكائي - ٣/٣٩٧ - بلفظ : « كيف غير معقول والاستواء غير مجهول
والإقرار به إيمان والنجود به كفر » .

أما قول ربيعة ومالك فقد تقدم ص ٥٤٤ .

أنس ، فهذا مذهب المسلمين .

وهو الظاهر من لفظ (استوى) عند عامة المسلمين الباقين على الفطرة السالمة التي لم تنحرف إلى تعطيل ، ولا إلى (١) تمثيل ، وهذا هو الذي أراده يزيد بن هارون الواسطي (٢) ، المتفق على إمامته وجلالته وفضله ، وهو من أتباع التابعين ، حيث قال (٣) : (من زعم أن الرحمن على العرش استوى خلاف ما يقر في نفوس العامة فهو جهمي) .

فإن الذي أقره الله - تعالى - في فطر عباده وجبلهم عليه ، أن ربهم فوق سماواته ، كما أنشد عبد الله بن رواحة (٤) - رضي الله عنه (٥) - النبي ﷺ فأقره (٦) النبي ﷺ :

شهدت بأن وعد الله حق وأن النار مشوى الكافرينا
وأن العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمينا (٧)

(١) في س : وإلى .

(٢) هو : أبو خالد يزيد بن هارون بن زاوي السلمي الواسطي ، روى عنه الإمام أحمد ، وأبو بكر بن أبي شيبة وغيرهما ، قال عنه أبو حاتم : يزيد ثقة إمام صدوق لا يسأل عن مثله ، وكان رحمه الله شديداً على الجهمية منكرأ عليهم . توفي سنة ٢٠٦ هـ .

راجع : الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم - ٤ / . وتاريخ بغداد - للبغدادي - ٣٣٧ / ١٤ - ٣٤٧ . وسير أعلام النبلاء - للذهبي - ٣٥٨ / ٩ - ٣٧١ .

(٣) أورده البخاري في : خلق أفعال العباد - ص ٣٦ . وعبد الله بن الإمام أحمد في : السنة - ص ١٧ .

(٤) هو : أبو محمد عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي ، صحابي جليل ، شهد بدرأ وما بعدها إلى أن استشهد بمؤتة سنة ٨ هـ .

راجع : الطبقات الكبرى - لابن سعد - ٥٢٥ / ٣ - ٥٣٠ . والإصابة - لابن حجر - ٣٠٦ / ٢ ، ٣٠٧ .

(٥) عنه : ساقطة من : س .

(٦) في س : فأقر .

(٧) وتمة البيتين :

وقال عبد الله بن المبارك - الذي أجمعت فرق الأمة على إمامته وجلالته ، حتى قيل : إنه أمير المؤمنين في كل شيء^(١) ، وقيل : ما أخرجت خراسان مثل ابن المبارك^(٢) ، وقد أخذ عن عامة علماء وقته ، مثل : الثوري ومالك وأبي^(٣) حنيفة والأوزاعي وطبقتهم [حين]^(٤) قيل له : بماذا نعرف^(٥) ربنا ؟

- = وتحمله ملائكة كرام ملائكة الإله مسومينا
- وقد أوردها : أبو سعيد الدارمي في كتابه « الرد على الجهمية » ص ٢٧ . وأوردها ابن عساكر في « تهذيب تاريخ دمشق » ٣٩٥/٧ ، ٣٩٦ . وذكر المناسبة التي قيلت فيها فقال : « قال عبد العزيز الماجشون بلغنا أنه كانت لابن رواحة جارية ، وكان يستسرها سراً عن أهله ، فأبصرت به امرأته يوماً قد خلا بها فقالت له : قد اخترت أمتك على حرتك ، فجاحدها ذلك ، فقالت له : إن كنت صادقاً فاقرأ آية من القرآن فقال : شهدت بأن ... البيت . فقالت : زدني آية أخرى . فقال : وأن العرش فوق ... البيت . فقالت : زدني آية أخرى . فقال : وتحمله ملائكة ... البيت . فقالت : أمنت بالله وكذبت البصر ، فأتى ابن رواحة رسول الله ﷺ فحدثه بذلك ، فضحك ولم يغير عليه » .
- (١) تقدم التعريف به ص ١٤٨ .
- وجاء في تاريخ بغداد - للخطيب البغدادي - ١٦٥/١٠ : أن يحيى بن معين قال عن ابن المبارك : ذاك أمير المؤمنين في الحديث .
- (٢) أورده الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » ١٥٥/١٠ بلفظ : إن عمرو بن عبد الله الغازي قال : سمعت محمد بن عبد الوهاب الفراء يقول : ما أخرجت خراسان مثل هؤلاء الثلاثة : ابن المبارك ، والنضر بن شميل ويحيى بن يحيى . وروى الخطيب - أيضاً - في نفس المصدر ص ١٦٢ - أن أبا الوزير قال : قدمت على سفيان بن عيينة فقالوا له : هذا وصى عبد الله ، فقال : رحم الله عبد الله ما خلف بخراسان مثله .
- (٣) في الأصل : أبو . والمثبت من : س ، ط ، والمجموع .
- (٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط . يقتضيها السياق .
- (٥) في ط : تعرف .

قال^(١) : (بأنه فوق سماواته على عرشه ، بائن من خلقه) .

وقال^(٢) محمد بن إسحاق بن خزيمة - الملقب إمام الأئمة ، وهو ممن يفرح^(٣) أصحاب الشافعي بما ينصره من مذهبه ، ويكاد يقال : ليس فيهم أعلم بذلك منه - : (من لم يقل : إن الله فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه ، وجب أن يستتاب ، فإن تاب ، وإلا ضربت عنقه ، وألقي على مزبلة لئلا يتأذى بنتن ريحه أهل الملة^(٤)) ، ولا أهل الذمة ، وكان ماله فيئاً) .

وقال^(٥) مالك بن أنس - الإمام - فيما رواه عنه عبد الله بن نافع وهو مشهور عنه : (الله في السماء وعلمه في كل مكان لا يخلو من علمه مكان) .

(١) أوردته البخاري في خلق أفعال العباد ص ٣١ . بدون ذكر لـ « بائن من خلقه » . وانظره في الرد على الجهمية - للدارمي - ص ٢٣ .

(٢) هذا النقل عن أبي بكر محمد بن إسحاق ، لم أقف عليه في كتابه « التوحيد وإثبات صفات الرب - عز وجل - » .

وقد أوردته الشيخ - رحمه الله - في كتابه « درء تعارض العقل والنقل ٦/٢٦٤ وقال في نهايته : « وهذا معروف عنه رواه الحاكم في « تاريخ نيسابور » وأبو عثمان النيسابوري في رسالته المشهورة » .

ويبدو أن أصل كتاب « تاريخ نيسابور » مفقود .

راجع : تاريخ التراث العربي - لسزكين - ١/١ - ٤٥٦ .

(٣) في الأصل : يفوح . وهو تصحيف ، إذ لا معنى لها . والكلام يستقيم بالمشبت من : س ، ط .

وفي مجموع الفتاوى : يعرج . وهو تصحيف - أيضاً .

(٤) في الأصل : الملل . والمشبت من : س ، ط ، والمجموع .

وفي درء تعارض العقل والنقل : أهل القبلة .

(٥) أوردته : عبد الله بن أحمد بن حنبل في « السنة » ص ١١ . والآجري في « الشريعة » ص ٢٨٩ .

وقال^(١) الإمام أحمد بن حنبل مثل ما قال مالك ، وما قال ابن المبارك .

والآثار عن النبي ﷺ وأصحابه ، وسائر علماء الأمة بذلك متواترة^(٢) عند من تتبعها ، قد جمع العلماء فيها مصنفات صغاراً وكباراً ، ومن تتبع الآثار علم - أيضاً - قطعاً أنه لا يمكن أن ينقل عن أحد منهم حرف واحد يناقض ذلك ، بل كلهم مجمعون على كلمة واحدة وعقيدة واحدة ، يصدق بعضهم بعضاً ، وإن كان بعضهم أعلم من بعض كما أنهم متفقون على الإقرار بنبوة محمد ﷺ وإن كان فيهم من هو أعلم بخصائص النبوة ومزاياها وحقوقها وموجباتها وحقيقتها وصفاتها .

ثم ليس أحد منهم قال يوماً من الدهر : ظاهر هذا غير مراد ، ولا قال : ظاهر^(٣) هذه الآية أو^(٤) هذا الحديث مصروفة عن ظاهره ، مع أنهم قد قالوا مثل ذلك في آيات الأحكام المصروفة عن عمومها وظهورها ، وتكلموا فيما يستشكل مما قد يتوهم أنه متناقض ، وهذا مشهور لمن تأمله ، وهذه الصفات أطلقوها بسلامة ، وطهارة وصفاء ، لم يشوبوه^(٥) بكدر ولا غش .

ولو لم يكن هذا هو الظاهر عند المسلمين لكان رسول الله ﷺ ثم

(١) فمن ذلك ما رواه ابن القيم - رحمه الله - في كتابه « اجتماع الجيوش » ص ١٢٣ حيث قال : « قال الخلال في كتاب السنة : حدثنا يوسف بن موسى قال : أخبرنا عبد الله بن أحمد قال : قيل لأبي : ربنا تبارك وتعالى فوق السماء السابعة على عرشه بائن من خلقه ، وقدرته وعلمه بكل مكان ؟ قال : نعم ، لا يخلو شيء من علمه » .

إلى غير ذلك مما نقل عن الإمام أحمد في هذا الباب .

(٢) في س ، ط : متواترة .

(٣) ظاهر : ساقطة من : س ، ط .

(٤) في س : وا .

(٥) في ط : يشربوه .

سلف الأمة ، قالوا للأمة : الظاهر الذي تفهمونه غير مراد ، أو^(١) لكان أحد^(٢) من المسلمين استشكل هذه الآية وغيرها .

فإن كان بعض المتأخرين قد زاغ قلبه ، حتى صار يظهر له من الآية معنى فاسد^(٣) ، مما يقتضي حدوثاً أو نقصاً ، فلا شك أن الظاهر لهذا الزائغ غير مراد ، وإذا رأينا رجلاً يفهم من^(٤) الآية هذا الظاهر الفاسد ، قررنا عنده أولاً : أن هذا المعنى ليس مفهوماً من^(٣) ظاهر الآية ، ثم قررنا عنده ثانياً : أنه في نفسه معنى فاسد ، حتى لو فرض أنه ظاهر الآية - وإن كان هذا فرض ما لا حقيقة له - لوجب صرف الآية عن ظاهرها كسائر الظواهر التي عارضها ما أوجب أن المراد بها غير الظاهر .

واعلم أن من لم يحكم^(٥) دلالات اللفظ ، ويعلم أن ظهور المعنى من اللفظ ، تارة يكون^(٦) بالوضع اللغوي ، أو العرفي ، أو الشرعي ، إما في الألفاظ المفردة ، وإما في المركبة ، وتارة بما اقترن باللفظ المفرد من التركيب الذي يتغير به دلالته في نفسه ، وتارة بما اقترن به من القرائن اللفظية التي تجعلها مجازاً ، وتارة بما يدل عليه حال المتكلم ، والمخاطب والمتكلم فيه ، وسياق الكلام الذي يعين أحد محتملات اللفظ ، أو يبين أن المراد به هو مجازه ، إلى غير ذلك من الأسباب التي تعطي اللفظ صفة الظهور ، وإلا فقد يتخبط في هذه المواضع ، نعم إذا لم يقترن باللفظ قط شيء من القرائن المتصلة تبين مراد المتكلم ، بل علم مراده ، بدليل آخر لفظي منفصل ، فهنا أريد به خلاف الظاهر ،

(١) في س : و .

(٢) في الأصل ، س : أحداً . وهو خطأ . والمثبت من : ط ، والمجموع .

(٣) في س : فاسداً . وهو خطأ .

(٤) في س : عن .

(٥) في الأصل : يحك . والمثبت من : س ، ط ، والمجموع .

(٦) في س : ويكون .

كالعموم^(١) المخصوص بدليل منفصل ، وإن كان الصارف عقلياً ظاهراً
ففي تسميته المراد خلاف الظاهر خلاف مشهور في أصول الفقه^(٢) .

وبالجملة : فإذا عرف المقصود فقولنا : هذا هو الظاهر ، أو ليس
هو الظاهر خلاف لفظي فإن كان الحالف ممن في عرف خطابه أن ظاهر
هذه الآية ما^(٣) هو مماثل لصفات المخلوقين فقد حنث ، وإن كان في
عرف خطابه أن ظاهرها هو ما يليق بالله تعالى لم يحنث ، وإن لم يعلم
عرف^(٤) أهل ناحيته في هذه اللفظة ، ولم يكن سبب يستدل به على
مراده ، وتعذر العلم بنيته ، فقد جاز أن يكون أراد معنى صحيحاً ، وجاز
أن يكون أراد معنى باطلاً ، فلا يحنث بالشك .

وهذا كله تفريع على قول من يقول : إن من حلف على شيء يعتقده
كما حلف عليه فتبين بخلافه حنث ، وأما على قول من لم يحنثه^(٥)
فالحكم في يمينه ظاهر .

واعلم أن عامة من ينكر هذه الصفة وأمثالها ، إذا بحثت^(٦) عن

(١) في ط : العام .

(٢) يمكن الاطلاع عليه في :

المحصول في علم أصول الفقه - للرازي - ١١١/٣/١ - ١١٣ . وإحكام
الأحكام - للآمدي - ٣١٤/٢ - ٣١٧ .

فقد ذكر الآمدي : أن مذهب الجمهور من العلماء جواز تخصيص العموم
بالدليل العقلي ، خلافاً لطائفة شاذة من المتكلمين ، وأورد أدلة الجمهور وأدلة
مخالفيهم ، وأجاب عنها .

أما ابن قدامة المقدسي ، فبين أن الأدلة التي يخص بها العموم تسعة ، وذكر
منها الدليل العقلي .

انظر : روضة الناظر وجنة المناظر - ص ١٢٧ .

(٣) في س ، ط : مما .

(٤) في الأصل : في عرف . والكلام يستقيم بالمشبث من : س ، ط ، والمجموع .

(٥) في س ، ط : يحنث .

(٦) في الأصل : بحث . والمشبث المناسب للسياق من : س ، ط ، والمجموع .

الوجه الذي أنكروه ، وجدتهم قد اعتقدوا أن ظاهر هذه الآية كاستواء المخلوقين ، أو استواء يستلزم حدوثاً أو نقصاً ، ثم حكوا عن مخالفهم هذا القول ثم تعبوا^(١) في إقامة الأدلة على^(٢) بطلانه ، ثم يقولون : فيتعين تأويله ، إما بالاستيلاء ، أو بالظهور والتجلي ، أو بالفضل والرجحان الذي هو علو القدر والمكانة ، ويبقى المعنى الثالث : وهو استواء يليق بجلاله ، تكون دلالة هذا اللفظ عليه كدلالة لفظ العلم والإرادة والسمع والبصر على معانيها ، قد دل السمع عليه .

بل من أكثر النظر في آثار الرسول ﷺ علم بالاضطرار أنه قد ألقى إلى الأمة أن ربكم [الذي]^(٣) تعبدونه فوق كل شيء ، وعلى كل شيء ، فوق العرش ، وفوق^(٤) السماوات ، وعلم أن عامة السلف كان هذا عندهم مثل ما عندهم أن الله بكل شيء عليم ، وعلى كل شيء قدير ، وأنه لا ينقل عن واحد لفظ يدل - لا نصاً ولا ظاهراً - على خلاف ذلك ، ولا قال أحد منهم يوماً من الدهر : إن ربنا ليس فوق العرش ، أو إنه ليس على العرش أو إن استواءه على العرش كاستوائه على البحر ، إلى غير ذلك من ترهات الجهمية ، ولا مثل استواءه باستواء المخلوقين ، ولا أثبت له صفة تستلزم حدوثاً أو نقصاً .

والذي يبين لك خطأ من أطلق (الظاهر)^(٥) على المعنى الذي يليق

(١) في الأصل : أتعبوا . وفي س : بقوا . والمثبت من : ط ، والمجموع . وهو المناسب ، إذ هم الذين أتعبوا أنفسهم في البحث عن الأدلة .

(٢) على : ساقطة من : س .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والمجموع .

(٤) في جميع النسخ : فوق . بدون واو . والمثبت من : المجموع ، ولعله المناسب .

(٥) في الأصل : القول . والمثبت من : س ، ط ، والمجموع .

لأن الكلام على صفة « الاستواء » ومفهوم المخالف من ظاهر الآية الدالة عليها .

بالخلق ، أن الألفاظ نوعان :

أحدهما : ما معناه مفرد كلفظ الأسد والحمار والبحر والكلب ، فهذا إذا قيل : أسد الله وأسد رسوله أو قيل للبليد : حمار^(١) ، أو قيل : للعالم أو السخي أو الجواد من الخيل : بحر ، أو قيل للأسد : كلب ، فهذا مجاز ، ثم إن قرنت^(٢) به قرينة تبين المراد ، كقول النبي ﷺ لفرس أبي طلحة (وإن^(٣) وجدناه لبحراً)^(٤) وقوله : (إن خالداً سيف من سيوف

-
- (١) في الأصل ، س : حماراً . والمثبت من : ط ، والمجموع . ولعله الصواب .
(٢) في س : ثم اقترنت .
(٣) في الأصل : أنا . والمثبت من : س ، ط ، والمجموع ، وصحيح البخاري .
(٤) هذا جزء من حديث ، وأوله : عن قتادة قال : سمعت أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال : كان بالمدينة فزع ، فاستعار النبي ﷺ فرساً لأبي طلحة يقال له : مندوب ، فركبه وقال : « ما رأينا من فزع وإن وجدناه لبحراً » .
صحيح البخاري ٢١٨/٣ - كتاب الجهاد - باب الركوب على الدابة الصعبة .
وصحيح مسلم - ١٨٠٣/٤ - كتاب الفضائل - باب في شجاعة النبي - عليه السلام - الحديث / ٤٩ .
وانظره في سنن أبي داود ٢٦٣/٥ كتاب الأدب - باب ما روي في الرخصة في ذلك - الحديث / ٤٩٨٨ .
وسنن الترمذي ١٩٨/٤ ، ١٩٩ - كتاب الجهاد - باب ما جاء في الخروج عند الفزع - الحديثان / ١٦٨٥ ، ١٦٨٦ .
وقال ابن حجر في « فتح الباري » ٥٥/١١ قوله : « وإن وجدناه لبحراً » في رواية المستملي : وإن وجدنا بحذف الضمير .
قال الخطابي : « إن » هي النافية ، واللام في « البحر » بمعنى : إلا ، أي : ما وجدناه إلا بحراً .
قال ابن التين : هذا مذهب الكوفيين ، وعند البصريين « إن » مخففة من الثقيلة ، واللام زائدة ، كذا قال .
وقال الأصمعي : يقال للفرس بحر ، إذا كان واسع الجري ، أو لأن جريه لا ينفد كما لا ينفد البحر .
ويؤيده : ما في رواية سعيد عن قتادة « وكان بعد ذلك لا يجارى » .

الله على المشركين) (١) ، وقوله لعثمان (إن الله قمصك قميصاً) (٢) ،
وقول ابن عباس : (الحجر الأسود يمين الله في الأرض ، فمن استلمه

(١) الحديث رواه الإمام أحمد - رحمه الله - في مسنده ٨/١ بلفظ قريب مما ذكر
الشيخ - رحمه الله - ولفظه : أن أبا بكر - رضي الله عنه - عقد لخالد بن الوليد
على قتال أهل الردة وقال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « نعم عبد الله
وأخو العشيبة خالد بن الوليد سيف من سيوف الله سله الله - عز وجل - على
الكفار والمنافقين » .

وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » ٣٤٨/٩ - باب ما جاء في خالد بن الوليد
بعد أن ذكر الحديث « رواه أحمد والطبراني بنحوه ورجالهما ثقات » .
وأخرجه الترمذي في سننه ٦٨٨/٥ ، ٦٨٩ - كتاب المناقب - باب مناقب
خالد بن الوليد . الحديث / ٣٨٤٦ عن زيد بن أسلم عن أبي هريرة قال : نزلنا
مع رسول الله ﷺ منزلاً فجعل الناس يمرون فيقول الرسول ﷺ : « من هذا يا أبا
هريرة ؟ » حتى مر خالد بن الوليد فقال : « من هذا ؟ » فقلت : هذا خالد بن
الوليد ، فقال : « نعم عبد الله خالد بن الوليد سيف من سيوف الله » .
قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب ، ولا نعرف لزيد بن أسلم سماعاً من
أبي هريرة ، وهو عندي حديث مرسل .

(٢) الحديث - مع اختلاف يسير في اللفظ - رواه الإمام أحمد - رحمه الله - في مسنده
٧٥/٦ : عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت : استأذن عثمان فأذن له فدخل
فناجاه النبي ﷺ طويلاً ، ثم قال : « يا عثمان إن الله - عز وجل - مقمصك
قميصاً ، فإن أراذك المنافقون على أن تخلعه فلا تخلعه لهم ولا كرامة » يقولها له
مرتين أو ثلاثاً .

وأخرجه الترمذي في سننه عن عائشة - رضي الله عنها - ٦٢٨/٥ - كتاب
المناقب - باب مناقب عثمان - رضي الله عنه - الحديث / ٣٧٠٥ - بلفظ :
« يا عثمان إنه لعل الله يقمصك قميصاً . . . » .
قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب .
وأورده ابن ماجة في سننه - أيضاً - بلفظ آخر - ٤١/١ - المقدمة - باب في
فضائل أصحاب النبي ﷺ - الحديث / ١١٢ .

وصافحه فكأنما بايع ربه (١) ، أو كما قال ، ونحو ذلك .

فهنا اللفظ (٢) فيه تجوز ، وإن كان قد ظهر من اللفظ مراد صاحبه ، وهو محمول على هذا الظاهر في استعمال هذا المتكلم ، لا على الظاهر في الوضع الأول ، وكل من سمع هذا القول علم المراد به وسبق ذلك إلى ذهنه ، بل أحال إرادة المعنى الأول ، وهذا يوجب أن يكون نصاً لا محتملاً ، وليس حمل اللفظ على هذا المعنى من التأويل الذي هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجع إلى الاحتمال المرجوح في شيء ، وهذا أحد مثرات غلط الغالطين في هذا الباب ، حيث يتوهم أن المعنى المفهوم من هذا اللفظ مخالف للظاهر ، وأن اللفظ يؤول .

النوع الثاني : - من الألفاظ - ما في معناه إضافة ، إما بأن يكون المعنى إضافة محضة ، كالعلو والسفول وفوق وتحت ، ونحو ذلك ، أو [أن] (٣) يكون معنى ثبوتياً فيه إضافة ، كالعلم والحب والقدرة والعجز والسمع والبصر ، فهذا النوع من الألفاظ لا يمكن أن يوجد له معنى مفرد بحسب بعض موارد لوجهين :

أحدهما : [أنه] (٤) لم يستعمل مفرداً قط .

والثاني : أن ذلك يلزم منه الاشتراك أو المجاز ، بل يجعل حقيقته (٥) في القدر المشترك بين موارد .

-
- (١) هذا الأثر يروى بألفاظ متعددة عن ابن عباس وغيره .
وراجعه في : المصنف - لعبد الرزاق الصنعاني - ٣٩/٥ .
وإتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين - للزيدي - ٤٥١/٤ . وكشف
الخفاء ومزيل الإلباس - للعجلوني ٤١٧/١ .
- (٢) في الأصل : اللفظة . ولا يستقيم المعنى بها . والمثبت من : س ، ط ، والمجموع .
- (٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والمجموع .
- (٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والمجموع .
- (٥) في س ، ط : حقيقة .

وما نحن فيه من هذا الباب فإن لفظ (استوى) لم تستعمله العرب في خصوص جلوس الآدمي [- مثلاً - على سريره حقيقة ، حتى يصير في غيره مجازاً ، كما أن لفظ (العلم) لم تستعمله العرب في خصوص]^(١) العرض القائم بقلب البشر المنقسم إلى ضروري ونظري حقيقة ، واستعملته^(٢) في غيره مجازاً ، بل هذا المعنى تارة يستعمل بلا تعدية ، كما في قوله - تعالى : ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ ﴾^(٣) ، وتارة يعدى بحرف الغاية ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ ﴾^(٤) وتارة يعدى بحرف الاستعلاء . ثم هذا تارة يكون صفة لله ، وتارة يكون صفة لخلقه ، فلا يجب أن يجعل في أحد الموضوعين حقيقة ، وفي الآخر مجازاً . ولا يجوز أن يفهم من استواء الله - تعالى - الخاصية التي تثبت للمخلوق دون الخالق ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءَ بَيْنَ يَدَيْهَا يُبَاسِّدُ ﴾^(٥) ، وقوله تعالى : ﴿ مِمَّا عَمِلْتُمْ أَيْدِينَا أَنْعَمْنَا ﴾^(٦) ، وقوله تعالى : ﴿ صُنِعَ اللَّهُ لِدَيْكَ أَفْقَنَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾^(٧) ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ ﴾^(٨) ، ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ ﴾^(٩) . فهل يستحل مسلم أن يثبت لربه خاصية الآدمي الباني الصانع العامل الكاتب ؟ أم يستحل أن ينفي^(١٠) عنه حقيقة العمل والبناء كما يختص به

(١) ما بين المعقوفتين كرر في : س ، ط .

(٢) في س : استعمله .

(٣) سورة القصص ، الآية : ١٤ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ٢٩ .

(٥) سورة الذاريات ، الآية : ٤٧ .

(٦) سورة يس ، الآية : ٧١ .

في س ، ط : سقطت من الآية كلمة (أنعاماً) .

(٧) سورة النمل ، الآية : ٨٨ .

(٨) سورة الأنبياء ، الآية : ١٠٥ .

(٩) سورة الأعراف ، الآية : ١٤٥ .

(١٠) في س : ينبغي .

ويليق بجلاله ؟ أم يستحل^(١) أن يقول : هذه الألفاظ مصروفة عن ظاهرها أم الذي يجب أن يقول : عمل كل أحد بحسبه ، فكما أن ذاته ليست مثل ذوات خلقه فعمله وصنعه وبنائوه ليس مثل عملهم وصنعهم وبنائهم .
ونحن لم نفهم من قولنا : بنى فلان وكتب فلان ما في عمله من المعالجة والتأثرة إلاّ من جهة علمنا بحال الباني ، لا من جهة مجرد اللفظ ، ففرق - أصلحك الله - بين ما دل عليه مجرد اللفظ الذي هو لفظ الفعل ، وما يدل عليه بخصوص إضافة إلى الفاعل المعين^(٢) .
وبهذا ينكشف لك كثير مما يشكل على كثير من الناس ، ونرى مواقع اللبس^(٣) في كثير من هذا الباب ، والله يوفقنا وسائر إخواننا المؤمنين لما يحبه ويرضاه من القول والعمل ، ويجمع قلوبنا على دينه الذي ارتضاه لنفسه وبعث به رسوله ﷺ^(٤) .^(٥)



-
- (١) في س : يستحيل .
(٢) في الأصل : على المعين . والمثبت من : س ، ط ، والمجموع .
(٣) في س : اللبس . وهو تصحيف .
(٤) لفظ الجلالة ساقط من : س .
(٥) نهاية الإجابة على سؤال السائل عن رجل حلف بالطلاق الثلاث أن القرآن حرف وصوت وأن الرحمن على العرش استوى على ما يفيد الظاهر ويفهمه الناس من ظاهره هل يحث في هذا أم لا ؟ . والذي بدأ في ص ٥٤٧ .

فصل

وهذا والذي ذكرناه من أن القرآن كلام الله^(١) حروفه ومعانيه ، هو المنصوص عن الأئمة والسلف ، وهو الموافق للكتاب والسنة .
فأما نصوصهم التي فيها بيان أن كلامه^(٢) ليس مجرد الحروف والأصوات بل المعنى - أيضاً - من كلامهم فكثير في كلام أحمد وغيره ، مثل ما ذكر الخلال في كتاب السنة^(٣) عن الأثرم^(٤) ، وإبراهيم بن الحارث العبادي ، أنه دخل على أبي عبد الله الأثرم ، وعباس بن عبد العظيم العنبري ، فابتدأ عباس فقال : (يا أبا عبد الله قوم قد حدثوا يقولون : لا نقول مخلوق ولا غير مخلوق ، هؤلاء أضر من الجهمية على الناس ويلكم فإن لم تقولوا : ليس^(٥) بمخلوق . فقولوا : مخلوق ، فقال أبو عبد الله : قوم سوء . فقال العباس : ما تقول يا أبا عبد الله ؟ فقال : الذي أعتقده وأذهب إليه ولا أشك فيه أن القرآن غير مخلوق ، ثم قال : سبحان الله من يشك في هذا ؟ ثم تكلم أبو عبد الله مستعظماً للشك في ذلك . فقال : سبحان الله في هذا شك ؟ قال الله تعالى : ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ

(١) لفظ الجلالة ساقط من : س .

(٢) في الأصل : الكلامه . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٣) راجع هذا النقل في : كتاب السنة « المسند من مسائل أبي عبد الله أحمد بن حنبل » للخلال - مخطوط - اللوحتان : ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٤) هو : أحمد بن محمد بن هاني - صاحب الإمام أحمد . وقد تقدم التعريف به ص ١٦٤ .

(٥) في الأصل : أليس . والمثبت من : س ، ط ، والسنة . وليس في الكلام ما يدل على هذا الاستفهام .

وَالْأَسْمَاءِ ﴿١﴾ ففرق بين الخلق والأمر . قال أبو عبد الله : فالقرآن من علم الله ، ألا تراه يقول : ﴿ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴾ ﴿٢﴾ والقرآن فيه (٣) أسماء الله - عز وجل - أي شيء يقولون ؟ لا يقولون : أسماء (٤) الله غير مخلوقة ، ومن زعم أن أسماء الله مخلوقة فقد كفر ، لم يزل الله - تعالى - قديراً عليماً ، عزيزاً حكيماً سمياً بصيراً ، لسنا نشك أن أسماء الله ليست بمخلوقة ، ولسنا نشك أن علم الله ليس بمخلوق وهو كلام الله ولم يزل الله متكلماً .

ثم قال أبو عبد الله : وأي أمر (٥) أبين من هذا ، وأي كفر أكفر من هذا ، إذا (٦) زعموا أن القرآن مخلوق فقد زعموا أن أسماء الله مخلوقة [وأن علم الله مخلوق] (٧) ، ولكن الناس يتهاذنون بهذا ويقولون ، إنما يقولون (٨) : القرآن مخلوق [فيتهاونون به ويظنون أنه هين ولا يدرون ما فيه من الكفر] (٩) .

قال : وأنا أكره أن أروح بهذا (١٠) لكل أحد ، وهم يسألونني فأقول إنني أكره الكلام في هذا ، فيبلغني أنهم يدعون علي أنني أمسك .

-
- (١) سورة الأعراف ، الآية ٥٤ .
(٢) سورة الرحمن ، الآية : ٢ .
(٣) فيه : ساقطة من : س .
(٤) في السنة : أن أسماء .
(٥) في السنة : كفر .
(٦) في الأصل : إذ . والمثبت من : س ، ط ، والسنة . وسوف ترد بعد قليل في تعليق الشيخ على كلام الإمام أحمد .
(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والسنة .
(٨) في السنة : نقولون .
(٩) ما بين المعقوفتين ساقطة من : س .
(١٠) في جميع النسخ : بها . والمثبت من : السنة .

قال الأثرم^(١) : فقلت لأبي عبد الله : فمن قال : إن القرآن مخلوق ، وقال : لا أقول : إن^(٢) أسماء الله مخلوقة ولا علمه لم يزد على هذا أقول : هو كافر ؟ فقال : هكذا هو عندنا .

قال أبو عبد الله : نحن^(٣) نحتاج أن نشك في هذا ؟ القرآن عندنا فيه أسماء الله ، وهو من علم الله ، فمن^(٤) قال مخلوق فهو عندنا كافر .

ثم قال أبو عبد الله : بلغني أن أبا خالد^(٥) وموسى بن منصور^(٦) وغيرهما يجلسون في ذلك الجانب فيعيون قولنا ، ويدعون إلى^(٧) هذا القول أن لا يقال : مخلوق ولا غير مخلوق ، ويعيرون من يكفر ،

-
- (١) قال الأثرم : ساقطة من : السنة .
ولعلها إضافة من الشيخ - رحمه الله - للإيضاح . والكلام متصل بما قبله .
- (٢) إن : ساقطة من : السنة .
- (٣) في السنة : نحن . وهو استفهام إنكاري .
- (٤) في الأصل : فهو . ولا معنى لها . والمثبت من : س ، ط ، والسنة .
- (٥) في الأصل : أبا موسى . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط ، والسنة .
هو : عبد العزيز بن أبان الأموي الكوفي ، أحد المتروكين ، نزل بغداد وحدث بها إلى أن مات سنة ٢٠٧ هـ .
- قال عنه يحيى بن معين : كذاب خبيث ، حدث بأحاديث موضوعة . وقال أحمد : لا يكتب حديثه .
- انظر : ميزان الاعتدال - للذهبي - ٦٢٢/٢ ، ٦٢٣ . وتهذيب التهذيب - لابن حجر - ٣٢٩/٦ - ٣٣١ .
- (٦) في الأصل : خالد بن منصور . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط ،
والسنة .
- هو : موسى بن منصور بن هشام اللخمي ، قال ابن يونس : منكر الحديث .
راجع : ميزان الاعتدال - للذهبي - ٢٢٤/٤ . ولسان الميزان - لابن حجر - ١٣٢/٦ .
- (٧) في جميع النسخ : أن . والكلام يستقيم بالمثبت من : السنة .

ويقولون : إنا نقول بقول الخوارج ، ثم تبسم أبو عبد الله كالمغتاظ ثم قال : هؤلاء قوم سوء .

ثم قال أبو عبد الله لعباس : وذاك السجستاني الذي عندكم بالبصرة ذاك الخبيث ، بلغني أنه قد وضع في هذا - أيضاً - يقول : لا أقول مخلوق ولا غير مخلوق ، ذاك خبيث ، ذاك الأحول . فقال العباس : كان يقول مرة بقول جهم ، ثم صار إلى أن يقول بهذا القول ، فقال أبو عبد الله : ما بلغني أنه كان يقول بقول جهم إلا الساعة .

فقول الإمام أحمد : إذا زعموا أن القرآن مخلوق فقد زعموا أن أسماء الله مخلوقة ، وأن علم الله مخلوق يبين^(١) أن العلم الذي تضمنه القرآن داخل في مسمى القرآن ، وقد نبهنا - فيما تقدم - على أن كل كلام حق فإن العلم أصل معناه .

فإن كان قد ينضم إلى العلم معنى الحب والبغض ، وذلك أن الكلام خبر^(٢) وطلب ، أما الخبر الحق فإن معناه علم بلا ريب ، وأما الإنشاء كالأمر والنهي فإنه مسبق بتصوير الأمور والمأمور به وغير ذلك ، فالعلم - أيضاً - أصله ، واسم القرآن والكلام يتضمن هذا كله ، فقول القائل : القرآن مخلوق يتضمن أن علم الله مخلوق ، وكذلك أسماء الله هي في القرآن ، فمن قال هو مخلوق ، والمخلوق هو الصوت القائم^(٣) ببعض الأجسام ، يكون ذلك الجسم هو الذي سمى الله بتلك الأسماء ، ولم يكن قبل ذلك الجسم وصوته لله اسم ، بل يكون ذلك الاسم قد نحله إياه ذلك الجسم .

(١) في الأصل ، س : تبين . والكلام يستقيم بالمثبت من : ط . لأن الضمير يعود إلى قول الإمام أحمد .

(٢) في س : خبرا .

(٣) في الأصل : والمخلوق أسماء الله القائم . والمثبت من : س ، ط . وهو ما يدل عليه سياق الكلام .

ولهذا روى البخاري في صحيحه^(١) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس (أنه سأله سائل عن قوله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَحِيمًا ﴾^(٢) ﴿ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾^(٣) ﴿ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾^(٤) فكأنه كان ثم مضى ، فقال ابن عباس : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَحِيمًا ﴾^(٥) سمي نفسه ذلك ، وذلك قوله ، أي : لم يزل كذلك^(٦) . . .) هذا لفظ البخاري وهو رواه مختصراً .

ولفظ البوشنجي^(٧) محمد بن إبراهيم الإمام ، عن شيخ البخاري^(٨) الذي رواه من جهته البرقاني في صحيحه^(٩) : (فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيَ نَفْسَهُ ذَلِكَ وَلَمْ يَنْحَلْهُ غَيْرُهُ ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ : (وَكَانَ اللَّهُ) أَي : لَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ) هكذا رواه البيهقي^(١٠) عن البرقاني .

وذكر الحميدي لفظه : (فَإِنَّ اللَّهَ جَعَلَ نَفْسَهُ وَسَمَى نَفْسَهُ ، وَجَعَلَ نَفْسَهُ ذَلِكَ وَلَمْ يَنْحَلْهُ أَحَدٌ^(١١) غَيْرُهُ (وَكَانَ اللَّهُ) أَي : لَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ) .

ولفظ يعقوب بن سفيان^(١٢) عن يوسف بن عدي شيخ البخاري :

-
- (١) تقدم تخريجه ص ٣٢١ .
 - (٢) سورة الفتح ، الآية : ١٤ .
 - (٣) سورة النساء ، الآية : ١٦٥ .
 - (٤) سورة النساء ، الآية : ١٣٤ .
 - (٥) سورة الفتح ، الآية : ١٤ .
 - (٦) في جميع النسخ : « .. أَنِّي لَمْ أَزَلْ كَذَلِكَ » . والمثبت من : صحيح البخاري .
 - (٧) في الأصل ، س : البوشنجي . وهو خطأ . وتقدم التعريف به ص ٤٦٠ .
 - (٨) يوسف بن عدي . تقدمت ترجمته ص ٣٢٤ .
 - (٩) تقدم التعريف بالبرقاني والكلام على صحيحه وروايته ص ١٤٦ ، ٣٢٤ .
 - (١٠) في الأسماء والصفات . ص ٣٨٢ .
 - (١١) في ط : أحداً . وهو خطأ .
 - (١٢) في التاريخ والمعرفة . وقد تقدم ص ٣٢٧ .

(فإن الله سمي نفسه ذلك ، ولم يجعله غيره (وكان الله) أي : لم يزل كذلك) .

فقد أخبر ابن عباس أن معنى القرآن : أن الله سمي نفسه بهذه الأسماء لم ينحله ذلك غيره ، وقوله : (وكان الله) يقول : إني لم أزل كذلك .

ومن المعلوم أن الذي قاله ابن عباس هو مدلول الآيات ، ففي هذا دلالة على فساد قول الجهمية من وجوه :

أحدها : أنه إذا كان عزيزاً حكيماً ، ولم يزل عزيزاً^(١) حكيماً ، والحكمة تتضمن كلامه ومشيتته ، كما أن^(٢) الرحمة تتضمن مشيئته ، دل على أنه لم يزل متكلماً مريداً ، وقوله : ﴿ غفوراً ﴾ أبلغ ، فإنه إذا كان لم يزل غفوراً فأولى أنه لم يزل متكلماً ، وعند الجهمية بل لم يكن متكلماً ولا رحيماً ولا غفوراً ، إذ هذا لا يكون إلاً بخلق أمور منفصلة عنه ، فحينئذ كان كذلك .

والثاني : قول ابن عباس : فإن الله سمي نفسه ذلك ، يقتضى أنه هو الذي سمي نفسه بهذه الأسماء ، لا أن^(٣) المخلوق هو الذي سماه بها ، ومن قال : إنها مخلوقة في جسم ، لزمه أن يكون ذلك الجسم هو الذي سماه بها .

الثالث : قوله : ولم ينحله ذلك غيره^(٤) ، وفي^(٥) اللفظ الآخر : ولم يجعله ذلك غيره ، وهذا يتبين^(٦) بجعله ذلك في

(١) عزيزاً : ساقطة من : س .

(٢) في س ، كمان . وهو تصحيف .

(٣) في الأصل : لأن . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٤) في الأصل : ذا كهذا . والمثبت من : س ، ط .

(٥) في س : ومن .

(٦) في ط : يبين .

الرواية^(١) . أي : هو الذي حكم لنفسه بذلك لا غيره ، ومن جعله مخلوقاً لزمه أن يكون الغير هو الذي جعله كذلك ونحله ذلك .

الرابع : أن ابن عباس ذكر ذلك في بيان معنى قوله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ ، ﴿ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ ، ﴿ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ ، ليبين حكمة الإتيان بلفظ كان في مثل هذا ، فأخبر في ذلك أنه هو الذي سمى نفسه ذلك ولم ينحله^(٢) ذلك غيره .

ووجه مناسبة هذا الجواب ، أنه إذا نحل ذلك غيره كان ذلك مخلوقاً بخلق ذلك الغير ، فلا يخبر عنه بأنه كان كذلك ، وأما إذا كان هو الذي سمى به نفسه ناسب أن يقال : إنه كان كذلك وما زال كذلك ، لأنه هو لم يزل - سبحانه وتعالى - وهذا التفريق إنما يصح إذا كان غير مخلوق ، ليصح أن يقال : لما كان هو المسمي لنفسه بذلك ، كان لم يزل كذلك .

فذكر الإمام أحمد أن قول القائل : القرآن مخلوق يتضمن القول بأن علم الله مخلوق وأن أسماءه مخلوقة ، لأن ظهور عدم خلق هذين للناس أبين من ظهور عدم القول بفساد إطلاق القول بخلق هذين ، ولو كان القرآن اسماً لمجرد الحروف والأصوات لم يصح ما ذكره الإمام أحمد من الحججة ، فإن خلق الحروف وحدها لا يستلزم خلق العلم ، وهكذا القائلون بخلق القرآن إنما يقولون بخلق الحروف والأصوات في بعض الأجسام لأن هذا هو عندهم القرآن ، ليس العلم^(٣) عندهم داخلياً^(٤) في مسمى القرآن .

ولهذا لما قال له الأثرم : (فمن قال القرآن مخلوق ، وقال :

(١) في ط : في رواية .

(٢) في الأصل : ينحل . والمثبت من : س ، ط .

(٣) في ط : للعلم .

(٤) في ط : دخل .

لا أقول أسماء الله مخلوقة ، ولا علمه ، لم يزد على هذا ، أقول هو كافر؟ فقال : هكذا هو عندنا ، ثم استفهم استفهام المنكر ، فقال : نحن^(١) نحتاج أن نشك في هذا ؟ القرآن عندنا فيه أسماء الله ، وهو من علم الله ، فمن قال : مخلوق فهو عندنا كافر .

فأجاب أحمد بأنهم وإن [لم]^(٢) يقولوا بخلق أسمائه وعلمه ، فقولهم يتضمن ذلك ، ونحن لا نشك في ذلك حتى نقف فيه ، فإن ذلك يتضمن خلق أسمائه وعلمه ، ولم يقبل أحمد قولهم : القرآن مخلوق ، وإن لم يدخلوا فيه أسماء الله وعلمه ، لأن دخول ذلك فيه لا ريب فيه ، كما أنهم لما قالوا : القرآن مخلوق خلقه الله في جسم ، لكن هو المتكلم به لا^(٣) ذلك الجسم ، لم يقبل ذلك منهم ، لأنه من المعلوم أنه إنما يكون كلام ذلك الجسم لا كلام الله ، كإنطاق الله لجوارح^(٤) العبد وغيرها^(٥) ، فإنه يفرق بين نطقه وبين إنطاقه لغيره من الأجسام .

وقال أحمد : (فيه أسماء الله وهو من علم الله) ولم يقل فيه علم الله ، لأن كون أسماء الله في القرآن يعلمه كل أحد ، ولا يمكن أحد أن ينازع فيه ، وأما اشتمال القرآن على العلم ، فهذا ينازع فيه من يقول : إن القرآن هو مجرد الحروف والأصوات ، فإن هؤلاء لا يجعلون^(٦) القرآن فيه علم الله ، بل والذين يقولون : الكلام معنى قائم بالذات ، الخبر والطلب ، وأن معنى الخبر ليس هو العلم ، ومعنى الطلب لا يتضمن الإرادة ينازعون في أن مسمى القرآن يدخل فيه العلم .

(١) في ط : أنحن .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٣) في الأصل ، س : لأن . ولا يستقيم المعنى بذلك . والمثبت من : ط .

(٤) في س ، ط : كإنطاق جوارح .

(٥) في س : وغيرها .

(٦) في الأصل : هؤلاء يجعلون . والمثبت من : س ، ط . لأن المعنى يدل عليه .

فذكر الإمام أحمد ما يستدل به على أن علم الله في القرآن ، وهو قوله : (فإن القرآن من علم الله ، لأن الله أخبر بذلك) .

فذكر أحمد لفظ القرآن الذي يدل على موارد النزاع ، فإن قوله : (القرآن من علم الله) مطابق لقوله - تعالى - ﴿ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَلِنَارِ السَّالِمِينَ ﴾ ^(٢) ، ولقوله : ﴿ فَمَنْ حَاكَمَكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(٣) ، الآية ، ولقوله : ﴿ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ ﴾ ^(٤) .

ومعلوم أن المراد بالذي جاءهم من العلم في هذه الآيات إنما هو ما جاءه من القرآن ، كما يدل عليه سياق الآيات ، فدل ذلك على أن مجيء القرآن إليه مجيء ما جاءه من علم الله إليه ، وذلك دليل على أن من علم الله في القرآن .

ثم قد يقال : هذا الكلام ^(٥) فيه علم عظيم ، وقد يقال : هذا الكلام ^(٦) علم عظيم ، فأطلق أحمد على القرآن أنه من علم الله ، لأن الكلام الذي فيه علم هو نفسه يسمى علماً ، وذلك هو من علم الله ، كما

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٢٠ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٤٥ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية : ٦١ .

(٤) سورة الرعد ، الآية : ٣٧ .

(٥) في س : لكلام .

(٦) في س : لكلام .

قال : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ﴾^(١) ، ففيه من علم الله ما شاءه الله^(٢) .
- سبحانه - لا جميع علمه .

ومثل هذا كثير في كلام الإمام أحمد كما رواه الخلال^(٣) عن أبي الحارث^(٤) قال : سمعت أبا عبد الله يقول : (القرآن كلام الله غير مخلوق ، ومن زعم أن القرآن مخلوق فقد كفر ، لأنه يزعم أن علم الله مخلوق ، وأنه لم يكن له علم حتى خلقه) .

وكما روي^(٥) عن محمد بن إبراهيم الهاشمي^(٦) قال : (دخلت على أحمد بن حنبل ، أنا وأبي ، فقال له أبي : يا أبا عبد الله ما تقول في القرآن ؟ قال : القرآن من علم الله ، ومن قال : إن من علم الله شيئاً مخلوقاً^(٧) فقد كفر) .

وذكر ذلك لأن من الجهمية من يقول : علم الله بعضه مخلوق وبعضه غير مخلوق ، وقد يقول : إن الله وإن جعل القرآن من علمه فبعض ذلك مخلوق .

-
- (١) سورة آل عمران ، الآية : ٦١ .
 - (٢) لفظ الجلالة لم يرد في : س ، ط .
 - (٣) لم أقف عليه في السنة (المسند من مسائل أبي عبد الله أحمد بن حنبل) رواية أبي بكر الخلال ، لعدم ظهور بعض لوحاته .
 - (٤) وانظر نحوه : في « السنة » لعبد الله بن أحمد بن حنبل - ص ٤ .
 - (٥) لم أقف عليه .
 - (٦) أي : الخلال في السنة « المسند من مسائل أبي عبد الله أحمد بن حنبل » مخطوط اللوحة : ١٦٢ .
 - (٧) قال عنه الذهبي في « ميزان الاعتدال » ٤٤٩/٣ : « محمد بن إبراهيم الهاشمي ، عن إدريس الأودي ، وعنه حرمي بن عمارة . لا يعرف » .
 - (٧) في السنة : ومن قال من علم الله شيء مخلوق ..

كما روى الخلال^(١) عن الميموني^(٢) أنه سأل أبا عبد الله قال : قلت من قال كان الله ولا علم ؟ فتغير وجهه تغيراً شديداً وأكبر غيظه ، ثم قال لي : كافر ، وقال لي : في كل يوم أزداد في القوم بصيرة .

قال : وقال^(٣) أبو عبد الله [علمت]^(٤) أن بشر^(٥) المريسي كان يقول : العلم علمان ، فعلم مخلوق ، وعلم ليس بمخلوق فهذا أيش^(٦) يكون هذا ؟ قلت : يا أبا عبد الله كيف يكون ذا ؟

قال : لا أدري أيكون علمه كله بعضه مخلوق وبعضه ليس بمخلوق ؟ لا أدري كيف ذا ؟ بشر كذا كان يقول ، وتعجب أبو عبد الله تعجباً شديداً .

وروى^(٧) عن المروزي قال : قال أبو عبد الله : قلت لابن الحجام - يعني : يوم المحنة - ما تقول في علم الله ؟ فقال : مخلوق ، فنظر ابن رباح إلى ابن الحجام نظراً منكراً عليه لما أسرع .

فقلت لابن رباح : إيش^(٨) تقول أنت^(٩) ؟ فلم يرض ما قال ابن الحجام ، فقلت له : كفرت .

قال أبو عبد الله يقول : إن الله كان لا علم له ، فهذا الكفر بالله .

-
- (١) في المصدر السابق - نفس اللوحة .
 - (٢) عبد الملك بن عبد الحميد . وقد تقدم التعريف به ص ٣٣٧ .
 - (٣) في السنة : وقال لي أبو عبد الله .
 - (٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والسنة .
 - (٥) في ط : بشرا .
 - (٦) في جميع النسخ : أي شيء . والمثبت من : السنة .
 - (٧) أي : الخلال في المصدر السابق ، نفس اللوحة .
 - (٨) في جميع النسخ : أي : شيء . والمثبت من : السنة .
 - (٩) أنت : ساقطة من : س .

[وقد كان المريسي يقول : إن علم الله وكلامه مخلوق وهذا الكفر بالله]^(١) .

وعن عبد الله بن أحمد^(٢) سمعت أبي يقول : من قال : القرآن مخلوق فهو عندنا كافر ، لأن القرآن من علم الله وفيه أسماء الله ، قال الله - تعالى : ﴿ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ﴾^(٣) .

وعن المروزي^(٤) سمعت أبا عبد الله يقول : القرآن كلام الله غير مخلوق ، ومن قال : القرآن مخلوق فهو كافر بالله واليوم الآخر ، والحجة : ﴿ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَ كُمْ ﴾^(٥) . . . الآية ، وقال : ﴿ وَلَئِنْ أَتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾^(٦) ، وقال : ﴿ وَلَئِنْ أَتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾^(٧) وقال :

-
- (١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والسنة .
(٢) كلام عبد الله بن أحمد ، في المصدر السابق ، نفس اللوحة . والكلام متصل بما قبله .
(٣) وانظره في : « السنة » لعبد الله بن أحمد بن حنبل - ص ٤ .
(٤) سورة آل عمران ، الآية : ٦١ .
في ط : (من ما جاءك من بعد) وهو خطأ .
(٥) السنة « المسند من مسائل أبي عبد الله أحمد بن حنبل » رواية أبي بكر الخلال - مخطوط - اللوحة ١٦٣ .
وورد نحوه في « السنة » لعبد الله بن أحمد - ص ٢٥ .
(٦) سورة آل عمران ، الآية : ٦١ .
(٧) سورة البقرة ، الآية : ١٤٥ .
وهذه الآية ساقطة من : س .
(٨) سورة البقرة ، الآية : ١٢٠ .
وهذه الآية ساقطة من : س .

﴿ وَلَئِن آتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ ﴾^(١) .
والذي جاء النبي^(٢) ﷺ القرآن^(٣) وهو العلم الذي جاءه . العلم^(٤)
غير مخلوق ، والقرآن من العلم ، وهو كلام الله ، وقال : ﴿ الرَّحْمَنُ ﴿١﴾
عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿٢﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴿٥﴾ ، وقال : ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾^(٦) ،
فأخبر أن الخلق خلق ، والخلق غير الأمر^(٧) ، وأن الأمر غير الخلق وهو
كلامه وأن الله - عز وجل - لم ينحل من العلم ، وقال : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا
الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾^(٨) والذكر هو القرآن ، وإن الله لم يخل منهما ولم
يزل الله متكلماً عالماً .

وقال في موضع آخر : إن الله لم يخل من العلم والكلام وليس من
الخلق لأنه لم يخل منهما ، فالقرآن من علم الله .

وعن^(٩) الحسن بن ثواب^(١٠) أنه قال لأبي عبد الله : من أين

-
- (١) سورة الرعد ، الآية : ٣٧ .
في س : (لأهواءهم من بعد) وهو خطأ .
وحصل في السنة : تقديم وتأخير بين هذه الآية والآية التي قبلها .
(٢) في س : لنبي . وفي ط : به النبي .
(٣) في ط : والقرآن .
(٤) في ط : والعلم .
(٥) سورة الرحمن ، الآيات : ١ - ٣ .
(٦) سورة الأعراف ، الآية : ٥٤ .
(٧) والخلق غير الأمر : لم ترد في : السنة .
(٨) سورة الحجر ، الآية : ٩ .
(٩) النقل عن الحسن في السنة « المسند من مسائل أبي عبد الله أحمد بن حنبل »
رواية الخلال - مخطوط - اللوحة : ١٦٥ .
(١٠) في س : ثواب .

هو : أبو علي الحسن بن ثواب المخرمي ، قال عنه الخلال : كان شيخاً
جليل القدر ، وكان له بأبي عبد الله أنس شديد . وقال الدارقطني : بغدادية ثقة .
توفي سنة ٢٦٨ هـ .

أَكْفَرْتَهُمْ؟ قَالَ: قَرَأْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ غَيْرَ مَوْضِعٍ: ﴿وَلَيْنِ اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ
بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾^(١)، [فذكر الكلام]^(٢).

قال ابن ثواب: ذاکرت ابن الدورقي^(٣) فذهب إلى أحمد ثم جاء
فقال لي: سألته فقال لي كما قال لك، إلا أنه قال^(٤): زادني: ﴿أَنْزَلَهُ
بِعِلْمِهِ﴾^(٥) ثم قال لي أحمد: إنما أرادوا الإبطال.

وقد فسر طائفة منهم: ابن حزم^(٦)، كلام أحمد بأنه أراد بلفظ

= راجع: تاريخ بغداد - للبغدادي - ٢٩١/٧، ٢٩٢. وطبقات الحنابلة - لابن

أبي يعلى - ١٣١/١، ١٣٢.

(١) سورة الرعد، الآية: ٣٧.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من: س، ط، والسنة.

(٣) هو: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد العبدي، المعروف
بالدورقي، كان ثقة متقناً.

قال أبو حاتم: صدوق. توفي سنة ٢٥٢ هـ.

انظر: الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم - ٢٠٢/٢/٤. وطبقات الحنابلة

- لابن أبي يعلى - ٤١٤/١، ٤١٥. وتهذيب التهذيب - لابن حجر

- ٣٨١/١١، ٣٨٢.

(٤) في ط: قد.

(٥) سورة النساء، الآية: ١٦٦.

(٦) هو: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري.

يقول ابن كثير - رحمه الله: «والعجب كل العجب منه أنه كان ظاهرياً حائراً في

الفروع، لا يقول بشيء من القياس، لا الجلي ولا غيره، وهذا الذي وضعه عن

العلماء، وأدخل عليه خطأ كبيراً في نظره وتصرفه، وكان مع هذا من أشد الناس

تأويلاً في باب الأصول، وآيات الصفات، وأحاديث الصفات...». توفي سنة

٤٥٦ هـ.

انظر: وفيات الأعيان - لابن خلكان - ٣٢٥/٣ - ٣٣٠. وسير أعلام النبلاء

- للذهبي - ١٨٤/١٨ - ٢١٢. والبداية والنهاية - لابن كثير - ٩٩/١٢، ١٠٠.

كما يقول الشيخ - رحمه الله - في «درء تعارض العقل والنقل» ٢٤٩/٥،

«٢٥٠» «وابن حزم مع معرفته بالحديث، وانتصاره لطريقة داود وأمثاله من نفاة

القرآن المعنى فقط ، وأن معنى القرآن يعود إلى العلم ، فهو من علم الله ، ولم يرد بالقرآن الحروف والمعاني ، فمن جعل القرآن كله ليس له معنى إلا العلم فقد كذب .

وأما من قال عن هذه الآيات التي احتج بها أحمد أن معناها العلم ، لأنها [كلها] ^(١) من باب الخبر ، ومعنى الخبر [العلم فهذا أقرب من الأول ، وهذا إذا صح يقتضي أنه قد يراد بالكلام المعنى] ^(٢) تارة كما يراد به الحروف أخرى ، فأما أن يكون أحمد يقول : إن الله لا يتكلم بالحروف ، فهذا خلاف نصوصه الصريحة عنه ، لكن قد يقال : القرآن الذي هو قديم لا يتعلق بمشيئته هو المعنى الذي سماه الله علماً ، وذلك هو الذي يكفر من قال بحدوثه .

قال الخلال في كتاب السنة ^(٣) : الرد على الجهمية الضلال أن الله

= القياس أصحاب الظاهر ، قد بالغ في نفي الصفات وردها إلى العلم ، مع أنه لا يثبت علماً هو صفة .

يقول في « الفصل » ٨/٣ : « ونقول - أيضاً - إن القرآن هو كلام الله - تعالى - ، وهو علمه ، وليس شيئاً غير الباري - تعالى - . برهان ذلك قول الله - عز وجل : ﴿ ولولا كلمة سبقت من ربك إلى أجل مسمى لقضي بينهم ﴾ ١٤ / الشورى . وقال تعالى : ﴿ وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً لا مبدل لكلماته ﴾ ١١٥ / الأنعام .

وباليقين يدري كل ذي فهم أنه تعالى إنما عنى سابق علمه الذي سلف بما ينفذه ويقضيه .

ويقول في ص ٩ : « وأما علم الله تعالى فلم يزل وهو كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، وهو غير مخلوق ، وليس هو غير الله تعالى أصلاً ، ومن قال : إن شيئاً غير الله تعالى لم يزل مع الله - عز وجل - فقد جعل الله - عز وجل - شريكاً » .

- (١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .
- (٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .
- (٣) لم أفق عليه في كتاب السنة « المسند من مسائل أبي عبد الله أحمد بن حنبل » لعدم وضوح بعض لوحاته ، رغم اجتهادي في ذلك .
وذكره الشيخ - رحمه الله - في كتابه « درء تعارض العقل والنقل » ٣٨ / ٢ .

لا يتكلم بصوت : « وروي عن يعقوب بن بختان أن أبا عبد الله سئل عنم زعم أن الله لا يتكلم بصوت ، قال : بلى تكلم بصوت ، وهذه الأحاديث كما جاءت نرويهما ، لكل حديث وجه ، يريدون أن يموهوا على الناس ، من زعم أن الله لم يكلم موسى ، فهو كافر .

حدثنا عبد الرحمن بن المحاربي ، عن الأعمش ، عن مسلم ، عن مسروق ، عن عبد الله^(١) ، قال^(٢) : إذا تكلم الله بالوحي سمع صوته أهل السماء فيخرون سجوداً حتى إذا فزع عن قلوبهم - قال : سكن^(٣) عن قلوبهم ، نادى أهل السماء : ماذا قال ربكم ؟ قالوا : الحق ، قال : كذا وكذا » .

وكذلك ذكر عبد الله في كتاب السنة ، وذكره عنه الخلال^(٤) « قال : سألت أبي عن قوم يقولون : لما كلم الله موسى لم يتكلم بصوت ، فقال أبي : بل تكلم الله - تبارك وتعالى - بصوت ، وهذه الأحاديث نرويهما كما جاءت ، وقال أبي : حديث ابن مسعود إذا تكلم الله بالوحي سمع له صوت كجر سلسلة على الصفوان^(٥) ، قال أبي : والجهمية تنكره ، قال^(٦) أبي : وهؤلاء^(٧) كفار يريدون أن يموهوا على الناس ، من زعم أن الله لم يتكلم فهو كافر ، إنما نروي هذه الأحاديث كما جاءت .

يروى^(٨) المروذي عن أحمد حديث ابن مسعود ، قال المروذي :

-
- (١) يعني ابن مسعود .
 - (٢) هذا الأثر عن ابن مسعود تقدم تخريجه ص ٥٢١ .
 - (٣) في س : أسكن .
 - (٤) لم أقف عليه .
 - (٥) وراجعته في « درء تعارض العقل والنقل ٣٩/٢ » .
 - (٦) تقدم ص ٤٣٠ بلفظ آخر .
 - (٧) في س ، ط : وقال .
 - (٨) في س ، ط : هؤلاء .
 - (٩) في س ، ط : وروى .

سمعت أبا عبد الله - وقيل له : إن عبد الوهاب^(١) قد تكلم وقال : من زعم أن الله كلم موسى بلا صوت فهو جهمي عدو الله وعدو الإسلام ، [أي حقاً جهمي عدو الله . من موسى بن عقبة^(٢) يا ضالاً مضلاً من ذب عن موسى بن عقبة ؟ من كان من الناس يجانب أشد^(٣) المجانبة ؟ وأبو عبد الله سأل حتى انتهى إلى آخر كلام عبد الوهاب]^(٤) فتبسم أبو عبد الله

(١) هو : أبو الحسن عبد الوهاب بن عبد الحكم بن نافع البغدادي الوراق ، روى عنه أبو داود والنسائي والترمذي وغيرهم ، صحب الإمام أحمد - رحمه الله - وسمع منه .

قال المروزي : سمعت أحمد بن حنبل يقول : عبد الوهاب الوراق رجل صالح ، مثله يوفق لإصابة الحق .

وقال أحمد - رحمه الله : عافاه الله ، قل أن ترى مثله . توفي سنة ٢٥١ هـ .
راجع : تاريخ بغداد - للبغدادي - ٢٥/١١ - ٢٨ . وطبقات الحنابلة - لابن أبي يعلى - ٢٠٩/١ - ٢١٢ .

(٢) هو : أبو محمد موسى بن عقبة بن أبي عياش القرشي مولاهم ، الأسدي المطرفي ، عداه في صغار التابعين ، وثقه يحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، وأبو حاتم ، وغيرهم .

قال الواقدي : كان موسى فقيهاً مفتياً . توفي سنة ١٤١ هـ .
راجع : الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم - ١٥٤/١/٤ ، ١٥٥ . وتذكرة الحفاظ للذهبي - ١٤٨/١ . وتهذيب التهذيب - لابن حجر - ٣٦٠/١٠ - ٣٦٢ .

(٣) أشد : ساقطة من : س .

(٤) ما بين المعقوفتين مقحم في السياق المذكور ، والذي وجدته في النسخ جميعاً .
والدليل على أنه مقحم :

١ - أن النصوص الواردة في الموضوع بأسانيدنا لم يرد فيها اسم موسى بن عقبة .

٢ - بالبحث عن ترجمة موسى بن عقبة لم أجد له رأياً في كلام الله سبحانه وتعالى ، بل ذكر أنه ثقة - كما تقدم في ترجمته .

٣ - وجدت الرواية بلا إقحام في كتاب « درء تعارض العقل والنقل » ،
٣٨/٢ ، ٣٩ ، ونصها :

« قال الخلال : وأنبأنا أبو بكر المروزي : سمعت أبا عبد الله - وقيل له : إن =

وقال : ما أحسن ما تكلم ! عافاه الله ! ولم ينكر منه شيئاً .
وقال الإمام أبو عبد الله البخاري : صاحب الصحيح في « كتاب
خلق الأفعال »^(١) :

« ويذكر عن النبي ﷺ « أن الله ينادي بصوت يسمعه من بعد كما
يسمعه من قرب »^(٢) فليس هذا لغير الله - عز وجل .

قال البخاري^(٣) : وفي هذا دليل أن صوت الله لا يشبه أصوات
الخلق ، لأن صوت الله يسمع من بعد كما يسمع من قرب ، وأن الملائكة
يصعقون من صوته ، فإذا تنادى الملائكة لم يصعقوا ، وقال : لا تجعلوا
الله نداً^(٤) ، فليس لصفة الله ند ولا مثل ، ولا يوجد شيء من صفاته في
المخلوقين .

حدثنا به داود بن شيبه^(٥) ، حدثنا همام ، أنبأنا^(٦) القاسم بن عبد
الواحد ، حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل أن جابر بن عبد الله حدثهم

= عبد الوهاب قد تكلم وقال : من زعم أن الله كلم موسى بلا صوت فهو جهمي
عدو الله وعدو الإسلام - فتبسم أبو عبد الله وقال : ما أحسن ما قال ! عافاه
الله .

٤ - الأسلوب ركيك لا يماثل أسلوب المخطوطة .

- (١) خلق أفعال العباد - ص ٩٨ - ١٠٠ .
 - (٢) تقدم تخريجه ص ٤٣٠ ، ٥٤٢ بلفظ « يحشر الله العباد فيناديهم بصوت .. » .
 - (٣) في خلق أفعال العباد : قال أبو عبد الله .
 - (٤) في خلق أفعال العباد : وقال عز وجل : ﴿ فلا تجعلوا لله أنداداً ﴾ .
 - (٥) في خلق أفعال العباد : شبيه . وهو خطأ .
- هو : أبو سليمان داود بن شبيب الباهلي البصري ، روى عنه البخاري وأبو
داود وغيرهما .
- قال أبو حاتم : صدوق . توفي سنة ٢٢٢ هـ .
- راجع : الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم - ١٨٩٩ ت : ٤١٥/٢/١ .
وتهذيب التهذيب - لابن حجر - ١٨٧/٣ .
- (٦) في ط : أخبرنا . وفي خلق أفعال العباد : ثنا .

أنه سمع عبد الله بن أنيس يقول : سمعت النبي ﷺ يقول : « يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب أنا الملك ، أنا الديان ، لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة »^(١) ، وهذا قد استشهد به في صحيحه^(٢) .

وقال^(٣) : حدثنا عمرو بن حفص بن غياث ، حدثنا أبي^(٤) ، ثنا الأعمش ، ثنا أبو^(٥) صالح عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : « يقول الله يوم القيامة يا آدم ، فيقول : لبيك ربنا^(٦) وسعديك ، فينادي بصوت أن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار ، قال : يا رب ما بعث النار ؟ قال : من كل ألف - أراه قال - تسعمائة وتسعة وتسعين ، فحينئذ تضع الحامل حملها ﴿ وَرَى النَّاسَ سُكَّرَى وَمَا هُمْ بِسُكَّرَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ ﴾^(٧) . وهذا الحديث رواه في صحيحه^(٨) ، وقال^(٩) : حدثنا عبدان ، عن أبي حمزة ، عن الأعمش ، عن أبي الضحى ، عن مسروق ، قال : من كان يحدثنا بهذه الآية لولا ابن

(١) تقدم تخريجه ص ٤٣٠ ، ٥٤٢ .

(٢) قوله : « وهذا قد استشهد به في صحيحه » إضافة من الشيخ - رحمه الله - لبيان أن هذا الحديث أورده البخاري في صحيحه - كتاب التوحيد - باب (ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له) ١٩٤ / ٨ .

(٣) يعني البخاري في خلق أفعال العباد .

(٤) حدثنا أبي : ساقطة من : خلق أفعال العباد .

(٥) في خلق أفعال العباد : عن أبي ..

(٦) كذا في جميع النسخ ، وفي خلق أفعال العباد ، ولم ترد لفظه « ربنا » في صحيح البخاري .

(٧) سورة الحج ، الآية : ٢ .

(٨) صحيح البخاري ١٠٩ / ٤ ، ١١٠ كتاب الأنبياء - باب قصة يأجوج ومأجوج . و١٩٥ / ٨ كتاب التوحيد - باب قوله تعالى : ﴿ ولا تنفع الشفاعة إلا لمن أذن له .. ﴾ .

(٩) يعني : البخاري في خلق أفعال العباد .

مسعود سأله **﴿ حَقَّ إِذَا فُرِغَ عَنْ قُلُوبِهِمْ ﴾** ^(١) ، قال يسمع أهل السماوات صلصلة مثل صلصلة السلسلة على الصفوان فيخرون حتى إذا فرغ عن قلوبهم سكن الصوت عرفوا أنه الوحي ، ونادوا : **﴿ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ ﴾** ^(٢) .

وقال ^(٣) : ثنا عمر ^(٤) بن حفص ، ثنا أبي ، ثنا الأعمش ، ثنا مسلم ، عن مسروق ، عن عبد الله بهذا .

وقال ^(٣) : ثنا الحميدي ، ثنا سفيان ، ثنا عمرو ^(٤) [قال سمعت عكرمة يقول] ^(٥) سمعت أبا هريرة يقول : إن نبي الله ^(٦) ﷺ قال : « إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة أجنحتها خضعاناً لقوله ، كأنه سلسلة على صفوان ^(٧) فإذا **﴿ فُرِغَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾** ^(٨) .

(١) سورة سبأ ، الآية : ٢٣ .

(٢) سورة سبأ ، الآية : ٢٣ .

(٣) أي : البخاري في خلق أفعال العباد .

(٤) في س : عمرو . وهو خطأ في اسمه .

هو : أبو حفص عمر بن حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي ، حدث عنه الشيخان في صحيحيهما ، قال أبو حاتم : كوفي ثقة . توفي سنة ٢٢٢ هـ .

راجع : الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم - ١٠٣/٣ ت : ٥٤٤ . وتهذيب التهذيب - لابن حجر - ٤٣٥/٧ .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من صحيح البخاري ، وخلق أفعال العباد .

(٦) لفظ الجلالة لم يرد في : س .

(٧) في جميع النسخ : الصفوان . والمثبت من صحيح البخاري ، وخلق أفعال العباد .

وقد أخرجه البخاري في صحيحه ٢٨/٦ - كتاب التفسير - تفسير سورة سبأ .

(٨) سورة سبأ ، الآية : ٢٣ .

قال^(١) : وقال الحكم بن أبان : حدثني عكرمة ، عن ابن عباس ، إذا قضى الله أمراً تكلم رجفت السماوات والأرض والجبال^(٢) ، وخرت الملائكة كلهم سجداً .

حدثنا عمرو بن زرارة ، ثنا زياد ، عن محمد بن إسحاق^(٣) ، ثنا^(٤) محمد بن مسلم بن شهاب^(٥) الزهري ، عن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب ، عن عبد الله بن عباس ، عن نفر من الأنصار ، أن رسول الله ﷺ قال [لهم]^(٦) : « ما كنتم^(٧) تقولون في هذا النجم الذي يرمى به ؟ » قالوا^(٨) : كنا يا رسول الله نقول حين رأيناها^(٩) يرمى بها : مات ملك أو ولد مولود ، فقال^(١٠) رسول الله ﷺ : « ليس ذلك كذلك ، ولكن الله إذا قضى في خلقه^(١١) أمراً يسمعه أهل العرش

(١) أي : البخاري ، والكلام متصل في خلق أفعال العباد .

(٢) في خلق أفعال العباد : الأرض والسماء والجبال . . .

(٣) في خلق أفعال العباد : محمد بن الحسن . وهو خطأ .

هو : أبو بكر محمد بن إسحاق بن يسار المطلبلي المدني ، الإمام الحافظ ، كان أحد أوعية العلم ، حبراً في معرفة المغازي والسير . قال عنه الإمام أحمد بن حنبل : حسن الحديث . توفي سنة ١٥١ هـ .

راجع : تذكرة الحفاظ - للذهبي - ١٧٢/١ - ١٧٣ . وتهذيب التهذيب - لابن

حجر - ٣٨/٩ - ٤٦ .

(٤) في خلق أفعال العباد : حدثني .

(٥) في خلق أفعال العباد : . . . مسلم بن عبيد الله بن شهاب وقد تقدمت

ترجمته ص ٣٠٨ .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، وخلق أفعال العباد .

(٧) كنتم : ساقطة من : خلق أفعال العباد .

(٨) في جميع النسخ : قال . والمثبت من : خلق أفعال العباد .

(٩) في س : رأينا هذا .

(١٠) في خلق أفعال العباد : قال .

(١١) في س ، ط حقه . وهو خطأ .

فيسبحون^(١) فيسبح [من تحتهم]^(٢) بتسبيحهم ، فيسبح من تحت ذلك ، فلم يزل التسبيح يهبط حتى ينتهي إلى السماء الدنيا حتى^(٣) يقول بعضهم لبعض : لم سبحتم ؟ فيقولون : سبح من فوقنا فسبحنا بتسبيحهم فيقولون : أفلا تسألون من فوقكم مم سبحوا^(٤) ؟ فيسألونهم ، فيقولون : قضى الله في خلقه كذا وكذا الأمر الذي كان ، فيهبط به الخبر من سماء إلى سماء ، حتى ينتهي إلى السماء الدنيا ، فيتحدثون به فتسترقه^(٥) الشياطين بالسمع على توهم منهم واختلاف ، ثم يأتون به إلى الكهان^(٦)

- (١) في س ، وخلق أفعال العباد : فيسبحوا .
(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، وخلق أفعال العباد .
(٣) في خلق أفعال العباد : ثم .
(٤) في الأصل : لم سبحتم . وهو تصحيف . وفي س : بم سبحوا . والمثبت من : ط ، وخلق أفعال العباد .
(٥) في خلق أفعال العباد : فيسترقه .
(٦) الكهان : جمع كاهن ، والكاهن الذي يتعاطى الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان ، ويدعي معرفة الأسرار ، ومطالعة علم الغيب ، وحرفته الكهانة - بفتح الكاف وكسرها .
راجع : لسان العرب - لابن منظور - ٣٦٢/١٣ ، ٣٦٣ (كهن) . والتعريفات - للجرجاني - ص ١٨٣ . وتاج العروس - للزبيدي - ٣٢٦/٩ ، ٣٢٧ (كهن) .
والكهانة على ثلاثة أضرب - كما قال القاضي عياض ، فيما نقله عنه النووي في شرحه لصحيح مسلم ٢٢٣/١٤/٧ :
أحدها : يكون للإنسان ولي من الجن يخبره بما يسترقه من السمع من السماء .
الثاني : أن يخبره بما يطرأ أو يكون في أقطار الأرض ، وما خفي عنه مما قرب أو بعد .
الثالث : المنجمون ، وهذا الضرب يخلق الله فيه لبعض الناس قوة ، لكن الكذب فيه أغلب ، ومن هذا الفن (العرافة) . وصاحبها عراف ، وهو الذي يستدل على الأمور بأسباب ومقدمات يدعي معرفته بها ، وقد يعتضد بعضهم في ذلك بالزجر والطرق والنجوم .
وانظر : فتح الباري لابن حجر ٣٤٤/٢١ - ٣٤٦ . وشرح السنة للبخاري =

من أهل الأرض فيحدثونهم ، فيخطئون ويصيبون ، فتحدث به الكهان ، ثم إن الله حجب الشياطين عن السماء بهذه النجوم وانقطعت الكهانة اليوم فلا كهانة «^(١) .

قال أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي في كتاب « نهاية العقول في دراية الأصول »^(٢) الذي زعم أنه أورد فيه من الدقائق ما لا يوجد في شيء من كتب الأولين والآخرين والسابقين واللاحقين والمخالفين^(٣) والموافقين :

= ١٨٢/١٢ تحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط وهذه الأضرب كلها تسمى كهانة ، وقد كذبهم الرسول ﷺ وذمهم ونهى عن تصديقهم وإتيانهم .

فقد روى أبو هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « من أتى ... كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ » .

أخرجه الترمذي في سننه ٢٤٣/١ - أبواب الطهارة - باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض - الحديث / ١٣٥ .

وأبو داود في سننه ٢٢٥/٤ - كتاب الطب - باب في الكاهن - الحديث رقم ٣٩٠٤ .

والدارمي في سننه ٢٠٧/١ - كتاب الطهارة . والإمام أحمد في المسند - ٤٧٦/٢ .

قال محققاً كتاب « شرح السنة » ١٨٢/١٢ : « إسناده قوي ، وصححه الحاكم ، وقواه الذهبي ، وقال الحافظ العراقي في أماليه : حديث صحيح » .

(١) وقد أخرجه مسلم في صحيحه بلفظ آخر ١٧٥٠/٤ ، ١٧٥١ - كتاب السلام - باب في تحريم الكهانة وإتيان الكهان - الحديث / ١٢٤ .

والترمذي في سننه ٣٦٢/٥ ، ٣٦٣ كتاب تفسير القرآن - باب ومن سورة سبأ - الحديث / ٣٢٢٤ .

وبنهاية هذا الحديث انتهى النقل من : خلق أفعال العباد .

(٢) « نهاية العقول في دراية الأصول » - مخطوط - اللوحة ١٣٠ .

(٣) المخالفين : ساقطة من : س ، ط .

وراجع هذا الزعم في الورقة الأولى من « نهاية العقول » - مخطوط - معهد

المخطوطات العربية - القاهرة .

الأصل التاسع^(١)

في كونه تعالى متكلماً . وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول : في البحث عن محل النزاع :

أجمع المسلمون على أن الله تعالى متكلم ، لكن المعتزلة زعموا أن المعنى بكونه متكلماً أنه خلق هذه الحروف والأصوات في جسم ، ونحن نزعم^(٢) أن كلام الله تعالى صفة حقيقة مغايرة^(٣) لهذه^(٤) الحروف والأصوات ، وأن^(٥) ذاته تعالى موصوفة بتلك الصفة^(٦) .

واعلم^(٧) أن التحقيق أنه لا نزاع بيننا وبينهم [في كونه متكلماً بالمعنى * الذي ذكره ، لأن النزاع بيننا^(٨) وبينهم]^(٩) إما في المعنى *^(١٠) وإما في اللفظ^(١١) .

أما في المعنى فإما أن يقع في الصحة أو في الوقوع ، أما النزاع في الصحة^(١٢) فذلك غير ممكن ، لأننا توافقنا جميعاً على

-
- (١) في هامش س : كلام الفخر الرازي في نهاية العقول .
 - (٢) في نهاية العقول : وأما نحن فنزعم .
 - (٣) في الأصل : متغايرة . والمثبت من : س ، ط ، ونهاية العقول . وهو ما يستقيم به الكلام .
 - (٤) في جميع النسخ : لهذا . والصواب ما أثبت .
 - (٥) في نهاية العقول : ولكن .
 - (٦) في نهاية العقول : الصفات .
 - (٧) في نهاية العقول : اعلم .
 - (٨) في نهاية العقول : الذي بيننا .
 - (٩) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط ، ونهاية العقول .
 - وقد ورد في س : في كونه متكلماً بالمعنى . وسقط الباقي .
 - (١٠) ما بين النجمتين ساقط من : س . وقد ورد في نهاية العقول : إما أن يقع في المعنى .
 - (١١) في نهاية العقول : أو في اللفظ .
 - (١٢) في س : الحق .

أنه^(١) تعالى يصح منه إيجاد الحروف والأصوات ، أما في الوقوع فذلك عندنا^(٢) غير ممكن ، لأنه تعالى موجد لجميع أفعال العباد ، ومنها هذه الحروف والأصوات ، فكيف يمكننا إنكار كونه موجداً لها على مذهبهم وهم يثبتون^(٣) ذلك بالسمع .

ومعلوم أن الجزم بوقوع الجائزات التي لا تكون محسوسة لا يستفاد إلا من السمع ، فإذا كان المعنى بكونه متكلماً عندهم أنه^(٤) خلق هذه الحروف والأصوات ، ولم يثبتوا له من كونه تعالى خالقاً صفة^(٥) أو حالة أو حكماً^(٦) أزيد من كونه خالقاً لها ، فقد^(٧) تعين أنه لا يمكن منازعتهم في ذلك ثبت أنه لا نزاع بيننا وبينهم من جهة^(٨) المعنى في كونه متكلماً بالتفسير الذي قالوه .

✳ وأما النزاع من جهة اللفظ فهو أن يقال : لا نسلم أن لفظة^(٩) المتكلم في اللغة موضوعة لموجد الكلام ، والناس قد أطنبوا من الجانبين في هذا المقام ، وليس ذلك^(١٠) مما يستحق الإطناب ، لأنه بحث لغوي

(١) في نهاية العقول : أن الله .

(٢) عندنا : ساقطة من : نهاية العقول .

(٣) في نهاية العقول : وأما على مذهبهم فهم يثبتون

(٤) في الأصل ، س : إلا أنه . ولا يستقيم المعنى بذلك . وقد وردت العبارة في

نهاية العقول : « وإذا كان لا معنى لكونه متكلماً عندهم إلا أنه . . » والمثبت

من : ط .

(٥) في نهاية العقول : ولم يثبتوا له تعالى من كونه خالقاً لها صفة . .

(٦) في س ، ط : وحكماً .

(٧) في نهاية العقول : وقد .

(٨) في نهاية العقول : من حيث .

(٩) في نهاية العقول : لفظ .

(١٠) في نهاية العقول : هو .

وينبغي أن يرجع فيه إلى^(١) الأدباء ، وليس هذا من المباحث العقلية في شيء ، وأقوى ما تمسك به أصحابنا في هذه المسألة اللفظية أمور أربعة :

أولها : أن أهل اللغة متى سمعوا من إنسان^(٢) كلاماً سموه متكلماً ، مع أنهم لا يعلمون كونه فاعلاً لذلك الكلام [اللهم إلا]^(٣) بالدلالة^(٤) ، ولو كان المتكلم هو الفاعل للكلام لما أطلقوا اسم المتكلم عليه إلا بعد العلم بكونه فاعلاً [له]^(٥) .

ثانيها : أن الاستقراء^(٦) لما دل على^(٧) أن الأسود هو الموصوف بالسواد وكذلك الأبيض والعالم والقادر ، وجب أن يكون المتكلم في اللغة هو^(٨) من قام به الكلام .

وثالثها : أن الله تعالى خلق الكلام في السماء والأرض ، حين قال ﴿ أَتَيْنَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾^(٩) ثم إنه أضاف ذلك القول إليهما ،

(١) في الأصل ، س : في . وأثبت المناسب للسياق من : ط ، وقد وردت العبارة في نهاية العقول : وينبغي أن يراجع فيها الأدباء .

(٢) في نهاية العقول : الإنسان .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : نهاية العقول . توضح العبارة .

(٤) في الأصل : أو بالأدلة . وفي س : أو بالدلالة . وساقطة من : ط . والمثبت من : نهاية العقول .

والذي يظهر لي - والله أعلم - أن طابع الكتاب أسقط هذه الكلمة تعمداً لعدم فهمه العبارة ، ولو رجع إلى نهاية العقول - مخطوط - واطلع عليه لاتضح له ، لكنه لم يكلف نفسه عناء الرجوع إليه فحذف الكلمة ، وفي هذا إساءة إلى الكتاب وتصرف فيه .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : نهاية العقول .

(٦) في س ، ط : الاستقرار .

(٧) في الأصل : عليه . والمثبت من : س ، ط ، ونهاية العقول .

(٨) هو : ساقطة من : نهاية العقول .

(٩) سورة فصلت ، الآية : ١١ .

وأيضاً فلو كان ذلك كلام الله^(١) تعالى لزم أن يكون الله تعالى متكلماً بقوله ﴿أَلَيْنَا طَائِعِينَ﴾ وذلك باطل وخطأ^(٢) .

ورابعها : أنه تعالى خلق الكلام في الذراع التي أكلها النبي ﷺ قالت : لا تأكل مني فإني مسمومة^(٣) ، وذلك باطل ، وأقوى ما تمسك به المعتزلة أن العرب يقولون : تكلم الجنى على لسان المصروع ، فأضافوا الكلام القائم بالمصروع إلى الجنى ، لا اعتقادهم كون الجنى فاعلاً له ، فلولا اعتقادهم أن المتكلم هو الفاعل للكلام وإلا لما صح ذلك .

والجواب عنه يحتمل أن يكون ذلك مجازاً ، وإن^(٤) كان حقيقة فربما كان مرادهم أن ذلك الكلام هو كلام الجنى حال كونه قريباً من لسان المصروع ، فهذا القدر كاف من^(٥) البحث اللغوي الخالي عن الفوائد العقلية فهذا هو البحث عن كونه متكلماً على مذهب المعتزلة .

فأما^(٦) على مذهبننا ، فنحن نثبت لله تعالى كلاماً مغايراً لهذه الحروف والأصوات ، وندعي قدم ذلك الكلام ، وللمعتزلة فيه^(٧) ثلاث مقامات :

الأول : مطالبتهم إيانا بإفادة تصور ماهية هذا الكلام .

الثاني : المطالبة بإقامة الدلالة على اتصافه تعالى بها .

الثالث : المطالبة بإقامة الدلالة على كونه قديماً ، فثبت أن الخلاف

(١) في نهاية العقول : كلاماً لله .

(٢) خطأ : ساقطة من : نهاية العقول .

(٣) في نهاية العقول : مسموم . وقد تقدم تخريجه ص ٢٨٢ .

(٤) في نهاية العقول : أو إن ..

(٥) في نهاية العقول : عن .

(٦) في نهاية العقول : وأما .

(٧) في نهاية العقول : معنا فيه .

بيننا وبينهم^(١) ليس في كيفية الصفة فقط ، بل في وجه تصور ماهيتها أولاً^(٢) ثم في إثباتها ثانياً^(٣) ، ثم في إثبات قدمها [ثالثاً]^(٤) ، وهذا القدر لا بد من معرفته لكل من أراد^(٥) أن يكون كلامه في هذه المسألة ملخصاً ، ونحن بعون الله تعالى نذكر دلالة وافية بالأمر الثلاثة .

الفصل^(٦) الثاني : في كونه متكلماً وإثبات قدم كلامه :

الدليل^(٧) عليه^(٨) حصول الاتفاق على أنه أمرناه مخبر ، لا يخلو^(٩) إما أن يكون أمره ونهيه عبارة عن مجرد الألفاظ ، أو لا يكون كذلك^(١٠) ، والأول باطل ، لأن اللفظة الموضوعية للأمر قد كان من^(١١) الجائز^(١٢) أن يضع اللفظة الموضوعية للأمر^(١٣) لإفادة معنى الخبر وبالعكس ، فإذن كون اللفظة المعنية أمراً ونهياً أو خبراً إنما كان لدلالته^(١٤) على ماهيته^(١٥) : الطلب والزجر والحكم ، وهذه الماهيات

-
- (١) في نهاية العقول : وبين المعتزلة .
 - (٢) في الأصل : أم لا . وهو خطأ - والمثبت من : س ، ط ، ونهاية العقول .
 - (٣) ثم في إثباتها ثانياً : ساقطة من : س ، ط .
 - (٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : نهاية العقول .
 - (٥) في نهاية العقول : لمن أراد .
 - (٦) في س : فصل .
 - (٧) في ط : فالدليل . وفي نهاية العقول : والدليل .
 - (٨) عليه : ساقطة من : س ، ط .
 - (٩) في نهاية العقول : أمر ونهيه ومخبر فلا يخلو ...
 - (١٠) كذلك : ساقطة من : نهاية العقول .
 - (١١) من : كررت في : س .
 - (١٢) في س ، ط : الجائزات .
 - (١٣) في جميع النسخ : اللفظة التي وضعها لأن إفادة معنى الأمر .. ولعل الكلام يستقيم بما أثبت من : نهاية العقول .
 - (١٤) في نهاية العقول : إنما كانت لدالتها .
 - (١٥) في الأصل : هية . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط ، ونهاية العقول .

ليست أموراً وضعية^(١) ، لأننا نعلم بالضرورة أن [ماهية]^(٢) السواد لا يتقلب بياضاً أو غيره وبالعكس ، وكذلك ماهية^(٣) الطلب لا تتقلب ماهية الزجر ، ولا الواحدة منها^(٤) ماهية الحكم .

وإذا أثبت ذلك فنقول : لما كان الله تعالى أمراً ناهياً مخبراً ، وثبت أن ذلك لا يتحقق إلا إذا^(٥) كان الله موصوفاً بطلب وزجر وحكم ، فهذه الأمور الثلاثة ظاهر^(٦) أنها ليست عبارة عن العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر والبقاء ، بل الذي يشبهه الحال^(٧) فيه إما في الطلب والزجر^(٨) فهي^(٩) الإرادة والكراهة^(١٠) ، وإما في الحكم فهو^(١١) العلم .

والأول : باطل لما ثبت في خلق الأعمال^(١٢) وإرادة الكائنات ، أن الله تعالى قد يأمر بما لا يريد وينهى^(١٣) عما يريد ،

-
- (١) في جميع النسخ : وصفية . ولعله تصحيف . والمثبت من : نهاية العقول . وهو ما يدل عليه السياق .
- (٢) ما بين المعقوفتين : زيادة من : نهاية العقول .
- (٣) في نهاية العقول : وكذلك نعلم بالضرورة أن ماهية ...
- (٤) في الأصل ، ط : ولا الزجر منها . وفي س : ولا الزاجر منها . ولا يستقيم الكلام بذلك ، والمثبت من : نهاية العقول .
- (٥) في س : فنقول لما . وهو تصحيف .
- (٦) في س ، ط : ظاهراً . وفي نهاية العقول : ظاهره .
- (٧) الحال : ساقطة من : نهاية العقول .
- (٨) في ط : ولزجر .
- (٩) في نهاية العقول : فهو .
- (١٠) في س ، ط : الكراهية .
- (١١) في جميع النسخ : وهو . والمثبت من : نهاية العقول . ولعله المناسب للسياق .
- (١٢) في الأصل : الأفعال لعمال . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط ، ونهاية العقول .
- (١٣) في نهاية العقول : وقد ينهى .

فوجب^(١) أن يكون معنى (افعل) و(لا تفعل)^(٢) في حق الله شيئاً سوى الإرادة ، وذلك هو المعنى بالكلام^(٣) .

والثاني^(٤) : باطل ، لأنه^(٥) في الشاهد قد يحكم الإنسان بما لا يعلمه ولا يعتقد ولا يظنه ، فإذا الحكم الذهني في الشاهد مغاير^(٦) لهذه الأمور ، وإذا ثبت ذلك في الشاهد ثبت في الغائب ، لانعقاد الإجماع على أن ماهية الخبر لا تختلف في الشاهد والغائب .

قال^(٧) : فثبت أن أمر الله ونهيه وخبره صفات حقيقة^(٨) قائمة بذاته مغايرة^(٩) لإرادته^(١٠) وعلمه ، وأن الألفاظ الواردة في الكتب المنزلة دليل عليها ، وإذا ثبت ذلك وجب القطع بقدمها ، لأن الأمة على قولين^(١١) في هذه المسألة ، منهم من نفى كون الله موصوفاً بالأمر والنهي والخبر بهذا المعنى ، ومنهم من أثبت ذلك ، وكل من أثبته موصوفاً بهذه الصفات زعم أن هذه الصفات قديمة ، فلو أثبتنا^(١٢) كونه - تعالى - موصوفاً بهذه الصفات ، ثم حكمنا بحدوث هذه الصفات ، كان ذلك قولاً ثالثاً خارقاً للإجماع وهو باطل .

-
- (١) في س ، ط : فموجب .
 - (٢) في نهاية العقول : أن يكون المرجع بما دلت عليه لفظة : افعل أو لا تفعل .
 - (٣) في نهاية العقول : ولا معنى بالكلام سوى ذلك .
 - (٤) في نهاية العقول : والثاني أيضاً .
 - (٥) في نهاية العقول : لأن .
 - (٦) في س : مغايراً .
 - (٧) أي : الرازي في نهاية العقول . والكلام متصل بما قبله .
 - (٨) في ط : حقيقة .
 - (٩) في الأصل : متغايرة . والمثبت من : س ، ط ، ونهاية العقول . ولعله المناسب .
 - (١٠) في جميع النسخ : لذاته . والمثبت من : نهاية العقول . وبه يستقيم الكلام .
 - (١١) في س : القولين .
 - (١٢) في س ، ط : أثبت .

ثم أورد على نفسه^(١) أسئلة ، منها ممانعات^(٢) تارة في إثبات هذه المعاني لله ، وتارة في قدمها ، وقال^(٣) :

« ومنها لم^(٤) لا يجوز أن يكون المرجع بالحكم الذي هو معنى الخبر إلى كونه عالمياً بذلك ؟ ولئن^(٥) سلمنا كونه - تعالى - موصوفاً بالأمر والنهي والخبر على الوجه الذي ذكرتموه ، لكن لم قلتم : إن تلك المعاني قديمة بقولكم^(٦) : كل من أثبت هذه المعاني أثبتها قديمة ؟

قلنا^(٧) : القول في إثباتها مسألة ، والقول في قدمها مسألة أخرى ، فلو لزم من ثبوت إحدى المسألتين ثبوت^(٨) المسألة الأخرى ، لزم من إثبات كونه تعالى عالمياً بعلم قديم إثبات كونه - تعالى - متكلماً بكلام قديم ، وإذا كان ذلك باطلاً ، فكذا ما ذكرتموه ، ثم لئن سلمنا أن هذا النوع [من الإجماع يقتضي^(٩) عدم كلام الله ، لكنه معارض بنوع آخر]^(١٠) من الإجماع ، وهو أن أحداً من الأمة لم يثبت قدم كلام الله بالطريق الذي ذكرتموه فيكون التمسك بما ذكرتموه خرقاً للإجماع » .

(١) يعني : الرازي في نهاية العقول . وهذه الأسئلة تقع في لوحة تقريباً من الكتاب رقمها ١٣١ .

(٢) في س : ممانعاً . وفي ط : ممانعة .

(٣) في نهاية العقول - مخطوط - اللوحة : ١٣١ .

(٤) لم : ساقطة من : س ، ط .

(٥) في س : وإن .

(٦) في الأصل ، س : قولكم . وفي نهاية العقول : قوله . وأثبت المناسب من : ط .

(٧) في جميع النسخ : قلت . وهو خطأ إذ يفهم منه أنه بداية كلام الشيخ - رحمه الله - . والمثبت من : نهاية العقول .

(٨) في س : بثبوت .

(٩) في نهاية العقول : في أنه يقتضي .

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .

ثم ذكر معارضات المخالف بوجه عقلية ونقلية تسعة^(١) .

وقال^(٢) في الجواب : « قوله : سلمنا أن خبر الله دليل^(٣) على أن الله حكم بنسبة^(٤) أمر إلى أمر ، لكن لم لا يجوز أن يكون ذلك الحكم هو العلم ؟

قلنا : هذا باطل لوجهين :

أما أولاً : فلأن القائل في المسألة^(٥) قائلان : قائل يقول ثبت لله - تعالى - خبراً قديماً ، وثبت كونه مغايراً للعلم ، وقائل : لا ثبت له خبراً قديماً أصلاً ، فلو قلنا : إن الله له خبر قديم^(٦) ، ثم قلنا : إنه هو العلم ، كان ذلك خرقاً للإجماع .

وأما ثانياً : فلأننا بيّنا في أول الاستدلال أن فائدة الخبر في الشاهد [ليست هي الظن والعلم^(٧) والاعتقاد ، وإذا بطل ذلك في الشاهد^(٨)] وجب أن يكون في الغائب^(٩) كذلك ، لانعقاد الإجماع على أن فائدة الخبر لا تختلف في الشاهد والغائب .

(١) خمسة عقلية ، وأربعة نقلية ، ذكرها الرازي في نهايته في اللوحات : ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٢) الرازي في نهاية العقول - مخطوط - اللوحة : ١٣٣ .

(٣) في الأصل : بدليل ، ولا يستقيم الكلام به . والمثبت من : س ، ط ، ونهاية العقول .

(٤) في الأصل : بنسبته . ولا يناسب السياق . والمثبت من : س ، ط ، ونهاية العقول .

(٥) في س ، ط : في هذه المسألة .

(٦) في نهاية العقول : قلنا : إن الله خبراً قديماً . .

(٧) في نهاية العقول : هي العلم والظن . . .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .

(٩) في الأصل : الغالب . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط ، ونهاية العقول . وهو المناسب للسياق .

قوله : سلمنا بثبوت معاني^(١) هذه الألفاظ لله ، فلم قلت : إنها قديمة ؟

قلنا : للإجماع المذكور .

قوله : لو لزم من القول بإثبات هذه الصفة لله إثبات قدمها ، لأن كل من قال بالأول قال بالثاني ، لزم من القول بإثبات العلم القديم إثبات الكلام القديم ، لأن [كل]^(٢) من قال بالأول قال بالثاني .

قلنا : الفرق بين الموضوعين المذكور في « المحصول في علم الأصول »^(٣) ، فإن المعتزلة يساعدوننا^(٤) على الفرق بين الموضوعين فلا يكون .

قوله : إثبات قدم كلام الله بهذه الطريقة^(٥) على خلاف الإجماع .
قلنا : قد بينا في كتاب المحصول^(٦) أن إحداث دليل لم يذكره أهل الإجماع لا يكون خرقاً للإجماع .

وقال^(٧) : في الجواب عن المعارضة : « وأما المعارضة الخامسة^(٨) وما بعدها من الوجوه السمعية ، فالجواب عنها حرف واحد ، وهو أنا لا ننزع في إطلاق لفظ القرآن وكلام الله على هذه الحروف والأصوات ، وما ذكروه من الأدلة فهو إنما يفيد حدوث القرآن بهذا

(١) معاني : ساقطة من : س ، ط .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، ونهاية العقول .

(٣) « المحصول في علم أصول الفقه » - لأبي عبد الله الرازي .

(٤) في جميع النسخ : يساعدونا . والمثبت من : نهاية العقول .

(٥) في س ، ط ، ونهاية العقول : الطريق .

(٦) انظر : المحصول في علم أصول الفقه - لأبي عبد الله الرازي ٢٢٤/١/٢ -

٢٢٨ .

(٧) الرازي في نهاية العقول - مخطوط - اللوحة : ١٣٤ .

(٨) الإجابة عن المعارضات الأربع في نصف صفحة تقريباً من اللوحة : ١٣٣ .

التفسير ، وذلك متفق عليه ، وأما نحن^(١) بعد ذلك ندعي صفة قائمة بذات الله - تعالى - وندعي قدمها ، وقد بينا أن تلك الصفة يستحيل وصفها بكونها عربية وعجمية ومحكمة ومتشابهة ، لأن كل ذلك من صفات الكلام الذي حاولوا^(٢) إثبات حدوثه ، فنحن لا ننازعهم في حدوثه ، والكلام الذي ندعي قدمه لا يجري فيه ما ذكروه من الأدلة .
ثم قال^(٣) : في الأصل العاشر الذي هو في الكلام على بقية الصفات في القسم الثالث منه .

الفصل الثاني^(٤) : في بيان^(٥) [أن]^(٦) كلام الله واحد .
المشهور اتفاق الأصحاب على ذلك ، وقد نقل أبو القاسم الإسفرائيني^(٧) منا عن بعض قدماء أصحابنا أنهم أثبتوا لله خمس كلمات ، الأمر والنهي والخبر والاستخبار والنداء .
قال^(٨) : واعلم أن هذه المسألة إما أن يتكلم فيها مع القول بنفي الحال^(٩) ، أو مع القول بإثباته ، فإن كان

-
- (١) في س ، ط : وإنما نحن .
(٢) ورد في « نهاية العقول بعد الاسم الموصول » ، وقبل كلمة « حاولوا » مايلي : « هو عبارة عن الحروف والأصوات ، فالحاصل أن الكلام الذي ... » .
(٣) الرازي في نهاية العقول - مخطوط - اللوحة : ١٥٧ .
(٤) في الأصل : الثالث . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط ، ونهاية العقول .
(٥) بيان : ساقطة من : نهاية العقول .
(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، ونهاية العقول .
(٧) هو : أبو القاسم عبد الجبار بن علي بن محمد الإسفرائيني ، الأصم المتكلم على مذهب أبي الحسن الأشعري ، المعروف بالإسكاف ، وهو تلميذ أبي إسحاق الإسفرائيني ، وشيخ إمام الحرمين الجويني . توفي سنة ٤٥٢ هـ .
انظر : « تبين كذب المفتري » - لابن عساكر - ص ٢٦٥ . « طبقات الشافعية » - للسبكي - ٩٩/٥ ، ١٠٠ . « سير أعلام النبلاء » - للذهبي - ١١٧/١٨ .
(٨) أي : الرازي في نهاية العقول . والكلام متصل بما قبله .
(٩) الحال كما يقول الجويني في الإرشاد ص ٨٠ : « صفة لموجود غير متصفة بالوجود =

الأول^(١) صعبت^(٢) المسألة جداً لأن^(٣) وجود كل شيء عين حقيقته ، فإذا كانت حقيقة الطلب مخالفة لحقيقة الخبر ، كان وجود الطلب مخالفاً لوجود الخبر - أيضاً - إذ لو اتحدا في الوجود مع اختلافهما في الحقيقة كان الوجود غير الحقيقة ، وذلك يقتضي إثبات الأحوال ، لا يقال : لا نسلم أن يكون^(٤) الكلام خبراً وطلباً حقائق مختلفة ، بل حقيقة الكلام هو الخبر ، ألا ترى أن من طلب من غيره فعلاً أو تركاً ، فقد أخبر ذلك الغير بأنه لو لم يفعله لعاقبه ، أو بأنه يجب على العاقل الإحلال ، ومن استفهم فقد أخبر أنه يطلب منه الإفهام ، وإذا صار الكلام كله خبراً زال الإشكال^(٥) ، لأنا نقول : ليس هذا

= ولا بالعدم .

أي : الواسطة بين الوجود والعدم .

والحال أثبتها إمام الحرمين والباقلاني من الأشاعرة ، وأبو هاشم وأتباعه من المعتزلة ، وأبطلها غير هؤلاء من المتكلمين .

وللاطلاع على تفاصيل أقوال مثبتي الأحوال ، ونفاتها تراجع الكتب التالية : « الإرشاد » - للجبوني - ص ٨٠ - ٨٤ . « محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين » - للرازي - ص ٦٠ ، ٦١ . « غاية المرام في علم الكلام » - للآمدي - ص ٢٧ - ٣٧ . « التمهيد » - للبقلائي - ص ٢٠٠ - ٢٠٢ .

(١) في الأصل : الكلام . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط ، ونهاية العقول .

(٢) في جميع النسخ : ضعفت . ويظهر أنه تصحيف . والمثبت من : نهاية العقول .

(٣) في س : الان .

(٤) في نهاية العقول : لا نسلم كون ..

(٥) بعد كلمة الإشكال ورد في نهاية العقول الكلام التالي : « ثم لئن سلمنا اختلاف هذه

الأمور في حقائقها ، ولكن لا نسلم أن الشيء الواحد يستحيل أن يكون خبراً وطلباً .

يبان أن إنساناً لو قال لبعض عبيده : متى قلت لك هذه الصيغة فاعلم أنني أطلب منك

الترك ، وقال للآخر : متى قلت لك افعل فاعلم أنني أطلب منك الفعل ، وقال

للآخر : متى قلت لك هذه الصيغة فاعلم أنني أخبر عن كون العالم محدثاً ، فإذا

حضرُوا بأمر وخاطبهم دفعة واحدة بهذه الصيغة كانت تلك الصيغة الواحد أمراً نهياً

خبراً معاً ، فإذا عقل ذلك في الشاهد فليقل مثله في الغائب ، لأنا نقول .. » .

شيء^(١) ، لأن حقيقة الطلب مغايرة لحقيقة حكم الذهن بنسبة أمر إلى أمر ، وتلك المغايرة معلومة بالضرورة ، ولهذا يتطرق التصديق والتكذيب إلى أحدهما دون الآخر .

قال^(٢) : « وإن تكلمنا على القول بالحال ، فيجب أن ينظر في^(٣) أن الحقائق الكثيرة هل يجوز أن تتصف بوجود واحد أم لا ؟ .

فإن قلت : جاز^(٤) ذلك ، فحينئذ يجوز أن تكون الصفة الواحدة حقائق مختلفة ، وإلا بطل القول بذلك ، وأنا إلى الآن لم يتضح لي فيه دليل ، لا نفيًا ولا إثباتًا .

والذي يقال في امتناعه : أنا لو قدرنا شيئاً واحداً يكون^(٥) له حقيقتان ، فإذا طرأ عليهما ما يصاد إحدى الحقيقتين [دون الأخرى]^(٦) لزم أن تعدم^(٧) تلك الصفة من أحد^(٨) الوجهين ، ولا تعدم^(٩) من الوجه الآخر .

قال^(١٠) : وهذا ليس بشيء ، لأننا حكينا عن المعتزلة^(١١) استدلالهم

-
- (١) في نهاية العقول : « لأننا نقول : إن القول بأن كل كلام خبر ليس بشيء .. » .
 - (٢) الرازي في نهاية العقول - اللوحة : ١٥٧ .
 - (٣) في : ساقطة من : نهاية العقول .
 - (٤) في الأصل ، س : فإن قلنا يجوز . وفي ط : فإن قلنا بجواز . والمثبت من : نهاية العقول . لأن الرازي يناقش خصومه .
 - (٥) في جميع النسخ : واحداً له يكون له . والمثبت من : نهاية العقول . والكلام يستقيم بدون لفظة « له » .
 - (٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : نهاية العقول .
 - (٧) في س ، ط : تقدم . وهو تصحيف .
 - (٨) في ط : إحدى .
 - (٩) في س ، ط : تقدم . وفي نهاية العقول : وإن لم تعدم ..
 - (١٠) القائل : هو الرازي في نهاية العقول . وهي إضافة من الشيخ - رحمه الله - للبيان ، والكلام متصل بما قبله .
 - (١١) في نهاية العقول : عن المعتزلة في إثبات المعدوم ..

بمثل هذا الكلام ، على أن صفات الأجناس لا تقع بالفاعل ، ثم زيفنا ذلك من وجوه عديدة^(١) ، وتلك الوجوه بأسرها عائدة ها هنا ، فهذا هو الكلام على من استدل على امتناع أن يكون الكلام الواحد أمراً ونهياً وخبراً واستخباراً^(٢) معاً .

وأما الذي يدل على أن الأمر كذلك فلا يمكن أن يعول^(٣) فيه على الإجماع من الحكاية^(٤) التي ذكرها أبو إسحاق الإسفرائيني ، ولم نجد لهم نصاً ، ولا يمكن أن يقال^(٥) فيه دلالة عقلية^(٦) ، فبقيت المسألة بلا دليل .

وإنما قال : لا يمكن التعويل فيها على الإجماع ، لأن الذي اعتمد عليه في أن علم الله واحد^(٧) ما نقله عن القاضي أبي بكر أنه عول فيها على الإجماع فقال^(٨) : « القائل قائلان : قائل يقول : الله عالم [بالعلم]^(٩) قادر بالقدرة ، وقائل يقول : [إن^(١٠) الله ليس بعالم^(١١) بالعلم ، ولا قادراً بالقدرة]^(١٢) ، وكل من قال بالقول الأول قال : إنه عالم بعلم واحد ، قادر^(١٣) بقدرة واحدة ، فلو قلنا : إنه عالم بعلمين أو أكثر كان

(١) في نهاية العقول : عدة .

(٢) في نهاية العقول : أمراً نهياً خبراً استخباراً .

(٣) في س : نقول . وفي ط : نعول .

(٤) في نهاية العقول : للحكاية . وسوف يشير إليها الشيخ فيما بعد .

(٥) قوله : ولا يمكن أن يقال : ساقط من : نهاية العقول .

(٦) في س : عقيله .

(٧) في س : واحداً .

(٨) في نهاية العقول - مخطوط - اللوحة : ١٥٧ - الأصل العاشر - القسم الثالث

الفصل الأول في وحدة علم الله وقدرته .

(٩) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، ونهاية العقول .

(١٠) إن : ساقطة من : س ، ط ، ونهاية العقول .

(١١) في نهاية العقول : ليس عالماً .

(١٢) ما بين المعقوفتين مكرر في : س .

(١٣) في نهاية العقول : وقادر .

ذلك قولاً ثالثاً خارقاً للإجماع وهو باطل»^(١) .

وقد ذكر^(٢) عن أبي سهل^(٣) الصعلوكي أنه قال : إنه عالم بعلوم غير متناهية ، لكن قال : هو مسبوق بهذا الإجماع .

قلت : وهذا الكلام فيه أمور^(٤) يتبين بها من الهدى لمن يهديه الله ما ينتفع به .

أحدها :

أنه لم يعتمد في كون كلام الله قديماً على حجة عقلية ، ولا على كتاب ولا سنة ، ولا كلام أحد من السلف والأئمة ، بل ادعى فيها الإجماع قال : لأن الأمة في هذه المسألة على قولين : منهم من نفى كون الله موصوفاً بالأمر والنهي والخبر بهذا المعنى ، ومنهم من أثبت ذلك ، وكل من أثبته موصوفاً بهذه الصفات زعم أن هذه الصفات قديمة فلو أثبتنا كونه موصوفاً بهذه الصفات ، ثم حكمنا بحدوث هذه الصفات كان ذلك

(١) في نهاية العقول : ... ثالثاً خارجاً عن الإجماع ، وإنه باطل .

(٢) أي : الرازي في المصدر السابق ، نفس اللوحة والأصل والقسم والفصل .

(٣) في الأصل : أبو بكر الصعلوكي . وهو خطأ .

والمثبت من : س ، ط ، ونهاية العقول .

هو : أبو سهل محمد بن سليمان بن محمد بن سليمان بن هارون الحنفي نسباً - من بني حنيفة - العجلي الصعلوكي النيسابوري ، الفقيه الشافعي المتكلم الصوفي .

ذكر الذهبي أن الحاكم قال فيه : أبو سهل مفتي البلدة وفقهها وأجدل من رأينا من الشافعية بخراسان ، وهو مع ذلك أديب شاعر نحوي كاتب عروضي صحب الفقراء ، توفي بنيسابور سنة ٢٦٩ هـ .

راجع : وفيات الأعيان لابن خلكان - ٢٠٤/٤ ، ٢٠٥ . سير أعلام النبلاء - للذهبي - ٢٣٥/١٦ - ٢٣٩ . طبقات الشافعية - للسبكي - ١٦٧/٣ - ١٧٣ .

(٤) الأولى أن تكون : « وجوه » . لأن الشيخ - رحمه الله - عند ذكره لها عدا الأول يذكر « الوجه .. » .

قولاً ثالثاً خارقاً للإجماع .

يقال له : ليس كل من أثبت اتصافه وأنه يقوم به معنى الأمر والنهي والخبر يقول بقدمه ، بل كثير من هؤلاء لا يقول بقدمه ، فمن أهل الكلام كالشيعة والكرامية وغيرهم ، وأما من أهل الحديث والفقهاء فطوائف كثيرة ، وهذا مشهور في الكتب الحديثية والكلامية ، وليس له أن يقول هؤلاء يقولون : إنه يقوم به حروف ليست قديمة ، ولكن لا يقولون : إنه يقوم به معان ليست قديمة ، لأن أقوالهم المنقولة تنطق بالأمرين جميعاً .

الوجه الثاني :

أن أحداً من السلف والأئمة لم يقل : إن القرآن قديم ، وإنه لا يتعلق بمشيئته وقدرته ، ولكن اتفقوا على أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، والمخلوق عندهم ما خلقه الله من الأعيان والصفات القائمة بها ، والذين قالوا : هو مخلوق ، قالوا : إنه خلقه في جسم كما نقله عنهم .

فقال السلف : إن ذلك يستلزم أن لا يكون الله متكلماً ، وإن الكلام كلام ذلك الجسم المخلوق ، فتكون الشجرة هي القائلة لموسى : ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي ﴾ (١) .

ولهذا صرحوا [بخطأ] (٢) من يقول : إن ذلك مخلوق لأن عندهم أنه من المعلوم بالفطرة شرعاً وعقلاً ولغة أن المتكلم بهذا الذي يقوم به وربما قد يقولون : إنه لم يكن متكلماً حتى خلق الكلام ، فصار متكلماً بعد أن كان عاجزاً عن الكلام ، فتوهم هؤلاء أن السلف عنوا بقولهم : القرآن كلام الله غير مخلوق أنه معنى واحد قديم ، كتوهم من توهم من المعتزلة والرافضة أنهم عنوا به أنه غير مفترى مكذوب ، كما ذكره هو في

(١) سورة طه ، الآية : ١٤ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط . وفي الأصل ، س : بياض بقدر كلمة .

هذه المسألة ، فقال (١) :

الحجة الرابعة لهم من السمعيات : « ما روى أبو الحسين البصري (٢) في الغرر (٣) عن النبي ﷺ أنه قال : « ما خلق الله من سماء ولا أرض ولا سهل ولا جبل أعظم من آية الكرسي » (٤) ، وروى عنه - عليه السلام - أنه كان يقول في دعائه : « يا رب طه » ويس « يا رب القرآن العظيم » (٥) .

قال (٦) : ولا يقال هذا معارض بمبالغة السلف من الامتناع عن القول بخلق القرآن ، لأننا نقول : يحمل ذلك على (٧) الامتناع من إطلاق هذا اللفظ (٨) ، لأن لفظ (٩) الخلق قد يستعمل في الافتراء ضرورة التوفيق بين الروايات .

قلت : وجواب هذه الحجة سهل ، فإنه لا خلاف بين أهل العلم بالحديث أن هذين الحديثين كذب على رسول الله ﷺ وأهل الحديث

-
- (١) أبو عبد الله الرازي في نهاية العقول - مخطوط - اللوحة : ١٣٢ .
 - (٢) في نهاية العقول : أبو الحسن ، وهو خطأ . وتقدمت ترجمته ص ٣١٤ .
 - (٣) الغرر : سوف يرد الكلام عليه في ص ٦٤٨ .
 - (٤) الشيخ رحمه الله بين أن هذا الحديث مكذوب على رسول الله ﷺ في جوابه على هذه الحجة بعد أسطر قليلة ، وأنه لا يوجد في شيء من كتب الحديث . وقد ورد هذا الحديث المكذوب في نهاية العقول بلفظ : « ما خلق الله في السماء والأرض ولا في سهل ولا جبل . . . » .
 - (٥) أيضاً هذا الحديث مكذوب على رسول الله ﷺ وقد بين ذلك الشيخ - رحمه الله - فيما بعد ، وأوضح أن هذا الحديث والذي قبله لا يوجدان في شيء من كتب الحديث ، ولا في شيء من كتب المسلمين أصلاً بإسناد معروف .
 - (٦) أي : الرازي في نهاية العقول . قال : إضافة من الشيخ للبيان . والكلام متصل .
 - (٧) في س : على أن .
 - (٨) في نهاية العقول : . . . الامتناع من هذه اللفظة .
 - (٩) لفظ : ساقطة من : نهاية العقول .

يعلمون أن ذلك مفترى عليه بالضرورة ، كما يعلمون ذلك في أشياء كثيرة من الموضوعات عليه ، ويكفي أن نقل ذلك عن رسول الله ﷺ لا يوجد في شيء من كتب الحديث ، ولا في شيء من كتب المسلمين أصلاً بإسناد معروف ، بل الذي رووه في كتب أهل الحديث بالإسناد المعروف عن ابن عباس أنه أنكر على من قال ذلك .

فروي من [غير] (١) وجه عن عمران بن حدير (٢) عن عكرمة قال : « صليت مع ابن عباس على رجل ، فلما دفن قام رجل فقال : يارب القرآن اغفر له ، فوثب إليه ابن عباس فقال : مه إن القرآن منه » .
وفي رواية : « القرآن كلام الله ليس بمربوب ، منه خرج وإليه يعود » (٣) .

فهذا الأثر المأثور عن ابن عباس هو ضد ما رووه ، وأما ما رووه فلا يؤثر لا عن النبي ﷺ ولا عن أحد من الصحابة ولا التابعين أصلاً .
وكذلك الحديث الآخر : « ما خلق (٤) الله من سماء ولا أرض » فإن هذا لا يؤثر عن - النبي ﷺ - أصلاً ، ولكن يؤثر عن ابن مسعود نفسه (٥) .

-
- (١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .
(٢) في جميع النسخ : حدير . وهو خطأ . وتقدم التعريف به .
(٣) سبق تخريجه ص ٢٩٤ ، ٣٦٥ .
(٤) في س ، ط : وهو قوله ما خلق . .
(٥) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد بلفظ آخر سوف يذكره الشيخ - رحمه الله - بعد عدة أسطر .

وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات ص ٢٨٨ . وأبو عبد الله الجوزقاني في الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير ٢/٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ . والسيوطي في الدر المنثور ٧/٢ . وكلهم بلفظ : « ما من سماء . . . » .
وقد أخرج السيوطي في المصدر السابق ص ٨ : عن ابن الضريس ومحمد بن نصر والهرابي في فضائله عن ابن عباس قال : ما خلق الله من سماء ولا أرض ولا سهل ولا جبل أعظم من سورة البقرة ، وأعظم آية فيها آية الكرسي .

وقد ثبت عن ابن مسعود بنقل العدول أنه قال : من حلف بالقرآن فعلية بكل آية يمين ، ومن كفر بحرف منه فقد كفر به أجمع»^(١) .

وقد اتفق المسلمون على أن الكفارة لا تجب بما يخلقه في الأجسام ، فعلم أن القرآن كان عند ابن مسعود صفة لله ، لا مخلوقاً له ، وأن معنى ذلك الأثر أنه ليس في الموجودات المخلوقة ما هو أفضل من آية الكرسي ، لا أنها^(٢) هي مخلوقة ، كما يقال : الله أكبر من كل شيء ، وإن كان ذلك الكبير مخلوقاً ، والله تعالى ليس بمخلوق ، وبذلك فسر الأئمة قول ابن مسعود .

ذكر الخلال في كتاب السنة^(٣) ، عن سفيان ابن عيينة أنه ذكر هذا الحديث الذي يروى = ما خلق الله من سماء ولا أرض ولا جبل أعظم من آية الكرسي ، قال^(٤) : فقال ابن عيينة^(٥) هو هكذا : « ما خلق الله من شيء إلا وآية الكرسي أعظم مما خلق » .

= وسوف بين الشيخ في مناقشته القرية المراد من هذا الأثر .
وانظر : الأسماء والصفات - للبيهقي - ص ٢٨٨ .

- (١) تقدم تخريجه ص ٢٩٢ .
- (٢) في ط : لأنها . وهو خطأ كبير يحيل المعنى .
- (٣) لم أجد هذا النقل ، وكذا ما بعده في السنة للخلال ، ولعل هذه النقول في بقية الكتاب المخطوط الذي لم يقع تحت يدي .
- وكلام ابن عيينة أورده الترمذي في سننه ١٦١/٥ كتاب فضائل القرآن - باب ما جاء في سورة آل عمران - رقم ٢٨٨٤ بلفظ : « حدثنا محمد بن إسماعيل قال : حدثنا الحميدي ، حدثنا سفيان بن عيينة في تفسير حديث عبد الله بن مسعود قال : ما خلق الله من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي ، قال سفيان : لأن آية الكرسي هي كلام الله وكلام الله أعظم من خلق الله من السماء والأرض .
- (٤) قال : ساقطة من : س ، ط .
- (٥) في س : عينه . وهو خطأ وتقدم التعريف به .

وروى الخلال عن أبي عبيد قال : وقد قال رجل^(١) : ما خلق الله من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي ، أفليس يدلك على أن هذا مخلوق .

قال أبو عبيد : إنما قال : ما خلق الله من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي ، فأخبر الله أن السماء والأرض أعظم من خلق ، وأخبر أن آية الكرسي التي هي من صفاته أعظم من هذا العظيم المخلوق .

وروى عن أحمد بن القاسم قال : قال أبو عبد الله : هذا الحديث ما خلق الله من سماء ولا أرض ولا كذا أعظم فقلت لهم : إن الخلق ها هنا وقع على السماء والأرض ، وهذه الأشياء لا على القرآن ، لأنه قال : ما خلق الله من سماء ولا أرض ، فلم يذكر خلق القرآن ها هنا .

وقال البخاري في كتاب خلق الأفعال^(٢) : « وقال الحميدي ، ثنا سفيان ، ثنا حصين ، عن مسلم بن صبيح ، عن شتير بن شكل^(٣) ، عن عبد الله^(٤) ، قال : ما خلق الله من أرض ولا سماء ولا جنة ولا نار أعظم من ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾^(٥) .

(١) في س : زحل . وهو خطأ .

(٢) خلق أفعال العباد - للبخاري - ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٣) في س : تستير . وفي ط : تستر .

هو : أبو عيسى شتير بن شكل بن حميد العيسي الكوفي ، روى له مسلم والأربعة ، وثقه النسائي وغيره ، توفي في حدود التسعين للهجرة .

راجع : الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم - ٣٨٧/١/٢ - ت : ١٦٨٨ .

وتهذيب التهذيب - لابن حجر - ٣١١/٤ ، ٣١٢ . والوافي بالوفيات - للصفدي - ١١٢/١٦ .

(٤) هو عبد الله بن مسعود ، وقد أخرج هذا الأثر عنه السيوطي في الدر المنثور . ٧/٢ .

(٥) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٥ .

قال سفيان [في]^(١) تفسيره : إن كل شيء مخلوق ، والقرآن ليس بمخلوق ، وكلامه أعظم من خلقه ، لأنه إنما يقول للشيء كن فيكون ، فلا يكون شيء أعظم مما يكون به الخلق ، والقرآن كلام الله .
وأما تأويلهم أن السلف امتنعوا من لفظ الخلق لدلالته على الافتراء فألفاظ السلف منقولة عنهم بالتواتر عن نحو خمسمائة من السلف كلها تصرح بأنهم أنكروا الخلق الذي تعنيه الجهمية من كونه مصنوعاً في بعض الأجسام ، كما أنهم^(٢) سألوا جعفر بن محمد عن القرآن هل هو خالق أو مخلوق^(٣) ؟ فقال : ليس بخالق ولا مخلوق ، ولكنه كلام الله .
ومثل قول^(٤) علي - رضي الله عنه - لما قيل له : حكمت مخلوقاً ، فقال : ما حكمت مخلوقاً وإنما حكمت القرآن ، وأمثال ذلك مما يطول ذكره .

والمقصود هنا أن السلف اتفقوا على أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وهذا الذي أجمع عليه السلف ليس معناه ما قالت المعتزلة ، ولا ما قالته الكلابية ، وهذا الرازي ادعى الإجماع ، وإجماع السلف يناهض ما ادعاه من الإجماع ، فإن أحداً من السلف لم يقل هذا ولا هذا^(٥) ، فضلاً عن أن يكون إجماعاً ، [ويكفي أن يكون اعتصامه في هذا الأصل العظيم بدعوى إجماع]^(٦) ، والإجماع المحقق على خلافه ، فلو كان فيه

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : خلق أفعال العباد .

(٢) قول جعفر بن محمد بن علي بن الحسين الصادق يروى من طرق متعددة فراجعه في : السنة - لعبد الله بن أحمد بن حنبل - ص ٢٩ ، ٣٠ . وشرح اعتقاد أهل السنة والجماعة - للالكائي - ٢/٢٤١ - ٢٤٣ . والأسماء والصفات - للبيهقي - ص ٢٤٧ .

(٣) في س ، ط : أو هو .

(٤) تقدم .

(٥) أي : لم يقولوا مخلوق ولا مفترى ، وإنما قالوا : إنه كلام الله .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

خلاف لم تصح الحجة ، فكيف إذا كان الإجماع المحقق السلفي على خلافه .

الوجه الثالث :

أن الرجل^(١) قد أقر أنه لا نزاع بينهم وبين المعتزلة من جهة المعنى في خلق الكلام بالمعنى الذي يقوله المعتزلة ، وإنما النزاع لفظي حيث إن المعتزلة سمت ذلك المخلوق كلام الله ، وهم لم يسموه كلام الله .

ومن المعلوم بالاضطرار أن الجهمية من المعتزلة وغيرهم لما ابتدعت القول بأن القرآن مخلوق ، أو بأن كلام الله مخلوق أنكر ذلك عليهم سلف الأمة وأئمتها ، وقالوا : القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود ، فلو كان ما وصفته المعتزلة بأنه مخلوق وهو مخلوق عندهم - أيضاً - وإنما خالفوهم في تسمية كلام الله أو في إطلاق اللفظ لم تحصل هذه المخالفة العظيمة والتكفير العظيم بمجرد نزاع لفظي ، كما قال هو : إن الأمر في ذلك يسير ، وليس هو مما يستحق الإطئاب ، لأنه بحث لغوي وليس هو من الأمور المعقولة المعنوية ، فإذا كانت المعتزلة فيما أطلقتها لم تنازع إلا في بحث لغوي لم يجب تكفيرهم وتضليلهم وهجرانهم بذلك ، كما أنه هو وأصحابه لا يضللونهم في تأويل ذلك وإن نازعوهم في لفظ ، ومجرد النزاع اللفظي لا يكون كفراً ولا ضلالاً في الدين .

الوجه الرابع :

أنه قد استخف بالبحث في مسمى المتكلم ، وقال : إنه ليس مما يستحق الإطئاب ، لأنه بحث لغوي ، وهذا غاية الجهل بأصل هذه

(١) هو : الرازي ، وإقراره تقدم في النقل من نهاية العقول فراجعه في ص ٥٩٧ ،

المسألة ، وذلك أن هذه المسألة هي سمعية^(١) كما قد ذكر هو ذلك فإنه إنما أثبت ذلك بالنقل المتواتر عن الأنبياء - عليهم السلام - أن الله يتكلم . ولهذا لما قال له المنازع : إثبات كونه متكلماً أمراً ناهياً مخبراً بالإجماع لا يصح لتنازعهم في معنى الكلام .

أجاب بأننا نشبتها بالنقل المتواتر عن الأنبياء - عليهم السلام - أنهم كانوا يقولون : إن الله أمر بكذا ونهى عن كذا وأخبر بكذا وقال كذا وتكلم بكذا ، وإنا^(٢) نشبتها - أيضاً - بالإجماع - كما قرره^(٣) .

وإذا كان أصل هذه المسألة هو^(٤) الاستدلال بالنقل المتواتر بالإجماع على أن الله متكلم أمرناه ، كان العلم بمعنى المتكلم الأمر الناهي هل هو الذي قام به الكلام ؟ كالأمر والنهي والخبر ، أو هو من فعله ولو^(٥) في غيره ؟ هو أحد مقدمتي دليل المسألة الذي لا تتم إلا به ، فإنه إذا جاز أن يكون القائل الأمر الناهي المخبر لم يقيم به كلام ولا أمر ولا نهى ولا خبر ، بطلت حجة أهل الإثبات في المسألة من كل وجه ، فالإطناب في هذا الأصل هو أهم ما في هذه المسألة ، بل ليس في المسألة أصل أهم من هذا ، وبهذا الأصل كفر الأئمة الجهمية ، لأنهم علموا أن المتكلم هو الذي يقوم به الكلام ، وأن ذلك معلوم بالضرورة من الشرع والعقل واللغة عند الخاصة والعامة^(٦) ، وليس هذا بحثاً لغوياً كما زعمه بل هو بحث عقلي معنوي شرعي ، مع كونه - أيضاً - لغوياً كما نذكره في :

(١) في س : سمعته . وهو تصحيف .

(٢) في س ، ط : وبأنا .

(٣) في س ، ط : قرروه .

(٤) في الأصل : هي . ولعل ما أثبت من : س ، ط : يكون مناسباً للسياق .

(٥) في الأصل : وكو . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٦) في س : الطامة . وهو تصحيف .

الوجه الخامس :

وذلك أن كون المتكلم هو الذي يقوم به الكلام أو لا يقوم به الكلام ، وكون الحي يكون متكلماً بكلام يقوم بغيره ، هو مثل كونه حياً عالمياً وقادراً وسميعاً وبصيراً ومريداً بصفات تقوم بغيره ، وكون الحي العليم القدير لا تقوم به حياة ولا علم ولا قدرة ، وهذه كلها بحوث معقولة معنوية لا تختص بلغة دون لغة ، بل تشترك فيها الأمم كلها^(١) ، وهي - أيضاً - داخلة فيما أخبرت به الرسل عن الله ، فإن ثبوت حكم الصفة للمحل^(٢) الذي تقوم به الصفة أو لغيره ، أمر معقول يعلم بالعقل ، فعلم أنه مقام عقلي ، وهو مقام سمعي ، ولهذا يبحث معهم في سائر الصفات كالعلم والقدرة بأن الحي لا يكون عليمًا قديرًا إلا بما يقوم به من الحياة والعلم .

الوجه السادس :

أنه لولا ثبوت هذا المقام لما أمكنه أن يثبت^(٣) قيام معنى الأمر والنهي والخبر ، لأنه قرر بالإجماع أن الله أمر وناه ومخبر ، وأن ذلك ليس هو اللفظ ، بل هو معنى هو الطلب والزجر والحكم ، وهذه المعاني سواء كانت هي الإرادة والعلم أو غير ذلك .

يقال له : لا نسلم أنها قائمة بذات الله إن لم يثبت أن الأمر الناهي المخبر هو من قام به معنى الأمر والنهي والخبر ، بل يمكن أن يقال فيها ما يقوله المعتزلة في الإرادة والعلم ، إما أن يقولوا : يقوم بغير محل ، أو يقولوا : كونه أمرًا ومخبرًا مثل كونه عالمًا ، وذلك حال أو صفة ، فإنه إذا

(١) في س ، ط : كلهم .

(٢) في الأصل : لمحل . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٣) في س : ثبت .

جاز أن يكون الأمر والمخبر لم يقيم به خبر ولا أمر ، لم يمكنه ثبوت هذه المعاني قائمة بذات الله ، بل يقال له : هب أن لها معاني وراء الألفاظ ووراء هذه ، لكن لم قلت : إن الأمر الناهي هو من قام به تلك المعاني ، دون أن يكون من فعل تلك المعاني ؟

الوجه السابع :

أنه عدل عن الطريقة المشهورة لأصحابه في هذا الأصل ، فإنهم يثبتون أن المتكلم من قام به الكلام ، وأن معنى الكلام هو الطلب والزجر والحكم - كما ذكره -^(١) ثم يقولون : ولا يجوز أن يكون ذلك حادثاً في غيره لا في ذاته ، لأن ذاته لا تكون محلاً للحوادث [وبذلك أثبتوا قدم الكلام ، فقالوا : لو كان محدثاً لكان إما أن يحدثه في نفسه فيكون محلاً للحوادث]^(٢) وهو محال^(٣) أو غيره فيكون كلاماً لذلك المحل ، أو [لا^(٤)] محل فيلزم قيام الصفة بنفسها وهو محال ، وإنما عدل عنها لأنه قد بين أنه لم يقيم دليل على أن قيام الحوادث به محال ، بل ذلك لازم لجميع الطوائف ، ومن المعلوم أنه إذا جوز قيام الحوادث به ، بطل قول أصحابه في هذه المسألة ، وامتنع أن يقال : هو قديم ، لأنه إذا ثبت أن المتكلم هو من قام به الكلام ، أو ثبت^(٥) أن الله أمر ناه مخبر بمعنى يقوم به لا بغيره ، فإذا جاز أن يكون حادثاً ويكون صفة لله ، كما يقوله من يقول : إن الله يتكلم إذا شاء ويسكت إذا شاء كما يقوله جماهير أهل

(١) كما ذكره : ساقطة من : س ، ط . وتقدم ذكره لذلك في : نهاية العقول - مخطوط - اللوحة : ١٣٠ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .

(٣) في الأصل : أو محال . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط . وأثبتها لاقتضاء السياق لها .

(٥) في ط : أثبت .

الحديث والفقهاء ، وطوائف من أهل الكلام من المرجئة والشيعة والكرامية وغيرهم ، لم يجز^(١) أن يحكم بقدمه بلا دليل ، إلا كما يقوله من يقول من أئمة السنة - إن الله لم يزل متكلماً إذا شاء فيريدون أنه لم يزل متصفاً بأنه متكلم إذا شاء [وهو لا يقول بذلك]^(٢) فتبين أن الأصل الذي قرره يبطل قول المعتزلة وقول أصحابه ، ولا ينفذ حينئذ احتجاجه باجتماع هاتين الطائفتين ، إذ ليس ذلك إجماع الأمة .

الوجه الثامن :

أنه لما عارض الإجماع الذي ادعاه بنوع آخر من الإجماع ، وهو أن أحداً من الأمة لم يثبت قدم كلام الله بالطريق الذي ذكرتموه ، فيكون التمسك بما ذكرتموه خرقاً للإجماع .

أجاب : بأننا قد بينا في كتاب المحصول^(٣) أن إحداث دليل لم يذكره أهل الإجماع لا يكون خرقاً للإجماع .

فيقال له : هذا إن^(٤) كان قد استدل بدليل آخر منضمماً إلى دليل أهل الإجماع ، فإن ذلك لا يستلزم تخطئة أهل الإجماع ، وأما إذا بطل معتمد أهل الإجماع ودليلهم ، وذكر دليلاً^(٥) آخر كان هذا تخطئة منه لأهل الإجماع^(٦) ، والأمر هنا كذلك ، لأن الذين قالوا بقدمها إنما قالوا ذلك

(١) في س : لم يجر .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من : س ، ط . وقد ورد في الأصل : « وهو لا يقوم بذلك » غير أن الناسخ قد شطبها .

(٣) تقدم الإشارة إلى أنه في « المحصول في علم أصول الفقه » للرازي ٢/١/٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٤) في س ، ط : إذا .

(٥) في الأصل : دليل . والمثبت من : س ، ط .

(٦) نص على ذلك الآمدي في كتابه « إحكام الأحكام » ١/٢٧٣ .

لامتناع قيام الحوادث به [عندهم ^(١)] والذين قالوا بخلقها قالوا ذلك لامتناع قيام الصفات به ، وعنده كلتا ^(٢) الحجتين باطلة ، وهو احتجاج بإجماع الطائفتين ، وقد أقر بأن حجة كل منهما باطلة ، فلزم إجماعهم على باطل .

الوجه التاسع :

أنه إذا لم يكن في المسألة دليل قطعي سوى ما ذكره ، ولم يستدل به أحد قبله ، لم يكن أحد قد علم الحق في هذه المسألة قبله ، وذلك حكم على الأمة قبله بعدم علم الحق في هذه المسألة وذلك يستلزم أمرين : أحدهما : إجماع الأمة على ضلالة في هذا الأصل .

وثانيهما : عدم صحة الاحتجاج بإجماعهم الذي احتج به ، فإنهم إذا قالوا بلا علم ولا دليل لزم ^(٣) هذان المحذوران .

الوجه العاشر :

أن هذا إجماع مركب ، كاستدلال ^(٤) على قدم الكلام بقدم العلم ، وتفريقه بينهما فرق صوري ، وقوله للمعتزلة : نسلم ذلك ، ليس كذلك ، وذلك أن الأمة إذا اختلفت في مسألة على قولين لم يكن لما بعدهم إحداث قول ثالث ^(٥) ، والمعتزلة توافق على ذلك ، وقد اعتقد هو

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) في الأصل : كل . وفي س ، ط : كلام . ولعل ما أثبت هو الصواب .

(٣) لزم : مكررة في الأصل .

(٤) في س : كما استدلال .

(٥) هذا مذهب الجمهور، خلافاً لبعض الشيعة، وبعض الحنفية، وبعض أهل الظاهر.

راجع : إحكام الأحكام - للآمدي - ٢٦٨/١ .

والمحصول في علم أصول الفقه - للرازي - ١٧٩/١/٢ ، ١٨٠ .

وانظر ما كتبه مفصلاً عن هذه المسألة في ص .

أن هذه المسألة من ذلك^(١) ، وإذا^(٢) اختلفت في مسألتين على قولين فهل^(٣) يجوز لمن بعدهم أن يقول بقول طائفة في مسألة ، ويقول طائفة أخرى في مسألة أخرى بناء على المنع في الأولى ؟ على قولين : وقيل بالتفصيل ، وهو أنه إن^(٤) اتحد مأخذهما^(٥) لم يجز الفرق ، وإلا جاز ، وقيل : إن صرح أهل الإجماع بالتسوية لم يجز الفرق ، وإلا جاز^(٦) ، وإذا كان كذلك فهذه المسألة من هذا^(٧) القسم ، فإن النزاع في مسألة الكلام في مسائل كل واحدة غير مستلزمة للأخرى .

إحداهن : أن الكلام هل هو قائم به أم لا ؟

والثانية : الكلام هل هو الحروف والأصوات ، أو المعاني ، أو مجموعهما ؟

والثالثة : أن القائم به^(٨) هل يجب أن يكون لازماً له قديماً ، أو يتكلم إذا شاء ؟

والرابعة : أن المعاني هل هي من جنس العلم والإرادة ، أو جنس آخر ؟

-
- (١) في ط : ذلك .
(٢) في الأصل : وإذا . وأثبت المناسب من : س ، ط .
(٣) في س : فهو .
(٤) في الأصل : إذ . وأثبت المناسب من : س ، ط .
(٥) في الأصل : مأخذهم . وأثبت المناسب من : س ، ط .
(٦) يقول ابن قدامة رحمه الله : « لأن قوله في كل مسألة موافق مذهب طائفة ، ودعوى المخالفة للإجماع ههنا جهل بمعنى المخالفة ، إذ المخالفة نفي ما أثبتوه ، أو إثبات ما نفوه . . . » .
راجع : روضة الناظر وجنة المناظر - ص ٧٦ .
(٧) في الأصل : هذه . والمثبت من : س ، ط .
(٨) به : ساقطة من : ط .

الخامسة : أن المعاني هل هي معنى واحد ، أو خمس معان أو معان كثيرة ؟

وهذا كله فيه نزاع ، فكيف يعتقد^(١) أن هذا هو اختلاف الأمة في مسألة على قولين لم يكن لمن بعدهم إحداث قول ثالث .

ومما يوضح ذلك أنه أثبت بالدليل أن معنى الكلام الطلب والزجر والحكم ، ثم احتج بقول الذين قالوا هذا على أن هذه المعاني قديمة لكونهم قالوا بهذا وبهذا ، وهذا بعينه احتجاج بالإجماع المركب ، وهو لزوم موافقتهم في مسألة قد قام عليها الدليل لموافقتهم في مسألة لم يبق عليها دليل^(٢) ، وأولئك قالوا : هو محدث وليس هو هذه المعاني ، فلم لا يجوز أن يوافق هؤلاء في الحدوث^(٣) ، وهؤلاء في هذه المعاني وهو في بنائه خاصة مذهب الأشعري على هذا الأصل ، بمنزلة الرافضة في بنائهم لإمامة علي التي هي خاصة مذهبهم على نظير^(٤) هذا الأصل .

ومعلوم أن خاصة مذهب الأشعري وابن كلاب التي تميز بها هو ما ادعاه من أن كلام الله معنى واحد قديم قائم بنفسه ، إذ ما سوى ذلك من المقالات في الأصول هما مسبوقان إليه ، إما من أهل الحديث وإما من أهل الكلام .

كما أن خاصة مذهب الرافضة الإمامية من الاثني عشرية ونحوهم هو إثبات الإمام المعصوم ، وادعاء ثبوت إمامة علي بالنص عليه ، ثم على غيره واحداً بعد واحد^(٥) ، وهم وإن كانوا يدعون في ذلك نقلاً متواتراً

(١) في الأصل : يعتمد . والمثبت من : س ، ط .

(٢) في ط : الدليل .

(٣) في س ، ط : الحروف .

(٤) في ط : نظر .

(٥) الرافضة يقولون بوجود عصمة الإمام ، ومتى كان كذلك ، كان الإمام هو علياً - رضي الله عنه - لأن أبا بكر وعمر وعثمان لم يكونوا معصومين اتفاقاً - بزعمهم =

بينهم ، فقد علموا أن جميع الأمة تنكر ذلك ، وتقول : إنها تعلم بالضرورة وبأدلة كثيرة بطلان ما ادعوه من النقل ، وبطلان كونه صحيحاً من جهة الآحاد^(١) ، فضلاً عن التواتر ، وقد علم متكلموا الإمامية أنه لا يقوم على أحد حجة بما يدعونه من التواتر أو الإجماع^(٢) ، فإن الشيء

= وعلي - رضي الله عنه - معصوم فيكون هو الإمام .

ويقولون - أيضاً : يجب أن يكون منصوباً عليه ، وغير علي - رضي الله عنه - لم يكن منصوباً عليه بالإجماع ، فتعين أن يكون هو الإمام .
انظر : منهاج الكرامة في معرفة الإمامة - لابن المطهر - ص ١٤٥ ، ١٤٦ .
وعقائد الإمامية الاثني عشرية - للزنجاني - ١/٤١ - ٤٣ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٣/١٨٩ ، ١٨١ ، ١٨٢ .

وقد عرف العصمة بأنها : « عبارة عن قوة العقل من حيث لا يغلب مع كونه قادراً على المعاصي كلها . . . » .

وقد رد شيخ الإسلام - رحمه الله - هذا القول وناقشه مناقشة موضوعية من وجوه عدة يستطيع القارئ الاطلاع عليها في « منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية » ٣/٢٤٦ - ٢٧٠ .

ويمكن الوقوف على رد الشيخ - رحمه الله - على الرافضة فيما قالوه من وجوب عصمة الإمام والنص عليه - باختصار - في :

مختصر منهاج السنة النبوية لابن تيمية - للحافظ الذهبي - ص ٤٠٥ - ٤١٥ .
وانظر : الرد على الرافضة - للشيخ محمد بن عبد الوهاب - ص ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٤ .
ومختصر التحفة الاثني عشرية - للدهلوي - ص ١١٦ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٧٧ - ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٢ .

(١) في الأصل : الاتحاد . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط .

والتواتر : هو الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة ، ولا بد في إسناده من استمرار هذا الشرط في رواته من أوله إلى منتهاه ، وينقسم إلى : متواتر لفظي ومتواتر معنوي . والآحاد : ما سوى المتواتر .

انظر : علوم الحديث - لابن الصلاح - ص ٢٤١ ، ٢٤٢ .
ونزهة النظر - لابن حجر - ص ١٨ - ٢٥ . وتدريب الراوي - للسيوطي - ١٧٦/٢ - ١٧٩ .

(٢) في ط : والإجماع .

إذا لم يتواتر عند غيرهم لم يلزمهم اتباعه ، وإجماعهم الذي يسمونه إجماع الطائفة المحقة لا يصح حتى يثبت أنهم الطائفة المحقة ، وذلك فرع ثبوت المعصوم ، وهم يجعلون من أصول دينهم الذي لا يكون الرجل مؤمناً إلاّ به ، هو الإقرار بالإمام المعصوم المنتظر ، ويضم إلى ذلك جمهور متأخريهم الموافقين للمعتزلة: التوحيد والعدل الذي ابتدعته المعتزلة^(١) .

فهذه ثلاثة أصول مبتدعة ، والأصل الرابع : هو الإقرار بنبوة محمد ﷺ وهذا هو الذي وافقوا فيه المسلمون .

والغرض هنا بيان أن هذه الحجة نظير حجة الرافضة ، فإنهم يقولون : يجب على الله أن ينصب في كل وقت إماماً معصوماً ، لأنه لطف في التكليف ، واللطف على الله واجب ، ويحتجون على ذلك بأقيسة يذكرونها^(٢) .

(١) أصول المعتزلة التي يبنون عليها مذهبهم الباطل خمسة منها : التوحيد والعدل .
 (٢) الرافضة يعتقدون أن اللطف واجب على الله تعالى ، ويبينون معنى اللطف بأنه ما يقرب العبد إلى الطاعة ، ويبعده عن المعصية ، بحيث لا يؤدي إلى الإلجاء .
 ومن اللطف عندهم نصب الإمام ، ونصرته وتمكيته .
 وقد أورد معتقدهم هذا الدهلوي في مختصر التحفة الاثني عشرية ، ورده بأدلة من الكتاب وبحجج عقلية يمكن الاطلاع عليها في الصفحات التالية : ٨٧ ، ٨٨ ، ١١٦ ، ١١٧ .

وانظر : عقائد الإمامية الاثني عشرية - للزنجاني ٧٤/١ .
 وأما اللطف عند المعتزلة فهو كما وصفه القاضي عبد الجبار في المغني ٩/١٣ حيث قال : « اعلم أن المراد بذلك عند شيوخنا - رحمهم الله - ما يدعو إلى فعل الطاعة على وجه يقع اختيارها عنده ، أو يكون أولى أن يقع عنده ، فعلى هذين الوجهين يوصف الأمر الحادث بأنه لطف ، وكلاهما يرجع إلى معنى واحد وهو ما يدعو - إلى الفعل - لكن طريقة الدواعي إليه تختلف ... » .
 وهم أوجبوا اللطف على الله بأقيسة أطالوا في تفصيلها ، كما في الجزء الثالث عشر من المغني ، إذ أفرده القاضي عبد الجبار في الكلام على اللطف وذكر =

كما ثبت هذا ونحوه أن الكلام معنى مباين للعلم والإرادة بأقيسة يذكرونها^(١) ، فإذا زعموا أنهم أثبتوا ذلك بالقياس العقلي ، ويقولون : إن المعصوم يجب أن يكون معلوماً بالنص ، إذ لا طريق إلى العلم بالعصمة إلا النص ، ثم يقولون : ولا منصوص عليه بعد النبي ﷺ إلا علي لأنه ليس في الأمة من ادعى النص لغيره ، فلو لم يكن هو منصوصاً عليه لزم إجماع الأمة على الباطل ، إذ القائل قائلان : قائل بأنه منصوص [عليه]^(٢) ، وقائل بأن لا نص عليه ولا على غيره ، وهذا القول باطل فيما زعموا بما يذكرونه من وجوب النص عقلاً ، فيتعين صحة القول الأول ، وهو أنه هو المنصوص عليه ، لأن الأمة إذا أجمعت^(٣) في مسألة على قولين كان أحدهما هو الحق ، ولم يكن الحق في ثالث ، فهذا نظير حجته .

ولهذا لما تكلمنا على بطلان هذه الحجة لما خاطبت الرافضة وكتبت في ذلك ما يظهر به المقصود ، وأبطلنا ما ذكره من

= الخلاف فيه .

وانظر : شرح الأصول الخمسة - للقاضي عبد الجبار - ص ٥١٨ - ٥٢٥ ، « فصل في وجوب الألفاظ وذكر الخلاف فيه » .
(١) يقول الإيجي : « وأنه غير العلم ، إذ قد يخبر الرجل عما لا يعلمه ، بل يعلم خلافه أو يشك فيه .

وغير الإرادة ، لأنه قد يأمر بما لا يريده ، كالمختبر لعبده ، هل يطيعه أم لا ؟
وكالمعتذر من ضرب عبده بعصيانه ، فإنه قد يأمره وهو يريد ألا يفعل المأمور به .

فإذا هو صفة ثالثة قائمة بالنفس . . . » .

راجع : المواقف - للإيجي - ص ٢٩٤ .

وقد أطلال بذكر الأقيسة « الأمدي » في غاية المرام في علم الكلام ص ٩٩ ،

. ١٠٠

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٣) في س ، ط : اجتمعت .

الدلالات^(١) على وجوب معصوم ، وبينت^(٢) تناقض هذا الأصل ، وامتناع توقف التكليف عليه ، وأنه يفضي إلى تكليف ما لا يطاق^(٣) ، وخاطبت بذلك أفضل من رأيته منهم واعترف بصحة ذلك بالإنصاف في مخاطبته ، وليس هذا موضع ذلك^(٤) .

لكن المقصود الاحتجاج^(٥) بالإجماع ، فإننا قلنا لهم : لا نسلم أن أحداً من الأئمة^(٦) لم يدع النص على غير علي ، بل طوائف من أهل السنة يقولون : إن خلافة أبي بكر ثبتت بالنص ، ثم منهم من يقول : بنص جلي ، ومنهم من يقول : بنص خفي .
وأيضاً فالراوندية^(٧) تدعي

(١) في س ، ط : الدلالة .

(٢) في س : بننت .

(٣) في س : مال يطاق . وهو تصحيف .

(٤) لعل الشيخ - رحمه الله - يقصد ابن المطهر الحلبي (٦٤٨ - ٧٢٦) أحد صناديد التشيع ومؤلف كتاب « مناهج الكرامة في معرفة الإمامة » الذي نقضه شيخ الاسلام في كتابه العظيم « مناهج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية » بعد إلحاح ممن أحضر الكتاب للشيخ - رحمه الله - وطلبهم بيان ما في هذا الكتاب من الضلال وباطل الخطاب ، لما في ذلك من نصر عباد الله المؤمنين ، وبيان بطلان أقوال المفتريين الملحدين .

انظر : الصفحة الأولى والثانية من « مناهج السنة النبوية » لابن تيمية .

(٥) في س ، ط : والاحتجاج .

(٦) في الأصل : الأئمة . وأثبت ما رأيته صواباً من : س ، ط .

(٧) في ط : الراوندية .

والراوندية : من فرق المعتزلة ، وتنسب إلى أبي الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي ، أو ابن الراوندي - نسبة إلى راوند من قرى أصبهان - فيلسوف مجاهر بالإلحاد ، طعن في القرآن الكريم .

قال ابن حجر : كان أولاً من متكلمي المعتزلة ، ثم تزندق ، واشتهر

بالإلحاد ، مات سنة ٢٩٨ هـ .

راجع : المنتظم - لابن الجوزي - ٩٩/٦ - ١٠٥ . ولسان الميزان - لابن حجر =

[النص^(١) على العباس .

وأيضاً فالمدعون للنص على علي مختلفون في أن يقال النص عنه في ولده اختلافاً كثيراً ، فلا يمكن أن يقال : إنه لم يدع أحد النص على واحد بعد واحد ، إلا ما ادعوه في المنتظر ، بل إخوانهم الشيعة يدعون دعاوى مثل دعاويهم لغير المنتظر ، فبطل الأصل الذي بنوا عليه إمامة المعصوم ، الذي يجب على أهل عصره طاعته .

ولو فرض أن علياً كان هو الإمام فإنه لا يجب علينا طاعة من قد مات بعينه إلا الرسول^(٢) ، وإنما المتعلق بنا ما يدعونه من وجوب طاعتنا لهذا الحي المعصوم ، ولو فرض أنه لم يدع النص غيرهم^(٣) ، فهذه الحيلة التي سلكوها في تقرير النص على علي ، مبنية على كذب افتروه ، وقياس وضعوه^(٤) ، لئفاق^(٥) ذلك الكذب ، فإنهم افتروا النص ، ثم زعموا أن ما ابتدعوه وافتروه من القياس^(٦) ، مع ما ادعوه من الإجماع ، يقتضي بثبوت هذا الذي افتروه ، كما أن هؤلاء ابتدعوا مقالة افتروها في كلام الله لم يسبقوا إليها^(٧) ، ثم ادعوا أن ما ابتدعوه وافتروه

= ٣٢٣/١ ، ٣٢٤ . والأعلام - للزركلي - ٢٥٢/١ ، ٢٥٣ . والممل والنحل - للشهرستاني - ٥٩/١ ، ٧٦ .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) في س : الاسول . وهو تصحيف .

(٣) في الأصل : على غيرهم . وأثبت ما رأيت الصواب من : س ، ط .

(٤) في س : ومنعوه .

(٥) أي : لترويجه . يقال : نفق البيع نفاقاً : راج .

انظر : لسان العرب - لابن منظور - ٣٥٧/١٠ (نفق) .

(٦) في س ، ط : عن العباس .

(٧) وهي قولهم : إن كلام الله معنى واحد قائم بنفسه ، إذ ما سوى هذه المقالة من

المقالات سبقوا إليها ، كما بينه الشيخ - رحمه الله - فيما تقدم ص ٦٢٥ . انظر :

درء العقل والنقل - لابن تيمية - ٩٨/٢ ، ٩٩ .

من (١) القياس مع ما ادعوه من الإجماع ، يحقق هذه الفرية (٢) .

وعامة أصول أهل البدع والأهواء الخارجين عن الكتاب والسنة تجدها مبنية على ذلك ، على نوع (٣) من القياس الذي وضعوه ، وهو مثل ضربوه يعارضون به ما جاءت به الرسل ، ونوع من الإجماع الذي يدعونه ، فيركبون من ذلك القياس العقلي ، ومن هذا الإجماع السمعي ، أصل دينهم .

ولهذا تجد أبا المعالي - وهو أحذق (٤) المتأخرين - إنما يعتمد فيما يدعيه من القواطع على نحو ذلك .

وهكذا أئمة أهل الكلام في الأهواء ، كأبي الحسين البصري (٥) ومشايخه (٦) ونحوهم ، لا يعتمدون لا على كتاب ، ولا على سنة - ولا على إجماع مقبول في كثير من المواضع ، بل يفارقون أهل الجماعة ذات الإجماع المعلوم ، بما يدعونه هم من الإجماع المركب ، كما يخالفون صرائح المعقول بما يدعونه من المعقول (٧) ، وكما يخالفون الكتاب والسنة اللذين هما أصل الدين ، بما يضعونه من أصول الدين .

(١) في س ، ط : عن .

(٢) في س : القربة .

(٣) في س ، ط : أنواع .

(٤) في س ، ط : أحد .

(٥) البصري : ساقطة من : س .

(٦) في س ، ط : مشائخهم .

(٧) فرق الشيخ - رحمه الله - بين صريح المعقول وبين المعقول المدعى الذين فيه

تلبس من أهل الأهواء ..

الوجه الحادي عشر :

أن هذا الإجماع نظير الحجج الإلزامية ، وقد قرر في أول كتابه أنه من الأدلة الباطلة التي لا تصلح لا بالنظر ولا بالمناظرة^(١) ، وذلك أن المنازع له يقول^(٢) : إن ما قلت بقدمها لا متناع قيام الحوادث به ، فإما أن يصح هذا الأصل أو لا يصح ، فإن صح كان هو الحجة في المسألة ، ولكن قد ذكرت أنه لا يصح ، وإن [لم^(٣)] يصح بطل مستند قول من يقول بالقدم ، وصح منه القدم على هذا التقدير وهو أن يقول : لا نسلم - إذا جاز أن تحله الحوادث - وجوب قدم ما يقوم به ، وهذا منع ظاهر ، وذلك أنه لا فرق بين إقامة قوله بحجة إلزامية وبين إبطال قول منازعيه بحجة إلزامية .

الوجه الثاني عشر :

أنه لم يثبت أن معنى الأمر والنهي ليس هو الإرادة والكرهية ، إلا بما ذكره في مسألة خلق الأفعال وإرادة الكائنات^(٤) وذلك إنما يدل على الإرادة العامة الشاملة لكل موجود ، المنتفية عن كل معدوم ، فإنه ما شاء

(١) في س ، ط : لا للنظر ولا للمناظرة .

وانظر : كتاب نهاية العقول في دراية الأصول - لأبي عبد الله الرازي - مخطوط - اللوحة الأولى ، حيث قرر أن مما تميز به كتابه هذا عن سائر الكتب المصنفة في أصول الدين ، استنباط الأدلة الحقيقية ، والبراهين اليقينية ، المفيدة للعلم الحقيقي ، واليقين التام ، لا الإلزامات التي تنتهي المقصود من إيرادها مجرد التعجيز والإفحام .

(٢) في س ، ط : يقول له .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، يقتضيها السياق .

(٤) يشير الشيخ - رحمه الله - إلى قوله - المتقدم - في نهاية العقول أن الله تعالى قد يأمر بما لا يريد ، وينهى عما يريد ، فوجب أن يكون معنى « افعَل » و« لاتفعل » في حق الله شيئاً سوى الإرادة .

الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، وتلك الإرادة ليست^(١) هي الإرادة التي هي مدلول الأمر والنهي فإن هذه الإرادة مستلزمة للمحبة والرضا .

وقد فرق الله تعالى بين الإرادتين^(٢) في كتابه ، فقال في الأولى : ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ ﴾^(٣) وقال : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ ﴾^(٤) ، وقال : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾^(٥) ، وقال في الثانية : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ ﴾^(٦) ، وقال : ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾^(٧) ، وقال تعالى : ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ ﴾

(١) في الأصل : ليس . والمثبت من : س ، ط .

(٢) المحققون من أهل السنة يقولون : الإرادة في كتاب الله نوعان :

الأولى : إرادة قدرية كونية خلقية ، وهي المشيئة الشاملة لجميع الموجودات ، فهي المذكورة في قول المسلمين : ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن .
والثانية : إرادة دينية شرعية أمرية ، وهي المتضمنة للمحبة والرضا ، فهي المذكورة في قول الناس لمن يفعل القبائح : هذا يفعل ما لم يرده الله ، أي : لا يحبه ولا يرضاه ولا يأمر به .

وقد مثل الشيخ - رحمه الله - للنوعين من كتاب الله في المتن .

انظر : منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٢/ ٣٤ ، ٣٥ .

وشرح الطحاوية - لصدر الدين الحنفي - ص ١١٦ ، ١١٧ .

(٣) سورة الأنعام ، الآية : ١٢٥ .

(٤) سورة المائدة ، الآية : ٤١ .

(٥) سورة هود ، الآية : ٣٤ .

(٦) سورة البقرة ، الآية : ١٨٥ .

(٧) سورة المائدة ، الآية : ١ .

عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١﴾ وقال تعالى : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾ .

الوجه الثالث عشر :

أنه لما طولب بالفرق بين ماهية الطلب والإرادة ذكر وجهين : أحدهما : أن القائل قد يقول لغيره : إني أريد منك الأمر الفلاني وإن كنت لا أمرك به .

والثاني : هب أنه لم يتخلص لنا في الشاهد الفرق بين طلب الفعل وإرادته لكنا دللنا على أن لفظ « افعل » إذا وردت في كتاب الله فإنه لا بد وأن تكون دالة على طلب الفعل ، وبيننا أن ذلك الطلب لا يجوز أن يكون نفس تصور الحروف ولا إرادة^(٣) الفعل ، فلا بد أن يكون أمراً مغايراً لهما ، فليس كل ما نجد له في الشاهد نظيراً وجب نفيه غائباً وإلا تعذر^(٤) إثبات الإله ، وهذان الجوابان ضعيفان .

أما الأول فقد يقال : هو مستلزم للإرادة ، وقد يقال : هو نوع خاص من الإرادة على وجه الاستعلاء ، فإذا قيل : أريد منك فعل هذا ولا أمرك به ، أي : لا أستعلي عليك ، فإن المريد قد يكون سائلاً خاضعاً لإرادة العبد من ربه .

(١) سورة المائدة ، الآية : ٦ .

في الأصل : ليظهرهم . وهو خطأ من الناسخ .

(٢) سورة النساء ، الآيات : ٢٦ - ٢٨ .

في ط : يميلوا . وهو خطأ .

(٣) في س : والإرادة .

(٤) في الأصل : ولا تعذر . وفي س : ولا نقدر . وأثبت المناسب للسياق من :

وأما الثاني : فيقال له : إذا ثبت أن معنى الأمر في الشاهد إنما هو من جنس الإرادة كانت هذه حقيقته ، والحقائق لا تختلف شاهداً ولا غائباً ، وذلك أن كون هذه الصفة هي هذه ، أو مستلزماً لهذه ، أو غيرها^(١) ، إنما يعلمه^(٢) بما نعلمه في الشاهد .

الوجه الرابع عشر :

أن النهي مستلزم لكراهة^(٣) المنهي عنه ، كما أن الأمر مستلزم لمحبة المأمور به ، والمكروه لا يكون مراداً ، فلا بد أن تكون الإرادة المتنتفية^(٤) عن المكروه الواقع غير الإرادة اللازمة له ، وهذا أورده عليه في مسألة إرادة الكائنات ، ولم يجب عنه إلا بأن قال : « لا نسلم أنها مكروهة ، بل هي منهي عنها » .

ومعلوم أن هذا الجواب مخالف لإجماع^(٥) المسلمين ، بل ما^(٦) علم بالضرورة من الدين ، ويخالف ما قرره هو في أصول الفقه^(٧) ، وقد قال تعالى : ﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾^(٨) .

الوجه الخامس عشر :

أن طوائف يقولون لهم : معنى الخبر لم لا يجوز أن يكون هو العلم ، لا سيما أن كثيراً من الناس يقولون : إن معنى الكلام يؤول إلى

(١) في س ، ط : أو غيره .

(٢) في ط : نعلمه .

(٣) في س ، ط : لكراهية .

(٤) في س ، ط : المنفية .

(٥) في ط : لإجماع .

(٦) في ط : لما .

(٧) انظر : المحصول في علم أصول الفقه - لأبي عبد الله الرازي .

(٨) سورة الإسراء ، الآية : ٣٨ .

الخبر ، وإذا^(١) كان معنى الكلام يؤول إلى الخبر ومعنى الخبر يؤول إلى العلم كان الكلام يؤول إلى العلم ، لكن قول من يقول : إن الكلام يؤول كله إلى الخبر المحض كما يقوله طائفة منهم^(٢) ، هو قول ضعيف ، فإنه وإن كان الطلب الذي هو الأمر والنهي يستلزم علماً وخبراً ، لكن ليس هو نفس ذلك ، بل حقيقة الطلب يجدها الإنسان من نفسه ويعلمها بالإحساس الباطن ، ويجد الفرق بين ذلك^(٣) وبين كونه مخبراً محضاً ، مع أن الخبر - أيضاً - وقد يستلزم طلباً وإرادة في مواضع كثيرة لكن تلازم الخبر والطلب والعلم والإرادة لا تمنع أن يعلم أن أحدهما ليس هو الآخر ، فالإنسان يخبر عن الأمور التي لا تتعلق بفعله بالإثبات والنفي خبراً محضاً ، وقد يتعلق بذلك غرض من حب وبغض وما يتبع ذلك ، لكن معنى قوله : السماء فوقنا والأرض تحتنا خبر محض ، وكذلك معنى قوله : محمد رسول الله خبر ، لكن يتبعه محبة وتعظيم وطاعة ، وأما معنى قوله : اذهب وتعال وأطعمني واسقني ونحو ذلك ، فهو طلب محض ، ولكنه مسبق مستلزم للعلم والشعور بذلك كالأفعال الإرادية كلها ، فالأمر والنهي كالأفعال الإرادية ، كل ذلك مستلزم لما يقوم بالنفس من حب وطلب وإرادة ، وما يتبع ذلك من بغض وكراهة ، والخبر مستلزم للعلم والعلم يستلزم الحب والبغض والعمل - أيضاً - في عامة الأمور ، ولهذا يختلط باب الإنشاء بباب الأخبار لتلازم النوعين ، حيث

(١) في الأصل : إذ . وفي س : إذا . والمثبت من : ط .

(٢) بعد كلمة : « منهم » ورد في جميع النسخ « ابن » ثم بياض بقدر كلمة في :

الأصل وكلمتين في : س ، ط . ثم وردت كلمة « وطائفة » .

ولعل الكلام يستقيم بما أثبت ، ففي هذه الزيادة ركافة في الأسلوب ليست من

خصائص أسلوب الشيخ - رحمه الله - في كتابه الذي بين أيدينا .

(٣) في الأصل : نما . ولا معنى لها .

والمثبت من : س ، ط .

تلازما ، ولهذا يستعمل^(١) صيغة الخبر في الطلب كثيراً ، كما يستعمل^(٢) في الدعاء في باب غفر الله لفلان ، ويغفر الله له ، وفي الأمر مثل^(٣) : ﴿وَالْمَطْلَقَتُ يَرِيضَنَّ﴾^(٣) وذلك أكثر من استعمال صيغة الطلب في الخبر المحض ، كما قد قيل - إن كان من هذا الباب - في قوله : ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾^(٤) و«إذا لم تستح فاصنع ما شئت»^(٥) ، وذلك لأن المعنيين متلازمان في الأمر العام ، فإذا استعمل صيغة الخبر في الطلب فإنما استعمله^(٦) في لازمه ، وجعل اللازم لقوة الطلب له والإرادة كأنه موجود محقق مخبر عنه ، فكان هذا طلباً مؤكداً ولهذا يكثر ذلك في الدعاء الذي يجتهد فيه الداعي ، وهذا أحسن الكلام^(٧) .

أما إذا استعمل صيغة الخبر في الأمر المحض ، فالأمر فيه الطلب المستلزم للعلم الذي هو بمعنى الخبر ، فإذا لم يفد إلا معنى الخبر فإنه يكون قد سلب معناه الذي هو الطلب ونقض ذلك ولم يبق فيه شيء من معناه ، وذلك لأن العلم الذي يستلزم الطلب والإرادة هو تصور

(١) في ط : تستعمل . في الموضوعين .

(٢) في س ، ط : ومثل .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٨ .

(٤) سورة مريم ، الآية : ٧٥ . قل : ساقطة من : س ، ط .

(٥) جزء من حديث يروى عن أبي مسعود عقبة بن عمرو البديري - رضي الله عنه -

قال : قال رسول الله ﷺ : « إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم

تستح فاصنع ما شئت » .

صحيح البخاري ١٠٠/٧ كتاب الأدب - باب رقم ٧٨ .

وورد بلفظ : « ... إذا لم تستح فافعل ما شئت » عن أبي مسعود .

صحيح البخاري ١٥٢/٤ كتاب الأنبياء - الباب رقم ٥٤ . وسنن أبي داود

١٤٨/٥ - كتاب الأدب - باب في الحياء - الحديث /٤٧٩٧ ومسند الإمام أحمد

٢٧٣/٥ .

(٦) في س ، ط : استعمل .

(٧) في س ، ط : حسن في الكلام .

المطلوب ، ليس هو العلم بوقوعه أو عدم وقوعه ، فإذا استعمل اللفظ في الإخبار عن^(١) وقوع المطلوب أو عدم وقوعه كان قد استعمل في شيء ليس من معنى اللفظ ولا من لوازمه ، ولهذا قال من قال من أهل التحقيق: إن استعمال صيغة الأمر في الخبر لم يقع ، لأنه ليس على ذلك شاهد ، والقياس يأباه ، لأنه استعمال^(٢) للفظ في شيء ليس من لوازم معناه ، ولا من ملزوماته فهو أجنبي عنه ، وما ذكر^(٣) من الآية والحديث فليس المراد به الخبر ، بل الآية على ظاهرها ، ومن كان في الضلالة فالله مسؤول مدعو بأن يمد له من العذاب مداً ، وإن كان - سبحانه - هو المتكلم بطلب نفسه ودعاء نفسه ، كما في الدعاء الذي يدعو به وهو صلاته [ولعنته]^(٤) كما قال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾^(٥) ، وقوله : ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ ﴾^(٦) فإن صلاته تتضمن ثناءه ودعائه - سبحانه - وتعالى - فإن طلب الطالب من نفسه أمر ممكن في حق الخالق والمخلوق كأمر الإنسان لنفسه ، كما قال : ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾^(٧) ، وقد يقال من ذلك قوله : ﴿ وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرِيكُمْ مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا

(١) في الأصل : من . ولا معنى لها . والمثبت من : س ، ط .

(٢) في الأصل : استعمل . وأثبت المناسب من : س ، ط .

(٣) في ط : ذكره .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط . وبياض بقدر كلمة بالأصل .

والآيات التي تتضمن لعنة الله على من يستحقها من خلقه كثيرة كقوله تعالى :
﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ ٥٧ / الأحزاب . وقوله :
﴿ فِيمَا نَقُضُوا مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَنَاسِيَةً . . . ﴾ ١٣ / المائدة .

(٥) سورة الأحزاب ، الآية : ٥٦ .

(٦) سورة الأحزاب ، الآية : ٤٣ .

(٧) سورة يوسف ، الآية : ٥٣ .

يَفْقَهُونَ ﴿١﴾ ، وهذا القول أورده (٢) الرازي سؤالاً في مسألة وحدة الكلام ، كما تقدم لفظه في ذلك (٣) .

وأجاب عنه بما ذكره من قوله : ليس هذا بشيء ، لأن حقيقة الطلب كحقيقة حكم الذهن بنسبة أمر إلى أمر ، وتلك المغايرة معلومة بالضرورة ، ولهذا يتطرق (٤) التصديق والتكذيب إلى أحدهما دون الآخر .

وهذا الذي ذكره من الفرق صحيح كما ذكرناه ، ونحن إنما ذكرناه لتوكيد الوجه الأول وهو المقصود هنا ، وهو أن يقال : إن معنى الخبر هو العلم ، وبابه (٥) من الاعتقاد ونحو ذلك ، فإن هذا قاله طوائف ، بل أكثر الناس ، بل عامة الناس يقولون ذلك ، ولا تجد الناس في نفوسهم شيئاً (٦) غير ذلك يكون (٧) معنى الخبر ، وكون معنى الخبر هو العلم أو نوع منه أظهر من كون الطلب هو الإرادة أو نوعها منها (٨) ، لأنه هناك أمكنهم دعوى الفرق بأن الله قد أمر بمأمورات ، وهو لم يرد وجودها ، كما أمر به من لم يطعه (٩) ، وهذا متفق عليه بين أهل الإثبات ، وإنما تنازع فيه القدرية (١٠) ، ثم كون الأمر مستلزماً لإرادة ليست هي إرادة الوقوع كلام

(١) سورة التوبة ، الآية : ١٢٧ .

في الأصل : سقطت كلمة (سورة) من الآية .

(٢) في س ، ط : قد أورده .

(٣) راجع ص ٤٦٤ ، ٤٦٥ .

(٤) في الأصل : يطرق . والمثبت من : س ، ط . وتقدمت في كلام الرازي .

(٥) في س ، ط : وبأنه .

(٦) في الأصل : جنساً . وفي س : حساً . وأثبت ما رأيته مناسباً للكلام من : ط .

(٧) في الأصل ، س : يكون . وأثبت المناسب للمعنى من : ط .

(٨) كذا في جميع النسخ . والمراد في هذا الموضع أن الطلب نوع من الإرادة .

(٩) في الأصل : يعطه . ولا معنى لها . والمثبت من : س ، ط .

(١٠) وللإطلاع على نزاعهم ومناقشته يراجع : أصول الدين - للقاضي عبد الجبار

- ص ١٩٦ . وشرح الطحاوية - لصدر الدين الحنفي - ص ١١٥ - ١١٩ . =

آخر ، وأما هنا فلم يمكنهم أن يقولوا : إن الله أخبر بما لا يعلمه أو بما يعلم ضده ، بل علمه من لوازم خبره ، سواء كان هو معنى الخبر أو لازماً لمعنى الخبر ، ولهذا أخبر الله بأن القرآن لما جاءه^(١) العلم ، فقال : ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾^(٢) ، وقال : ﴿وَلَيْنِ اتَّبَعَتِ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾^(٣) .

وهذا مما احتج به الأئمة^(٤) في تكفير من قال بخلق القرآن ، وقالوا قولهم يستلزم أن يكون علم الله مخلوقاً ، لأن الله أخبر أن هذا الذي جاءه من العلم ، ولم يعن علم غيره ، فلا بد أن يكون عني أنه من علمه ومن جعل علم الله مخلوقاً قائماً بغيره فهو كافر ، ولا ريب أن كل واحد من أمر الله وخبره يتضمن علمه - سبحانه - كما تقدم ، لكن أمره فيه الطلب الذي وقع النزاع^(٥) فيه ، هل هو حقيقة غير الإرادة ، أو هو مستلزم لنوع من الإرادة ، أو هو نوع منها ، أو هو الإرادة ؟ وهذا ليس هو العلم .

وأما الخبر فلا ريب أنه متضمن لعلم الله ، ولا يمكن أن يتنازع في كون معنى خبر الله يوجد بدون علمه ، فظهر الأمر في هذا الباب .

= والمواقف - للإيجي - ص ٣٢٠ - ٣٢٣ . والمحصول في علم أصول الفقه - للرازي - ١٩/٢/١ ، ٢٤ . والإرشاد - للجويني - ص ٢٤٣ - ٢٥٤ .

(١) الضمير يعود على النبي ﷺ أي : جاء النبي القرآن .

(٢) سورة آل عمران ، الآية : ٦١ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٢٠ .

(٤) تقدم بعض أقوال الأئمة كالإمام أحمد - رحمه الله - وغيره ، واحتجاجهم بمثل هاتين الآيتين على أن القرآن غير مخلوق ، لأن قولهم يتضمن خلق أسماء الله وعلمه ، والقرآن فيه أسماء الله وهو من علم الله .

فراجع في : ص ٥٨١ فما بعدها .

(٥) في س ، ط : التنازع .

وهذا النزاع ذكره بشكل مفصل : الرازي - في المحصول في علم أصول الفقه

٢٣/٢/١ - ٣٢ . وأبو الحسين البصري - في المعتمد ٤٣/١ - ٤٩ .

ولهذا لم يكن لهم حجة على ذلك إلا ما ادعوه^(١) من إمكان وجود معنى خبر بدون العلم والاعتقاد والظن في حق المخلوق ، وهو الخبر الكاذب ، فقدروا أن الإنسان يخبر بخبر هو فيه كاذب ، وذلك يكون مع علمه بخلاف المخبر ، كما قدروا أن يأمر أمر امتحان^(٢) بما لا يريده ، ثم ادعوا أن هذا الخبر له حكم ذهني في النفس غير الإرادة ، وهذه الحجة قد نوزعوا في صحتها نزاعاً عظيماً ليست هي مثل ما أمكن إثباته في حق الله من وجود أمر لم يرد وقوع مأموره .

الوجه السادس عشر :

أن هذه الحجة التي ذكروها في معنى الخبر وأنه غير العلم ، قد أقرهاهم بفسادها^(٣) ، فإنه قد تقدم لفظ الرازي في هذه الحجة بقوله^(٤) :
 وأما شبيه معنى الأمر والنهي بالإرادة والكرهية ، ومعنى الخبر بالعلم ، والأول : باطل لما ثبت في خلق الأفعال وإرادة الكائنات أن الله قد يأمر بما لا يريد وينهى عما يريد ، فوجب أن يكون معنى « افعل » و « لا تفعل » في حق الله شيئاً سوى الإرادة ، وذلك هو معنى الكلام .
 والثاني : باطل لأنه في الشاهد قد يحكم الإنسان بما لا يعلمه ولا يعتقده ولا يظنه ، فإذا الحكم الذهني في الشاهد مغاير لهذه الأمور ، وإذا ثبت ذلك في الشاهد ثبت في الغائب لانعقاد الإجماع على أن ماهية الخبر لا تختلف في الشاهد والغائب .
 وهذا هو الأصل الذي اعتمد عليه في محصله - أيضاً - حيث جعل

(١) في س ، ط : ادعاه .

(٢) في ط : أمر امتحاناً .

(٣) في س ، ط : أيضاً بفسادها .

(٤) قول الرازي تقدم في ص ٦٠٣ ، وأورده الشيخ هنا بتصرف يسير واختلاف في بعض الألفاظ .

معنى الخبر هو الحكم الذهني ، الذي انفردوا بإثباته دون سائر العقلاء^(١) .

وأما أبو المعالي ونحوه ، فلم يذكروا دليلاً على إثبات كلام النفس سوى ما دل على ثبوت الطلب الذي ادعوا أنه مغاير^(٢) للإرادة ، وذلك إن دل فإنما يدل على أن معنى الأمر غير الإرادة لا يدل^(٣) على أن معنى الخبر غير العلم ، لكن استدل على ثبوت التصديق النفساني بأنه مدلول المعجزة ، ولم يبين أنه غير العلم .

فيقال لهم : أنتم مصرحون بتقيض هذا ، وهو أنه - يمتنع بثبوت الحكم الذهني على خلاف العلم وأنه إن جاز وجوده فليس هو كلاماً على التحقيق ، وإذا نفيتهم^(٤) وجود هذا الحكم الذهني المخالف للعلم أو كونه

(١) الرازي ذكر في المحصول في علم أصول الفقه ٣٠٧/١/٢ - ٣١٤ الأقوال في حد الخير ، وناقشها مناقشة توصل من خلالها إلى أنها تعريفات رديئة باطلة .

ثم قال في ص : ٣١٥ ، ٣١٦ : « وإذا ثبت هذا فنقول : إن كان المراد من الخبر هو الحكم الذهني ، فلا شك أن تصوره - في الجملة - بديهي ، مركز في فطرة العقل .

وإن كان المراد منه اللفظة الدالة على الماهية ، فالإشكال غير وارد - أيضاً - لأن مطلق اللفظ الدال على المعنى البديهي التصور يكون - أيضاً - بديهي التصور » .

(٢) في س : ادعوه مغايراً .

يقول أبو المعالي الجويني في كتابه « البرهان في أصول الفقه » ٢٠٠/١ ، ٢٠١ : « نقول : الأمر يجد في نفسه اقتضاء وطلباً للمأمور به ، والصيغة التي تتضمنها دالة عليه ، وهذا المعنى بكلام النفس .

فإن قيل : ذلك الذي سميتموه اقتضاء ، هو إرادة امتثال الأمر .

قلنا : قد يأمر الأمر غيره ، ويفهم المأمور منه الاقتضاء فهماً ضرورياً ، مستنداً إلى قرائن الأحوال ، والأمر يريد من المأمور أن يخالفه لغرض له » .

(٣) في الأصل : لا دل .

(٤) في الأصل ، س : تقسم .

كلاماً على التحقيق امتنع منكم حينئذ إثبات وجوده ودعوى أنه هو الكلام على التحقيق ، وذلك أنهم يحتاجون على وجوب الصدق لله بأن الكلام النفساني يمتنع فيه الكذب لوجوب^(١) العلم لله وامتناع الجهل ، وهذا الدليل قد ذكره جميع أئمتهم حتى الرازي ذكره ، لكن قال : إنما يدل على صدق الكلام النفساني لا على صدق الحروف الدالة عليه ، وإن^(٢) جاز أن يتصف الحي بحكم نفساني لا يعلمه ولا يعتقد ولا يظنه بل يعلم خلافه امتنع حينئذ أن يقال : الحكم النفساني مستلزم للعلم أو أنه - يمتنع أن يكون بخلاف العلم فيكون كذباً ، وهذا الذي قالوه تناقض في عين الشيء ليس تناقضاً من جهة اللزوم ، فإنهم لما أثبتوا أن معنى الخبر ليس هو العلم أثبتوا حكماً نفسانياً ينافي العلم فيكون كذباً ويكون مع عدم العلم ، ولما أثبتوا الصدق قالوا : إن معنى الخبر الذي هو الحكم النفساني يمتنع أن يحقق^(٣) بدون العلم أو خلافه فيمتنع أن يكون كذباً .

قال أبو القاسم الأنصاري^(٤) : شيخ الشهرستاني ، وتلميذ أبي المعالي في شرح الإرشاد :

فصل : كلام الله صدق ، والدليل عليه إجماع المسلمين والكذب

= وقد صححها ناسخها في الهامش كما أثبتته .

وفي ط : انقسم .

(١) في الأصل : لوجود . وأثبت ما رأيت مناسباً من : س ، ط .

(٢) في س ، ط : إذا .

(٣) في ط : يتحقق .

(٤) هو : أبو القاسم سليمان بن ناصر بن عمران الأنصاري الجويني الشافعي من أهل

نيسابور ، توفي سنة ٥١٢ هـ . من مؤلفاته : شرح الإرشاد - لأستاذه إمام

الحرمين في علم الكلام ، ولم تذكر الكتب التي عرفت به شيئاً عن هذا الكتاب .

راجع : طبقات الشافعية - للسبكي - ٩٦/٧ - ٩٩ . ومعجم المؤلفين - لكحالة

- ٢٤٠/٤ . والإعلام - للزركلي - ٢٠٠/٣ . وكشف الظنون - لحاجي خليفة

- ٦٨/١ . وهداية العارفين - للبغدادي - ٣٩٨/١ .

نقص :

قال^(١) : ومما تمسك به الأستاذ أبو إسحاق والقاضي أبو بكر^(٢) وغيرهما : أن قالوا : الكلام القديم هو القول الذي لو كان كذباً لنافى العلم به من حيث أن العالم بالشيء من حقه أن يقوم^(٣) به إخبار عن المعلوم على الوجه الذي هو معلوم له ، وهكذا القول في الكلام القائم بالنفس شاهداً^(٤) وهو الذي يسمى التدبير أو حديث النفس ، وهو ما يلزم العلم .

قال^(٥) : فإن قيل : لو كان العلم ينافي^(٦) الكذب ، لم يصح من الواحد منا كذب على طريق الجحد ، وليس كذلك فإن ذلك متصور^(٧) موهوم .

قلنا : الجحد إنما يتصور من العالم بالشيء في العبارة^(٨) باللسان دون القلب ، وصاحب الجحد وإن جحد باللسان هو معترف بالقلب ، فلا يصح منه الجحد بالقلب .

فإن قالوا : لا يمتنع تصور الجحد بالقلب ، وتصور^(٩) العلم في النفس جميعاً .

قلنا : إن قدر ذلك على ما تصورونه فلم يكن ذلك كلاماً على

(١) القائل : أبو القاسم الأنصاري .

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفراييني ، والقاضي أبو بكر الباقلاني . وقد تقدمت ترجمتهما .

(٣) في الأصل : تقوم . والمثبت من : س ، ط .

(٤) في ط : شاهد أو ...

(٥) أي : أبو القاسم النصاري .

(٦) في الأصل : من . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٧) في س : مقصور .

(٨) في س : العبادة .

(٩) في الأصل : س : تصوير . والمثبت من : ط .

التحقيق وإنما هو تقدير كلام ، كما أن العالم بوحدانيته قد يقدر في نفسه مذهب الثنوية^(١) ، ثم لا يكون ذلك منافياً لعلمه بالوحدانية ، ولو كان ذلك اعتقاداً حقيقياً لنافاه ، فإذا ثبت أن العلم يدل على الخبر الصدق ، فإذا تعلق الخبر بالمخبر على وجه الصدق فتقدير خبر خلف مستحيل مع الخبر القديم ، إذ لا يتجدد الكلام .

قال^(٢) : فإن قيل : فإذا جاز أن يكون الكلام أمراً من وجه نهياً من وجه ، فكذلك يجوز أن يكون صدقاً من وجه كذباً من وجه .

قلنا : الأمر في حقيقته^(٣) هو النهي ، لأن الأمر بالشيء نهى عن ضده ، والأمر بالشيء ناه عن ضده ولا تناقض فيه ، ولا يجوز أن يكون الصدق كذباً بوجه ، وتعلق الخبر بالمخبر بمثابة تعلق العلم بالمعلوم وإذا تعلق العلم بوجود الشيء فلا يكون علماً بعدمه في حال وجوده .

وقال أبو المعالي في إرشاده^(٤) المشهور الذي هو زبور المستأخرين من أتباعه ، كما أن الغرر ، وتصفح الأدلة لأبي الحسين^(٥) زبور

(١) الثنوية : هم القائلون بأصلين - للعالم - أزليين قديمين هما (النور والظلمة) وهما متساويان في القدم ، وإن كانا مختلفين في الجوهر والطبع والفعل والمكان والأبدان والأرواح ، وغير ذلك ، وعنهما كان كل الموجودات ، فهم بخلاف المجوس الذين قالوا بحدوث الظلمة .

وهم فرق : المانوية ، الديصانية ، المرقونية ، المزدكية .

راجع في شأنها : الملل والنحل - للشهرستاني ١/ ٢٤٤ - ٢٥٣ . اعتقادات فرق المسلمين والمشركون للرازي ، ومعه المرشد الأمين إلى اعتقادات فرق المسلمين والمشركون ، تأليف : طه عبد الرؤوف سعد ، ومصطفى الهواري - ص ١٣٨ - ١٤٢ .

(٢) القائل : أبو القاسم الأنصاري .

(٣) في ط : الحقيقة .

(٤) الإرشاد - لأبي المعالي الجويني - ص ٣٩٦ ، ٣٩٧ .

(٥) هو : أبو الحسين البصري المعتزلي - تقدمت ترجمته - له كتاب « غرر الأدلة » يقع في مجلد كبير ، وله « تصفح الأدلة في أصول الدين » في مجلدين ولم أجد =

المستأخرين من المعتزلة ، وكما أن الإشارات لابن سينا^(١) زبور
المستأخرين من الفلاسفة ، تقطعوا أمرهم بينهم زبراً كل حزب بما لديهم
فرحون ، وإن كانت طائفة أبي المعالي أمثل وأولى بالإسلام ، قال :

فصل : في الأسماء والأحكام :

اعلموا أن غرضنا من هذا الفصل يستدعي ذكر^(٢) حقيقة الإيمان ،
وهذا مما تباينت فيه مذاهب الإسلاميين .

= أي معلومات عن هذين الكتائين سوى ما ذكرته في المراجع التي تهتم بالتراث
مثل : كشف الظنون - لحاجي خليفة - ٤١٣/١ ، ١٢٠٠/٢ . وهدية العارفين
- للبغدادي - ٦٩/٢ . والأعلام - للزركلي - ١٦١/٧ . ومعجم المؤلفين - لكحالة
- ٢٠/١١ . ولم يذكرهما فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي عندما تحدث عن
أبي الحسين وآثاره في ٨٦/٤/١ ، ٨٧ .

(١) هو : أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا ، صاحب
التصانيف في الفلسفة والطب والمنطق ، مات سنة ٤٢٨ هـ .

قال عنه الشيخ - رحمه الله : « وابن سينا تكلم في أشياء من الإلهيات والنبوات
والمعاد والشرائع ، ولم يتكلم فيها سلفه ، ولا وصلت إليها عقولهم ولا بلغتها
علومهم ، فإنه استفادها من المسلمين ، وإن كان إنما أخذ عن الملاحظة
المنتسبين إلى المسلمين كالإسماعيلية ، وكان أهل بيته من أهل دعوتهم من أتباع
الحاكم العبيدي الذي كان هو وأهل بيته وأتباعه معروفين عند المسلمين بالإلحاد
أحسن ما يظهرونه دين الرفض ، وهم في الباطن يبطنون الكفر المحض » .

ومن مصنفاته الكثيرة كتاب « الإشارات والتنبيهات » في المنطق والحكمة ،
وهو كتاب صغير الحجم ، أورد فيه المنطق في عشرة مناهج ، والحكمة في
عشرة أنماط والكتاب مطبوع ، وله عدة شروح منها شرح فخر الدين الرازي ،
ونصير الدين الطوسي ، وسراج الدين الأموي ، وغيرهم .

راجع : وفيات الأعيان - لابن خلكان - ١٥٧/٢ - ١٦٢ . والرد على
المنطقيين - لابن تيمية - ص ١٤١ ، ١٤٢ . وسير أعلام النبلاء - للذهبي
- ٥٣١/١٧ - ٥٣٦ . وكشف الظنون - لحاجي خليفة - ٩٤/١ ، ٩٥ .

(٢) في الإرشاد : يستدعي تقديم ذكر ...

فذهب الخوارج^(١) إلى أن الإيمان هو الطاعة ، ومال إلى ذلك كثير من المعتزلة^(٢) ، واختلفت مذاهبهم في تسمية النوافل إيماناً ، وصار أصحاب الحديث^(٣) إلى أن الإيمان معرفة بالجنان وإقرار باللسان وعلم بالأركان ، وذهب بعض القدماء^(٤) إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب والإقرار بها ، وذهبت الكرامية^(٥) إلى أن الإيمان هو الإقرار باللسان

- (١) راجع رأيهم هذا في : أصول الدين - للبغدادي - ص ٢٤٩ . والفصل في الملل والأهواء والنحل ١٨٨/٣ . والإيمان - لابن تيمية - ص ١٨٦ .
- (٢) اختلفت المعتزلة في حقيقة الإيمان، وتباينت أقوال علمائهم في معرفته، وللوقوف على ذلك تراجع المصادر التالية : شرح الأصول الخمسة - للقاضي عبد الجبار - ص ٧٠٧ . ومقالات الإسلاميين - للأشعري - ١/٣٢٩ - ٣٣١ . والفصل في الملل والأهواء والنحل - لابن حزم - ١٨٨/٣ . وأصول الدين - للبغدادي - ص ٢٤٩ .
- (٣) راجع قول السلف - رحمهم الله - في الإيمان ، وأنه تصديق بالجنان ، وإقرار باللسان وعمل بالأركان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية في : السنة - لعبد الله بن أحمد بن حنبل - ص ٨١ - ١١٩ . والشرح والإبانة على أصول السنة والديانة - لابن بطة - ص ١٧٦ - ١٧٩ . وهناك كتب أوضحت حقيقة الإيمان عند السلف مع الرد على المخالف لا يمكن تحديد صفحات معينة منها ، مثل : كتاب الإيمان لابن مندة ، والإيمان لابن أبي شيبه ، والإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام ، والإيمان لابن تيمية - رحمهم الله تعالى .
- وراجع قولهم في : مجموع فتاوى الشيخ - رحمه الله - ١٧٠/٧ ، ١٧١ . وشرح الطحاوية - لصدر الدين الحنفي - ص ٣٧٣ فما بعدها .
- (٤) أي : بعض المتقدمين من أصحابه ، والإيمان بهذا المفهوم هو رأي المرجئة وهم أصناف ، وقد اختلفوا في حقيقته ، ولكن الرأي الذي يجمع أغلب فرقهم القول بأنه تصديق بالقلب ، وإقرار باللسان .
- وراجع رأيهم في : فتح الباري - لابن حجر - ١/٩٤ . ومجموع فتاوى شيخ الإسلام - ١٩٥/٧ . ومقالات الإسلاميين - للأشعري - ١/٢١٣ - ٢٢٣ . والتنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع - للملطي - ص ١٤٦ - ١٥٦ .
- (٥) الكرامية يذهبون إلى أن الإيمان هو الإقرار دون التصديق ، والأعمال غير داخلة في مسماه .
- وللاطلاع على رأيهم ، تراجع الكتب التالية : الملل والنحل - للشهرستاني =

فحسب ، ومضمر الكفر إذا أظهر الإيمان مؤمن حقاً عندهم ، غير أنه يستوجب الخلود في النار ، ولو أضمر الإيمان ولم يتيقن^(١) منه إظهاره فهو ليس بمؤمن ، وله الخلود في الجنة .

قال^(٢) : والمرضي عندنا^(٣) أن حقيقة الإيمان التصديق بالله ، فالمؤمن بالله من صدقه ، ثم التصديق على الحقيقة^(٤) كلام النفس ، ولا يثبت كلام النفس كذلك إلا مع العلم ، فإننا أوضحنا أن كلام النفس يثبت على حسب الاعتقاد ، والدليل على أن الإيمان هو التصديق صريح اللغة ، وأصل^(٥) العربية ، وهو^(٦) لا ينكر فيحتاج إلى إثباته ومن^(٧) التنزيل : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾^(٨) معناه : ما أنت^(٩) بمصدق لنا .

ثم الغرض من هذا الفصل^(١٠) أن من خالف أهل الحق لم يصف

= ١١٣/١ . ومقالات الإسلاميين للأشعري - ٢٢٣/١ . والفصل في الممل والأهواء والنحل - لابن حزم - ١٨٨/٣ .

(١) في الإرشاد : ولم يتفق .
(٢) القائل : الجويني في الإرشاد ، والكلام متصل بما قبله .
(٣) هذا هو مذهب الأشاعرة في حقيقة الإيمان ، وأنه تصديق فقط . وراجع رأيهم في الكتب التالية :

اللمع - لأبي الحسن الأشعري - ص ١٢٣ . وأصول الدين - لعبد القاهر البغدادي - ص ٢٤٨ . والتمهيد - للبقلائي - ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ . والمواقف - للإيجي - ص ٣٨٤ - ٣٨٨ .

- (٤) في الإرشاد : التحقيق .
(٥) في الأصل : وأهل . وأثبت المناسب من : س ، ط ، والإرشاد .
(٦) في الإرشاد : وهذا .
(٧) في الإرشاد : وفي .
(٨) سورة يوسف ، الآية : ١٧ .
(٩) في الإرشاد : وما أنت .
(١٠) في س : الفضل . وهو تصحيف .

الفاسق بكونه مؤمناً .

فقد صرح بأن كلام النفس لا يثبت إلا مع العلم ، وأنه إنما يثبت على حسب الاعتقاد ، وهذا تصريح بأنه لا يكون مع [عدم]^(١) العلم ، ولا يكون على خلاف المعتقد ، وهذا يناقض ما أثبتوا به كلام النفس وادعوا أنه مغاير للعلم .

وقال^(٢) صاحبه أبو القاسم الأنصاري - شيخ الشهرستاني - في شرح الإرشاد - بعد أن ذكر شرح قول الخوراج والمعتزلة والكرامية :

قال : « وأما مذهب^(٣) أصحابنا ، فصار أهل التحقيق من أصحاب الحديث والنظار منهم إلى أن الإيمان هو التصديق ، وبه قال شيخنا أبو الحسن ، واختلف جوابه في معنى التصديق ، فقال مرة : هو المعرفة بوجوده وقدمه وإلهيته^(٤) ، وقال مرة : التصديق قوله في النفس غير أنه يتضمن المعرفة ولا يوجد دونها ، وهذا مما ارتضاه القاضي ، فإن الصدق والكذب والتصديق والتكذيب وبالأقوال أجدر ، فالتصديق إذاً قول في النفس ، ويعبر عنه باللسان فتوصف العبارة بأنها تصديق ، لأنها عبارة عن التصديق هذا ما حكاها شيخنا الإمام .

قلت : فقد ذكر عن أبي الحسن الأشعري قولين :

-
- (١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .
(٢) راجع هذا النقل مع اختلاف في الألفاظ - في كتاب « الإيمان » لابن تيمية - رحمه الله - ص ١٢٢ ، ١٢٣ .
وقد نسب هذا القول فيه إلى أبي المعالي الجويني ، وهو خطأ ، والصواب كما أورده الشيخ - رحمه الله - هنا ونسبه إلى تلميذه أبي القاسم الأنصاري ولم أجد هذا النقل في : الإرشاد - لأبي المعالي - باب : في الأسماء والأحكام ، فصل في معنى الإيمان ص ٣٩٦ - ٤٠٠ .
(٣) في س ، ط : مذاهب .
(٤) في س : والإلهية . وفي ط : وآلهيته .

أحدهما : إن التصديق هو المعرفة^(١) ، وهذا قول جهم .

(١) الأشاعرة يفرقون بين المعرفة والتصديق ، لكي لا يفهم من رأيهم في حقيقة الإيمان - وهو التصديق - أنه رأي الجهمية والدليل على ذلك ما يقوله سعد الدين الفتازاني في شرح المقاصد ٢/ ٢٥٠ ، ٢٥١ :

« .. والمذهب أنه (يعني التصديق) غير العلم والمعرفة ، لأن من الكفار من كان يعرف الحق ولا يصدق به عناداً واستكباراً ، قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ ١٤٦ / البقرة . وقال : ﴿ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِفَعْلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ ١٤٤ / البقرة . وقال : ﴿ وَحَمَدُوا بِهَا وَأَسْتَيْقَنَتَهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ... ﴾ ١٤ / النمل . وقال حكاية عن موسى - عليه السلام - لفرعون ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَمَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَآئِرٍ ﴾ ١٠٢ / الإسراء .

فاتحجج إلى الفرق بين العلم بما جاء به النبي - عليه السلام - وهو معرفته وبين التصديق ليصبح كون الأول حاصلًا للمعاندين دون الثاني ، وكون الثاني إيماناً دون الأول ، فاقصر بعضهم على أن ضد التصديق هو الإنكار والتكذيب ، وضد المعرفة النكارة والجهالة ، وإليه أشار الإمام الغزالي - رحمه الله - حيث فسر التصديق بالتسليم ، فإنه لا يكون مع الإنكار والاستكبار بخلاف العلم والمعرفة . وفصل بعضهم زيادة تفصيل وقال : التصديق عبارة عن ربط القلب بما علم من إخبار المخبر ، وهو أمر كسبي يثبت باختيار المصدق ، ولهذا يؤمر ويثاب عليه ، بل يجعل رأس العبادات ، بخلاف المعرفة فإنها ربما تحصل بلا كسب ، كمن وقع بصره على جسم فحصل له معرفة أنه جدار أو حجر .

فالأشاعرة يفرقون بينهما - كما تقدم - فإنهم يجعلون المعرفة ضد النكارة والجهل وهي حاصلة للمعاندين كإبليس وفرعون ، وهي تقع ضرورة وبلا كسب واختيار بخلاف التصديق فهو ضد الإنكار والتكذيب ، وهو غير حاصل للمعاندين ، ويقع بالكسب والاختيار .

وشيخ الإسلام - رحمه الله - فيما أظن - لا يميل إلى التفريق بينهما ، ويصف الفرق بينهما بأنه أمر دقيق وأكثر العقلاء ينكره فيقول - رحمه الله - في كتابه « الإيمان » ص ٣٤٠ :

« .. والفرق بين معرفة القلب وبين مجرد تصديق القلب الخالي عن الانقياد الذي يجعل قول القلب أمر دقيق ، وأكثر العقلاء ينكرونه ، وبتقدير صحته لا يجب على كل أحد أن يوجب شيئين لا يتصور الفرق بينهما ، وأكثر الناس =

والثاني : أن التصديق قول في النفس يتضمن المعرفة ، هو اختيار ابن الباقلاني وابن الجويني ، وهؤلاء قد صرحوا بأنه يتضمن المعرفة ، ولا يتصور أن يقوم في النفس تصديق مخالف لمعرفة كما^(١) ذكروه ، ولو جاز أن يصدق بنفسه بخلاف علمه واعتقاده لانتقض^(٢) أصلهم في الإيمان إذا^(٣) كان التصديق لا ينافي اعتقاد خلاف ما صدق به ، فلا يجب أن يكون مؤمناً بمجرد تصديق النفس على هذا التقدير ، وكل من القولين ينقض ما استدل به على أن التصديق غير العلم .

قال النيسابوري^(٤) : « وحكى الإمام أبو القاسم الإسفرائيني اختلافاً عن أصحاب أبي الحسن^(٥) في التصديق » ، ثم قال^(٦) والصحيح

= لا يتصورون الفرق بين معرفة القلب وتصديقه ، ويقولون : إن ما قاله ابن كلاب والأشعري من الفرق كلام باطل لا حقيقة له .

وفي نظري : أنه لا فرق بين المعرفة والتصديق ، ذلك أنه لا يمكن لأحد أن يصدق بشيء ما لم يعرفه .

وهناك فرق بين رأي الأشاعرة والجهمية في الإيمان :

ف رأي الجهمية : والذي هو أقبح قول قيل في الإيمان وأفسده : تصديق بالقلب فقط ، ولم يجعلوا أعمال القلوب - من محبة الله ورسوله ، ومحبة ما يحبه الله ورسوله ، وبغض ما يبغضه الله ورسوله ، والتوكل على الله وخشيته ، وغير ذلك من أعمال القلوب - من الإيمان .

ورأي الأشاعرة هو تصديق بالقلب فقط ، ولكن أعمال القلوب داخله فيه ، ومن هنا يظهر الفرق بين الرأيين ، وأن رأي الجهمية أشنع وأفسد .

(١) في الأصل : ما . وأثبت ما رأيته مناسباً لسياق الكلام من : س ، ط .

(٢) في الأصل : لا ينتقض . وأثبت المناسب للكلام من : س ، ط .

(٣) في الأصل : إذ . والمثبت من : س ، ط .

(٤) هو : أبو القاسم سليمان بن ناصر الأنصاري النيسابوري ، شارح الإرشاد

للجويني وقد تقدم الكلام عليه وعلى شرحه ص ٦٤٣ .

(٥) في الأصل : الحسين . والمثبت من : س ، ط . وهو الصحيح في كنيته .

وتقدم التعريف به ص ١٦٧ .

(٦) القائل : الإسفرائيني .

من الأقاويل في معنى التصديق ما يوافق اللغة ، لأن التكليف بالإيمان ورد بما يوافق اللغة ، والإيمان بالله ورسوله على موافقة اللغة هو العلم بأن الله ورسوله صادقان في جميع ما أخبرا به ، والإيمان في اللغة مطلقاً هو اعتقاد صدق المخبر في خبره ، إلا أن الشرع جعل هذا التصديق علماً ، ولا يكفي أن يكون اعتقاداً من غير أن يكون علماً ، لأن من صدق الكاذب واعتقد صدقه فقد آمن به ، ولهذا قال في صفة اليهود : ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾^(١) يعني : يعتقدون صدقهما .

قلت : ليس الغرض هنا ذكر تناقضهم في مسمى الإيمان ، وفي التصديق هل هو التصديق بوجود الله وقدمه وإلهيته ، كما قاله الأشعري ؟ أو [هو]^(٢) تصديق^(٣) فيما أخبر به كما ذكره غيره ؟ أو التناقض كما في كلام صاحب الإرشاد ؟ حيث قال : الإيمان هو التصديق بالله ، فالمؤمن بالله من صدقه ، فجعل التصديق بوجوده هو تصديقه في خبره مع تباين الحقيقتين^(٤) فإنه فرق بين التصديق بوجود الشيء وتصديقه ، ولهذا يفرق القرآن بين الإيمان بالله ورسوله ، وبين الإيمان للرسول ، إذ الأول هو الإقرار بذلك والثاني هو الإقرار له ، كما في قوله : ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾^(٥) وفي قوله : ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾^(٦) ، وفي قوله : ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ﴾^(٧) ، وقد قال :

(١) سورة النساء ، الآية : ٥١ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٣) في الأصل ، س : تصديقه ، والمثبت من : ط . وهو المناسب للسياق .

(٤) في الأصل : الحقيقتين . والمثبت من : س ، ط .

(٥) سورة يوسف ، الآية : ١٧ .

(٦) سورة التوبة ، الآية : ٦١ .

(٧) سورة التوبة ، الآية : ٩٤ .

﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ﴾^(١) ، فميز الإيمان به من الإيمان بكلماته وكذلك قوله : ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾^(٢) الآية ، وقوله : ﴿كُلُّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾^(٣) فليس الغرض أنهم (لم)^(٤) يهتدوا لمثل هذا في مثل هذا الأصل^(٥) الذي لم يعرفوا فيه لا الإيمان ولا القرآن ، وهما نور الله الذي بعث به رسوله كما قال : ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾^(٦) .

وإنما الغرض أن التصديق قد صرح هؤلاء بأنه هو العلم ، أو هو الاعتقاد إذا لم يكن علماً ، وأنهم مضطرون إلى أن يقولوا ذلك ، وهو أبلغ من قول بعضهم : إنه مستلزم للعلم في تمام ما ذكره عن أبي القاسم الإسفراييني .

وقال^(٧) : « حكى الإمام أبو بكر بن فورك عن أبي الحسن أنه قال : الإيمان هو اعتقاد صدق المخبر فيما يخبر به ، ثم من الاعتقاد ما هو علم ، ومنه ما هو ليس بعلم ، فالإيمان بالله هو اعتقاد صدقه ، إنما يصح إذا كان عالماً بصدقه في إخباره ، وإنما يكون كذلك إذا كان عالماً بأنه

(١) سورة الأعراف ، الآية : ١٥٨ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٣٦ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢٨٥ .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٥) في س ، ط : الأصلي .

(٦) سورة الشورى ، الآيتان : ٥٢ ، ٥٣ .

(٧) القائل : النيسابوري أبو القاسم .

وراجع حكاية ابن فورك عن أبي الحسن الأشعري في كتاب الإيمان - لابن تيمية ص ١٢٥ مع اختلاف في الألفاظ .

متكلم ، والعلم بأنه متكلم بعد العلم [بأنه]^(١) حي ، والعلم بأنه حي بعد العلم بأنه فاعل بعد^(٢) العلم بالفعل وكون العالم فعلاً له ، وذلك يتضمن العلم بكونه قادراً [وله قدرة^(٣) ، وعالماً وله علم ، ومريداً وله^(٤) إرادة ، وسائر ما لا يصح العلم بالله تعالى إلا بعد العلم به من شرائط الإيمان^(٥) .

قال^(٦) : « ثم السمع قد ورد بضم شرائط آخر إليه ، وهو أن لا يقترن به ما يدل على كفر من يأتيه فعلاً وتركاً ، وهو أن الشرع أمره^(٧) بترك السجود والعبادة للصنم ، فلو أتى به دل على كفره ، وكذلك لو قتل نبياً أو استخف به دل على كفره ، وكذلك لو ترك تعظيم المصحف والكعبة دل على كفره ، وكذلك لو خالف إجماع الخاص والعام في شيء أجمعوا عليه دل خلافه إياهم على كفره ، فأى واحد مما استدللنا به على كفره مما منع الشرع أن يقرنه بالإيمان إذا وجب ضمه إلى الإيمان - لو وجد - دلنا ذلك على [أن]^(٨) التصديق الذي هو الإيمان مفقود من قلبه ،

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط ، والإيمان لابن تيمية .

(٢) في ط : وبعد .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : الإيمان .

(٤) في س : ومريداً له وله . وهو تصحيف .

(٥) بعد كلمة « الإيمان » علق شيخ الإسلام - رحمه الله - على كلام أبي الحسن

الأشعري المتقدم في كتاب « الإيمان » ص ١٢٥ ، بقوله :

« قلت : هذا مما اختلف فيه قول الأشعري ، وهو أن الجهل ببعض الصفات هل يكون جهلاً بالموصوف ، أم لا ؟ على قولين ، والصحيح الذي عليه الجمهور وهو آخر قوله ، أنه لا يستلزم الجهل بالموصوف ، وجعل إثبات الصفات من الإيمان مما خالف فيه الأشعري جهماً ، فإن جهماً غالى في نفي الصفات ، بل وفي الأسماء » .

(٦) القائل : أبو الحسن الأشعري . الإيمان ص ١٢٥ .

(٧) في الأصل : أمر . وأثبت المناسب من : س ، ط ، والإيمان .

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة يستقيم بها الكلام من كتاب الإيمان .

فكذلك كلما كفرنا به المخالف من طريق التأويل ، فإنما كفرناه به لدلالته على فقد ما هو إيمان من قلبه ، لا استحالة أن يقضي^(١) السمع بكفر من معه الإيمان والتصديق بقلبه » .

قال^(٢) : « ومن أصحابنا من قال بالموافاة^(٣) ، فيشترط في الإيمان الحقيقي أن يوافي ربه به ، ويختم عليه ، ومنهم من لم يجعل ذلك شرطاً فيه في الحال ، وهل يشترط في الإيمان الإقرار ؟ اختلفوا فيه بعد^(٤) أن لم

(١) في الأصل : يغض . ولا معنى لها . والمثبت من : س ، ط .

(٢) القائل : أبو القاسم الأنصاري .

(٣) الموافاة عند الأشاعرة بينها التفتازاني بقوله : « ومعنى الموافاة : الإتيان والوصول إلى آخر الحياة ، وأول منازل الآخرة ، ولا خفاء في أن الإيمان المنجي ، والكفر المهلك هو ما يكون في تلك الحال ، وإن كان مسبقاً بالصد ، لا ما ثبت أولاً وتغير إلى الضد ، فلهذا يرى الكثير من الأشاعرة القول بأن العبرة بإيمان الموافاة وسعادتها ، بمعنى أن ذلك هو المنجي ، لا بمعنى أن إيمان الحال ليس بإيمان وكفره ليس بكفر ، وكذا السعادة والشقاوة ، والولاية والعداوة .. » .

راجع : شرح المقاصد - لسعد الدين التفتازاني - ٢/٢٦٣ ، ٢٦٤ .

فجمهور الأشاعرة يرون عدم جواز الاستثناء في الإيمان في الماضي والحاضر ، لأن ذلك يعتبر عندهم شكاً في الإيمان .

أما في المستقبل - أي : باعتبار الموافاة - فيرون جواز الاستثناء في الإيمان ، وحجتهم في ذلك أن الإنسان لا يدري ما يوافي الله تعالى به من الإيمان فخاتمته مجهولة ، فيستثنى في ذلك رجاء حسن العاقبة .

وشيخ الإسلام - رحمه الله - بين في كتابه « الإيمان » ص ١٢٠ ، ١٢١ : أن القول بأن الإيمان هو ما يوافي به العبد ربه قول محدث لم يقله أحد من السلف - رحمه الله - بل ليس في الشرع ما يدل عليه ، لكن هؤلاء ظنوا أن الذين استثنوا في الإيمان من السلف كان هذا مأخذهم ، لأن هؤلاء وأمثالهم لم يكونوا خبيرين بكلام السلف ، بل ينصرون ما يظهر من أقوالهم بما تلقوه عن المتكلمين من الجهمية ونحوهم من أهل البدع .

(٤) في الأصل : بل . وأثبت ما رأيته مناسباً من : س ، ط .

يختلفوا في ترك العناد شرطاً^(١) ، وهو أن يعتقد أنه متى طوب بالإنذار ، أتى به ، فأما قبل أن يطالب به ، منهم من قال : لا بد من الإتيان به حتى يكون مؤمناً ، وهذا القائل يقول : التصديق هو المعرفة والإنذار جميعاً ، وهذا قول الحسين بن الفضل البجلي^(٢) ، وهو مذهب أبي حنيفة

(١) كذا في جميع النسخ . ولعل الصواب « شرعاً » .

وقد نقل شيخ الإسلام - رحمه الله - في كتابه « الإيمان » ص ١٢٣ ، عن أبي المعالي الجويني - كذا في كتاب الإيمان ، ولعل الصواب عن أبي القاسم الأنصاري ، وقد رجعت إلى كتاب الإرشاد لأبي المعالي باب في الأسماء والأحكام فصل في معنى الإيمان فلم أجد هذا النقل - ص ٣٩٦ - ٤٠٠ . وهذا النقل في كتاب الإيمان بعد النقل مباشرة عن أبي القاسم المتقدم في ص ٥٠٤ - قوله : « ومنهم من اكتفى بترك العناد ، فلم يجعل الإنذار أحد ركني الإيمان فيقول : الإيمان هو التصديق بالقلب ، وأوجب ترك العناد بالشرع ، وعلى هذا الأصل يجوز أن يعرف الكافر الله ، وإنما يكفر بالعناد ، لا لأنه ترك ما هو الأهم في الإيمان .

وعلى هذا الأصل يقال : إن اليهود كانوا عالمين بالله ونبوة محمد ﷺ إلا أنهم كفروا عناداً وبغياً وحسداً ، وعلى قول شيخنا أبي الحسن : كل من حكمنا بكفره فنقول : إنه لا يعرف الله أصلاً ، ولا عرف رسوله ولا دينه » .

ثم قال الشيخ - رحمه الله - : « قال أبو القاسم الأنصاري تلميذه : كأن المعنى لا حكم لإيمانه ولا لمعرفته شرعاً » .

وعلق على ذلك شيخ الإسلام - رحمه الله - في المصدر السابق ص ١٢٣ ، ١٢٤ بقوله : « قلت : وليس الأمر على هذا القول كما قاله الأنصاري هذا ، ولكن على قولهم : المعاند كافر شرعاً ، فيجعل الكفر تارة بانتفاء الإيمان الذي في القلب وتارة بالعناد ، ويجعل هذا كافراً في الشرع وإن كان معه حقيقة الإيمان الذي هو التصديق ، ويلزمه أن يكون كافراً في الشرع ، مع أن معه الإيمان الذي هو مثل إيمان الأنبياء والملائكة ، والحذاق في هذا المذهب ، كأبي الحسن ، والقاضي ومن قبلهم من أتباع جهم ، عرفوا أن هذا تناقض يفسد الأصل ، فقالوا : لا يكون واحد كافراً إلا إذا ذهب ما في قلبه من التصديق ، والتزموا أن كل من حكم الشرع بكفره ، فإنه ليس في قلبه شيء من معرفة الله ولا معرفة رسوله ، ولهذا أنكروا عليهم جماهير العقلاء ، وقالوا : هذا مكابرة وسفسطة » .

(٢) هو : أبو علي الحسين بن الفضل بن عمير البجلي الكوفي ، ثم النيسابوري الإمام =

وأصحابه ، وبقریب^(١) من هذا كان يقول^(٢) الإمام أبو محمد عبد الله بن سعيد القطان^(٣) من متقدمي أصحابنا .

ونحن نقول : من أتى بالتصديق بالقلب واللسان فهو المؤمن باطنياً وظاهراً ، ومن صدق بقلبه وامتنع من الإقرار فهو معاند كافر ، يكفر كفر عناد ، ومن أقر بلسانه وجحد بقلبه فهو كافر عند الله وعند نفسه ، ويجري عليه أحكام الإيمان لما أظهر^(٤) من علامات الإيمان .

ومن أصحابنا من جعل المعارف مجموعة تصديقاً واحداً ، أو هو المعرفة بالله وصفاته ورسوله وبأن دين الإسلام حق .

قال^(٥) : « وهذه الجملة تصديق واحد » ، ثم قال : « هذا ما ذكره أبو القاسم الإسفرائيني » .

قلت : ليس المقصود هنا بيان ما ذكروه من قول الجهمية والمرجئة في الإيمان ، وما في ذلك من التناقض ، حيث جعله التصديق الذي في القلب ، ثم سلبه عن ترك النطق عناداً ، وأن عنده كلما سمي كفوفاً فلأنه مستلزم لعدم هذا التصديق ، ولكن دلالة على العدم تعلم تارة بالعقل وتارة بالشرع ، لأن ما يقوم بالقلب من الاستكبار على الله والبغض له ولرسوله^(٦) ونحو ذلك يكون هو في نفسه كفوفاً وما ذكروه من التصديق

= المفسر . قال عنه الحاكم : إمام عصره في معاني القرآن . توفي سنة ٢٨٢ هـ .
انظر : سير أعلام النبلاء - للذهبي - ٤١٤/١٣ - ٤١٦ . ولسان الميزان - لابن حجر - ٣٠٧/١ ، ٣٠٨ . وطبقات المفسرين - للداودي - ١٥٩/١ ، ١٦٠ .
(١) في الأصل : تقريب . وفي ط : ويقرب . والمثبت من : س . وهو المناسب للسياق .

(٢) في س : كأنه يقول . وفي ط : ما كان يقوله .

(٣) وهو : ابن كلاب . وقد تقدم التعريف به ص ١٦٩ .

(٤) في الأصل ، س : ظهر . وأثبت المناسب للكلام من : ط .

(٥) القائل : أبو القاسم الأنصاري .

(٦) في س ، ط : ولرسله .

الخاص الذي وصفوه وهو تصديق بأصول الكلام الذي وضعوه .

وإنما الغرض أنهم يجعلون التصديق هو نفس المعرفة كما في كلام هذا وغيره ، وكما ذكروه عن أبي الحسن .

وغايتهم إذا لم يجعلوه مستلزماً للمعرفة أن يجعلوه مستلزماً لها .

قال النيسابوري : « وقال الأستاذ أبو إسحاق في المختصر^(١) :
« الإيمان في اللغة والشريعة ، التصديق ولا يتحقق ذلك إلا بالمعرفة
والإقرار ، وتقوم الإشارة والانقياد مقام العبارة^(٢) » .

قال : « وتحقيق المعرفة تحصيل ما قدمناه من المسائل في هذا
الكتاب وتحقيقه » .

قال النيسابوري : « أراد بالكتاب هو المختصر وأشار بما قدمه فيه
[إلى]^(٣) جملة ما قدمه من قواعد العقائد .

قال : وقال في هذا الكتاب : « الإيمان هو المعرفة واعتقاد^(٤)
الإقرار عند الحاجة أو ما يقوم مقام الإقرار » .

[وقال]^(٥) في كتاب الأسماء والصفات^(٦) : « واتفقوا على أن

-
- (١) لم يذكر هذا الكتاب ضمن مؤلفات أبي إسحاق في المصادر التي وقفت عليها ،
فلعل هذا الاسم اختصار لاسم كتاب لم أقف عليه .
راجع : كشف الظنون - لحاجي خليفة - ٤٥/١ ، ٥١/٢ ، ١١٥٧/٢ ،
١٢٥٧ . وهدية العارفين - للبغدادي - ٨/١ . ومعجم المؤلفين - لكحالة
- ٨٣/١ . بالإضافة إلى مصادر ترجمته المتقدمة في ص ٤٨٣ . وراجع هذا
القول في « الإيمان » لابن تيمية - ص ١٢٢ .
- (٢) في س : العبادة .
- (٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط . توضح المعنى .
- (٤) في الأصل : والاعتقاد . والمثبت من : س ، ط .
- (٥) ما بين المعقوفتين زيادة من كتاب الإيمان لابن تيمية يستقيم بها الكلام .
- (٦) في كتاب « الإيمان » لابن تيمية - ص ١٢٢ : « وقال أيضاً أبو إسحاق في كتاب =

ما يستحق به المكلف اسم الإيمان في الشريعة أوصاف كثيرة ، وعقائد مختلفة ، وإن اختلفوا فيها على تفصيل ذكرناه ، واختلفوا في إضافة ما لا يدخل في جملة التصديق إليه لصحة الاسم ، فمنها ترك قتل الرسول ، وترك إيذائه^(١) ، وترك تعظيم الأصنام ، فهذا من التروك ، ومن الأفعال نصرة الرسول والذب عنه ، فقالوا : إن جميعه مضاف^(٢) إلى التصديق شرعاً ، وقال آخرون إنه من الكبائر ، لا يخرج المرء بالمخالفة فيه عن الإيمان .

قال النيسابوري^(٣) : « هذه جملة كلام مشايخنا في ذلك ، قال^(٤) : « ذهب أهل الأثر إلى أن الإيمان جميع الطاعات فرضها ونفلها ، وعبروا عنه بأنه إتيان ما أمر الله به فرضاً ونفلاً ، والانتهاه عما نهى^(٥) عنه تحريماً وإذناً^(٦) ، وبهذا كان يقول أبو علي الثقفي^(٧) ،

= الأسماء والصفات : اتفقوا ... » .

وكتاب الأسماء والصفات لم تذكره المصادر التي عرفت بأبي إسحاق ومؤلفاته - وتقدم ذكر بعضها - وإنما أشارت إلى أن له مؤلفات كثيرة يصعب حصرها منها : الجامع في أصول الدين ، والرد على الملحدين في خمس مجلدات . ولعل هذا المصنف والذي قبله ذكرا ضمن هذا الجامع . والله أعلم .

- (١) في جميع النسخ : تعظيمه ، والمثبت من الإيمان ، ولعله المناسب للسياق .
- (٢) في الإيمان : وقالوا : إن جميعه يضاف ..
- (٣) في شرح الإرشاد - للجويني ، وراجعته في كتاب « الإيمان » لابن تيمية - ص ١٢١ . مع اختلاف في بعض الألفاظ .
- (٤) القائل : النيسابوري .
- (٥) نهى : ساقطة من : س .
- (٦) كذا في جميع النسخ ، ولعل الصواب : « وأدباً » كما وردت اللفظة في كتاب الإيمان لابن تيمية ، وأشار ناشر الكتاب إلى أن الكلمة وردت بلفظ « إذناً » في كتاب الإيمان طبع الهند سنة ١٣١١هـ ، والتي اعتمد عليها في نشر الكتاب لمقابلتها على نسخة خطية في نجد .
- (٧) هو : أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن عبد الرحمن الثقفي النيسابوري ، الفقيه =

ومن^(١) متقدمي أصحابنا أبو العباس القلانسي^(٢) .

وقد مال إلى هذا المذهب أبو عبد الله بن مجاهد^(٣) ، وهو قول مالك بن أنس^(٤) ، ومعظم أئمة السلف ، وكانوا يقولون : الإيمان معرفة بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالأركان .

قلت : وذكر الكلام إلى آخره مما ليس هذا موضعه^(٥) ، فإنه ليس الغرض هنا ذكر أقوال السلف والأئمة ، واعتراف هؤلاء بما اجترؤوا عليه

= الواعظ ، وأحد الأئمة ، قال فيه الحاكم : الإمام المقتدى به في الفقه والكلام والوعظ والورع والعقل والدين . توفي سنة ٣٢٨ هـ .
راجع : طبقات الشافعية - للسبكي - ١٩٢/٣ - ١٩٤ . والعبر - للذهبي - ٣١/٢ . وشذرات الذهب - لابن العماد - ٣١٥/٢ .
في س : عن .

(٢) هو : أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي الرازي ، من معاصري أبي الحسن الأشعري ، واعتقاده موافق لاعتقاده في الإثبات ، ولم أقف على ترجمة له في كتب الرجال التي بين يدي .

راجع : « تبیین کذب المفتری » - لابن عساكر - ص ٣٩٨ . وللوقوف على رأيه في الإيمان يراجع : الإرشاد - للجويني - ص ٣٩٩ .

(٣) هو : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب بن مجاهد ، الطائي المتكلم صاحب أبي الحسن الأشعري ، وهو من أهل البصرة ، سكن بغداد وعليه درس القاضي أبو بكر الباقلاني الكلام ، قال الخطيب البغدادي : له كتب حسان في الأصول .

راجع : تاريخ بغداد - للبغدادي - ٣٤٣/١ . وسير أعلام النبلاء - للذهبي - ٣٠٥/١٦ . وطبقات الشافعية - للسبكي - ٣٦٨/٣ .

(٤) راجع قول مالك بن أنس وأئمة السلف في الإيمان ، وأنه قول وعمل يزيد وينقص ، في : كتاب السنة - لعبد الله بن الإمام أحمد - ص ٨١ - ١٠١ . والشريعة - للأجري - ص ١١٦ - ١٢٠ ، ١٣٠ - ١٣٢ . والشرح والإبانة على أصول السنة والديانة - لابن بطة - ص ١٧٦ - ١٧٨ . والإيمان - لابن أبي شيبه - ص ٢١ . وشرح الطحاوية - لصدر الدين الحنفي - ص ٣٧٣ .

(٥) راجع بعضه مما لم يذكره الشيخ هنا في كتابه « الإيمان » ص ١٢١ .

من مخالفة السلف والأئمة وأهل الحديث في الإيمان ، مع علمهم بذلك لما عنت^(١) لهم من شبهة الجهمية المرجئة .

وإنما الغرض بيان ما ذكره الإسفراييني ، من أن التصديق لا يتحقق إلا بالمعرفة والإقرار ، وإن كان أراد المعرفة كما قرره هو من قواعده ، ولم يُحل ذلك على ما جاء به الرسول من أصول الإيمان ، فإذا كان التصديق لا يتحقق [إلا]^(٢) بالمعرفة وبالإقرار - أيضاً - باللسان ، كان هذا من كلامهم دليلاً على امتناع وجود التصديق بالقلب وتحققه إلا مع الإقرار باللسان وهذا يناقض قولهم : إن الكلام مجرد ما يقوم بالقلب ، فهذه مناقضة ثابتة ، فإن التصديق الذي في القلب إن تحقق بدون لفظ بطل هذا ، وإن لم يتحقق إلا بلفظ أو ما يقوم مقامه بطل ذلك ، فهذا كلامهم ، وهو يقتضي أنهم لم يكتفوا بأن جعلوا العلم ينافي الكذب النفساني ، حتى جعلوه يوجب الصدق النفساني ، فيمتنع وجود العلم بدون الصدق ، فصار هذا مبطلاً لما أثبتوا به الخبر النفساني ، من أنه يمكن ثبوته بدون العلم وعلى خلاف العلم وهو الكذب ، وهم كما احتجوا بالعلم على انتفاء الكذب النفساني وثبوت الصدق النفساني ، فقد احتجوا به - أيضاً - على أصل ثبوت الكلام النفساني .

قال أبو القاسم النيسابوري : « ومما ذكره الأستاذ أبو إسحاق - يعني في إثبات كلام الله النفساني الذي أثبتوه - أن قال : الأحكام لا ترجع إلى صفات الأفعال ، ولا إلى أنفسها ، وإنما ترجع إلى قول الله ، وهذا من أدل الدليل على ثبوت الأمر والنهي والوعد والوعيد ، فورود التكليف على العباد دليل على كلام الله ، وجواز إرسال الرسل

(١) أي : وقع . والعنت : الوقوع في أمر شاق .

انظر : مختار الصحاح - لأبي بكر الرازي - ص ٤٥٦ (عنت) .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة أضفتها ليستقيم بها السياق .

وورود التكليف دال على علمه ، وعلمه دال على ثبوت الكلام الصدق أولاً ، إذ العالم بالشيء لا يخلو عن نطق النفس بما يعلمه ، وذلك هو التدبير والخبر ، وربما يعبر عن هذا بأنه لو لم يكن القديم - سبحانه - متكلماً لاستحال منه التعريف والتنبيه على التكليف ، لأن طرق التعريف معلومة ، وذلك كالكتابة والعبارة والإشارة ، وشيء من هذا لا يقع به التعريف دون أن يكون ترجمة عن الكلام القائم بالنفس ، ومن لا كلام له استحال أن ينبه غيره على المعنى الذي يستند إلى الكلام .

قال : ومما يدل على ثبوت الكلام لله آيات الرسل - عليهم السلام - فإنها كانت أدلة ، ولا تدل على الصدق لأنفسها ، وإنما كانت دالة من حيث كانت نازلة منزلة ، قوله لمدعي الرسالة : صدقت ، والتصديق من قبل الأقوال ، ولا يكون المصدق مصدقاً لغيره بفعله التصديق ، وإنما يكون مصدقاً له لقيام التصديق بذاته بأمر الله وبنهيه^(١) .

قلت : أما استدلالهم على ثبوت كلام الله بالتكليف والأحكام ، فهذا من باب الاستدلال على الشيء بنفسه ، بل من باب الاستدلال على الشيء بما هو أخفى منه مع الاستغناء عنه ، فإنه إذا كان التكليف والأحكام إنما ثبت^(٢) بالرسول ، فالرسول كلهم مطبقون على تبليغ كلام الله ورسالته ، وأن الله يقول وقال ويتكلم ، ومن المعلوم أن نطق الرسول بإثبات كلام الله وقوله أكثر وأشهر وأظهر من نطقهم بلفظ تكليف وأحكام ، فإذا كان هذا الدليل لا يثبت إلا بعد الإيمان بالرسول ، وبما أخبروا^(٣) به ، فأخبارهم بكلام الله وقوله لا يُحتاج فيه إلى دليل ، ولهذا عدل غير هؤلاء عن هذا الدليل الغث ، واحتجوا على ثبوت كلام الله

(١) في الأصل ، س : ومنهيون بنهيه . وفي ط : منهياً بنهيه . والكلام يستقيم بدون الزيادة .

(٢) في س : يثبت . وفي ط : تثبت .

(٣) في الأصل : أخبر . وأثبت المناسب من : س ، ط .

بمجرد قول المرسلين .

وقوله : الأحكام من أول الدليل على ثبوت الأمر والنهي .
يقال له : فهل الأحكام عندك شيء غير الأمر والنهي حتى ^(١) يستدل
بأحدهما على الآخر ؟ أم اسم الأحكام هل هو أظهر في كلام الرسل
والمؤمنين بهم من اسم الأمر والنهي ؟ .

وأعجب من ذلك قوله : فورود التكليف على العباد دليل على كلام
الله وجواز إرسال الرسل ، فإن التكليف إذا كان عنده لم يثبت إلا بالرسول
كان العلم بجواز إرسال الرسل سابقاً للعلم ^(٢) بالتكليف ، فكيف يستدل
بما يتأخر علمه على ما يتقدم علمه ، ومن حق الدليل أن يكون العلم به
قبل العلم بالمدلول حيث جعل دليلاً على العلم به ، ولو قدر أنه ممن
يسوغ التكليف العقلي فذاك عند القائلين به يرجع إلى صفات تقوم
بالأفعال ، فلا يفتقر إلى ثبوت الكلام .

وليس المقصود بيان هذا ، وإنما المقصود قولهم : ورود التكليف
دال على علمه ، وعلمه دال على ثبوت الصدق ^(٣) إذ العالم بالشيء
لا يخلو عن نطق النفس بما يعلمه ، وذلك هو التدبير والخبر ، فقد جعلوا
العلم مستلزماً للكلام بنوعية الخبر الصدق ^(٤) والتدبير الذي هو الطلب ،
وهذا إلى التحقيق أقرب من غيره ، فإذا كان الأمر كذلك كيف يتصور
اجتماع العلم والكذب النفساني ؟ .

فإن قيل : لا ريب أن هذا تناقض منهم في الشيء الواحد المعين ،
بإثباته تارة وجعله كلاماً محققاً ، ونفيه أخرى ونفي تسميته كلاماً محققاً
- إذا قدر وجوده - لكن التناقض يدل على بطلان أحد القولين المتناقضين

(١) في س : حق . وهو خطأ .

(٢) في ط : على العلم .

(٣) في س ، ط : المصدق .

(٤) في س ، ط : والصدق . وهو خطأ .

غير معين ، فقد يكون الباطل ما ادعوه من استلزام العلم للصدق النفساني ومنافاته للكذب ، دون ما ذكروه من إمكان اجتماعهما وعدم استلزامه للصدق .

قيل : نقول في الجواب عن هذا وهو :

الوجه السابع عشر :

إن هذا يهدم عليهم إثبات العلم بصدق الكلام النفساني القائم بذات الله ، وإذا فسد ذلك لم ينفعهم إثبات كلام له يجوز أن يكون صدقاً أو كذباً ، بل لم ينفعهم إثبات كلام لم يعلموا وجوده إلا وهو كذب ، فإنهم لم يثبتوا الخبر النفساني إلا بتقدير الخبر الكذب ، فهم لم يعلموا وجود خبر نفساني إلا ما كان كذباً ، فإن أثبتوا لله ذلك كان كفراً باطلاً خلاف مقصودهم ، وخلاف إجماع الخلائق ، إذ أحد لم^(١) يثبت لله كلاماً لازماً لذاته هو كذب ، وإن لم يثبتوا ذلك لم يكن لهم طريق إلى إثبات الخبر النفساني بحال ، لأننا حينئذ لم نعلم وجود معنى نفساني صدق^(٢) غير العلم ونحوه لا شاهداً ولا غائباً ، فإن خبر الله لا ينفك عن العلم ، وإذا امتنع إثبات ما ادعوه^(٣) من الخبر امتنع حينئذ وصفه بكونه صدقاً ، فإن ثبوت الصفة بدون الموصوف محال ، فعلم أن الطريقة التي سلكوها في إثبات صدق الخبر تبطل^(٤) عليهم إثبات أصل الخبر النفساني ، فلا يثبت حينئذ لا خبر نفساني ولا صدقه ، والطريقة التي سلكوها في إثبات الكلام النفساني ، إنما يثبت بها - لو قدر صحتها - خبر هو كذب ، وذلك ممتنع

(١) في س ، ط : لا .

(٢) في ط : نفسانياً صدقاً .

(٣) في الأصل : ما ادعوه . والمثبت من : س ، ط .

(٤) في جميع النسخ : يبطل . وأثبت المناسب للسياق .

في حقه^(١) ، فعلم أنهم مع التناقض لم يثبتوا لا^(٢) الكلام النفساني ولا صدقه ، فلم يثبتوا واحداً من المتناقضين .

فإن قيل : كيف يخلو الأمر عن النقيضين ويمكن رفعهما جميعاً ؟
قيل : هذا لا يمكن في الحقائق الثابتة^(٣) ، ولكن يمكن في المقدرات الممتنعة ، فإن من فرض تقديراً ممتنعاً لزمه اجتماع النقيضين وانتفاؤهما^(٤) ، وذلك محال ، لأنه لازم للمحال الذي قدره ، وهذا دليل آخر وهو :

الوجه الثامن عشر :

وهو أنهم أثبتوا للخبر معنى ليس هو العلم وبابه ، فهذا إثبات أمر ممتنع ، وإذا كان ممتنعاً من صفة بأنه صدق أو كذب ممتنع - أيضاً إذ^(٥) لا حقيقة له ، فقولهم بعد هذا : العلم يستلزم الصدق منه وينافي الكذب ، وإن كان يناقض قولهم : العلم لا يستلزم الصدق ولا ينافي الكذب ، فهذان النقيضان كلاهما منتف ، لأن كليهما^(٦) إنما يلزم على تقدير ثبوت معنى للخبر ليس هو العلم وبابه ، فإذا كان ذلك تقديراً باطلاً ممتنعاً كان ما يلزمه من نفي أو إثبات قد يكون باطلاً ، إذ حاصله لزوم [اجتماع]^(٧) النقيضين ، ولزوم^(٨) الخلو عن النقيضين على هذا التقدير وهذه اللوازم تدل على فساد الملزوم الذي هو معنى للخبر ليس هو العلم ونحوه ،

(١) في الأصل ، س : حق . والمثبت من : ط .

(٢) في الأصل : إلا . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٣) في س : الثانية . وهو خطأ .

(٤) في س : وانتفاؤهما . وفي ط : وانتفاؤها .

(٥) إذ : ساقطة من : س ، ط .

(٦) في جميع النسخ : كلاهما . وهو خطأ على القياس .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٨) في س ، ط : لزوم .

ولهذا يجعل فساد اللوازم دليلاً على فساد الملزوم ، وإذا أريد تحرير الدليل بهذا الوجه قيل :

لو كان للخبر معنى ليس هو العلم ونحوه ، فإما أن يكون العلم مستلزماً لصدقه أو لا يكون ، فإن كان مستلزماً لصدقه لم يعلم حينئذ أنه غير العلم ، إذ لا دليل على ذلك إلا إمكان تقدير الكذب مع العلم ، إذا كان العلم مستلزماً للصدق النفساني منافياً للكذب النفساني كان هذا التقدير ممتنعاً ، فلا يعلم حينئذ بثبوت معنى للخبر^(١) غير العلم ، لا في حق الخالق ولا في حق العباد ، فيكون قائل ذلك قائلاً بلا علم ولا دليل أصلاً في باب كلام الله وخبره ، وهذا محرم بالاتفاق ، وهذا بعينه يبطل ببطان قولهم - أي : أنهم قالوا بلا حجة أصلاً .

وإن لم يكن العلم مستلزماً للصدق النفساني ولا منافياً للكذب النفساني لم يكن لهم طريق إلى إثبات كلام نفساني هو الصدق^(٢) ، لأن العلم لا يستلزمه ولا ينافي ضده ، فلا يستدل عليه بالعلم وسائر ما يذكر غير العلم فيدل على أن الله صادق في الجملة وأن الكذب ممتنع عليه ، وهذا مما لا نزاع بين الناس فيه ، لكنهم^(٣) لا يمكنهم إثبات كلام نفساني هو صدق ، وقيام دليل على أن الله صادق كقيام دليل على أن الله متكلم ، وهذا لا ينفعهم في إثبات^(٤) الكلام النفساني الذي ادعوه منفردين به ، فكذلك هذا لا ينفعهم في إثبات معنى الخبر النفساني الصادق ، الذي انفردوا بإثباته من بين فرق الأمة وابتدعوه ، وفارقوا به جماعة المسلمين كما أقرؤا هم بهذا الشذوذ والانفراد ، كما ذكره في المحصول^(٥) .

(١) في الأصل : الخبر . والمثبت من : س ، ط .

(٢) في س ، ط : صدق .

(٣) في س ، ط : ولكنهم .

(٤) في الأصل : الإثبات . وأثبت المناسب لسياق الكلام من : س ، ط .

(٥) المحصول في علم أصول الفقه - ٢/١/٣١٤ ، ٣١٥ .

الوجه التاسع عشر :

هو متضمن للجواب عما ذكرناه من السؤال عن أن المتناقضين لا يعين^(١) الصادق ، وهو أن نقول^(٢) : لا ريب أن قولهم : إن العلم ينافي الكذب النفساني هو الصواب ، دون قولهم : إنه قد يجمع الكذب النفساني ، وإن لم يكن العلم مستلزماً لخبر نفساني صدق ، وهذا أمر يجده المرء من نفسه ويعلمه بالضرورة أن ما^(٣) علمه لم^(٤) يمكن أن يقوم بنفسه خبر ينافي ذلك ، بل لو كلف ذلك كلف الجمع بين النقيضين ، ولهذا لم يتنازع الناس في أنه يمتنع تكليف الإنسان أن يعتقد خلاف ما يعلمه ، ولو كان في الإمكان خبر نفساني ينافي العلم لأمكن أن يطلب ذلك من الإنسان ، فإنه يمكن أن يطلب منه كل ما يقدر عليه^(٥) سواء قيل إن ذلك جائز في الشريعة أو لم يمكن ، كما أن طلب الكذب ممكن والتكليف به ممكن^(٦) ، وأما طلب كذب نفساني يخالف العلم ، فهذا مما

(١) في الأصل ، س : لا معين . والمثبت من : ط . وبه يتضح المعنى .

(٢) في الأصل : الصادق أن يقولوا . وفي س : الصادق أن يقول . والمثبت من :

ط . وبه يتضح المعنى .

(٣) في س : أما .

(٤) في س ، ط : لا وهو الصواب .

(٥) عليه : ساقطة من : س .

(٦) طلب الكذب يكون ممكناً كأن يؤمر الإنسان به في بعض الحالات ، كالصلح بين

المتخاصمين ، أو التخذييل في الحرب ، كما ورد في الحديث عن أم كلثوم

- رضي الله عنها - قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ليس بالكاذب من

أصلح بين الناس ، فقال خيراً ، أو نمى خيراً » .

قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

سنن الترمذي ٣٣١/٤ - كتاب البر والصلة - باب ما جاء في إصلاح ذات البين

- الحديث / ١٩٣٨ .

وقد ورد في قصة طويلة أن نعيم بن مسعود الأشجعي جاء إلى رسول الله ﷺ =

لا يمكن طلبه والتكليف به ، إذ^(١) هو أمر لا حقيقة له .

فتبين أن قولهم : إن الجحد إنما يتصور من العالم^(٢) بالشيء في العبارة باللسان دون [القلب . وصاحب]^(٣) الجحد وإن جحده باللسان هو معترف بالقلب ، فلا يصح الجحد بالقلب ، هو أصدق من قولهم : العالم بالشيء قد يقوم بقلبه كذب نفساني ينافي علمه ، وإذا كان كذلك بطل ما احتجوا به على إثبات الخبر النفساني الذي ادعوه وراء العلم ، وهو المقصود .

الوجه العشرون :

أن يقال : لا ريب أن الإنسان قد يخبر بما لا يعلمه ولا يظنه ، وبما يعلم أو يظن خلافه ، ولا ريب أن هذا الخبر له معنى يقوم بنفسه وراء العلم ، ولهذا يمكن تقدير هذا المعنى قبل تقدير العبارة عنه ، فضلاً عن وجود التعبير عنه ، فإن من يريد أن يخبر بخلاف علمه ويعتقد ذلك ، يقدره ويصوره في نفسه قبل التعبير عنه ، ويدل على ذلك أن الكذب لفظ

= فقال : يا رسول الله إني أسلمت ، ولم يعلم بي أحد من قومي ، فمرني بما شئت ، فقال رسول الله ﷺ : « إنما أنت فينا رجل واحد ، فخذل عنا ما استطعت ، فإنما الحرب خدعة » .

انظر القصة بكاملها في : سيرة النبي ﷺ - لابن هشام - ٢٤٧/٣ - ٢٥٠ .
ودلائل النبوة - للبيهقي - ٤٤٥/٣ - ٤٤٧ . والبداية والنهاية - لابن كثير - ١٢٦/٤ - ١٢٨ .

وانظر حديث « الحرب خدعة » بدون ذكر لقصة نعيم في : صحيح البخاري ٢٤/٤ - كتاب الجهاد - باب الحرب خدعة . وصحيح مسلم ١٣٦١/٣ كتاب الجهاد - باب جواز الخداع في الحرب ، الحديثان / ١٧ ، ١٨ .

(١) في س : إذا .

(٢) في ط : العلم .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

له معنى ، كما أن الصدق لفظ له معنى ، ولو^(١) كان لفظاً لا معنى له في النفس لكان بمنزلة الأصوات والألفاظ المهملة ، وليس الأمر كذلك ، لكن يقال : هذا لا يخرج عن أن يكون من جنس الاعتقاد الذي يكون من جنس العلم والجهل المركب ، فإن المعتقد بالشيء^(٢) بخلاف ما هو به ، لا ريب أن هذا^(٣) ليس بعالم به وإن اعتقد أنه عالم به ، فالكذب من هذا الجنس ، لكن الكذب يعلم صاحبه أنه باطل ، والجهل المركب لا يعلم صاحبه أنه باطل ، ومعلوم أن الاعتقادات في كونها^(٤) حقاً أو باطلاً أو معلومة أو مجهولة ، لا يخرج عن الاشتراك في مسمى الاعتقاد والخبر النفساني ، كما لا تخرج العبارة عنها بكونها حقاً أو باطلاً أو معلومة أو مجهولة ، من أن تكون^(٥) لفظاً وعبارة وكلاماً ، فإذا كانت العبارات على اختلاف أنواعها يجمعها النطق اللساني ، فالمعنى الذي هو الاعتقاد على اختلاف أنواعه يجمعه النطق النفساني ، والخبر النفساني ، وهذا كما أن الإرادة أو الطلب سواء كانت إرادة خير أو إرادة^(٦) شر ، أو كان صاحبها عالماً بحقيقة مراده وعاقبته^(٧) ، أو كان جاهلاً بعاقبته^(٦) ، فإن ذلك لا يخرجها عن الاشتراك في مسمى الإرادة أو الطلب .

(١) في الأصل : وإن . وأثبت المناسب للكلام من : س ، ط .

(٢) في س ، ط : للشيء .

(٣) في س ، ط : أنه ليس .

(٤) في الأصل : كونه . وأثبت ما يناسب السياق من : س ، ط .

(٥) في س : يكون .

(٦) في الأصل : وإرادة . وفي س : واردة . وأثبت ما رأيته مناسباً من : ط .

(٧) في س : عاقبة .

الوجه الحادي والعشرون :

أنه تعالى قال : ﴿ فَأَيُّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَيَّاتٍ اللَّهُ يَجْحَدُونَ ﴾^(١) ، فنفى عنهم التكذيب وأثبت الجحود ، ومعلوم أن التكذيب باللسان لم يكن منتفياً عنهم ، فعلم أنه نفى عنهم تكذيب القلب ، ولو كان المكذب الجاحد لِمَا عَلِمَهُ يقوم بقلبه خبر نفساني لكانوا مكذبين بقلوبهم ، فلما نفى عنهم تكذيب القلوب ، علم أن الجحود الذي هو ضرب من الكذب والتكذيب بالحق المعلوم ، ليس هو كذباً في النفس ولا تكذيباً فيها وذلك يوجب أن العالم بالشيء لا يكذب به ، ولا يخبر في نفسه بخلاف علمه .

فإن قيل : العالم بالشيء العارف به قد يؤمن بذلك وقد يكفر ، كما^(٢) قال الله تعالى : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ﴾^(٣) وذلك مثل المعاندين من المشركين وأهل الكتاب ، وليس كفرهم لمجرد لفظهم ، فإنهم

(١) سورة الأنعام ، الآية : ٣٣ .

(٢) من هنا وقع في الأصل تمزق ، وألصقت الورقة ببعضها ، ولم يكن اللاصق محترفاً مما يجعل بعض الكلمات في الورقة اللاحقة تظهر بين كلمتين في الورقة المصورة ، فمثلاً ظهر بين كلمة « كما قال » و« تعالى » كلمة غير واضحة ، وسقط لفظ الجلالة وكذا كلمة « المشركين » التي توازيها في السطر التالي ظهر بينها وبين كلمة « أهل » حرف « كا » من الورقة اللاحقة ، وهكذا يستمر التمزق تقريباً في ورقة من : الأصل .

أي : زاد أو نقص في كل سطر منها كلمة أو كلمتان تقريباً ، وباقي الورق سليم وسوف أشير إلى نهايته .

وقد حاولت الوقوف على الأصل ، لكن المسؤولين في دار الكتب الوطنية بالقاهرة لم يمكنوني - مع الأسف - من الوقوف عليه رغم محاولاتي الكثيرة معهم التي لم تفلح إلا في الوقوف على الميكروفلم الذي يوافق ما بين يدي من صور . وقد أكملت بعض الكلمات الناقصة ، وأخرجت النص بصورة سليمة من باقي النسخ .

(٣) سورة النمل ، الآية : ١٤ .

- أيضاً - قد يقولون بألسنتهم ما يعلمونه ، ولا يكونون مؤمنين ، مثل ما كان يقوله أبو طالب^(١) من الإخبار بأن محمداً رسول الله ، ومثله إخبار كثير من اليهود والنصارى بعضهم لبعض برسالته^(٢) ، ومع هذا فليسوا

(١) هو : أبو طالب بن عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم ، والد علي - رضي الله عنه - وعم النبي ﷺ وكافله ومربيه ومناصره ، وقد نشأ النبي ﷺ في بيته ، وسافر معه إلى الشام في صغره ، دعاه النبي - عليه السلام - إلى الإسلام فامتنع خوفاً من أن تعيره العرب بتركه دين آبائه . توفي سنة ٣ ق.هـ .
انظر : الطبقات الكبرى - لابن سعد - ١١٩/١ - ١٢٥ . الكامل - لابن الأثير - ٣٧/٢ ، ٣٨ ، ٩٠ ، ٩١ . الأعلام - للزركلي - ٣١٥/٤ .
ومما قاله أبو طالب :

ودعوتني وعلمت أنك ناصحي فلقد صدقت وكنت قدم أمينا
وعرضت ديناً قد عرفت بأنه من خير أديان البرية ديناً
لولا الملامة أو حذاري سبة لوجدتني سمحاً بذلك مبيناً
راجع : البداية والنهاية - لابن كثير - ٤٧/٣ .

(٢) يقول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ٥٧ / الأعراف .

يقول ابن كثير - رحمه الله - في تفسيره ٢٥١/٢ : « وهذه صفة محمد ﷺ في كتب الأنبياء ، بشروا أممهم ببعثه ، وأمروهم بمتابعته ، ولم تزل صفاته موجودة في كتبهم ، يعرفها علماؤهم وأخبارهم » .

ونقل ابن إسحاق في سيرة النبي ﷺ ١٩٦/١ ، ١٩٧ أن راهباً يقال له بحيرى - وكان إليه علم أهل النصرانية - لما رأى النبي ﷺ مع عمه أبي طالب في بصرى من أرض الشام ، وكان أبو طالب قد خرج في ركب تاجراً إلى الشام - قال لأبي طالب : ارجع بابن أخيك إلى بلده واحذر عليه من اليهود ، فوالله لئن رأوه وعرفوا منه ما عرفت ليبيغته شراً ، فإنه كائن لابن أخيك هذا شأن عظيم ، فأسرع به إلى بلاده .

ونقل - أيضاً - أن نفرأ من أهل الكتاب لما رأوا من الرسول ﷺ ما رآه بحيرى =

مؤمنين ولا مصدقين ، ومنهم اليهود الذي جاوروه ، وقالوا : نشهد أنك رسول الله .

قيل^(١) : الجواب عن هذا هو :

الوجه الثاني والعشرون :

وهو أن ما أخبرت به الرسل من الحق ، ليس إيمان القلب مجرد العلم بذلك ، فإنه لو علم بقلبه أن ذلك حق ، وكان مبغضاً له وللرسول الذي جاء به ولمن أرسله ، معادياً لذلك ، مستكبراً عليهم ، ممتنعاً عن الانقياد لذلك الحق ، لم يكن هذا مؤمناً مثاباً في الآخرة باتفاق المسلمين ، مع تنازعهم الكثير في مسمى الإيمان ولهذا لم يختلفوا في كفر إبليس مع أنه كان عالماً عارفاً ، بل لا بد في الإيمان من علم في القلب ، وعمل في القلب - أيضاً ، ولهذا كان عامة أئمة المرجئة الذين يجعلون الإيمان مجرد ما في القلب ، أو ما في القلب واللسان ، يدخلون في ذلك محبة القلب وخضوعه للحق ، لا يجعلون ذلك مجرد علم القلب ، ولفظ التصديق يتناول العلم الذي في القلب ، ويتناول - أيضاً - ذلك العمل في القلب الذي هو موجب العلم ومقتضاه ، فإنه يقال : صدق

= - في ذلك السفر الذي كان فيه مع عمه - فأرادوه فردهم عنه بحيرى ، وذكرهم بما يجدون في الكتاب من ذكره وصفته .

ولصفية بنت حبي بن أخطب النضرية - رضي الله عنها - قبل زواجها برسول الله ﷺ قصة ، فقد رأت في منامها ، كأن قمر السماء قد سقط في حجرها ، فقصت رؤياها على ابن عمها - زوجها - فلطم وجهها ، وقال : أتتمنين ملك يثرب أن يصير بعلك ؟ فما كان إلا مجيء رسول الله ﷺ وحصاره إياهم ، فكانت صفية في جملة السبي ، وزوجها في جملة القتلى ، ثم تزوجها رسول الله ﷺ .

انظر بتصرف : المغازي - للواقدي - ٢/ ٦٧٤ ، ٦٧٥ . والبداية والنهاية - لابن

كثير - ٢١٩/٤ .

(١) في س : قبل .

علمه بعمله ، وذلك لأن وجود العلم مستلزم لوجود هذا العمل الذي في القلب ، الذي هو إسلام القلب بمحبته وخشوعه ، فإذا عدم مقتضى العلم فإنه قد يزول العلم^(١) من القلب بالكلية ، ويطبع على القلب حتى يصير منكراً لما عرفه ، جاهلاً بما كان يعلمه ، وهذا العلم وهذا العمل^(٢) كلاهما يكون من معاني الألفاظ .

فلفظ الشهادة والإقرار والإيمان والتصديق ينتظم^(٣) هذا^(٤) كله ، لكن لفظ الخبر والنبا ونحو ذلك هو العلم ، وإن استلزم هذا الأعمال فهو كما يستلزم العلم لذلك ، فإذا قال أحد هؤلاء العالمين الجاحدين الذين ليسوا بمؤمنين : محمد^(٥) رسول الله ، كقول^(٦) أولئك اليهود وغيرهم ، فهذا خبر محض مطابق لعلمهم الذي قال الله فيه : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾^(٧) لكن كما لا ينفعهم مجرد العلم لا ينفعهم مجرد الخبر ، بل لا بد أن يقترن بالعلم في الباطن مقتضاه من العمل الذي هو المحبة والتعظيم والانقياد ونحو ذلك ، كما أنه لا بد أن يقترن بالخبر الظاهر مقتضاه من الاستسلام والانقياد وأصل الطاعة^(٨) ، فهؤلاء الذين يعلمون الحق الذي بعث الله به رسوله - ولا يؤمنون به ويقرون به ، يوصفون بأنهم كفار وبأنهم جاحدون ، ويوصفون بأنهم مكذبون بألسنتهم ، وأنهم يقولون بألسنتهم

(١) فإنه قد يزول العلم : كررت في : س .

وقد علق عليها الناسخ بكلمة : كذا .

(٢) في الأصل : العلم . وأثبت المناسب من : س ، ط .

(٣) في ط : ينظم .

(٤) هذا : ساقطة من : س .

(٥) في الأصل : محمداً . والمثبت من : س ، ط .

(٦) في س : كقوله .

(٧) سورة البقرة ، الآية : ١٤٦ .

(٨) في س ، ط : وأهل الطاعة .

خلاف ما في قلوبهم ، وقد أخبر الله في كتابه أنهم ليسوا بمكذبين بما علموه ، أي : مكذبين بقلوبهم وإن لم يكونوا مؤمنين مقرين مصدقين إذ^(١) العبد يخلو في الشيء الواحد عن التصديق والتكذيب ، والكفر أعم من التكذيب ، فكل من كذب الرسول كافر وليس كل كافر مكذباً ، بل من يعلم^(٢) صدقه ويقر به ، وهو مع ذلك يبغضه أو يعاديه كافر^(٣) ، ومن^(٤) أعرض فليس^(٥) يعتقد لا صدقه ولا كذبه كافر ، وليس بمكذب ، وكذلك العالم بالشيء قد يخلو عن التكذيب به^(٦) عن التصديق به الذي هو مستلزم لعمل القلب ، وإن لم يخل^(٧) عن التصديق الذي هو مجرد علم القلب . فأمّا أن يقوم بالقلب تصديق قولي غير العلم فهذا الذي ادعاه هؤلاء الشذاذ عن الجماعة ، وهو مورد النزاع .

ولهذا قال الجنيد بن محمد^(٨) : « التوحيد قول القلب ، والتوكل عمل القلب »^(٩) .

- (١) في س : إذا .
- (٢) في الأصل ، س : تعلم . وأثبت المناسب لسياق الكلام من : ط . وهو نهاية التمزق المشار إليه في ص ٦٧٠ ، فقد سقط ما بين كلمة « كل كافر » وكلمة « يعلم » ، وظهرت كلمات مقلوبة من الورقة اللاحقة .
- (٣) في س : كافراً .
- (٤) في ط : أو من .
- (٥) في س ، ط : فلم .
- (٦) به : ساقطة من : س ، ط .
- (٧) في الأصل ، س : وأن لا يخلوا . وأثبت ما يصير به الكلام مفهوماً من : ط .
- (٨) هو : أبو القاسم الجنيد بن محمد بن جنيد الخزاز ، ويقال : القواريري ، شيخ الصوفية ، أصله من نهاوند وولد ونشأ ببغداد ، وسمع بها الحديث وتفقه على أبي ثور ، واشتهر بصحبة الحارث المحاسبي ، توفي سنة ٢٩٨ هـ .
- انظر : تاريخ بغداد - للبغدادي - ٢٤١/٧ - ٢٤٩ . والمنتظم - لابن الجوزي - ١٠٥/٦ ، ١٠٦ . والبداية والنهاية - لابن كثير - ١٢٨/١١ ، ١٢٩ .
- (٩) قول الجنيد ذكره أبو نعيم الأصفهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء =

وقال الحسن البصري^(١) : « ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني ، ولكن ما وقر في القلوب ، وصدقه العمل »^(٢) .

وقال الحسن - أيضاً - : « ما زال أهل العلم يعودون بالتذكر على التفكير ، وبالتفكير على التذكر^(٣) ، ويناطقون القلوب حتى نطقت ، فإذا لها أسماع وأبصار فنطقت بالحكمة ، وأورثت العلم »^(٤) .

الوجه الثالث والعشرون :

أن يقال : لا ريب أن النفس الذي هو القلب يوصف بالنطق والقول ، كما يوصف بذلك اللسان ، وإن كان القول والنطق عند الإطلاق يتناول مجموع الأمرين ، ولهذا كان من جعل النطق والقول هو لما في اللسان فقط بمنزلة من جعله^(٥) لما في القلب فقط ، ومن جعل اللفظ مشتركاً بينهما فقد جمع البعידين ، بل أثبت النقيضين ، فإنه يجعل اللفظ الشامل لهما مانعاً من كل منهما ، فإنه إذا قال : أريد به هذا وحده ، أو هذا وحده ، مع أن اللفظ أريد به كلاهما كان نافياً لكل منهما في حال

= ٢٥٦/١٠ بلفظ : « .. فالتوكل عمل القلب ، والتوحيد قول العبد ، فإذا عرف القلب التوحيد وفعل ما عرف فقد تم .. » .

(١) هو : أبو سعيد الحسن بن يسار البصري ، من التابعين ، إمام أهل البصرة ، وحبر الأمة في زمانه ، وثقة العجلي وغيره ، وقال عنه الذهبي : كان ثقة في نفسه حجة رأساً في العلم والعمل عظيم القدر .. « توفي سنة ١١٠ هـ .

انظر : وفيات الأعيان - لابن خلكان - ٦٩/٢ - ٧٣ . وميزان الاعتدال - للذهبي - ٥٢٧/١ . وتهذيب التهذيب - لابن حجر - ٢٦٣/٢ - ٢٧٠ .

(٢) راجع قول الحسن في : « الشريعة » للأجري - ص ١٣٠ ز وكتاب « الزهد » للإمام أحمد بن حنبل - ص ٢٦٣ . مع اختلاف يسير في اللفظ .

(٣) في س : وبالتذكر على التفكير .

(٤) لم أقف عليه .

(٥) من هنا يبدأ التمزق في الأصل في نصف صفحة تقريباً ، وأشرنا إلى نظيره في ص ٦٧٠ وسوف أشير إلى نهايته .

إثبات اللفظ له ، وإنما اللفظ المطلق من القول والنطق والكلام ونحو ذلك يتناولهما جميعاً ، كما أن لفظ الإنسان يتناول الروح والبدن جميعاً ، وإن كان أحدهما قد يسمى بالاسم مفرداً ، ومن لم يسلك هذا المسلك انهالت^(١) عليه الحجج لما نفاه من الحق ، فإن دلالة الأدلة الشرعية واللغوية والعرفية على شمول الاسم لهما ، وعلى تسمية أحدهما به أكثر من أن تحصر .

لكن هذا النطق والكلام الذي هو معنى الخبر القائم بالنفس هل هو شيء مخالف للعلم^(٢) ممكن أن يكون ضدّاً له ؟ أو هو هو ؟ أو هو مستلزم^(٣) له ؟ فدعوى إمكان مضادته للعلم^(٤) مما يحس الإنسان بنفسه^(٥) خلافه ، ودعوى مغايرته للعلم - أيضاً - فإن الإنسان لا يحس من نفسه بنسبتين جازمتين كل منهما يتناول المفردين أحدهما علم والأخرى غير العلم^(٦) .

ولهذا لم يتنازع في ذلك لا المسلمون^(٧) ولا من قبلهم من الأمم ، حتى أهل المنطق الذين يثبتون نطق النفس ويسمونها النفس الناطقة هم عند التحقيق يردون ذلك إلى العلم والتمييز^(٨) .

ولهذا لما أراد حاذق الأشعرية المستأخرين أبو الحسن الآمدي^(٩)

-
- (١) في جميع النسخ : وإلا انهالت . والكلام يفهم بدون : وإلا .
(٢) في الأصل : للعالم . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .
(٣) نهاية التمزق الذي أشرنا إلى بدايته في الحاشية (٥) من الصفحة السابقة .
(٤) في الأصل : العالم . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .
(٥) في الأصل : لنفسه . وأثبت المناسب للسياق من : س ، ط .
(٦) في ط : علم .
(٧) في ط : المسلمين .
(٨) راجع رأيهم في النفس الناطقة ، وحججهم في : المواقف - للآيجي - ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ .
(٩) هو : أبو الحسن علي بن أبي علي محمد بن سالم الثعلبي الآمدي ، الملقب =

أن يحد العلم بعد أن تعقب حدود الناس بالإبطال^(١) ، ورد قول من زعم أنه غني عن الحد^(٢) ، وأنه^(٣) يعرف بالتقسيم والتمثيل .

قال^(٤): هو صفة جازمة قائمة بالنفس يوجب لمن قام به

= بسيف الدين ، الأصولي المتكلم أحد أئمة الأشاعرة وصاحب التصانيف في المذهب الأشعري ، توفي سنة ٦٣١ هـ .

راجع : طبقات الشافعية - للسبكي - ٣٠٦/٨ ، ٣٠٧ . وشذرات الذهب - لابن العماد - ١٤٤/٥ ، ١٤٥ . والأعلام - للزركلي - ١٥٣/٥ .

(١) راجع تعقب الآمدي لحدود الناس للعلم في كتابه « أبكار الأفكار » - مخطوط في دار الكتب المصرية تحت رقم ١٦٠٣ - علم الكلام - الجزء الأول - اللوحات ١ - ١٦ .

والكتاب حقق الجزء الأول منه د . أحمد المهدي محمد المهدي للحصول به على درجة الدكتوراة . ولم أفق على الكتاب بعد تحقيقه إلا على الجزء المتعلق بالدراسة .

(٢) ذهب القاضي - أحد أئمة الأشاعرة - إلى أن الحد راجع إلى قول الحاد المبني عن حقيقة المحدود وصفته ، معتمداً في ذلك على أنه لو كان الحد هو الحقيقة لصدق إطلاق الحد على كل ما يصدق عليه إطلاق الحقيقة ، وهو غير مطرد في حق الله تعالى حيث يقال له حقيقة ولا يقال له حد .

وقد رد عليه الآمدي في أبكار الأفكار - اللوحة ١٧ من الجزء الأول زعمه هذا واختار أن الحد لا يكون بنفس الحقيقة ، بل بما هو خارج عنها ، وهو دليل عليها . في س ، ط : أو أنه .

(٤) في الأصل ، س : وقال . والمثبت من : ط . وهو المناسب للسياق .

وقد ورد في « أبكار الأفكار » الجزء الأول - اللوحة ٢ - قوله : « .. والأشبه في تحديده أن يقال : العلم عبارة عن حصول صورة معنى في النفس لا يتطرق إليه في النفس احتمال كونه على غير الوجه الذي حصل عليه ، ونعني بحصول المعنى في النفس تمييزه في النفس عما سواه ، وتدخل فيه العلم بالإثبات والنفي والمفرد والمركب وتخرج عنه الاعتقادات والظنون .. » .

وذكر محقق الجزء الأول من « أبكار الأفكار » في القسم الخاص بالدراسة ص ١٣٣ ، أن الآمدي بعد ذكره لتعريفات إمام الحرمين والغزالي والرازي ومناقشتها قال : « والأشبه في تحديده أن يقال : العلم عبارة عن صفة يحصل بها =

تمييزاً^(١) .

ومعلوم أنه إذا^(٢) كان في النفس معنى للخبر غير العلم فهذا الحد منطبق عليه ، ولهذا لما قسم الأولون والآخرين العلم إلى تصور وتصديق^(٣) وجعلوا التصور هو العلم بالمفردات الذي هو مجرد تصورها ، والتصديق العلم بالمركبات الخبرية من النفي والإثبات ، فسموا العلم بذلك تصديقا^(٤) وجعلوا نفس العلم هو نفس التصديق ، ولو كان في النفس تصديق لتلك القضايا الخبرية ليس هو العلم ، لوجب الفرق بين العلم بها وتصديقها ولا ريب أن هذا العلم والتصديق قد يعتقده الإنسان ، فيعقله ويضبطه ويلتزم موجبه ، وقد لا يعتقده ولا يعقله

= لنفس المتصف تمييز حقيقة ما غير محسوسة في النفس . . . » .

(١) في الأصل : بها ميزا . وفي س : به ميزا . وأثبت المناسب لسياق الكلام من : ط .

(٢) في س ، ط : إن .

(٣) قال الأمدى في أباكار الأفكار الجزء الأول - الورقة رقم ٣ : « ومن قال بالفرق بين التصور والتصديق فقد احتج بحجج ، وقد أبطلناها في دقائق الحقائق » . ومراده أنه أبطلها في كتابه « دقائق الحقائق » .

وهذا الكتاب - مخطوط في مكتبة جامعة برنستون بأمريكا - ذكر ذلك د . أحمد المهدي - محقق الجزء الأول من كتاب « أباكار الأفكار » - راجع القسم الأول - دراسة الكتاب - ص ٩٤ .

(٤) يقول الأيجي في « المواقف » ص ١١ :

« المرصد الثالث في أقسام العلم ، وفيه مقاصد :

المقصد الأول : أنه إن خلا عن الحكم فتصور وإلا فتصديق ، وهما نوعان متميزان بالذات ، وباعتبار اللازم المشهور ، وهو احتمال الصدق والكذب وعدمه » .

وقد بين الجرجاني في شرحه للمواقف - ١/٨٧ ، ٨٨ : أن المتبادر أن التصديق هو الإدراك المقارن للحكم ، كما تقتضيه عبارة المتأخرين لانفس الحكم ، كما هو مذهب الأوائل ، ولا المجموع المركب منه ومن تصورات النسبة وطرفيها ، كما اختاره أبو عبد الله الرازي .

و[لا]^(١) يضبطه و[لا]^(١) يلتزم موجب ، فالأول هو المؤمن ، والثاني هو الكافر - إذا كان ذلك فيما جاءت به الرسل عن الله ليس كل من علم شيئاً عقله واعتقده ، أي : ضبطه وأمسكه والتزم موجب ، كما أنه ليس كل من اعتقد شيئاً كان عالماً به ، فلفظ العقد والاعتقاد شبيه بلفظ العقل والاعتقال ، ومعنى كل منهما يجامع^(٢) العلم تارة ، ويفارقه أخرى ، فمن هنا قد يتوهم أن في النفس خبراً غير العلم ، ولفظ العقد والعقل لما كان جارياً على من يمسك العلم فيعيه^(٣) ، ويحفظه تارة ويعمل بموجبه كان مشعراً بأنه يوصف بذلك تارة ، وبضده تارة ، وهو الخروج عن العلم وعن موجب ، وقد يستعمل اللفظ فيمن يمسك بما ليس بعلم^(٤) ، ومن هذين الوجهين امتنع أن يوصف الله بالاعتقاد ، فإنه - سبحانه - عالم لا يجوز أن يفارقه علمه ، ولا يعتقد ما ليس بعلم ، فوصفه به يدل على جواز وصفه بضد العلم ، ولفظ الفقه ولفظ الفهم كلاهما يستلزم علماً مسبوqاً بعده ، وهذا في حق الله ممتنع .

الوجه الرابع والعشرون :

أن ما ذكروه في إثبات أن معنى الأمر والخبر ليس هو العلم ولا الإرادة ، وما يتبع ذلك من ضرب المثل بأمر الامتحان وخبر الكاذب .

يقال في ذلك : لا ريب أن الكاذب المخبر يقدر في نفسه الشيء على خلاف ما هو به ، ويخبر به بلسانه ، لكن ذلك المقدر هو تقدير العلم ، فإن الخبر الصدق الذي يعلم صاحبه أنه صدق لما كان معناه العلم

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط . لتوضيح المعنى .

(٢) في الأصل : بجامع . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٣) في الأصل : فيعيد . وفي س : فيعيه . وهو خطأ . والمثبت من : ط .

(٤) في الأصل : يعلم . والمثبت من : س ، ط .

المطابق للخارج ، فالمخبر الكاذب الذي يعلم أنه كاذب قدر في نفسه تقديراً مضاهياً للعلم ، فإن تقدير الموجود معدوماً ، والمعدوم موجوداً في الأذهان واللسان أكثر من أن تحصر^(١) ، فمعنى خبره هو علم مقدر لا علم محقق أن^(٢) مخبر الخبر في الخارج وجود مقدر لا وجود محقق ، والمقدر ليس بمحقق لا في الذهن ولا في الخارج ، لكن لما قدر هو أنه عالم قدر - أيضاً - وجود المخبر في الخارج ، والمستمع لما اعتقد صدقه وحسب أنه صادق^(٣) وأن لما قاله حقيقة ، لم يظنه مقدرًا بل حسبه محققاً ، وكل اعتقاد فاسد تقديرات^(٤) ذهنية لا حقيقة لها في الخارج ، وهي أخبار واعتقادات وإن لم تكن علومًا^(٥) ، لكن هي في الصورة من جنس المحقق ، كما أن لفظ الكاذب من جنس لفظ الصادق ، وخطه من جنس خطه ، فهما متشابهان في الدلالة خطأً ولفظاً وعقدًا .

فكذلك أمر الممتحن ، هو في الحقيقة ليس بطالب ولا مريد أصلاً ، بل هو مقدر لكونه طالباً مريداً ، لأنه يظهر بتقدير ذلك من طاعة الأمور وامتناله ما يظهر بتحقيقه ، ثم إظهار ذلك هو من باب المعاريض قد يجوز ذلك ، وقد لا يجوز ، مثل أن يفهم المتكلم للمستمع معنى لم يردده المتكلم ، واللفظ قد يدل عليه بوجه ولا يدل عليه بوجه ، فمعناه في نفسه هو الذي لا يفهمه المستمع ، ومفهوم المستمع شيء آخر ، وكذلك الممتحن مدلول الصيغة في نفسه طلب مقدر^(٦) وإرادة مقدرة ، وبالنسبة

(١) في ط : يحصر .

(٢) في ط : لأن .

(٣) في س ، ط : وحسابه صادق .

(٤) في س : تقديرات .

(٥) في الأصل : معلوماً . وأثبت ما رأته مناسباً للكلام من : س ، ط .

(٦) في الأصل : طلباً مقدرًا . والمثبت من : س ، ط .

إلى المستمع طلب محقق وإرادة محققة ، إذا لم يعلم باطن^(١) الأمر ، وكذلك مدلول الصيغة عند الكذاب هو ما اختلقه ، والاختلاق : هو التقدير ، وهو ما قدره في ذهنه مما ليس له حقيقة ، وعند المستمع هو ما يجب أن يعنى باللفظ من المعاني المحققة .

الوجه الخامس والعشرون :

أن يقال لهم : أنتم قررتم في أصول الفقه^(٢) أن اللفظ المشهور الذي تتداوله الخاصة والعامة ، لا يجوز أن يكون موضوعاً لمعنى دقيق لا يدركه إلا خواص الناس ، وهذا حق ، وذلك لأن تكلم الناس باللفظ الذي له معنى يدل على اشتراكهم في فهم ذلك المعنى خطاباً وسماعاً ، فإذا كان ذلك المعنى لا يفهمه إلا بعض الناس بدقيق الفكرة ، امتنع أن يكون ذلك المعنى هو المراد بذلك اللفظ ، لأن معنى ذلك اللفظ يعرفه العامة والخاصة بدون فكرة دقيقة ، وقد مثلوا ذلك بلفظ الحركة ، هل هو^(٣) اسم لكون الجسم متحركاً ؟ أو لمعنى يوجب كونه متحركاً ؟ وإذا كان كذلك فمن المعلوم أن أظهر الأسماء ومسمياتها هو اسم^(٤) القول والكلام والنطق ، وما يتفرع من ذلك كالأمر والنهي والخبر والاستخبار ، إذ أظهر صفات الإنسان هو النطق ، كما قال تعالى : ﴿ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقِ

(١) في س : با . . . ثم يياض بقدر كلمة . ويبدو أنه سهو من الناسخ .

(٢) وقد عقد الرازي لذلك مبحثاً في كتابه « المحصول في علم أصول الفقه » ٢٧١/١ - ٢٧٣ قال فيه :

« المبحث الرابع : في أن اللفظ المشهور المتداول بين الخاصة والعامة لا يجوز أن يكون موضوعاً لمعنى خفي لا يعرفه إلا الخواص ، مثاله ما يقوله مثبتوا الأحوال من المتكلمين : أن الحركة معنى يوجب للذات كونه متحركاً . . . » .

(٣) في الأصل : هو هل . وهو سهو من الناسخ والمثبت من : س وط .

(٤) في س : هذا سم .

مَثَلُ مَا أَنْكَمَ نَطْقُونَ ﴿١﴾ ، والألفاظ الدالة على هذه المعاني من أشهر الألفاظ ، ومعانيها من أظهر المعاني في قلوب العامة والخاصة .

والمعنى الذي يقولون : إنه هو الكلام^(٢) ، إما أن يكون باطلاً لا حقيقة له وراء العلم والإرادة واللفظ الدال عليهما ، أو يكون له حقيقة ، فإن لم تكن له حقيقة بطل قولكم بالكلية ، وإن كانت له حقيقة فلا ريب أنها حقيقة مشتبهة متنازع فيها نزاعاً عظيماً^(٣) ، وأكثر طوائف أهل القبلة وغيرهم لا يعرفونها ، ولا يقرون^(٤) بها ، وإذا أثبتوها إنما تثبتونها بأدلة خفية^(٥) بل قد يعترفون أن معرفة هذه الحقيقة في الشاهد غير ممكن ، ولكن يدعون ثبوتها في الغائب ، وإذا كان كذلك فمن الممتنع

(١) سورة الذاريات ، الآية : ٢٣ .

(٢) الأشاعرة يقولون : إن الله ليس بمتكلم بالكلام الذي هو الحروف والأصوات ، بل زعموا أنه متكلم بكلام النفس - أي المعنى القائم بالنفس .
يقول الرازي في كتابه « محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين » ص ١٧٤ :
« . . وأما المعنى الذي يقول أصحابنا فهو غير مجمع عليه ، بل لم يقل به أحد إلا أصحابنا » .

ورأي الأشاعرة في مسألة الكلام مفصل في الدراسة لمسائل الكتاب .
والشيخ - رحمه الله - سوف يناقشهم في هذا المعنى الذي أثبتوه ، ويبين أنه قول لم يعرف قبل ابن كلاب ، وبعد الأشعري ، وهم أثبتوا كلام الله بالأمر والنهي والخبر بالإجماع والنقل عن الأنبياء ، وما ثبت بالإجماع والنقل هو الكلام الذي تسميه العامة والخاصة كلاماً دون هذا المعنى ، وأنه تكلم بالقرآن كله حروفه ومعانيه ، وهذا يدل على فساد قولهم وبطلانه .
(٣) وممن نازع في ذلك المعتزلة ، فهم يقولون : إن معنى كونه متكلماً ، وإن له كلاماً وإنه فاعل للكلام ، وذلك صفة فعلية لا صفة نفسية فأنكروا الكلام النفسي ولهم أدلة على ذلك ناقشهم فيها الأشاعرة ، وذكرها كل من : الآمدي - في غاية المرام في علم الكلام - ص ٩٤ - ١٠١ . والرازي - في المحصل - ص ١٧٣ .
والجويني - في الإرشاد - ص ١٠٤ .

(٤) في س : يقرون .

(٥) في الأصل : خفيفة . ولعل ما أثبت من : س ، ط يناسب السياق .

أن يكون ذلك هو المراد من لفظ الكلام والقول والأمر والنهي ، الذي لفظه ومعناه من أشهر المعارف عند العامة والخاصة ، فعلم أن الذي قلموه باطل بلا ريب .

الوجه السادس والعشرون :

أن ثبوت الكلام لله بالأمر والنهي والخبر أثبتوه^(١) بالإجماع ، والنقل المتواتر^(٢) عن الأنبياء - عليهم السلام - ومن المعلوم أن هذا المعنى الذي^(٣) ادعيتم أنه معنى كلام الله ، لم يظهر في الأمة إلا من حين حدوث ابن كلاب ثم الأشعري بعده ، إذ قبل^(٤) [قول]^(٥) ابن كلاب لا^(٦) يعرف في الأمة أحد فسر كلام الله بهذا .

ولهذا لما ذكر الأشعري اختلاف الناس في القرآن ، وذكر أقوالاً كثيرة^(٧) فلم يذكر هذا القول إلا عن ابن كلاب ، وجعل له ترجمة فقال^(٨) : هذا قول عبد الله بن كلاب .

قال عبد الله بن كلاب : إن الله لم يزل متكلماً ، وإن كلام الله صفة

(١) في الأصل : أثبتوه . وأثبت ما رأيته مناسباً لسياق الكلام من : س ، ط .

(٢) ذكر الإجماع والنقل المتواتر عن الأنبياء - عليهم السلام - الأيجي في كتابه « المواقف في علم الكلام » ص ٢٩٣ .

ونص على الإجماع - أيضاً - عبد القاهر البغدادي في كتابه « أصول الدين » ص ١٠٦ ، والباقلاني في « التمهيد » ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

وانظر : نهاية العقول - مخطوط - للرازي - اللوحة رقم ٧٩٨ .

(٣) في س : والذي .

(٤) في الأصل : إذا قيل . وفي س : إذ قيل .

وهو تصحيف فيهما . والمثبت من : ط .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط .

(٦) في ط : ولا .

(٧) راجع هذه الأقوال في « مقالات الإسلاميين » للأشعري - ٢/٢٥٦ - ٢٥٩ .

(٨) الأشعري في المقالات - ٢/٢٥٧ ، ٢٥٨ .

له قائمة به ، وإنه قديم بكلامه ، وإن كلامه قائم به ، كما أن العلم قائم به ، والقدرة قائمة به ، وهو قديم بعلمه وقدرته ، وإن الكلام ليس بحرف^(١) ولا صوت ، ولا ينقسم ولا يتجزأ ولا يتبعض ولا يتغير ، وإنه معنى واحد^(٢) بالله تعالى ، وإن الرسم هو الحروف المتغيرة ، وهو قراءة القارئ^(٣) ، وإنه خطأ^(٤) أن يقال : إن كلام الله هو هو أو بعضه أو غيره ، وإن العبارات عن كلام الله تختلف وتتغير [وكلام الله ليس بمختلف ولا متغير ، كما أن ذكرنا لله مختلف ومتغير]^(٥) والمذكور لا يختلف ولا يتغير وإنما سمي كلام الله عربياً ، لأن الرسم الذي هو العبارة عنه - وهو قراءته - عربي فسمي عربياً لعله ، وكذلك سمي عبرانياً لعله^(٦) ، وكذلك سمي أمراً لعله ، وسمي نهياً لعله ، وخبراً لعله ، ولم يزل الله متكلماً قبل أن يسمي كلامه أمراً ، وقبل وجود العلة التي بها^(٧) سمي الله^(٨) كلامه أمراً ، وكذلك القول في تسميته نهياً^(٩) وخبراً ، وأنكر أن يكون الباريء لم يزل مخبراً ولم يزل ناهياً .

ثم يقال : ولو قدر أنه لم يحدثه ، فلا ريب أنه^(١٠) معنى خفي مشكل متنازع في وجوده ، وإنما يتصور وجوده بالأدلة الخفية ، وإذا كان

(١) في المقالات : بحروف .

(٢) في ط : واحد قائم .

(٣) في المقالات : القرآن .

(٤) في س : خطأ . وهو تصحيف .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .

وقد ورد في المقالات : ... ذكرنا لله يختلف ويتغير .

(٦) في المقالات : .. لعله وهي أن الرسم الذي هو عبارة عنه عبراني ..

(٧) في المقالات : لها .

(٨) لفظ الجلالة : لم يرد في : س ، ط ، والمقالات .

(٩) في المقالات : تسمية كلامه نهياً ..

(١٠) في الأصل : أن . وأثبت ما يستقيم به الكلام من : س ، ط .

كذلك فالذين نقلوا عن الأنبياء - عليهم السلام - أن الله يتكلم ويأمر وينهى ، والذين أجمعوا على ذلك ، إذا لم يذكر أحد منهم أنه أراد هذا المعنى الخفي المشكل الذي ليس يتصور بحال ، أو لا يتصور إلا بشدة عظيمة ، لم يجوز أن يقال : إنهم كانوا متفقين على نقل هذا المعنى والإجماع عليه ، ولم يجوز أن يقال : إنهم أجمعوا على ثبوت معنى لا يفهمونه ، ونقلوا عن الأنبياء - عليهم السلام - أن الله تعالى يتكلم ويقول ، وهم لا يفهمون معنى لفظ الكلام والقول ، فإن هذا - أيضاً - معلوم الفساد بالضرورة .

وإذا بطل القسمان^(١) ، علم أن الذي انعقد عليه الإجماع ، ونقله أهل التواتر عن المرسلين ، هو الكلام الذي تسميه الخاصة والعامة كلاماً ، دون هذا المعنى ، والله - سبحانه - أعلم .

وهذا بين واضح يدل على فساد مذهب المخالف ، وعلى صحة مذهب أهل السنة ، وبمثل هذا الوجه - يبطل - أيضاً - مذهب الجهمية من المعتزلة^(٢) ونحوهم ، فإن كون الكلام يكون منفصلاً عن المتكلم قائماً بغيره ، مما لا تعرف العامة والخاصة أنه يكون كلاماً للمتكلم ، وإن أثبت ذلك فإنما يثبت بأدلة خفية^(٣) مشكلة .

وإذا كان أهل التواتر نقلوا أن الله تكلم بالقرآن ، وأجمع المسلمون

(١) وهما : الاتفاق على نقل معنى خفي مشكل لا يتصور بحال ، أو يتصور بشدة عظيمة وأدلة خفية .

والقسم الآخر : الإجماع على ثبوت معنى لا يفهمونه ، وكلاهما باطل كما ذكر الشيخ - رحمه الله .

(٢) المعتزلة لهم رأي شاذ في مسألة كلام الله تعالى ، ولمعرفة أقوالهم بالتفصيل ، ومناقشتها وبيان بطلانها تراجع الدراسة لأهم مسائل هذا الكتاب وذكره هناك يغني عن الإعادة هنا .

(٣) في س : حقية . وهو تصحيف .

على ذلك ، ولم يجز إرادة هذا المعنى ، علم أن التواتر^(١) والإجماع إنما هو على المعنى المعروف ، وهو : أنه - سبحانه - تكلم بالقرآن كله حروفه ومعانيه ، وإن المتكلم لا بد أن يقوم به كلامه وإن كان يتكلم^(٢) إذا شاء .

الوجه السابع والعشرون :

أن يقال : لا ريب أنه قد اشتهر عند العامة والخاصة اتفاق السلف على أن القرآن كلام الله ، وأنهم أنكروا على من جعله مخلوقاً خلقه الله كما خلق سائر المخلوقات من السماء والأرض ، كما يقوله الجهمية ، حتى قال علي بن عاصم^(٣) لرجل : أتدري ما يريدون بقولهم القرآن مخلوق ؟ يريدون أن الله - عز وجل - لا يتكلم ، وما الذين قالوا : إن الله ولدأ بكفر من الذين قالوا : إن الله لا يتكلم ، لأن الذين قالوا لله [ولد]^(٤) شبهوه بالأحياء ، والذين قالوا : لا يتكلم شبهوه بالجمادات .

وأنتم فلا ريب كلما^(٥) يقول هؤلاء : إنه مخلوق ، تقولون^(٦) : إنه مخلوق لا تنازعونهم^(٧) في أن الكلام الذي يقولون هو مخلوق تقولون^(٨) أنتم - أيضاً - إنه مخلوق ، فالذي قال هؤلاء إنه مخلوق إما أن يكون مخلوقاً أو لا يكون فإن لم يكن مخلوقاً كنتم أنتم وهم ضالين ، حيث

-
- (١) في الأصل : علم بالتواتر . وأثبت ما رأيته مناسباً للكلام من : س ، ط .
 - (٢) في الأصل : المتكلم . والكلام يستقيم بالمثبت من : س ، ط .
 - (٣) تقدم التعريف به ص ٢٧٨ .
 - وقد ذكر البخاري في « خلق أفعال العباد » ص ٣٢ بعض قوله هذا .
 - (٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط . وردت في س : ولدأ .
 - (٥) في س ، ط : أن كلما .
 - (٦) في الأصل ، س : يقولون . وأثبت ما يناسب سياق الكلام من : ط .
 - (٧) في الأصل : لا ينازعونهم . وأثبت ما يناسب الكلام من : س ، ط .
 - (٨) في ط : بل تقولون .

حكمتهم^(١) بخلقه ، وإن كان مخلوقاً لم يجز ذم من قال : إنه مخلوق ولا عيبه^(٢) بذلك ، ولا يقال : إنه جعل كلام الله الذي ليس بمخلوق مخلوقاً ، ولا إنه جعل كلام الله في المخلوق ، ولا إنه جعل الشجرة هي القائلة : إنني أنا الله ، ونحو ذلك من الأقوال التي وصف بها السلف مذهب الجهمية ، كما قال عبد الله بن المبارك^(٣) : « من قال : إنني^(٤) أنا الله لا إله إلا أنا مخلوق فهو كافر ، ولا ينبغي لمخلوق أن يقول ذلك » .

وقال سليمان بن داود الهاشمي^(٥) : « من قال إن^(٦) القرآن مخلوق فهو كافر ، وإن كان القرآن مخلوقاً كما زعموا ، فلم صار فرعون أولى بأن يخلد في النار إذ قال : ﴿ أَنَارِكُمُ الْأَعْلَى ﴾^(٧) .

وزعموا^(٨) أن هذا مخلوق ، و [الذي]^(٩) قال : ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَأَعْبُدْنِي ﴾^(١٠) [هذا أيضاً]^(١١) قد^(١٢) ادعى ما

-
- (١) في س : حكمهم جميعاً . وفي ط : حكمتهم جميعاً .
(٢) في الأصل : صيبه . وأثبت المناسب للمعنى من : س ، ط .
(٣) قول ابن المبارك أورده البخاري في خلق أفعال العباد ص ٣١ .
(٤) في س : ايتي . وهو تصحيف .
(٥) قول الهاشمي في خلق أفعال العباد - للبخاري - ص ٣٦ .
(٦) إن : ساقطة من : خلق أفعال العباد .
(٧) سورة النازعات ، الآية : ٢٤ .
(٨) في ط : ومن زعم .
(٩) ما بين المعقوفتين زيادة من : خلق أفعال العباد . يقتضيها السياق .
وقد ورد في ط : مخلوق وقول .
وقد تقدم في جميع النسخ بعد قوله : ﴿ أنا ربكم الأعلى ﴾ « وقال غيره »
﴿ إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني ﴾ . راجع ص ٢٧٨ من هذا الكتاب .
(١٠) سورة طه ، الآية : ١٤ .
(١١) ما بين المعقوفتين زيادة من : خلق أفعال العباد .
وكذلك من : الأصل ، س ، ط : في غير هذا الموضع . راجع ص ٢٧٨ .
(١٢) في جميع النسخ : فقد . والمثبت من : خلق أفعال العباد .

ادعى^(١) فرعون ، فلم صار فرعون أولى بأن يخلد في النار من هذا ؟ وكلاهما^(٢) عنده مخلوق ، ووافقه أبو عبيد^(٣) على مثل هذا^(٤) . واستحسنه [وأعجبه]^(٥) .

وغاية ما يعاب به عندكم أنه نفي عن الله معنى آخر يثبتونه^(٦) له ، وذلك^(٧) المعنى أكثر الناس لا يتصورونه ، لا المعتزلة^(٨) ولا غيرهم ، فضلاً عن أن يحكموا عليه بأنه مخلوق ، وذلك المعنى لا يتصور أن يقوم بالشجرة ولا غيرها ، حتى تكون الشجرة هي القائلة له ، والسلف لم يعيبيهم^(٩) بهذا ، ولا قالوا لهم ما ذكرتم أنه مخلوق ، فهو مخلوق لكن ثم^(١٠) معنى آخر ليس بمخلوق ، ولا قالوا هذا الذي قلت إنه مخلوق ،

-
- (١) في س : ما الدعي .
(٢) في س ، ط : وكلاهما .
وتقدم في غير هذا الموضوع في النسختين كما هو مثبت . راجع ٢٧٨ ، وفي خلق أفعال العباد : وكلاً منهما .
(٣) في خلق أفعال العباد : فأخبر بذلك أبو عبيدة . وكذا في جميع النسخ في الموضوع المشار إليه في الحاشية السابقة .
(٤) على مثل هذا : ساقطة من : خلق أفعال العباد . وساقطة من جميع النسخ في الموضوع المشار إليه في ص ٢٧٨ .
(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : خلق أفعال العباد .
وفي جميع النسخ بياض بعد كلمة « استحسنه » بقدر كلمتين . ولعله ما أثبت .
(٦) في الأصل : يثبتون . والمثبت من : س ، ط . وهو ما يناسب السياق .
(٧) في س ، ط : وذلك .
(٨) بل إن محل النزاع بين المعتزلة والأشاعرة هو نفي المعنى القائم بالنفس وإثباته فالمعتزلة ينكرونه ولا يثبتونه .
ولذا نجد الإيجي في « المواقف » ص ٢٩٤ ، بعد أن ذكر مذهب المعتزلة في كلام الله ، وبين أنه لا نزاع بينهم وبين المعتزلة إلا في المعنى القائم بالنفس يقول : « .. وما نقوله من كلام النفس فهم ينكرون ثبوته .. » .
(٩) في الأصل : لا يعيبيونهم . والمثبت من : س ، ط .
(١٠) ثم : ساقطة من : س .

هو مخلوق لكنه ليس هو بكلام الله ، ولا نحو ذلك ، فإن كان هذا الذي قالوا هو مخلوق ، هو مخلوق كما قالوا ، ليس هو كلام الله وإنما كلام^(١) الله معنى آخر ، فلا ريب أن السلف مخطئون ضالون في هذه المسألة ، فأحد الأمرين لازم ، إما تضليلكم والمعتزلة ، أو تضليل السلف ، والثاني ممتنع فتعين^(٢) الأول يؤيد هذا .

الوجه الثامن والعشرون :

وهو أن الأمة إذا اختلفت في مسألة على قولين : لم يكن لمن بعدهم إحداث قول ثالث^(٣) ، فإذا لم يكن في صدر الأمة إلا قول السلف وقول المعتزلة ، تعين أن^(٤) يكون الحق في أحد القولين ، ومن المعلوم بالشرع والعقل أن قول المعتزلة باطل للوجوه^(٥) الكثيرة منها :

أن من تأمل كلام أهل الإجماع ، وما نقل عن الأنبياء بالتواتر ، علم بالاضطرار أنهم [إذا]^(٦) وصفوا الله بالكلام وصفوه بأنه هو يتكلم ، لا أن الكلام يكون مخلوقاً له كالسما والأرض وما فيهما ، كما يقولون : كلام الله مثل أسماء الله ، ويعلم باضطرار أن إضافة القول والكلام إلى الله

(١) في ط : كلا .

(٢) فتعين : ساقطة من : س .

(٣) هذا هو رأي الجمهور في هذه المسألة ، وخالفهم فيها بعض الحنفية وأهل الظاهر .

يقول ابن قدامة في كتابه « روضة الناظر وجنة المناظر » ص ٧٥ ، ٧٦ ، بعد أن أورد حجج المخالفين :

« ولنا أن ذلك يوجب نسبة الأمة إلى تضييع الحق والغفلة عنه ، فإنه لو كان الحق في القول الثالث كانت الأمة قد ضيعته وغفلت عنه وخلا العصر عن قائم الله بحجته ولم يبق منهم على أحد ، وذلك محال » .

(٤) في س : أنه .

(٥) في س : فلوجوه .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط . يقتضيها السياق .

ليس كإضافة الخلق إليه ، وأن باب « قال » عند الأنبياء والمؤمنين غير باب « خلق » ، وبطلان قول المعتزلة له موضع غير هذا ، وإذا كان باطلاً ، وقولهم - أيضاً - باطل^(١) ، تعين صحة مذهب السلف يؤكد^(٢) هذا .

الوجه التاسع والعشرون :

وهو أن السلف والمعتزلة جميعاً اتفقوا على أن كلام الله ليس هو مجرد هذا المعنى الذي تثبتونه أنتم ، بل الذي سمته المعتزلة كلام الله وقالوا : إنه مخلوق ، وافقهم السلف على أنه كلام الله ، لكن قالوا : إنه غير مخلوق ، وأنتم تقولون : إنه ليس بكلام الله ، فكان قولكم خرقاً لإجماع السلف والمعتزلة ، وذلك خرق^(٣) لإجماع الأمة جميعها ، إذ^(٤) لم يكن في عصر السلف إلا هذان القائلان ، ولم يكن في ذلك الزمان من يقول : إن القرآن الذي قالت المعتزلة : إنه مخلوق ليس هو كلام الله^(٥) .

(١) في س : باطلاً .

(٢) في الأصل ، س : يتوكد . وأثبت المناسب للكلام من : ط .

(٣) في الأصل : خرقاً . وأثبت ما رأيته صواباً من : س ، ط .

(٤) في س ، ط : إذا .

(٥) نقل الشهرستاني في نهاية الإقدام ص ٣١٣ عن السلف هذا الاتفاق بينهم وبين

المعتزلة ، وأن الأشاعرة خرقوا الإجماع بقولهم ، فقال :

« قالت السلف والحنابلة : قد تقرر الاتفاق على أن ما بين الدفتين كلام الله

وأن ما نقرؤه ونسمعه ونكتبه عين كلام الله ، فيجب أن تكون الكلمات والحروف

هي بعينها كلام الله ، ولما تقرر الاتفاق على أن كلام الله غير مخلوق ، فيجب أن

تكون الكلمات أزلية غير مخلوقة ، ولقد كان الأمر في أول الزمان على قولين :

أحدهما : القدم .

والثاني : الحدوث .

والقولان مقصوران على الكلمات المكتوبة والآيات المقروءة بالألسن ، فصار =

الوجه الثلاثون :

إنه لا يحل لكم أن تحكوا^(١) عن المعتزلة أنهم قالوا بخلق القرآن ، وبخلق كلام الله ، كما يحكيه عنهم السلف وأئمة الحديث والسنة ، وكما يقولون هم ذلك ، وإن حكيتم ذلك عنهم فلا يحل لكم أن تدموهم بذلك كما ذموهم^(٢) السلف به ، بل تمدحونهم بذلك كما يمدحون بذلك أنفسهم ، فلا بد لكم من مخالفة السلف والمعتزلة جميعاً ، أو مخالفة السلف وموافقة المعتزلة ، وذلك لأن الذي قالت المعتزلة : إنه مخلوق ، وأنتم تقولون : إنه مخلوق - أيضاً - ، وذلك واجب عندكم ، ومن قال عن ذلك إنه ليس بمخلوق فهو ضال عندكم أو كافر ، ثم المعتزلة تسميه كلام الله وتقول كلام الله مخلوق ، والسلف تسميه كلام الله وتقول^(٣) هو غير مخلوق ، وأما أنتم فمع قولكم إنه مخلوق هل يطلق عليه كلام^(٤) الله

= الآن إلى قول ثالث ، وهو حدوث الحروف والكلمات ، وقدم الكلام والأمر الذي تدل عليه العبارات ..

فكانت السلف على إثبات القدم والأزلية لهذه الكلمات ، دون التعرض لصفة أخرى وراءها .

وكانت المعتزلة على إثبات الحدوث والخلقية لهذه الحروف والأصوات ، دون التعرض لأمر وراءها .

فأبدع الأشعري قولاً ثالثاً ، وقضى بحدوث الحروف ، وهو خرق الإجماع ، وحكم بأن ما نقرؤه كلام الله مجازاً لا حقيقة ، وهو عين الابتداع .

انظر : محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين - للرازي - ص ١٧٤ . فقد بين أن المعنى القائم بالنفس لم يقل به إلا أصحابه .

(١) في الأصل : تحكوا . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٢) كذا في جميع النسخ ، وهي لغة . والأصح : ذمهم .

(٣) في س ، ط : يقولون .

(٤) كلام : كررت في : س .

مجازاً وتنفي^(١) الحقيقة ، كما قاله جمهوركم ؟ أو يقال : بل سمي كلام الله على الاشتراك بينه وبين غيره كما قاله بعضكم ؟ على قولين^(٢) :

فإن قلتم بالأول : لزمكم أن لا تكون المعتزلة تعتقد في الحقيقة أن كلام الله مخلوق بحال ، وإن تلفظوا بذلك بألسنتهم فهم مخطئون في هذا اللفظ ، وهم بمنزلة من قال : إني زنت بأمي ، أو قتلت نبياً ، ولم يكن المزني بها أمه ، ولا المقتول نبياً ، فهو مخطيء في هذا الظن فيما يحكيه عن نفسه ، لكن هذا القول يظن القائل أنه به مذموم ، والمعتزلة لا تدم أنفسها^(٣) ، وإن كانت الجماعة تدمهم بذلك ، فنظير ذلك أن يعتقد بعض الكفار أنه قد قتل إمام المسلمين ، أو أخذ كتاباً فمزقه يظن أنه المصحف ، أو قتل أقواماً يظنهم^(٤) علماء المسلمين ، وهو عند نفسه متدين بذلك ، ولم يكن الأمر كذلك ، وهكذا هم المعتزلة عندكم ، فإنهم قالوا في الذي اعتقدوا أنه كلام الله : إنه مخلوق ، فقلتم أنتم لا ريب أنه مخلوق كما لا ريب في قتل أولئك النفر وتمزيق ذلك

(١) في الأصل ، س : ينفي . وأثبت المناسب للكلام من : ط .
(٢) ذكرهما إمام الحرمين الجويني في « الإرشاد » ص ١٠٨ فقال : « .. الطريقة المرضية عندنا أن العبارات تسمى كلاماً على الحقيقة ، والكلام القائم بالنفس كلام ، وفي الجمع بينهما ما يدرأ تشغيب المخالفين .

ومن أصحابنا من قال : الكلام الحقيقي هو القائم بالنفس ، والعبارات تسمى كلاماً تجوزاً كما تسمى علوماً تجوزاً ، إذ قد يقول القائل : سمعت علماً وأدركت علوماً ، وإنما يريد إدراك العبارات الدالة على العلوم ، ورب مجاز يشتهر اشتهاً الحقائق » . انظر : نهاية الإقدام - للشهرستاني - ص ٣٢٠ ، ٣٢١ .

أقول : ومرادهم بالعبارات هي ما تدل على الكلام القائم بالنفس - أي : المعنى - تارة ، وما يصطلح عليه من الإشارات أخرى ، فالعبارات عندهم غير المعنى القائم بالنفس .

(٣) في س ، ط : أنفسها بذلك .

(٤) في س : بظنهم .

الكتاب ، لكن هذا ليس كلام الله وإن اعتقدتم أنه كلام الله ، وأن القول بخلقه تعظيم لله ، كما اعتقد أولئك أن هؤلاء أئمة المسلمين وأن قتلهم عبادة لله ، وأن هذا المصحف هو القرآن وتمزيقه عبادة لله ، وإذا كان كذلك لم يجوز أن يقال : إن هؤلاء قتلوا أئمة المسلمين ، ولا مزقوا المصحف ، وإن كانوا قصدوا ذلك واعتقدوه ، فكذلك لا يجوز على أصلكم أن يقال : إن المعتزلة قالت : إن كلام الله مخلوق ، وإن كانوا هم قصدوا ذلك واعتقدوه ، فإن الذي قالوا^(١) : إنه مخلوق إن كان مجازاً فلم يحكموا على ما هو كلام الله في الحقيقة بأنه مخلوق .

[وإن كان مشتركاً فهم إنما قالوا : إنه مخلوق]^(٢) بأحد المعنيين دون [الآخر ، واللفظ المشترك لا يجوز إطلاقه بـ] [إرادة]^(٣) أحد المعنيين^(٤) بل هو عند الإطلاق مجمل ، فلا يقال على هذا القول بأنهم قالوا : كلام الله مخلوق ، ولا قالوا : إنه غير مخلوق ، وهذا كله خلاف إجماع السلف والمعتزلة ، ولم يكن قديماً عندهم ، فهو خلاف الإجماع مطلقاً .

الوجه الحادي والثلاثون :

إن هذا النقل عنهم إذا قيل : إنه صحيح إما باعتبار [المجاز]^(٥) وإحدى الحقيقتين ، أو باعتبار قصدهم فإنهم لا يذمون على القول بخلق ذلك عندهم ، بل يحمدون على ذلك ، إذ أنتم وهم متفقون على ذلك ،

(١) في الأصل : قال . وأثبت المناسب للسياق من : س ، ط .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة أرى أن الكلام يستقيم بها . وهو بياض في جميع النسخ بقدر كلمتين .

ومن المعلوم بالاضطرار أن السلف الذين أجمع المسلمون على إمامتهم في الدين ذمهم على ذلك ، فإذا أتمت دأمون للسلف الذين أجمع المسلمون على إمامتهم في الدين وأنتم عند السلف وأئمة الدين مذمومون^(١) وأنتم بذلك من جنس الرافضة والخوارج ونحوهم ممن يقدح في سلف الأمة وأئمتها ، وهذا حق فإن قول هؤلاء من فروع قول الجهمية ، وقول الجهمية فيه من التنقص والسب والطعن على السلف والأئمة ، وعلى السنة ما ليس في قول الخوارج والروافض ، فإن الخوارج يعظمون القرآن ويوجبون اتباعه ، وإن لم يتبعوا السنن المخالفة لظاهر القرآن ، وهم يقدحون في علي وعثمان ومن تولاها ، وإن لم يقدحوا في أبي بكر وعمر .

وأما الجهمية فإنها لا توجب ، بل لا تجوز اتباع القرآن في باب صفات الله ، كما يصرحون به كالرازي^(٢) ونحوهم من المعتزلة وغيرهم فضلاً عن أن يتبعوا السنن أو إجماع السلف ، فالجهمية أعظم قدحاً في القرآن وفي السنن وفي إجماع الصحابة والتابعين من سائر أهل الأهواء ، ولهذا تنازع العلماء من أصحابنا وغيرهم^(٣) ، هل هم داخلون في الثنتين

(١) في الأصل ، ط : مذموم . وأثبت ما رأيت مناسياً من : س .

(٢) في هامش س : يعني أبا حاتم الرازي ، ولا تظن أنه يعني الفخر الرازي ، لأنه من الأشاعرة .

هو : أبو حاتم أحمد بن حمدان بن أحمد الورداسمي الليثي الرازي .

قال ابن حجر : ذكره ابن بابويه في تاريخ الري وقال : « كان من أهل الفضل والأدب والمعرفة باللغة ، وسمع الحديث كثيراً ، وله تصانيف ، ثم أظهر القول بالإلحاد وصار من دعاة الإسماعيلية ، أضل جماعة من الأكابر » . توفي سنة ٣٢٢ .

انظر : لسان الميزان - لابن حجر - ١٦٤ / ١ . والأعلام - للزركلي - ١١٦ / ١ .

وطبقات المعتزلة - للقاضي عبد الجبار - ص ٣٧٠ .

(٣) ذكر هذا النزاع شيخ الإسلام - رحمه الله - في الفتاوى ٣ / ٣٥٠ ، ٣٥١ فقال :

وأما تعيين الفرق الهالكة فأقدم من بلغنا أنه تكلم في تضليلهم يوسف بن =

والسبعين فرقة^(١) لكن كثير من الناس يأخذ [ون ببعض قول]^(٢) الجهم ،

أسباط ، ثم عبد الله بن المبارك ، وهما إمامان جليلان من أجلاء أئمة المسلمين قالوا : أصول البدع أربعة : الروافض ، والخوارج ، والقدرية ، والمرجئة . فقليل لابن المبارك : والجهمية ؟ فأجاب بأن أولئك ليسوا من أمة محمد ، وكان يقول : إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية . هذا الذي قاله اتبعه عليه طائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم ، وقالوا : إن الجهمية كفار فلا يدخلون في الاثنتين والسبعين فرقة ، كما لا يدخل فيهم المتأفقون الذين يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام ، وهم الزنادقة .

وقال آخرون من أصحاب أحمد وغيرهم : بل الجهمية داخلون في الاثنتين والسبعين فرقة ، وجعلوا أصول البدع خمسة ، فعلى قول هؤلاء : يكون كل طائفة من المبتدعة الخمسة اثنا عشر فرقة ، وعلى قول الأولين يكون كل طائفة من المبتدعة الأربعة ثمانية عشر فرقة .

راجع : الشريعة - للأجري - ص ١٥ . والسنة - لعبد الله بن الإمام أحمد - ص ٩ ، ١٠ . وبيان تليس إبليس - لابن الجوزي - ص ١٩ - ٢٣ .

(١) وهي التي أشار إليها الحديث الذي رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « تفرقت اليهود على إحدى وسبعين أو اثنتين وسبعين فرقة ، والنصارى مثل ذلك ، وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة » . والحديث بهذا اللفظ رواه الترمذي في سننه ٢٥/٥ - كتاب الإيمان - باب ما جاء في افتراق هذه الأمة - حديث / ٢٦٤٠ . وقال : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .

وفي الباب عن سعد ، وعبد الله بن عمرو ، وعوف بن مالك . وحديث افتراق الأمة يروى بألفاظ مختلفة وأسانيد كثيرة عن عدد من الصحابة - رضي الله عنهم - فراجع في : سنن أبي داود ٤/٥ - كتاب السنة - باب شرح السنة - الحديث / ٤٥٩٦ . وسنن ابن ماجه ١٣٢١/٢ ، ١٣٢٢ - كتاب الفتن - باب افتراق الأمة . ومسند الإمام أحمد - ٣٣٢/٢ ، ١٤٥/٣ . والسنة - لابن أبي عاصم - ٣٢/١ - ٣٦ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة .

« ون ببعض » زيادة من : س ، ط .
« قول » أضفتها ليستقيم بها الكلام .
وقد رود في الأصل - بعد « يأخذ » بياض بقدر كلمة .
وفي س ، ط - بعد « بعض » بياض بقدر كلمتين .

وأيضاً ففيهم من لا يكفر الأمة بخلافه ولا يستحل^(١) السيف ، وفيهم من قد بعدت عليهم الحجة وجعلوا أصل القول ، وقول^(٢) الدعاة إلى الكتاب والسنة ، وظهور ذلك فمن هنا كان حال فروع الجهمية قد يكون أخف من حال الخوارج ، وإلا فقولهم في نفسه أخبث^(٣) من قول الخوارج بكثير ، وإذا كان يونس بن عبيد^(٤) قد قال عن المعتزلة : إن فتنهم أضر على الأمة من فتنة الأزارقة^(٥) ، والمعتزلة جهمية ، علم أن السلف كانوا يعلمون أن الجهمية شر من الخوارج .

قال الطبراني^(٦) في كتابه السنة : « حدثنا الحسن بن علي

(١) في الأصل ، س : يستحيل . وأثبت ما رأيتُه مناسباً للكلام من : ط .

(٢) في الأصل ، س : قل . وأثبت ما يستقيم به الكلام من : ط .

(٣) في ط : أحنث . وهو تصحيف .

(٤) هو : أبو عبد الله يونس بن عبيد بن دينار العبدي ، من فضلاء التابعين ، روى عنه الحمادان والسفيانان وغيرهم . قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث . توفي سنة ١٣٩ هـ .

راجع : الطبقات الكبرى - لابن سعد - ٢٦٠/٧ . وتذكرة الحفاظ - للذهبي - ١٤٥/١ ، ١٤٦ . وتهذيب التهذيب - لابن حجر - ٤٤٢/١١ - ٤٤٥ .

(٥) هم أتباع نافع بن الأزرق الحنفي - الذي كان أول خروجه بالبصرة في عهد عبد الله بن الزبير - ولم تكن للخوارج فرقة أكثر عدداً ، ولا أشد منهم شوكة ، لهم مقالات فارقوا بها الخوارج كقولهم : إن من خالفهم من هذه الأمة فهو مشرك ، وديارهم ديار كفر ، وأن قتل نسائهم وأطفالهم مباح ، إلى غير ذلك من ضلالتهم .

انظر : المعارف - لابن قتيبة - ص ٦٢٢ . ومقالات الإسلاميين - للأشعري - ١٦٨/١ - ١٧٤ . والتبصير في الدين - للإسفرائيني - ص ٤٩ - ٥١ . والفرق بين الفرق - للبغدادي - ص ٨٢ - ٨٧ .

(٦) تقدم الكلام على الطبراني وكتابه « السنة » ص ٣٦٥ . وقول يونس بن عبيد ، أورده أبو نعيم في « الحلية » ٢١/٣ بالسند الذي ذكره الشيخ - رحمه الله - وتمامه : « .. ويجب على الإمام أن يستتيبهم ، فإن تابوا وإلا نفاهم من ديار المسلمين » .

المعمري ، حدثنا محمد بن بكار العبسي ، ثنا عبد العزيز الرقاشي ، سمعت يونس بن عبيد يقول : فتنة المعتزلة على هذه الأمة أشد من فتنة الأزارقة ، لأنهم يزعمون أن أصحاب رسول الله ﷺ ضلوا ، وأنهم لا تجوز شهادتهم بما أحدثوا^(١) ، ويكذبون بالشفاعة^(٢) والحوض^(٣) ،

(١) في الحلية : لما أحدثوا من البدع .

(٢) السلف - رحمهم الله - يثبتون الشفاعة يوم القيامة لتواتر الأدلة في إثباتها ، وهي أنواع ذكرها بأدلتها ابن كثير - رحمه الله - في النهاية ٢/٢٦٨ - ٣٤٢ .

وقد استقصى العلماء أدلة ثبوت الشفاعة بطرقها . راجع مثلاً : التوحيد - لابن خزيمة - ص ٢٤١ - ٣٢٧ . والسنة - لابن أبي عاصم - ٢/٣٦٤ - ٤٠٠ .
والشريعة - للآجري - ص ٣٢١ - ٣٥٢ .

وقد أنكر المعتزلة بعض أنواع الشفاعة وكذبوا بها كما هو مدون في كتبهم .

انظر مثلاً : شرح الأصول - للقاضي عبد الجبار ص ٦٨٧ - ٦٩٣ .

(٣) وكما أثبت السلف - رحمهم الله - الشفاعة أثبتوا الحوض الذي أكرم الله به نبيه ﷺ في عرصات القيامة .

يقول صدر الدين الحفني في « شرح الطحاوية » ص ٢٥١ - بعد ذكره لبعض الأحاديث الواردة في الحوض ، وإشارته إلى أنها تبلغ حد التواتر : « والذي يتلخص من الأحاديث الواردة في صفة الحوض : أنه حوض عظيم ، ومورد كريم ، يمد من شراب الجنة من نهر الكوثر الذي هو أشد بياضاً من اللبن ، وأبرد من الثلج ، وأحلى من العسل ، وأطيب ريحاً من المسك ، وهو في غاية الاتساع عرضه وطوله سواء ، كل زاوية من زواياه مسيرة شهر .

وفي بعض الأحاديث : أنه كلما شرب منه وهو في زيادة واتساع وأنه ينبت في خلاله من المسك والرضراض من اللؤلؤ وقضبان الذهب ، ويثمر ألوان الجواهر فسبحان الخالق الذي لا يعجزه شيء » .

قال : وقد ورد في أحاديث أن لكل نبي حوضاً ، وأن حوض نبينا محمد ﷺ أعظمها وأحلاها وأكثرها وارداً » .

وللاطلاع على الأحاديث الواردة في الحوض وصفته والتي تدحض المبتدعين الفائلين بجوده المنكرين لوجوده - تراجع الكتب التالية : النهاية - لابن كثير - ٢/٢٩ - ٦٩ والشريعة - للآجري - ص ٣٥٢ - ٣٥٧ . والتذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة - للقرطبي - ١/٣٦٢ ، ٣٦٣ .

وينكرون عذاب القبر^(١) ، أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم .

وفروع الجهمية لا يقبلون شهادة أصحاب رسول الله ﷺ فيما رووه عن رسول الله ﷺ ولا يأتون بكتاب الله ، وفيهم من هو في بعض المواضع شر من المعتزلة ، ولكن المعتزلة هم أصلهم في الجملة ، وفي هؤلاء من لا يرى التكفير والسيف كما تراه المعتزلة والرافضة ، وهو قول الخوارج ، ولهذا كثيراً^(٢) ما يكون أهل البدع ، مع القدرة^(٣) يشبهون الكفار في استحلال قتل المؤمنين وتكفيرهم ، كما يفعله الخوارج والرافضة والمعتزلة والجهمية وفروعهم ، لكن فيهم من يقاتل بطائفة ممتنعة كالخوارج والزيدية ، ومنهم من يسعى في قتل المقدور عليه من مخالفه ، إما بسلطانه ،

(١) من عقيدة أهل السنة والجماعة الإيمان بعذاب القبر ونعيمه لمن كان لذلك أهلاً ويشتونه من غير تكبير ، فليس للعقل وقوف على كفيته ، لكونه لا عهد به في هذه الدار ، والشرع لا يأتي بما تحيله العقول ، ولكنه قد يأتي بما تحار فيه العقول ، فإن عودة الروح إلى الجسد ليس على الوجه المعهود في الدنيا ، بل تعاد الروح إليه إعادة غير الإعادة المألوفة في الدنيا .
انظر : بتصرف : شرح الطحاوية - ص ٤٥٠ - ٤٥١ .

يقول ابن القيم - رحمه الله - في كتابه « الروح » ص ٨٥ : « ومما ينبغي أن يعلم أن عذاب القبر هو عذاب البرزخ ، فكل من مات وهو مستحق للعذاب ناله نصيبه منه ، قبر أو لم يقبر ، فلو أكلته السباع أو حُرِّق حتى صار رماداً ونسف في الهواء أو صلب أو غرق في البحر وصل إلى روحه وبدنه من العذاب ما يصل إلى المقبور » . وقد تواترت الأحاديث بثبوت عذاب القبر ونعيمه ولا ينكره إلا معاند مكابر .

انظر : السنة - لابن أبي عاصم - ٤١٥/٢ - ٤٢٥ . والشرعية - للأجري - ص ٣٥٨ - ٣٦٤ .

(٢) في س : كثير .

(٣) أي : القدرة على مخالفهم .

وإما بحيلته ، ومع العجز يشبهون المنافقين ، يستعملون التقية^(١) والنفاق كحال المنافقين ، وذلك لأن البدع مشتقة من الكفر ، فإن المشركين وأهل الكتاب ، هم مع القدرة يحاربون المؤمنين ، ومع العجز ينافقونهم .
والمؤمن مشروع له ، مع القدرة ، أن يقيم دين الله - بحسب الإمكان - بالمحاربة وغيرها ، ومع العجز يمسك عما عجز عنه من الانتصار ، ويصبر على ما يصيبه من البلاء من غير منافقة ، بل يشرع له من المداراة ومن التكلم بما يكره عليه ما جعل الله له فرجاً ومخرجاً .
ولهذا كان أهل السنة مع أهل البدعة بالعكس ، إذا قدروا عليهم لا يعتدون عليهم بالتكفير والقتل وغير ذلك ، بل يستعملون معهم العدل الذي أمر الله به ورسوله ، كما فعل عمر بن عبد العزيز^(٢)

(١) التقية : اسم مصدر لتوقى واتقى . تقول : توقيت الشيء واتقيته وتقيته تقى وتقية أي : حذرتة .

يقول أحمد أمين : « ومعناها أن يحافظ المرء على عرضه أو نفسه أو ماله مخافة عدوه ، فيظهر غير ما يضمّر ، فهي مداراة وكتمان ، وتظاهر بما ليس هو الحقيقة .

وهي عند الشيعة : النظام السري في شؤونهم ، فإذا أراد الإمام الخروج والثورة على الخليفة وضع لذلك نظاماً وتدابير ، وأعلم أصحابه بذلك فتكتموه ، وأظهروا الطاعة حتى تتم الخطط المرسومة ، فهذه تقية ، وإذا أحسوا ضرراً من كافر أو سني داروه وجاروه وأظهروا له الموافقة ، فهذه أيضاً تقية . وهكذا .

والتقية عند الشيعة جزء مكمل لتعاليمهم ، تواصلوا به وعدوه مبدأ أساسياً في حياتهم ، وركناً من دينهم ورووا فيه الشيء الكثير عن أئمتهم ، وانبنى عليه تاريخهم » انظر : تاج العروس - للزبيدي - ٣٩٦/١٠ (وقى) . وضحي الإسلام - لأحمد أمين - ٢٤٦/٣ ، ٢٤٧ . والخطوط العريضة - لمحج الدين الخطيب - ص ٨ ، ٥٤ ، ٥٥ .

(٢) هو : أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي ، الإمام العادل والخليفة الزاهد ، أمير المؤمنين ، توفي سنة ١٠١ هـ ، وله أربعون سنة إلا ستة أشهر ، ومدة خلافته ستان ونصف - رحمه الله .

بالحرورية^(١) والقدرية^(٢) ، وإذا جاهدوهم ، فكما جاهد علي - رضي الله عنه - الحرورية^(٣) بعد الإعدار وإقامة الحججة^(٤) ، وعمامة

- = انظر : تذكرة الحفاظ - للذهبي - ١١٨/١ - ١٢١ . وتهذيب التهذيب - لابن حجر - ٤٧٥/٧ - ٤٧٨ . والأعلام للزركلي - ٢٠٩/٥ .
- (١) يقول ابن الجوزي - رحمه الله - في كتابه « سيرة عمر بن عبد العزيز » ص ٧٦ ، ٧٧ مستشهداً على حسن سياسة عمر مع الحرورية واستعماله معهم الرفق والعدل : « .. حدثنا أرطأة بن المنذر قال : سمعت أبا عون يقول : دخل ناس من الحرورية على عمر بن عبد العزيز ، فذاكروه شيئاً ، فأشار إليه بعض جلسائه أن يرعبهم ويتغير عليهم ، فلم يزل عمر بن عبد العزيز يرفق بهم حتى أخذ عليهم ورضوا منه أن يرزقهم ويكسوهم ما بقي ، فخرجوا على ذلك ، فلما خرجوا ضرب عمر ركة رجل يليه من أصحابه فقال : يا فلان إذا قدرت على دواء تشفي به صاحبك دون الكي فلا تكوينه أبداً » .
- (٢) كان رأي عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - في القدرية أن يستأبوا فإن تابوا وإلا نفوا من ديار المسلمين ، وبهذا كان يوجه عماله ويكتب لهم بشأنهم .
- يروى عن سفيان بن عيينة أنه قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطأة وكان عامله على البصرة : « أما بعد ، فإذا أتاك كتابي هذا ، فاستتب القدرية مما دخلوا فيه ، فإن تابوا فخل سبيلهم ، وإلا فانفهم من ديار المسلمين » .
- انظر : سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز - لابن الجوزي - ص ٨٥ . وسيرة عمر بن عبد العزيز في أهل القدر في الشريعة للأجري ص ٢٢٧ - ٢٣٤ .
- (٣) في الأصل ، س : للحرورية . وأثبت ما يستقيم به الكلام من : ط .
- (٤) الخوارج بعد رجوع علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - من صفين إلى الكوفة انحازوا إلى مكان يقال له حروراء - قرية من قرى الكوفة - وهم يومئذ اثنا عشر ألفاً ، وزعيمهم عبد الله بن الكواء ، وشبث بن ربعي ، وخرج إليهم علي - رضي الله عنه - يناظرهم فوضحت حجته عليهم ، فاستأمن إليه ابن الكواء مع عشرة من الفرسان ، وانحاز الباقر منهم إلى النهروان وسار إليهم علي - رضي الله عنه - على رأس جيش من أصحابه قوامه أربعة آلاف . وناظرهم فوضحت الحججة عليهم فاستأمن إليه ثمانية آلاف منهم ، ثم أمر أصحابه بقتالهم ، وقتلت الخوارج يومئذ فلم يفلت منهم غير تسعة تفرقوا في البلدان والأمصار . راجع تفاصيل هذه الحادثة في : البداية والنهاية - لابن كثير - ٣٠٥/٧ - ٣١٧ . الفرق بين الفرق - للبغدادي - ص ٧٥ - ٨١ . الملل والنحل - للشهرستاني - ١١٤/١ - ١١٨ . =

ما كانوا يستعملونه معهم الهجران والمنع من الأمور التي تظهر بسببها^(١) بدعتهم ، مثل ترك مخاطبتهم ومجالستهم ، لأن هذا هو الطريق إلى خمود بدعتهم ، وإذا عجزوا عنهم لم ينافقوهم ، بل يصبرون على الحق الذي بعث الله به نبيه ، كما كان سلف المؤمنين يفعلون ، وكما أمرهم الله في كتابه ، حيث أمرهم بالصبر على الحق ، وأمرهم أن لا يحملهم شأن قوم على أن لا يعدلوا^(٢) .

الوجه الثاني والثلاثون^(٣) :

أن هذا المعنى القائم بالذات الذي زعموا أنه كلام ، وخالفوا في إثباته جميع فرق الإسلام ، كما يقرون هم على أنفسهم بذلك ، كما ذكره

= الكامل - لابن الأثير - ٣/ ٣٣٤ - ٣٤٨ .

(١) في ط : بسببها .

(٢) يقول محمد بن الحسين الآجري في كتابه « الشريعة » ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ - بعد أن

عقد باباً ذكر فيه سيرة عمر بن عبد العزيز مع القدرية - قال في نهايته : « . . هذه حجتنا على القدرية : كتاب الله - عز وجل - وسنة رسوله ﷺ ، وسنة أصحابه والتابعين لهم بإحسان ، وقول أئمة المسلمين ، مع تركنا للجدل والمراء والبحث عن القدر ، فإننا قد نهينا عنه ، وأمرنا بترك مجالس القدرية ، وأن لا نناظرهم وأن لا نفاتحهم على سبيل الجدل ، بل يهجرون ويهانون ويدلون ، ولا يصلح خلف واحد منهم ، ولا تقبل شهادته ، ولا يزوج ، وإن مرض لم يعد ، وإن مات لم تحضر جنازته ، ولم تجب دعوته في وليمة إن كانت له ، فإن جاء مسترشداً أرشد على سبيل النصيحة له ، فإن رجع فالحمد لله ، وإن عاد إلى باب الجدل والمراء لم يلتفت إليه ، وطرد وحذر منه ، ولم يكلم ، ولم يسلم عليه . »

(٣) ناقش الشيخ - رحمه الله - فيما مضى من الأوجه قول الأشاعرة بأن الكلام معنى قائم

بالنفس ، وبين - رحمه الله - أن هذا القول انفردوا به عن سائر الأمة وخرقوا إجماعها .

ومن هذا الوجه يبدأ الشيخ - رحمه الله - بمناقشة قولهم : إنه معنى واحد بعد

أن يورد أقوال أئمتهم كالرازي وابن فورك وغيرهم ، وينتهي إلى أن هذا القول

مما يعلم فساده بضرورة العقل وأنه مبني على أصل فاسد وتناقضهم فيه ظاهر .

الرازي وغيره^(١) من أن إثباتهم لهذا يخالفهم فيه سائر فرق الأمة ، قد قال أكثرهم : هو معنى واحد^(٢) ، وقال بعضهم : هو خمسة معان : أمر ،

(١) يقول الرازي في كتابه « محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين » ص ١٧٤ : « .. أما المعنى الذي يقول أصحابنا فهو غير مجمع عليه ، بل لم يقل به أحد إلا أصحابنا » .

انظر : غاية المرام في علم الكلام - للآمدي - ص ٨٨ ، ٨٩ . ونهاية الإقدام - للشهرستاني - ص ٣١٣ .

(٢) الأشاعرة يذهبون إلى أن كلام الله تعالى معنى واحد كالعلم والقدرة وسائر الصفات وأن كونه أمراً ونهياً أوصاف الكلام لا أقسامه ، ويثبتون ذلك بأدلة يزعمون أنها عقلية والعقل السليم لا يقبلها ، بل يثبت نقيضها - ويسلكون في تقرير ذلك ومحاولة إثباته مسالك شائكة .

ولكي يكون القارئ معنا فيما نقوله أورد ما قاله إمام الحرمين الجويني في « الإرشاد » ص ١٣٦ حيث عقد لذلك فصلاً قال فيه : « كلام الله تعالى واحد ، وهو متعلق بجميع متعلقاته ، وكذلك القول في سائر صفاته ، وهو العالم بجميع المعلومات بعلم واحد والقادر على جميع المقدرات بقدرة واحدة وكذلك القول في الحياة والسمع والبصر والإرادة . والقضاء باتحاد الصفات ليس من مدارك العقول ، بل هو مسند إلى قضية الشرع وموجب السمع ، وذلك أن إثبات العلم واحد مختلف فيه ، وإنما يتوصل إلى إثباته على منكره الأدلة العقلية ، وهذا في العلم الواحد ، فأما تقدير علم ثان ، فلم يثبت أحد من أهل الكلام المنتمين إلى الإسلام ، فنفه مجمع عليه مع اتصافه بالقدم . فإن قال قائل : لئن استمر لكم ما ذكرتموه في العلم والقدرة فما وجه تقريره في الإرادة والكلام ؟ قلنا : الغرض أن نوضح انعقاد الإجماع الواجب الاتباع على نفي كلام ثان قديم ، وذلك مقرر على ما ذكرناه لا خفاء به .. » .

أما الشهرستاني في نهاية الإقدام ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، فقد قعد لذلك قاعدة وصمها بالثالثة عشرة في أن كلام الله واحد ، قال فيها - بعد أن أورد مذاهب الناس : « قالت الأشعرية إذا قام الدليل على كلام أنه معنى قائم بذات الباري تعالى وكل معنى أوصفة له فهي واحدة ، وكل ما دل على أن علمه وقدرته وإرادته واحدة فذلك يدل على أن كلامه واحد .. » .

ثم أخذ يعرض أقوال المخالفين للأشاعرة ويناقشها وقد أطلت في ذلك من =

ونهي ، وخبر ، واستخبار ، ونداء^(١) .

فالأولون يقولون : ذلك المعنى هو معنى كل أمر أمر الله به ، سواء كان أمر تكوين كقوله للمخلوق^(٢) : كن فيكون ، أو كان أمر تشريع ، كأمره في التوراة والإنجيل والقرآن ، وغير ذلك مما جاءت به الرسل ، وهو معنى كل نهى نهى الله عنه وكل خبر أخبر الله به .

والآخرون يقولون : الأمر الواحد هو الأمر بالصلاة والزكاة والحج والصوم والسبت^(٣) الذي لليهود هو الأمر المنسوخ وبالناسخ وبالأقوال

= ص ٢٨٩ - ٣١٣ .

وشيخ الإسلام - رحمه الله - سوف يناقشهم في هذه القضية في الصفحات التالية .

(١) أشار إلى القولين الشهرستاني في نهاية الإقدام ص ٢٩١ فقال : « . . قالت الأشعرية : حكى عن بعض متقدمي أصحابنا أنه أثبت لله خمس كلمات هي خمس صفات : الخير والاستخبار والأمر والنهي والنداء ، فإن سلكتنا هذا المسلك اندفع السؤال وارتفع الإشكال .

لكن المشهور من مذهب أبي الحسن أن الكلام صفة واحدة لها خاصية واحدة ، ولخصوص وصفها حد خاص ، وكونه أمراً ونهياً وخبراً واستخباراً خصائص أو لوازم تلك الصفة » .

والأشعرية على القول الثاني وهو أن الكلام واحد كما تنقله كتبهم عن أئمتهم . راجع : الإرشاد - للجويني - ص ١٣٦ . وغاية المرام في علم الكلام - للآمدي - ص ١١٢ - ١١٨ . والمواقف - للأيحي - ص ٢٩٥ . والمحصول - للرازي - ص ١٨٥ .

(٢) في ط : للمخوق . وهو تصحيف .

(٣) في س : البت .

السبت : هو اليوم المعروف من أيام الأسبوع وهو عيد اليهود ، وقد حرم الله فيه صيد البحر عليهم اختصاراً وامتنحاناً ، فخالقوا أمره فمسخهم الله قرده ، قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلَّمْنَا الَّذِينَ آتَيْنَاهُم مِّنكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴿٦٥﴾ فَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٦٦﴾ البقرة . وقال سبحانه : ﴿ وَسَأَلْتَهُم عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ =

والأفعال والأصول والفروع وبالعربية وبالعبرانية وغير ذلك ، وكذلك قولهم في النهي وكذلك قولهم في الخبر هو معنى واحد ، هو معنى ما أخبر الله به من صفاته كآية الكرسي وسورة الإخلاص ، وما أخبر به من قصص الأنبياء والمؤمنين والكفار ، وصفة الجنة والنار .

ومن المعلوم أن مجرد تصور هذا القول يوجب العلم الضروري بفساده كما اتفق على ذلك سائر العقلاء ، فإن أظهر المعارف للمخلوق أن الأمر ليس هو الخبر ، وأن الأمر بالسبت ليس هو الأمر بالحج ، وأن الخبر عن الله ليس هو الخبر عن الشيطان الرجيم ، فمن جعل هذه الأمور كلها حقيقة واحدة ، وجعل الأمر والنهي إنما هي صفات عارضة لتلك الحقيقة العينية ، لم يجعل ذلك أقساماً للكلام الكلي الذي لا يوجد في الخارج كلياً ، إذ ليس في الخارج كلام هو أمر بالحج هو بعينه خبر عن جهنم ، كما ليس في الخارج إنسان هو بعينه فصيل^(١) ، وإن شملها اسم الحيوان ، كما شمل ذينك اسم الكلام ، فمن جعل الحقائق المتنوعة شيئاً واحداً فهو يشبه من جعل المكانين^(٢) مكاناً واحداً حتى يجعل الجسم الواحد^(٣) يكون في مكانين ويقول : إنما هما مكان واحد ، أو لا يجعل الواحد نصف الاثنين ، أو يقول : الاثنان هما واحد ، فإن هذا كله من هذا النمط ، وهو رفع التعدد في الأشياء المتعددة وجعلها شيئاً واحداً في

= جِيَاتُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَعًا وَيَوْمَ لَا يَسْئُرُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ بَلَّوْهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿١٦٣﴾ / الأعراف .

- (١) في الأصل ، س : فصل . وأثبت ما رأته مناسباً من : ط .
الفصيل : هو ولد الناقة إذا فصل عنها . وقد يقال في البقر .
انظر : لسان العرب - لابن منظور - ١١/٥٢٢ (فصل) .
- (٢) ورد في س ، بعد كلمة « المكانين » زيادة « ويقول إنما هما » . وهو خطأ من النسخ .
- (٣) في س : ورد « مكان واحد أو لا يجعل الواحد » ولا يستقيم الكلام بذلك .

الوجود الخارجي بالعين لا بالنوع ، وهؤلاء ينكرون على من يقول : إن الكلام الذي تكلم الله به والذي يقرؤه العباد ، والقرآن الذي يقرؤه زيد هو القرآن الذي يقرؤه عمرو ، ويقولون : بل هما حقيقتان متباينتان^(١) .

ومن المعلوم أن هناك قدراً مشتركاً متحداً^(٢) بالعين في الوجود الخارجي^(٣) وبينهما من الاتحاد الشرعي واتباع أحدهما للآخر [ما]^(٤) ليس بين هذه الحقائق البعيدة من الاشتراك إلا في الجنس العام الذي لا وجود له في الخارج عاماً فضلاً عن أن يكون واحداً بالعين ، وما هناك من التعدد فأحدهما تابع للآخر فهما متحدان من وجه متغايران من وجه ، ولا ينكرون على أنفسهم اتحاد الحقائق المتنوعة ، وهذا^(٥) قول يعلم فساده بالضرورة كل عاقل ، ولم يوافق على إطلاق القول بذلك أحد ، وهناك اتفاق الخلائق على أن يسيروا إلى ما يسمعونه من المبلغين ، ويقولون : هذا كلام المبلغ عنه ، فهذا المتفق عليه بين العباد الذي تطمئن إليه القلوب وجاءت بإطلاقه النصوص أنكره ، وذاك الذي ابتدعوه فلم يطلقه نص ولا قاله إمام ولا تصوره أحد إلا علم فساده بالبديهة قالوه ، وجعلوه أصل^(٦) الدين .

الوجه الثالث والثلاثون :

أن يقال لهم : إذا جاز أن تجعلوا هذه الحقائق المختلفة حقيقة واحدة سواء قلتم بثبوت الحال أو نفيه ، وأن كونها أمراً ونهياً وخبراً ، أو أمراً بكذا ونهياً عن كذا إنما هي أمور نسبية لها كتسمية المعنى الذي في

(١) في س : متباينات .

(٢) في جميع النسخ « قدر مشترك متحد » ولعل الصواب ما أثبتته .

(٣) في س : الخارج .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٥) في س ، ط : هو .

(٦) في س ، ط : هو أصل .

النفس عربياً وعجمياً ، ولهذا تنازع ابن كلاب والأشعري^(١) في هذه التسمية بالأمر والنهي والخطاب هل هي حادثة عند حدوث المخاطب كما يقوله ابن كلاب أو قديمة كما يقوله الأشعري ؟ .

فيقال لكم : هذا بعينه يقال لهم في الصفات من العلم والقدرة والكلام والسمع والبصر فهلا جعلتم هذه الصفات حقيقة واحدة ، وهذه الخصائص عوارض نسهب لها ؟ بل جعل السمع والبصر بمعنى علم خاص أقرب إلى المعقول من جعل حقيقة معنى كل خبر حقيقة معنى كل أمر وحقائق معاني الأخبار شيء واحد ، وهم قد ذكروا هذه المسألة فقال الرازي^(٢) :

الفصل الثالث^(٣) في أنه لا يجوز أن يكون الله موصوفاً بصفة واحدة

(١) يقول الجويني في « الإرشاد » ص ١١٩ ، ١٢٠ مبيناً هذا الاختلاف ، ومرتبياً ما ذهب إليه شيخه أبو الحسن : « ذهب عبد الله بن سعيد بن كلاب - رحمه الله - من أصحابنا إلى أن الكلام الأزلي لا يتصف بكونه أمراً نهياً خيراً إلا عند وجود المخاطبين واستجماعهم شرائط المأمورين المنهين .

فإذا أبدع الله العباد ، وأفهم كلامه على قضية أمر ، أو موجب زجر ، أو مقتضى خبر اتصف عند ذلك الكلام بهذه الأحكام ، وهي من صفات الأفعال عنده ، بمثابة اتصاف الباري تعالى فيما لا يزال بكونه خالقاً رازقاً محسناً متفضلاً ، وهذه الطريقة وإن درأت تشغيلاً فهي غير مرضية .

والصحيح ما ارتضاه شيخنا - رضي الله عنه - من أن الكلام الأزلي لم يزل متصفاً بكونه أمراً نهياً خيراً ، والمعدوم على أصله مأمور بالأمر الأزلي على تقدير الوجود ، والأمر القديم في نفسه على صفة الاقتضاء ممن سيكون إذا كانوا ، والذي استنكروه من استحالة كون المعدوم مأموراً لا تحصيل له .

وانظر هذا النزاع في : غاية المرام في علم الكلام - للآمدي - ص ١٠٤ . ونهاية الإقدام في علم الكلام - للشهرستاني - ص ٣٠٣ ، ٣٠٤ . وأصول الدين - للبغدادي - ص ١٠٨ .

(٢) في نهاية العقول في دراية الأصول - مخطوط - اللوحة ١٥٦ .

(٣) في س ، ط : الثاني . وهو خطأ .

تفيد فائدة الصفات المختلفة السبعة قال^(١) :

اعلم أن فساد ذلك على القول ينفي الحال^(٢) معلوم بالضرورة على ما قررناه [يعني على ما قرره في مسألة الكلام أنه يمتنع أن يكون الطلب هو الخبر]^(٣) . قال :

قال^(٤) : وأما على القول بالحال ، فالقاضي أبو بكر^(٥) عول في إبطال هذا الاجتماع^(٦) على الإجماع ، وهو أن القائل قائلان : منهم من أثبتها ، ومنهم من نفاه ، وكل من أثبتها قال إنها صفات متعددة ، فالقول بأنها صفة واحدة يكون خرقاً^(٧) للإجماع .

قلت : وهذه الحجة وإن كانت صحيحة فلا يمكن طردها في الكلام ، فإنه لا إجماع على أنه معنى واحد .

الوجه الرابع والثلاثون :

أن هؤلاء يجعلون حقيقة معنى ما أخبر الله به عن نفسه هو حقيقة معنى ما أخبر به^(٨) عن الجن والجحيم ، ومن المعلوم أن معاني الكلام تتبع الحقائق الخارجة وتطابقها ، فمعنى الخبر عن الملائكة والجن^(٩)

(١) أي : الرازي في المصدر السابق .

وهي إضافة من الشيخ - رحمه الله - للبيان ، والكلام متصل بما قبله .

(٢) في نهاية العقول : اعلم أن على القول بنفي الحال فساد ذلك . وتقدم الكلام على معنى « الحال » ومن قال به ، ومن نفاه ص ٦٠٨ .

(٣) ما بين المعقوفتين إيضاح من الشيخ - رحمه الله - لما قرره الرازي .

(٤) أي : الرازي . والكلام متصل في : نهاية العقول .

(٥) أبو بكر : ساقطة من : نهاية العقول .

(٦) في نهاية العقول : الاحتمال .

(٧) في نهاية العقول : ... واحدة خرق .

(٨) في س ، ط : الله به .

(٩) في الأصل : الجنة . وهو خطأ من الناسخ . والمثبت من : س ، ط .

يطابق ذلك ، ومعنى الخبر عن الجنة^(١) والنار يطابق ذلك فإذا كان معنى هذا الخبر هو حقيقة معنى هذا الخبر وكلاهما مطابق لمخبره لزم أن يكون هذا المخبر هو هذا المخبر ، فيلزم أن تكون الحقائق الموجودة كلها شيئاً واحداً ، فتكون الجنة هي النار والملائكة هم الشياطين ، والموجود هو المعدوم ، والثبوت هو الانتفاء ، وفي ذلك من اجتماع النقيضين ما لا يحصى .

وهذا لازم لقولهم لا محيد عنه ، فإن الخبر الصادق الحكم الذهني ، والحكم الذهني يطابق الحقيقة الموجودة ، وكل أخبار الله صادقة ، فإذا كانت جميعها حقيقة واحدة ليس فيها تغاير - أصلاً - وذلك هو الحكم الذهني - لزم أن يكون هذه الحقيقة مطابقة للوجود الخارجي ، بخلاف الخبر الكذب ، فإنه لا يجب مطابقتها^(٢) للوجود الخارجي ، والحكم الواحد الذهني الذي لا تغاير فيه بوجه من الوجوه إذا طابق المحكوم به لزم أن يكون المحكوم به كذلك ، وإلا لم يكن مطابقاً ، وكذلك فإن الله أمر بالإيمان والصلاة والزكاة ، ونهى عن الكفر والكذب والظلم ، فإذا كانت^(٣) حقيقة الأمر هي حقيقة النهي وإنما لها نسبة إلى الأفعال فقط لم يكن فرق بين المأمور به والمنهي عنه [بل إذا قيل : إن المنهي عنه مأمور به والمأمور به منهي عنه]^(٤) لم يمتنع ذلك ، إذا^(٥) كانت الحقيقة واحدة وإنما اختلف التعليق ، والتعلق ليس له حقيقة يمنع الاختلاف ، بل يمكن فرض تعلقه أمراً كتعلقه نهياً مع أن الحقيقة باقية ،

(١) في الأصل : الجن . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط .

(٢) في س : مطابقة .

(٣) في س ، ط : كان .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .

(٥) في الأصل ، ط : إذ . والمثبت من : س .

فيمكن على هذا تقدير المأمور به منهياً عنه وبالعكس ، ولم يتغير شيء من الحقائق .

الوجه الخامس والثلاثون^(١) :

أنهم قد ذكروا حجتهم على ذلك ، وإذا تدبرها الإنسان علم فسادها وبناءها على أصل فاسد وتناقضهم فيها .

قال الأستاذ أبو بكر بن فورك^(٢) : « أمره سبحانه للمؤمنين^(٣) بالإيمان ، هو نهي عن الكفر ، وأمره بالصلاة إلى بيت المقدس في وقت بعينه ، هو نهي عن الصلاة إليه في وقت غيره .

قال^(٤) : وكذلك نقول^(٥) : إن مدحه للمؤمنين على إيمانه^(٦) بكلامه الذي هو ذم للكافرين ، ولا نجيز^(٧) القول بتغاير كلامه واختلاف أنواعه ، بل نقول فيه كما نقول في علمه وقدرته وسمعه وبصره ، فنقول : إن علمه بوجود الموجود هو علمه بعدمه إذا عدم ، وقدرته عليه قبل أن يوجد هي مقدرته عليه في حال إيجاده ، ولا يقال : إنها قدرة عليه في حال بقائه ، ورؤيته لآدم وهو في الجنة هي رؤيته له وهو في الدنيا ،

(١) في هامش س : كلام ابن فورك في مسألة الكلام ورده .
(٢) لم أقف على هذا النقل في مشكل الحديث وبيانه ، وانظره في « الأسنى في أسماء الله الحسنى وصفاته العلى » لأبي عبد الله القرطبي - مخطوط - اللوحة ٢٤٣ .

(٣) للمؤمنين : ساقطة من : الأسنى .
(٤) القائل أبو بكر بن فورك ، والكلام متصل بما قبله في « الأسنى » .
(٥) في جميع النسخ : يقول . والمثبت من : الأسنى .
(٦) في الأسنى : للمؤمنين على إيمانهم .
(٧) في س : ولا يخير . وفي ط : ولا يتغير .
وقد ورد في الأسنى : للكافرين على كفرهم لا نجيز .

وسمعه لكلام زيد هو سمعه لكلام عمرو من غير تغير واختلاف في شيء من أوصافه ونعوته لذاته .

وقال^(١) : « فإن قيل : كيف يعقل كلام واحد يجمع أوصافاً^(٢) مختلفة حتى يكون أمراً نهياً خبراً استخباراً ، ووعداً ووعيداً ؟ .

قيل : يعقل ذلك بالدليل الموجب لقدمه ، المانع من كونه متغائراً مختلفاً على خلاف كلام المحدثين ، كما يعقل متكلم هو شيء واحد ليس بذئ أبعاض ولا أجزاء ولا آلات ، والذي أوجب كونه كذلك قدمه ، ووجب^(٣) مخالفته للمتكلمين المحدثين ، وإن كان لا يعقل^(٤) متكلم هو^(٥) شيء واحد لا ينقسم ولا يتجزأ في المحدثات .

فيقال له : ليس هذا^(٦) جواباً عن السؤال ، فإن السائل قال : كيف يعقل أن يكون الواحد الذي لا اختلاف فيه مختلفاً ؟ فإن هذا مثل قول النصراني هو جوهر واحد هو ثلاثة جواهر ، وما ذكره إنما هو إقامة الدليل على ثبوت ما ادعاه ليس جواباً عن المعارضة ، وهذه عادة ابن فورك وأصحابه ، فإنه لما نوظر^(٧) قدام محمود بن

(١) في الأصل : أوصاف . والمثبت من : س ، ط .

(٢) أي : ابن فورك . والنقل عنه في « الأسنى في أسماء الله الحسنى وصفاته العلى » لأبي عبد الله القرطبي - مخطوط - اللوحة ٢٤١ . ٢٤٢ .

(٣) في الأسنى : ووجب .

(٤) في الأسنى : وإن كنا لا نعقل .

(٥) هو : ساقطة من : س .

(٦) في س ، ط : هذا ليس .

(٧) في هامش س : كتاب ابن فورك إلى أبي إسحاق الإسفرائيني لما نوظر قدام محمود بن سبكتكين .

وهذه المناظرة ذكرها شيخ الإسلام - رحمه الله - في كتابه درء تعارض العقل والنقل ٦/٢٥٣ ، فقال :

« وأظهر السلطان محمود بن سبكتكين لعنة أهل البدع على المنابر ، وأظهر =

سبكتكين^(١) أمير المشرق فقيل له : لو وصف المعدوم لم يوصف إلا بما وصفت به الرب من كونه لا داخل العالم ولا خارجه ، كتب إلى أبي إسحاق الإسفرائيني في ذلك ، ولم يكن جوابهما إلا أنه لو كان خارج العالم^(٢) للزم أن يكون جسماً .

فأجابوا لمن عارضهم بضرورة العقل بدعوى الحجة .

[قلت]^(٣) فنظره^(٤) كذلك في هذا المقام ، فإن كون الواحد الذي لا اختلاف فيه ولا تعدد ولا تغاير أصلاً يكون أشياء مختلفة هو جمع بين النقيضين ، وذلك معلوم الفساد ببديهة العقل [فإذا قيل للشخص : هذا الكلام معلوم الفساد ببديهة العقل]^(٥) هل يكون جوابه أن يقيم دليلاً على صحته ؟ بل يبين أنه لا يخالف ببديهة العقل وضرورته ، وهو لم يفعل ذلك

= السنة ، وتناظر عنده ابن الهيصم وابن فورك في مسألة العلو ، فرأى قوة كلام ابن الهيصم ، فرجح ذلك ، ويقال : إنه قال لابن فورك : فلو أردت تصف المعدوم كيف كنت تصفه بأكثر من هذا ؟

أو قال : فرق لي بين هذا الرب الذي تصفه وبين المعدوم ؟ وأن ابن فورك كتب إلى أبي إسحاق الإسفرائيني يطلب الجواب عن ذلك ، فلم يكن الجواب إلا أنه لو كان فوق العرش للزم أن يكون جسماً .

وانظر البداية والنهاية - لابن كثير - ٣٣/١٢ . فقد أشار إلى هذه المناظرة .

(١) هو : أبو القاسم محمود بن سبكتكين الغزنوي التركي ، فاتح الهند ، الملقب بيمين الدولة ، آلت إليه السلطة سنة ٣٨٩ هـ بعد وفاة والده ناصر الدولة بعد حرب مع إخوته ظفر بها . توفي سنة ٤٢١ هـ .

انظر : سير أعلام النبلاء - للذهبي - ٤٨٣/١٧ - ٤٩٥ . وطبقات الشافعية - للسبكي - ٣١٤/٥ - ٣٢٧ . والأعلام للزركلي - ٤٧/٨ ، ٤٨ .

(٢) في الأصل : العلم . وهو تصحيف . والمثبت من : س ، ط .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : ط . وبياض بقدر كلمة في : الأصل ، س .

(٤) في الأصل : بنظرة . والمثبت من : س ، ط . وبه يستقيم السياق . وبعد هذه

الكلمة بياض بقدر كلمة في : الأصل ، س . لا يخل بالمعنى .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .

ولا يمكن أحد^(١) أن يفعل ذلك بحق ، فإن البديهيات^(٢) لا تكون باطلة ، بل القدح فيها سفسطة ، وهم دائماً ينكرون على غيرهم من^(٣) يخالف^(٤) ما هو دون هذا ، كما سننبه على بعضه .

الوجه السادس والثلاثون :

أن يقال : إما أن يكون^(٥) أقمت دليلاً على كونه قديماً واحداً ليس بمتغاير ولا مختلف أو لم تقم ، فإن لم تقم بطل ذلك ذلك ، وإن أقمت دليلاً فلا ريب أنه نظري إذ ليس من الأمور البديهية^(٦) الضرورية ، والعلم بأن الواحد الذي ليس فيه تغاير ولا اختلاف لا يكون حقائق مختلفة ولا موصوفاً بأوصاف مختلفة أو متضادة هو من العلوم^(٧) البديهية^(٨) الضرورية ، والضروري لا يعارض النظري ، لأن الضروري أصله فالقدح فيه قدح في أصله [وبطلان أصله]^(٩) يوجب بطلانه في نفسه .

فعلم أن معارضة الضروري بالنظري يوجب بطلان النظري ، وإذا بطل النظري المعارض لهذا الضروري لم يكن البتة دليلاً صحيحاً وهو المطلوب .

-
- (١) في الأصل : أحداً . والمثبت من : س ، ط .
 - (٢) في س ، ط : البديهيات .
 - (٣) من : ساقطة من : ط .
 - (٤) في س ، ط : مخالفتهم .
 - (٥) في ط : تكون .
 - (٦) في س : البديهية .
 - (٧) في الأصل ، س : المعلوم . والمثبت من : ط .
 - (٨) في س : البديهية .
 - (٩) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

الوجه السابع والثلاثون :

أن يقال : المانع من ذلك إما قدمه أو شيء آخر ، وأنت لم تذكر شيئاً آخر ، والقدم لا^(١) دليل لك عليه ، كما سبق بيانه من أنهم لم يقيموا حجة على كونه قديماً ، كالعلم من كل وجه .

الوجه الثامن والثلاثون :

هب^(٢) أنه قديم ، فكونه قديماً لا يوجب أن يكون صفة واحدة ، فإنك تقول : إن صفات الرب من العلم والقدرة والسمع والبصر والحياة وغير ذلك قديمة ، ولم يكن قدمها موجباً لأن تكون هذه الصفة هي هذه الصفة ، فمن أين أوجب قدم الأمر أن يكون هو عين النهي^(٣) وأن يكون النهي عين الخبر ؟ وهلا قلت في أنواع الكلام ما قلته في الصفات كما قاله بعض أصحابك ؟

الوجه التاسع والثلاثون :

أن المحققين من أصحابك يعلمون أنه^(٤) لا دليل على نفي سوى ما علموه من الصفات ، فإنه لم يقم على النفي دليل شرعي ولا عقلي ، فالنفي بلا دليل قول^(٥) بلا علم ، وعدم العلم ليس علماً بالعدم ، وعدم الدليل عندنا لا يوجب انتفاء المطلوب الذي يطلب العلم به والدليل

(١) في الأصل ، س : فلا . والمثبت من : ط .

(٢) في جميع النسخ : أنه هب أنه والكلام يستقيم بما أثبتته .

(٣) في الأصل : غير الذهن . وفي ط : غير النهي . وهو خطأ . والمثبت من :

س .

(٤) في الأصل : على أنه . والكلام يستقيم بالمشبت من : س ، ط .

(٥) في س ، قوله .

عليه ، وهذا من أظهر البديهيات^(١) ، وإذا كان كذلك فمن أين لك أن الكلام لا يكون صفات كثيرة ؟ ولم أوجبت أن يكون واحداً أو معدوداً بعدد معين ؟ فإن ما ذكرت من قدمه لا يمنع تعدده إذ^(٢) الصفات عندك متعددة وقديمة ، والمعلوم أن القديم هو إله واحد ، أما أنه ليس له صفة قديمة فهذا باطل بالضرورة لامتناع وجود لا صفة له ، كما هو مقرر في غير هذا الموضع ، وهم يسلمون ذلك ، وإن لم يسلموا بطل قولهم في مسألة الكلام بالكلية .

الوجه الأربعون :

أن قولك يعقل ذلك بالدليل الموجب لقدمه المانع من كونه متغيراً مختلفاً .

يقال لك : الدليل على قدمه لا يوجب كونه معنى واحداً^(٣) ، كما تقدم وإذا لم يوجب كونه معنى واحداً^(٣) لم يوجب أن يكون الأمر هو النهي وهو الخبر وهو الاستخبار .

وقولك^(٤) بعد هذا : بالدليل المانع من كونه متغيراً مختلفاً .

يقال لك : إذا لم تقدم الدليل على [أن]^(٥) هذا هو هذا ، بل علم أن هذا ليس هو هذا ، فيقال فيه ما يقال في السمع والبصر وإن اشتركا في مسمى الإدراك فليس أحدهما هو الآخر ، ثم هل يقال : أحدهما غير الآخر ، أو مخالف^(٦) له ؟ أو يقال : ليس بغير له ولا مخالف^(٦) له ، أو

(١) في س ، ط : البديهيات .

(٢) في س : إذا .

(٣) في الأصل : واحد . والمثبت من : س ، ط .

(٤) في الأصل ، س : بقولك . وأثبت ما رأيتُه مناسباً للسياق من : ط .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٦) في الأصل : مخالفاً . والمثبت من : س ، ط .

لا يقال : لا هذا ولا هذا ، أو يقال : هذا باعتبار ، وهذا باعتبار^(١) .
هذه منازعات لفظية بين الناس وكل قول يختاره فريق ، والمنازعات
في الألفاظ التي لم ترد بها الشريعة لا حاجة بنا إليها ، بل المقصود
المعنى ، نعم إذا كان اللفظ شرعياً كنا مأمورين بحفظ حده ، كما قال
تعالى : ﴿ الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ
رَسُولِهِ ﴾^(٢) ، وإذا كان الأمر كذلك علم أن قولك بالدليل الموجب لقدمه
المانع من كونه متغيراً مختلفاً دعوى مجردة لا حقيقة لها .

الوجه الحادي والأربعون :

أن قولك : على خلاف [كلام]^(٣) المحدثين .
يقال لك : كونه على خلاف كلام المحدثين لا يسوغ ما يعلم
بالعقل امتناعه كاجتماع النقيضين ، وكون الواحد الذي لا تغاير فيه
ولا اختلاف حقائق مختلفة معلوم الفساد ببدية العقل ، وكون^(٤) صفة الله
على خلاف صفة المخلوقين لا يسوغ هذا الممتنع .

الوجه الثاني والأربعون :

أن قولك : على خلاف كلام المحدثين :
إن عنيت به أن حقيقة كلام الله ليست^(٥) كحقيقة كلام المخلوقين
كما أنه هو كذلك وسائر صفاته كذلك فهذا حق ، لكن لا يفيدك ، فإن
كونه كذلك لا يوجب أن يثبت ما يعلم بالعقل انتفاؤه ، فإن ما يعلم بالعقل
انتفاؤه لا يثبت شاهداً ولا غائباً ، وكون الواحد الذي لا تغاير فيه

(١) هذا باعتبار : كررت في : س ، ط .

(٢) سورة التوبة ، الآية : ٩٧ .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٤) في الأصل : بكون . وفي س : يكون . وأثبت ما رأيت مناسياً للكلام من : ط .

(٥) في س : لست .

ولا اختلاف [هو حقائق]^(١) مختلفة معلوم الفساد بالعقل ، فلا يثبت لله ولا لغيره .

وإن عنيت بقولك على خلاف كلام المحدثين شيئاً غير ذلك ، وهو أن كونه معنى قائماً بالنفس ، أو كونه ليس بحرف ولا صوت هو مخالف في ذلك لكلام المحدثين ، فليس الأمر عندك كذلك ، فإن القديم والمحدث يشتركان في هذا الوصف عندك .

وإن عنيت أنه واحد وكلام المخلوقين ليس بواحد ، فيقال : هذا هو محل النزاع فما الدليل على أنه مخالف لكلام المحدثين من هذا الوجه . يقرر ذلك .

الوجه الثالث والأربعون :

وهو أن الكلام والعلم والقدرة وسائر الصفات يجمع^(٢) هؤلاء وغيرهم^(٣) بينها وبين الصفات المخلوقة من وجه ويفرقون بينها من وجه ، كما يجمع بين الوجود القديم الواجب القائم بنفسه الخالق ، وبين الوجود الممكن المخلوق من وجه ، ويفرق بينهما من وجه ، ولهذا يجمعون بين الشاهد والغائب بالحد والدليل والعلة والشرط ، فيقولون : حد العالم من قام به العلم ، والحقائق لا تختلف شاهداً ولا غائباً ، والعلم والقدرة مشروطان^(٤) بالحياة في الشاهد والغائب ، والأحكام دليل على العلم في الشاهد والغائب ويقول^(٥) من يثبت الأحوال منهم^(٦) : العلم موجب

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) في الأصل ، س : تجمع . والمثبت من : ط .

(٣) بعد كلمة « غيرهم » يياض بالأصل ، س ، بقدر كلمتين . والكلام متصل في : ط . والمعنى يستقيم بما أثبت .

(٤) في الأصل ، س : مشروط . وأثبت ما يستقيم به الكلام من : ط .

(٥) في الأصل : يقولون . والمثبت من : س ، ط .

(٦) كالقاضي أبي بكر الباقلاني ، وأبي المعالي الجويني . انظر : غاية المرام - =

لكون العالم عالماً ، وذلك لا يختلف في الشاهد والغائب ، وإذا كان الأمر كذلك فمخالفة كلامه لكلام المخلوقين من وجه لا يقتضي أن يكون واحداً إن لم تبين أن تلك المخالفة موجبة لوحده ، وأنت لم تذكر ذلك ولا سبيل إليه أكثر ما^(١) ذكرت أنك قسته على المتكلم ، فقلت : يجب أن يكون واحداً لأن المتكلم واحد ، وستكلم على ذلك .

الوجه الرابع والأربعون :

إنك اعتمدت في كون الكلام معنى واحداً قديماً على قياسه على المتكلم ، فلما قيل لك كيف يعقل كلام [واحد]^(٢) يجمع أوصافاً^(٣) مختلفة حتى يكون أمراً نهياً خبراً استخباراً وعداً ووعيداً ؟ .

قلت : يعقل ذلك بالدليل الموجب لقدمه المانع من كونه متغيراً مختلفاً على خلاف كلام المحدثين ، كما يعقل متكلم هو شيء واحد ليس بذئ أبعاض ولا أجزاء ولا آلات ، وإن كان لا يعقل متكلم هو شيء واحد لا ينقسم ولا يتجزأ في المحدثات ، فقولك : كما يعقل متكلم هو شيء واحد وإن كان لا يعقل متكلم هو شيء واحد في المحدثات ، أي : كما يعقل هذا في الموصوف فليعقل في صفته ذلك .

فيقال لك : لا يخلو إما أن يكون الدليل الحق قد دل على هذه الوحدة التي أثبتها للمتكلم أو لم يدل عليها ، فإن لم يدل عليها كنت قائساً لدعوى على دعوى بلا حجة ، وكانت المطالبة لك واحدة فصارت اثنتين ، وإن دل عليها ، فيقال لك : وحدة الموصوف علمت بذلك الدليل الدال عليها فمن أين يجب إذا علم أن الموصوف واحد أن يكون

= للآمدي - ص ٢٧ . وتقدم الكلام على هذه المسألة ص ٦٠٨ .

(١) في ط : فما .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٣) في س : أوصاف .

كلامه معنى واحداً؟ مع أن هذا الموصوف الواحد موصوف عندك وعند عامة المثبتة بصفات متعددة ، فلم يلزم من وحدته في نفسه وحدة صفته ، فلم لزم من وحدته وحدة كلامه بلا حجة ؟

الوجه الخامس والأربعون :

أن ما ذكرته في هذا الجواب إما أن تذكره^(١) لإثبات كون الكلام معنى واحداً أو لإمكان أن المعنى الواحد يكون حقائق مختلفة قياساً على الموصوف [فإن كان لإثبات الأول فليس ذلك بحجة أصلاً إذ مجرد كون الموصوف]^(٢) واحداً^(٣) لا يقوم أن يكون^(٤) صفته معنى واحداً ، وهذا معلوم بالضرورة والاتفاق ، وهو يسلم ذلك ، وأيضاً فإن هذه الحقيقة لا تفيد إمكان ذلك - كما سنبينه - فإنه لا^(٥) يفيد ثبوت ذلك ، ووجوده أولى وأحرى ، وإن كان ذكره^(٦) لبيان إمكان ذلك ، فيقال لك : ليس كل ما أمكن في الموصوف أمكن في الصفة ، ولا كل ما يمتنع في الصفة - يمتنع في الموصوف وهذا معلوم ، فإن لم يبين أنه يلزم من كون الموصوف واحداً بهذه الوحدة التي أثبتها أن تكون صفته يمكن فيها ما أثبتته لم يكن ما ذكرته كلاماً مفيداً ولا قولاً سديداً .

الوجه السادس والأربعون :

أن يقال لك : قياسك الوحدة التي أثبتها للكلام على الوحدة التي أثبتها للمتكلم قياس للشيء على ضده لا على نظيره ، وذلك أنك جعلت

-
- (١) في س : يذكره .
 - (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .
 - (٣) في الأصل : واحد . وهو خطأ . والمثبت من : س ، ط .
 - (٤) في ط : لا يفيد أن تكون .
 - (٥) في ط : فإن من لا .
 - (٦) في الأصل : ذلك . وأثبت ما يستقيم به الكلام من : س ، ط .

الكلام معنى واحداً ، وهذا المعنى الواحد هو حقائق مختلفة هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار ، لم تقل : إن الأمر والنهي والخبر والاستخبار صفات قائمة بالكلام كالصفات القائمة بالمتكلم ، ولا يمكنك أن تقول ذلك ، لأن الصفة لا تقوم بالصفة بل هما جميعاً يقومان بالموصوف ، فلو قلت ذلك لكان الأمر والنهي والخبر صفات مختلفة قائمة بالله وذلك الذي فررت^(١) منه ، ولكن هذا يناسب قول من قال : الكلام صفات ، والرب الواحد لم تقل^(٢) : إنه في نفسه شيان ، بل قلت : إنه ليس بذي أبعاد ولا أجزاء ، فكان نظير هذا أن تقول الكلام ليس بذي أبعاد ولا أجزاء وليس هو مع ذلك حقائق مختلفة ، فليس هو في نفسه أمراً ولا خبراً ولا استخباراً كما تقول مثل ذلك في^(٣) الموصوف ، ولعل هذا هو الذي لحظه ابن كلاب إذ كان أقدم وأحذق من الأشعري ، حيث لم يصف الكلام في الأزل بأنه أمر ونهي وخبر واستخبار ، وجعل ذلك أموراً نسبية تعرض^(٤) له ، وهذا أقرب إلى المعقول وطرده أصولهم في قول الأشعري وأن هذا باطل ، فأما أن يكون الموصوف عندك واحداً بمعنى أنه ليس بذي أبعاد ، وليس هو عندك حقائق مختلفة بل موصوفاً بصفات ، ثم تقول^(٥) : الكلام هو معنى واحد ليس بذي أبعاد وهو حقائق مختلفة أمر

(١) في ط : قررت .

(٢) في الأصل ، س : يقل . وأثبت ما يناسب السياق من : ط .

(٣) في : ساقطة من : س ، ط .

(٤) تقدم الكلام على مذهب ابن كلاب ، وأنه يقول : « إن كلام الباري في الأزل لا يتصف بكونه أمراً ونهياً وخبراً واستخباراً إلا عند وجود المخاطبين واستجماعهم شرائط التكليف ، فإذا أبدع الله العباد وأفهمهم كلامه على قضيته أمر ، وموجب زجر ، أو مقتضى خبر اتصف عند ذلك بهذه الأحكام .

انظر : نهاية الإقدام - للشهرستاني - ص ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٥) في جميع النسخ : يقول . والمعنى يستقيم بما أثبتته .

ونهي ، وتقول : هو في ذلك مثل الموصوف فهذا من فساد القياس والتلبيس على الناس .

الوجه السابع والأربعون :

أن يقال كون الشيء الواحد ليس بذى أبعاض إما أن يكون معقولاً أو لا يكون ، فإن لم يكن معقولاً بطل كلامك ، وإن كان معقولاً لزم أن يعقل صفة ليست بذات أبعاض فإن ما لا يتبعض يقوم به^(١) ما لا يتبعض ، أما أن يعقل شيء واحد هو بعينه حقائق مختلفة ، لأنه عقل شيء واحد لا يتبعض فهذا لا يلزم ، وغاية ما يقوله أن يقول : الأمر والنهي والخبر إما أن يكون^(٢) أقسام الكلام وأبعاضه أو لا يكون^(٣) ، فإذا لم يكن^(٣) أقسامه وأبعاضه صح مذهبنا^(٤) ، ونحن غرضنا أن نثبت أنها ليست أقسامه وأبعاضه ، لأن الموصوف ليس بمتبعض ولا منقسم ، فيكون صفته^(٥) ليست متبعضة ولا منقسمة .

فيقال له : لم تقم حجة على أنها ليست أبعاضه وأقسامه [و]^(٦) غاية ما ذكرت إنما يفيد أنه إذا كان الموصوف غير متبعض عقل في صفته أنها غير متبعضة ، ولم تبين أن هذا يفيد مطلوبك ، وهو لا يفيد ، لأنه لم يثبت أنه واحد ، وليس تبعض الكلام كتبعض الموصوف - كما سنبينه إن شاء الله - ثم إن تبعض الصفة إنما يراد به تعددها وهذا ممكن عندك ،

-
- (١) به : ساقطة من : س .
 - (٢) في ط : تكون . في الموضعين .
 - (٣) في ط : تكن .
 - (٤) في س : مذهباً .
 - (٥) في ط : صفة . وهو خطأ .
 - (٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

[فهذه ثلاثة أوجه^(١) نبهنا عليها وهي مبسوطه في سائر الوجوه]^(٢) .

الوجه الثامن والأربعون :

أن كون القديم عندهم ليس بمنقسم ولا متبعض معناه أنه شيء واحد في الخارج ليس بذي أبعاد ولا^(٣) بمنقسم قسمة الكل إلى أجزائه كاتقسام الإنسان إلى أبعاضه وأعضائه ، وإن كان هو - سبحانه - أيضاً - ليس بجنس كلي ينقسم إلى أنواعه ، ومعنى كون الكلام ليس بمنقسم يراد به شيان :

أحدهما : أنه ليس بذي أجزاء وأبعاد .

والثاني : أنه ليس من الكليات التي تنقسم إلى أنواعها وأشخاصها ، كاتقسام جنس الإنسان إلى أنواعه ، واتقسام جنس الموجود [إلى القديم والمحدث ، وكذلك جنس العلم والكلام وغيرهما]^(٤) إلى القديم والمحدث .

وهذه القسمة والتبعض ليست هذه بوجه من الوجوه في العالم ، فإن هذا نفي للقسمة عن شيء واحد موجود في الخارج ، وذاك نفي للقسمة عن كلي لا يوجد في الخارج كلياً بحال ، فإنه ليس في الخارج إنسان كلي ينقسم [ولا وجود كلي^(٥) ينقسم ، ولا علم أو كلام كلي ينقسم ، ومن المعلوم أنه لم يقصد نفي هذا ، وإن قصد]^(٦) نفيه فهذا مما لا ينازع فيه عاقل لا في كلام المخلوق ولا في كلام الخالق ، فليس في

(١) وهي ما تقدم ذكره من تبعض الشيء والكلام والموصوف .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .

(٣) في س ، ط : وليس .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من : س .

(٥) في ط : كل .

(٦) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

الوجود الخارجي كلام كلي هو بعينه ينقسم إلى أمر ونهي ، بل إن كان أمراً لم يكن نهياً وإن كان نهياً لم يكن أمراً ، ولهذا يجب في الكلي المقسوم أن يقال اسمه على أنواعه وأقسامه ، فيسمى كل واحد من أفراد الإنسان إنساناً ، وكل واحد من آحاد الكلام كلاماً ، وكل واحد من آحاد العلوم أنه علم ، وهذا الفرق هو الفرق الذي يذكره الناس لمتعلم العربية في أول التعليم ، فيقولون : من قال : الكلام ينقسم إلى اسم وفعل وحرف فإنه يريد قسمة الكل إلى أجزائه وأبعاضه ، وأما من أراد تقسيم الجنس فإنه يقول : الكلمة تنقسم إلى اسم أو ^(١) فعل أو ^(٢) حرف ، فإن الجنس إذا قسم إلى أنواعه أو أشخاص ^(٣) أنواعه ، أو النوع إذا قسم إلى أشخاصه كان اسم المقسوم صادقاً على الأنواع والأشخاص وإلا فليست بأقسام له ، وسواء أراد ^(٤) ذلك أو لم يردده ، فأني نوعي القسمة أراد فإن في كل واحد من نوعيها لا يكون هذا القسم هو هذا القسم [ولم يقل أحد من العقلاء أنه يمكن أن يكون هذا القسم هو هذا القسم] ^(٥) فلا يقول أحد : إن الكلام الكلي المنقسم إلى أمر ونهي ، الأمر فيه هو النهي ، ولا أن الكلام الموجود المعين المنقسم إلى أبعاض كالأمر والنهي أو الاسم والفعل والحرف يكون الأمر فيه هو النهي أو ^(٦) الاسم فيه هو الحرف ، فأيهم اختاروه من القسمين كان قولهم مخالفاً للبديهة المتفق عليها بين العقلاء .

(١) في س ، ط : و .

(٢) في ط : و .

(٣) في الأصل : أشخاصه . وفي س : أشجان . وأثبت ما يستقيم به الكلام من : ط .

(٤) في س : أرد .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من : س ، ط .

(٦) في س ، ط : و .

الوجه التاسع والأربعون :

أن حقيقة قولهم : نفي القسمين جميعاً عن كلام الله ، فإن المعقول في الكلام سواء قدر كلياً ، أو موجوداً معيناً أن منه ما هو أمر ومنه ما هو خير ، فإذا أريد قسمة الكل قيل^(١) : الكلام والقول ينقسم إلى الأمر والنهي ، فيكون الأمر موجوداً والنهي موجوداً ، وكلاهما يقال له : كلام ويقال له : قول ، وأما كلام هو بعينه موجود^(٢) في الخارج ، وهو بعينه أمر ونهي فهذا لا يكون ، وإذا أريد قسمة الكلي قيل : هذا الكلام الموجود منه ما هو أمر ومنه ما هو نهي ، وهم يقولون كلام الله ليس بعضه أمراً وبعضه نهياً ولا بعضه خيراً ، فإن ذلك يقتضي ثبوت الأبعاض له ولا بعض له ، ولا هو - أيضاً - كلياً ينقسم إلى الأمر والنهي فإن ذلك يقتضي أن يكون الأمر غير النهي ، بل هو عندهم معنى واحد موجود في الموصوف هو الأمر والنهي [والخبر]^(٣) .

وأما الموصوف فإن ظهور انتفاء القسمة الأولى عنه^(٤) لا يحتاج إلى بيان ، فإنه ليس وجوداً كلياً ينقسم إلى القديم والمحدث والواجب والممكن والخالق والمخلوق ، فإن هذا قول بعدمه - إذ الكلي لا وجود له في الخارج - وقول مع ذلك بأنه يكون خالقاً ويكون مخلوقاً وقديماً ومحدثاً ، أي بعض أنواعه هو الخالق وبعض أنواعه المخلوق ، ومعلوم أن الذي هو كذلك ليس هو الخالق القديم سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

-
- (١) في جميع النسخ : قبل . وأثبت ما يستقيم به الكلام .
(٢) في س : مو . وهو تصحيف .
(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .
(٤) في الأصل : عنده . وأثبت المناسب من : س ، ط .

نعم الزنادقة الاتحادية^(١) يقولون : إن الرب هو الوجود وهم على قولين :

أحدهما : أنه هو الوجود المطلق الذي لا يتعين ، وهذا قول القونوي^(٢) ، فعلى [هذا القول]^(٣) ينقسم إلى حيوان ونبات وأرواح وأجسام ، لكن لا ينقسم إلى واجب وممكن وخالق ومخلوق ، بل الوجود الكلي المطلق هو الواجب الخالق ، وهذا قول بتعطيل الصانع وجحوده سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً ، ولا يقول : عاقل إنه^(٤) الوجود المطلق الثابت للواجب المتميز بنفسه عن الممكن فإن هذا إنما قاله لكونه لا يثبت الواجب متميزاً عن الممكن بنفسه ، فإذا لزمه ثبوت واجب متميز لزم تناقضه ومع هذا فهم من أكثر الخلق تناقضاً ، وهم مخلطون تخليطاً عظيماً مع اشتراكهم فيما هم فيه من أظلم الخلق من

(١) تقدم الكلام عليهم في ١٩٣ ، وأنهم يقولون : إن الرب هو الوجود ، صفاته هي صفات الله ، وكلامه هو كلام الله - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

انظر في شأنهم وإلحادهم - إضافة إلى ما تقدم : مجموع الفتاوى - لابن تيمية رحمه الله - ٩٨/٢ - ١٠٤ ، ١٢٤ ، ١٣٤ - ٢٨٥ .

مجموعة الرسائل والمسائل - لابن تيمية - أيضاً - ١٧٨/١ - ١٨٧ . والمعجم الفلسفي - مجمع اللغة العربية بالقاهرة - ص ٢ . ودائرة المعارف الإسلامية - لمجموعة من المؤلفين ٤٣/٢ ، ٥٤ . والتعريفات - للجرجاني - ص ٨ ، ٩ .

(٢) هو : صدر الدين محمد بن إسحاق بن محمد بن يوسف بن علي القونوي الرومي ، صوفي ، من كبار تلاميذ ابن عربي ، توفي سنة ٦٧٣ هـ .

راجع : طبقات الشافعية للسبكي ٤٥/٨ . والوافي بالوفيات - للصفدي - ٢٠٠/٢ . والأعلام - للزركلي - ٢٥٤/٦ .

وقد ذكر شيخ الإسلام - رحمه الله - قول القونوي وغيره من ملاحدة التصوف كابن عربي وابن سبعين وابن الفارض وأمثالهم ورده - رحمه الله - وبين ما فيه من ضلال في : « درء تعارض العقل والنقل » ٢٩٠/١ - ٢٩٥ .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٤) في الأصل : إن . وأثبت ما يناسب الكلام من : س ، ط .

الشرك بالله والتعطيل فلا يبعد على بعضهم أن يقول ذلك لا سيما إذا فرقوا بين تجليه الذاتي وتجليه الأسمائي^(١) ، فقد يقولون : التجلي الذاتي هو الواجب ، والأسمائي هو الممكن ، ويقولون ، هو الوجود المطلق المقول على الواجب والممكن .

والقول الثاني : يقولون^(٢) هو نفس الوجود وإن الموجودات أبعاضه وأجزاؤه لا أنواعه ، وهؤلاء جعلوه موجوداً لكن جعلوه هو المخلوقات بعينها والأولون لم يجعلوه موجوداً في الخارج لكن جعلوه المطلق الذي يوجد في الخارج معيناً لا مطلقاً ، ثم مع هذا^(٣) هل للممكنات^(٤) أعيان ثابتة في العدم سوى وجوده أم هو عين الممكنات^(٥) ؟ على قولين : والأول قول صاحب الفصوص^(٦) منهم ، والثاني قول أتباعه كالقنوي والتلمساني^(٧) وغيرهما ، لكن قول هؤلاء وإن أضل طوائف من أذكياء

(١) في ط : الأسماء .

(٢) يقولون : ساقطة من : س .

(٣) في س ، ط : ذلك .

(٤) في الأصل ، س : للممكنات والمثبت من : ط .

(٥) في الأصل : للممكنات والمثبت من : س ، ط .

(٦) هو : أبو بكر محيي الدين محمد بن علي بن محمد الحاتمي الطائي الأندلسي المعروف بابن عربي ، الملقب بالشيخ الأكبر عند الصوفية ، صاحب التصانيف في التصوف وغيره . توفي سنة ٦٣٨ هـ .

انظر : ميزان الاعتدال - للذهبي - ٦٥٩/٣ ، ٦٦٠ . وفوات الوفيات - لابن شاكر - ٤٣٥/٣ - ٤٤٠ . ولسان الميزان - لابن حجر - ٣١١/٥ - ٣١٥ .

وكتابه « فصوص الحكم » مرتب على سبعة وعشرين فصاً ، وشرح عدة شروحات من قبل من تلقى الكتاب بالقبول كالتلمساني وغيره ، استوفى ذكرهم حاجي خليفة في كتابه « كشف الظنون » ١٢٦٢/٢ - ١٢٦٥ .

والكتاب طبع في القاهرة سنة ١٩٤٦ م بتحقيق : د . أبي العلا عفيفي .

(٧) هو : أبو الربيع عفيف الدين سليمان بن علي بن عبد الله التلمساني ، صوفي على طريقة ابن عربي قولاً وفعلاً .

الناس وعبادهم ، ووقع تعظيمهم في نفوس طوائف كثيرة من العلماء والعباد والملوك تقليداً وتعظيماً لقولهم من غير فهم لقولهم .

فكل مسلم بل كل عاقل إذا فهم قولهم حقيقة ، علم أن القوم جاحدون للصانع مكذبون بالرسول والشرائع مفسدون للعقل والدين [و]^(١) ليس الغرض هنا^(٢) الكلام فيهم فإن الأشعرية لا تقول بهذا - وحاشاها من هذا - بل هم من أعظم الناس تكفيراً ومحاربة لمن هو أمثل من هؤلاء ، وإنما هؤلاء من جنس القرامطة والباطنية .

ومن قال من أهل الكلام من المعتزلة والأشعرية ومن الفلاسفة : ليس بمتقسم فإن هذا المعنى هو أظهر فساداً عندهم من أن يكون هو مرادهم ، بل يريدون أنه موجود في الخارج متميز بنفسه ، وأنه مع ذلك ليس له أجزاء وأبعاد ، وقد يقول نفاة الصفات من الفلاسفة وغيرهم كابن سينا وغيره : إن واجب الوجود ليس له أجزاء ، لا^(٣) أجزاء حد ولا أجزاء كمٍّ ومراده بذلك أنه ليس له صفة كالعلم والقدرة ، ولا بعض كالجسم^(٤) ، وهو يقول : إنه موجود متميز عن الممكنات ، ولكن يقول

= يقول ابن كثير : « وقد نسب هذا الرجل إلى عظام في الأقوال والاعتقاد في الحلول والاتحاد والزندقة والكفر المحض » . توفي سنة ٦٩٠ هـ .

انظر : فوات الوفيات - لابن شاکر - ٧٢/٢ - ٧٦ . والبداية والنهاية - لابن كثير - ٣٠٩/١٣ . وشذرات الذهب - لابن العماد - ٤١٢/٥ ، ٤١٣ .

(١) ما بين المعقوفين زيادة من : س ، ط .

(٢) في جميع النسخ « هذا » ولعل الصواب ما أثبتته .

(٣) في الأصل ، س : إلا .

(٤) ابن سينا وأتباعه يسمون نفي الصفات والأفعال القائمة بذات الله تعالى توحيداً لأن إثبات ذلك يؤدي إلى التركيب والتجسيم - بزعمهم .

وقد قال ذلك موافقة للمعتزلة ، فتناقضت عليه أصوله . ولشيخ الإسلام - رحمه الله - كلام لطيف حول هذا الموضوع ، يمكن الاطلاع عليه في « درء

تعارض العقل والنقل » ٢٣٩/٨ - ٢٤٩ .

هو وغيره - من أهل الكلام من المعتزلة ومن اتبعهم من الأشعرية - فيه ما يوجب أن يلزمهم قول أولئك الاتحادية ، فإنه يقول : هو الوجود المطلق ، ويصفونه^(١) بالصفات السلبية التي لا تنطبق إلا على المعدوم كالوجود المطلق الكلي الذي لا جود له في الخارج ، لكن لازم قول الناس ليس هو نفس قولهم الذي قصدوه .

وتحقيق الأمر : أن هؤلاء يجمعون بين إثبات الباري ونفيه وبين الإقرار به وإنكاره ، ولا يقرون بأنه وجود المخلوقات ، وأما أولئك الاتحادية فمع تناقضهم صرحوا بأنه وجود المخلوقات .

والمقصود هنا : أن الباري تعالى وإن كانت هذه القسمة والتبعيض منتفية عنه ، فقولهم : إنه واحد ليس بذی أبعاض معناه عندهم أنه واحد متميز عن غيره موجود لا بعض له ، وإذا كان كذلك [كان كلامه معنى واحداً]^(٢) ومن أصلهم أن كلام الله شيء موجود قائم بالمتكلم لا يتبعض ولا ينقسم ، أي ليس منه ما هو أمر ومنه ما هو نهي ، ومنه ما هو خبر بحيث يكون ليس هذا هو هذا ، بل الذي هو الأمر هو^(٣) النهي وهو الخبر ، والباري عندهم شيء واحد ، أي : ليس بجسم ذي أبعاض ، وأحد هذين النوعين ليس من جنس الآخر ، لأنه إنما يصلح أن يستدل^(٤) بنفي هذا التبعيض أن^(٥) لو كان بعض الكلام يقوم ببعض ، وبعضه يقوم ببعض آخر ، فيقال : يلزم من نفي تبعض الموصوف نفي تبعض الصفة القائمة به ، بل إذا قيل : إن الكلام حقائق فكل حقيقة تقوم بالموصوف

(١) في ط : يصفه .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة أثبتها لعل الكلام يستقيم بها . وهو بياض في : الأصل ،

س - بقدر كلمتين . والكلام متصل في : ط .

(٣) في الأصل : وهو . والمثبت من : س ، ط .

(٤) في ط : يستدل .

(٥) في س : أنه .

قياماً مطلقاً ، كما تقوم به الحياة والعلم والقدرة وغير ذلك قياماً مطلقاً
لكان هذا مقولاً^(١) مقبولاً ، فعلم أنه وإن عقل متكلم واحد ليس بذئ
أبعاض وأجزاء فإنه لا يلزم أن يعقل كلام هو معنى واحد هو الأمر
والنهي ، وأن هذا شيء غير هذا .

الوجه الخمسون :

أن ما ذكره من كون الموصوف شيئاً واحداً ليس بذئ أبعاض ،
يصلح أن يحتج به على إمكان أن تكون صفته واحدة ليست بذات أبعاض
ولا أجزاء ، فإذا قام به علم أو علوم أو قدرة أو قدر أو كلام أو كلمات أو
غير ذلك ، قيل في كل صفة تقوم به : إنها ليست ذات أجزاء وأبعاض ،
فإذا قام به أوامر وأخبار كان كل أمر وكل خبر غير متبعض ولا مجتزئ ،
أما أنه يصلح أن يحتج به أن هذا الصفة هي هذه الصفة ، مثل أن يقال : إن
الأمر هو الخبر والسمع هو البصر ؛ فهذا باطل ، ثم يقال :

الوجه الحادي والخمسون :

إن وحدته إما أن تصحح هذا بأن^(٢) يقال : هذه الصفة هي هذه
الصفة ، أو لا تصحح ذلك ، فإن صححته صح أن يقال : السمع هو
البصر ، وهما جميعاً العلم وهو القدرة وهي الحياة ، وإن لم يصح ذلك
لم يصح أن يقال : الأمر بالصلاة هو الأمر بالزكاة فضلاً عن أن يقال :
الأمر بالصلاة هو الخبر عن سجود الملائكة لآدم .

الوجه الثاني والخمسون :

أن يقال : ما تعني^(٣) بقولك كما يعقل متكلم هو شيء واحد ليس

(١) في س ، ط : معقولاً .

(٢) في الأصل ، س : أن . وأثبت المناسب لسياق الكلام من : ط .

(٣) في الأصل : يعني . وأثبت المناسب للسياق من : س ، ط .

بذِي أبعاض ولا أجزاء ولا آلات ؟ أتعني بذلك أنه لا يتفرق ولا ينفصل منه شيء عن شيء ، بل هو صمد - سبحانه وتعالى ؟ أم تعني به أنه لا يتميز منه في العلم شيء من شيء ؟ .

فإن عنيت الأول فهو حق ، لكن لا يفيدك ذلك ، فإن هذا لا يستلزم أن لا يكون له كلام متعدد .

وإن عنيت الثاني قيل لك : لا ريب أنك تسلم أنه يمكن العلم ببعض صفاته دون بعض ، كما تعلم قدرته ولا تعلم^(١) علمه ، وتعلم وجوده ولا تعلم وجوبه ، ولا ريب أن المعلوم ليس هو هذا الذي ليس بمعلوم ، فهذا إقرار منك بثبوت التبويض والتجزيء بهذا الاعتبار ، ثم العلم إن لم يكن مطابقاً للمعلوم كان جهلاً ، فلا بد أن تكون هذه الحقائق متميزة في ذواتها ، وهذا صريح فيما أنكرته ، ولا بد لكل موجود من مثل هذا ، فإنه ما من موجود إلا ويمكن أن يعلم منه شيء دون شيء وذلك يستلزم ثبوت حقائق ليست هذه هي هذه ، وهذا لازم لكل أحد ، حتى نفاة الصفات يقرون بثبوت المعاني التي هي هذه ، وإن^(٢) كان التبويض^(٣) بهذا الاعتبار ثابتاً لم يمكنك إنكار التبويض مطلقاً ، بل علم بالضرورة والاتفاق أن منه شيئاً ليس هو الشيء الآخر .

أما الصفاتية فيقرون بذلك لفظاً ومعنى وهو الحق ، والكلاية والأشعرية منهم ، وأما نفاة الصفات فإنهم - أيضاً - مضطرون إلى الإقرار بذلك ، فإن أخذوا يقولون بل هذا هو هذا ، كما يقوله المتفلسفة في العاقل والمعقول والعقل^(٤) وفي الوجود والوجوب ، وكما يقول المعتزلة

(١) في س : يعلم .

(٢) في س ، ط : وإذا .

(٣) في ط : والتبويض .

(٤) نقل الشهرستاني في « الملل والنحل » ١٨٤/٢ - أن ابن سينا يقول : إن واجب الوجود عقل وعاقل ومعقول ، وأنه يعقل ذاته والأشياء ، وصفاته الإيجابية =

كما يقوله أبو الهذيل^(١) : إن العلم والقدرة هو الله ونحو ذلك ، فمن
المعلوم أن فساد هذا من أظهر البديهيات^(٢) في العقول ، ثم إذا التزموا
ذلك كان لكل من نازع أن يقول فيما أنكروه كما قالوه فيما أقرؤا به ،
فيقول المجسم : أنا أقول إن هذا الجانب هو هذا^(٣) الجانب ، كما يقوله
من يقول مثل ذلك في الجوهر الفرد^(٤) ، ويقول الصفاتية

= والسلبية لا توجب كثرة في ذاته ، وكيفية صدور الأفعال عنه ، ثم ذكر فلسفة ابن
سينا في العقل والعامل والمعقول في ص ١٨٤ ، ١٨٥ .
وانظر ما قاله ابن سينا في واجب الوجود في المصدر السابق ، نفس الجزء
ص ١٨١ - ١٨٤ .

(١) هو : أبو الهذيل محمد بن الهذيل العلاف - تقدم التعريف به ، تفرد بأشياء منها -
كما يقوله أبو القاسم البلخي : « . . . والذي تفرد به تجويز فناء القدرة على العقل
في حاله ، وأن أهل الجنة مضطرون إلى أفعالهم ، وأن العمل قد يكون طاعة ،
وأن العامل لا يريد الله به ، وأن علم الله هو الله ، وكذلك قدرة الله هي الله » .
طبقات المعتزلة - باب ذكر المعتزلة من مقالات الإسلاميين - للبلخي
- ص ٦٥ .

وقد أورد البغدادي في « الفرق بين الفرق » ما تفرد به أبو الهذيل من أقوال
وناقشها ورد عليها . ص ١٢٢ - ١٣٠ .

(٢) في س : البديهيات .

(٣) في س : هذ .

(٤) الجوهر الفرد : هو الجزء الذي لا يتجزأ .

يقول الأمدي في كتابه المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين
ص ١٠٩ ، ١١٠ ، « وأما الجوهر : فعلى أصول الحكماء ما وجوده لا في
موضوع ، والمراد بالموضوع : المحل المقوم بذاته ، المقوم لما يحل فيه ،
وينقسم إلى بسيط ومركب ، أما البسيط : فهو العقل والنفس والمادة والصورة .
وأما المركب : فهو الجسم ، وهو عبارة عن جوهر قابل للتجزئة في ثلاث
جهات متقاطعة تقاطعاً تاماً . . . »

وأما على أصول المتكلمين : فالجوهر عبارة عن المتحيز ، وهو يتقسم إلى
بسيط ويعبر عنه بالجوهر الفرد ، وإلى مركب وهو الجسم .

فأما الجوهر الفرد : فعبارة عن جوهر لا يقبل التجزئة لا بالفعل ولا بالقوة . =

[كلهم]^(١) نحن نقول : العلم هو القدرة ، والقدرة هي السمع والبصر ، ويقول الأشعري للمعتزلة : نحن نقول : الأمر هو النهي ، ويقول القائلون بالحرف^(٢) والصوت نحن نقول : الياء هي السين وأمثال ذلك كثير .

وإن قالوا : بل لا نقول^(٣) في هذين إن أحدهما هو الآخر ولا غيره ، أو هما متغايران باعتبار دون اعتبار أو نحو ذلك ، كان القول فيما نوزعوا فيه من التبعض نظير القول فيما أقروا به ، وهذا كلام متين لا انفصال عنه بحال ، وقد بسطناه في الكلام على تأسيس الرازي^(٤) .

الوجه الثالث والخمسون :

قوله : كما يعقل متكلم هو شيء واحد ليس بذي أبعاد ، والذي أوجب كونه كذلك^(٥) قدمه .

وأما الجسم : فعبارة عن المؤلف عن جوهرين فردين فصاعداً .
وقد ذكر أبو الحسن الأشعري في « مقالات الإسلاميين » ٨/٢ - ١٣ اختلاف الناس في الجوهر ومعناه ، وهل هو جسم ؟ وهل الجواهر جنس واحد ؟ وما يجوز على بعضها هل يجوز على جميعها ؟ وهل يجوز وجودها ولا أعراض فيها أم يستحيل ذلك ؟

يقول شيخ الإسلام - رحمه الله - « وأكثر العقلاء من طوائف المسلمين وغيرهم ينكرون الجوهر الفرد ، حتى الطوائف الكبار من أهل الكلام كالنجارية والضرارية الهشامية والكلابية وكثير من الكرامية مع أكثر الفلاسفة » .

انظر : درء تعارض العقل والنقل - ٣/٣٥٥ .

وراجع : نفس المصدر - ٢٠١/٤ . وبيان تلبس الجهمية - ٢٨٠/١ - ٢٨٦ .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من : س ، ط .

(٢) في ط : الحروف .

(٣) في الأصل : تقول . وأثبت المناسب للسياق من : س ، ط .

(٤) انظر : بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية - لابن تيمية ١/٣٧٨ ،

٢٣٨/٢ - ٢٣٩ .

(٥) في س ، ط : ذلك .

يقال : لكن من أين في قدمه أن يكون كذلك وأنت لم تذكر ذلك ؟
وقد تكلمنا في تلخيص التلبيس^(١) على جميع ما احتجوا به في هذا الباب
وبينا لكل من له أدنى فهم أن جميع حججهم داحضة ، وتكلمنا على
طريقهم المشهور الذي أثبتوا به حدوث الأجسام وبيننا اتفاق السلف على
فسادها ، فإنها فاسدة في العقل أيضاً .

الوجه الرابع والخمسون :

إن حجتهم على إنكار تكلم الله بالحرف نقيض^(٢) ما احتجوا به على
هذا الكلام النفساني ، فيلزمهم أحد الأمرين : إما إنكار ما أثبتوه من
الكلام النفساني ، أو الإقرار بما أنكروه من التكلم بالحروف .
قال^(٣) القاضي أبو بكر بن الباقلاني في كتاب « النقض »^(٤) وهو في

(١) وهو كتاب نقض تأسيس الجهمية ، ويسمى بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية .

وقد أورده البزار بالاسم الذي ذكره الشيخ - رحمه الله - هنا ، فقال مبتدئاً بيان بعض مؤلفات الشيخ : « .. فمنها ما يبلغ الاثني عشر مجلداً كتلخيص التلبيس على أساس التقديس .. » .

راجع : الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية - للبزار - ص ٢٦ .
وانظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية لابن تيمية - تعليق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم ٢٤/١ - المقدمة - ت : ٤ .

وقد تقدم في ص ٣٨٩ أن الشيخ أحال عليه ونص على هذه التسمية فقال :
« كما قد أوضحنا ذلك في بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ويسمى أيضاً تلخيص التلبيس من كتاب التأسيس .

(٢) في س ، ط : ينقض .

(٣) في هامش س : كلام القاضي أبي بكر بن الباقلاني في الكلام النفسي » .

(٤) أبو بكر الباقلاني تقدم التعريف به وكتابه « النقض » الذي أشار إليه الشيخ - رحمه الله - لم أقف عليه في المصادر التي رجعت إليها ، ولم يذكره بروكلمان وسزكين في كلامهما على آثار الباقلاني ، وما ذكره « مناقب الأئمة ونقض المطاعن عن سلف الأمة » - مخطوط في الظاهرية بدمشق ، ومن المحتمل أن يكون هو كتاب =

أربعين سفيراً ، وقد تكلم في مسألة القرآن في ثلاث مجلدات ، وتكلم على القائلين بقدم الحروف ، وقال^(١) :

« من زعم أن السين^(٢) من بسم بعد الباء ، والميم بعد السين ، والسين الواقعة بعد الباء لا أول^(٣) له ، فقد خرج عن المعقول إلى جحد الضرورة ، فإن من اعترف بوقوع شيء بعد شيء فقد اعترف بأوليته ، فإن ادعى أنه لا أول لما له أول^(٤) سقطت مكالمته .

وأما من زعم أن الرب - سبحانه - تكلم بالحروف دفعة واحدة من غير ترتيب ولا تعاقب فيها ، فيقال لهم :

الحروف أصوات^(٥) مختلفة لا شك في اختلافها ، وقد اعترف خصومنا^(٦) باختلافها ، وزعموا أن الله ضرورياً من الكلام متغايرة مختلفة

النقض الذي ذكره الشيخ .

وقد ذكر البغدادي في « الفرق بين الفرق » ص ١٣٣ أن للباقلاني كتاباً كبيراً في نقض أصول النظام .

وانظر قريباً مما نقله الشيخ - رحمه الله - من النقض في الإنصاف للباقلاني

- ص ٩٩ - ١٠١ .

وأورد هذا النقل عن القاضي أبي بكر عبد الله القرطبي في كتابه الأسنى في

أسماء الله الحسنی وصفاته العلی - مخطوط - اللوحة ٢٤٥ ، فقال : « قال

القاضي في كتاب النقض - وهو في أربعين سفيراً ، وتكلم في مسألة القرآن في

ثلاث مجلدات ، وتكلم على القائلين بقدم الحروف في ثلاثة أسطر وقال : « من

زعم ..

(١) في هامش س : رد ابن الباقلاني على الاقتراية ...

(٢) السين : ساقطة من : الأسنى .

(٣) في الأصل : لأول . والمثبت من : س ، ط ، والأسنى .

(٤) في الأسنى : ادعى لا أول بما له أول .

(٥) في الأسنى : أصول .

(٦) في س ، ط : خصوصاً .

على اختلاف اللغات والمقاصد في العبارات ، وكل^(١) صوتين مختلفين من الأصوات متضادان^(٢) يستحيل اجتماعها في المحل الواحد وقتاً واحداً ، كما يستحيل اجتماع كل مختلفين من الألوان .

والذي يوضح ذلك ويكشفه : أنا كما نعلم استحالة قيام السواد والبياض بمحل واحد جميعاً [فكذلك نعلم استحالة صوت خفيض وصوت جهوري بمحل^(٣) واحد في وقت واحد جميعاً]^(٤) وهذا واضح لا خفاء به^(٥) والمختلف من الأصوات تتضاد^(٦) كما أن^(٧) المختلف من الألوان تتضاد^(٨) ، والرب - سبحانه - واحد ومتصف بالوحدانية^(٩) متقدس عن التجزىء والتبعيض^(١٠) والتعدد والتركب^(١١) والتألف ، وإذا تقرر ما قلناه استحالة قيام أصوات متضادة بذات موصوفة بحقيقة الوحدانية ، وهذا ما لا مخلص لهم منه .

فإن تعسف من المقلدين^(١٢) متعسف ، وأثبت الرب^(١٣) - سبحانه - جسماً مركباً من أبعاض متألفاً من جوارح نقلنا^(١٤) الكلام معه

-
- (١) في الأصل : أوكل . وأثبت المناسب من : س ، ط ، والأسنى .
 - (٢) في الأصل : متضادين . وفي س : متضاران . والمثبت من : ط ، والأسنى .
 - (٣) في س : عجل . وهو تصحيف .
 - (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من : الأسنى .
 - (٥) في ط : فيه .
 - (٦) في ط : يتضاد . وفي الأسنى : يتضادان .
 - (٧) أن : ساقطة من : الأسنى .
 - (٨) في الأسنى : يتضاد .
 - (٩) في ط : الوحدانية .
 - (١٠) في ط : التبعيض .
 - (١١) في الأسنى : التركيب .
 - (١٢) في الأصل : المتقلدين . والمثبت من : س ، ط ، والأسنى .
 - (١٣) في الأسنى : للرب .
 - (١٤) في الأصل : نقلنا . وأثبت ما يستقيم به الكلام من : س ، ط ، والأسنى .

إلى إبطال التجسيم^(١) ، وإيضاح تقدس الرب عن التبعض والتأليف والتركيب^(٢) .

فيقال له : هذا^(٣) بعينه وارد عليك فيما أثبتته من المعنى^(٤) القائم بالذات ، فإن الذي نعلمه^(٥) بالضرورة في الحروف يعلم^(٦) نظيره بالضرورة في المعاني ، فالمتكلم منا إذا تكلم بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) فهو بالضرورة ينطق بالاسم الأول لفظاً ومعنى قبل^(٧) الثاني ، فيقال في هذه المعاني نظير ما قاله في الحروف ، فيقال من اعترف بأن معنى^(٨) الرحمن الرحيم بعد معنى بسم الله وادعى^(٩) أن هذا المعنى لا أول^(١٠) له فقد خرج عن المعقول إلى جحد^(١١) الضرورة .

وإن زعم أن الرب تكلم بمعاني الحروف دفعة واحدة من غير تعاقب ولا ترتيب قيل له :

معاني الحروف حقائق مختلفة لاشك في اختلافها فإن المعنى القائم بنفس المتكلم المفهوم من ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾^(١٢) ليس هو المعنى

-
- (١) في س : التجسيم .
 - (٢) في الأصل : في التركيبي . وأثبت ما يستقيم به الكلام من : س ، ط ، والأسنى .
 - (٣) في س : لهذا .
 - (٤) في س : من المعاني المعنى . وفي ط : من المعاني وهو المعنى .
 - (٥) في س : يعلمه .
 - (٦) في ط : نعلم .
 - (٧) في الأصل : قيل . وأثبت المناسب للسياق من : س ، ط .
 - (٨) في س ، ط : معنى اسم .
 - (٩) في س : الدعي .
 - (١٠) في س : لأول .
 - (١١) في س : أجحد .
 - (١٢) سورة الفاتحة ، الآية : ١ .

القائم بالنفس المفهوم من ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾^(١) ولا شك في أن المعنى في صيغ الأمر ليس هو المعنى^(٢) في صيغ الإخبار ، فإما أن يسلم هذا أو يمنع ، فإن سلم كما سلم بعضهم أن الكلام خمس حقائق تكلم معه حينئذ وإن لم يسلم قيل له :

العلم باختلاف هذه المعاني ضروري بديهي ليس هو بدون العلم بتعاقب الحروف والمعاني ولا بدون العلم باختلاف الأصوات ، بل أصوات المصوت الواحد أقرب تشابهاً من المعاني القديمة بنفسه ، وهذا أمر^(٣) محسوس ، ومن أنكره سقطت مكالمته أبلغ مما تسقط مكالمته ذاك وحينئذ فيقال له :

هذه المعاني المختلفة متضادة في حقنا ، فإننا نجد من نفوسنا أنها عند تصور معاني كلام لا يمكنها أن تتصور معاني كل كلام ، كما نجد من أنفسنا^(٤) أنا عند التكلم^(٥) بصوت لا يمكننا أن نتكلم بصوت آخر ، فإن كان هذا الامتناع لذات المعنيين والصوتين امتنع أن يقوم ذلك بمحل واحد ، وإن كان لعجزنا عن ذلك كما نعجز عن استحضار علوم كثيرة لم يجب أن يكون ذلك ممتنعاً في حق الله ، ولا ممتنعاً أن يخلق الله في ما شاء من المخلوقات معاني كثيرة مختلفة وأصواتاً كثيرة مختلفة .

قوله : وكل صوتين مختلفين من الأصوات متضادان يستحيل اجتماعهما في المحل الواحد وقتاً واحداً .

فيقال له : أما الذي نجده فإننا لا يمكننا أن نجمع بين صوتين في محل واحد وقتاً واحداً سواء كانا مختلفين أو متماثلين ، فليس الامتناع في

(١) سورة المسد ، الآية : ١ .

(٢) في الأصل : المعتر . ولا معنى لها .

(٣) في ط : الأمر .

(٤) في س ، ط : نفوسنا .

(٥) في س ، ط : المتكلم .

ذلك لأجل اختلاف الأصوات ، وكذلك لا يمكننا أن نستحضر في قلوبنا المعاني الكثيرة في الوقت الواحد في الزمن الواحد ، سواء كانت مختلفة أو متماثلة ، وإن قدرنا أن نجمع من المعاني في قلوبنا ما لا نقدر على أن نجمع لفظه من الأصوات ، فلا ريب أن القلب أوسع من الجسد لكن لا بد أن يجد كل أحد نفسه يمتنع أن يجتمع فيها معاني كثيرة في وقت واحد ، كما يمتنع أن يجمع^(١) بين صوتين في محل واحد ، وقياس الأصوات بالمعاني وهي مطابقة لها وقوالب^(٢) لها أجود من قياسها بالألوان ، وما ألزمه في - المعاني من أنها معنى واحد^(٣) هو الأمر والنهي والخبر ليس في مخالفته لبديهية العقول بدون أن يقال^(٤) يكون حرفاً واحد هو الباء والسين ، وإذا لم يقل هذا وهو نظيره ، فلا ريب أن القول بجواز اجتماعهما في المحل الواحد أقرب إلى المعقول من كون الأمر هو النهي وهما الخبر ، فالقول باجتماع الصفتين المتضادتين في محل واحد أقرب من القول بأن إحداهما الأخرى ، ومن قال الكلام هو الأمر والنهي والخبر وأنها كلها مجتمعة قائمة بمحل واحد ، فكيف يمتنع أن يقول باجتماع حروفها^(٥) في محل واحد .

ومما يؤيد هذا أنه على أصل القاضي أبي بكر - وهو فحل الطائفة - أن النسخ رفع الحكم بعينه ، وهذا اختيار الغزالي^(٦) ، وهو قول ابن عقيل

(١) في الأصل : يجتمع . وأثبت ما يناسب السياق من : س ، ط .

(٢) في الأصل : ثواب . ولا معنى لها . والمثبت من : س ، ط .

(٣) في س : واحداً .

(٤) في س : أيقال .

(٥) في الأصل : حرفهما . وأثبت المناسب للكلام من : س ، ط .

(٦) هو : أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ، فيلسوف متصوف .

يقول ابن كثير : « تفقه على إمام الحرمين ، وبرع في علوم كثيرة ، وله مصنفات منتشرة في فنون متعددة » . توفي سنة ٥٠٥ هـ .

انظر : تبين كذب المفتري - لابن عساكر - ص ٢٩١ - ٣٠٦ . وسير أعلام =

وغيره من المحققين^(١) ، فيكون - سبحانه - قد أمر بشيء ونهى عن نفس ما أمر به ، كما في قصة الذبيح^(٢) ، والأمر^(٣) بالشيء مضاد للنهي عنه في فطر العقول أعظم من مضادة السواد للبياض ، فإذا كانوا يلتزمون مثل ذلك

= النبلاء - للذهبي - ٣٢٢/١٩ - ٣٤٦ . والبداية والنهاية - لابن كثير - ١٨٧/١٢ ، ١٨٨ .

والغزالي يرى : أن الله متكلم بكلام أزلي قديم قائم بذاته ، لا يقبل الانفصال والافتراق بالانتقال إلى القلوب والأوراق ، وليس بحرف ولا صوت ، وموسى - عليه السلام - سمع كلام الله بغير صوت ولا حرف ، فلا يثبت في حق الله تعالى إلا كلام النفس .

انظر : الأربعين في أصول الدين - ص ١٧ . والاقتصاد في الاعتقاد - ص ١٣٩ - ١٤٩ . وكلاهما للغزالي .

(١) يقول الرازي في حد النسخ في « المحصول » ٤٢٣/٣/١ : « الذي ذكره القاضي أبو بكر ، واقتضاه الغزالي - رحمهما الله - أنه الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً مع تراخيه عنه » . وانظر : رأي الغزالي في كتابه « المستصفي في علم الأصول » ١٠٧/١ .

(٢) قصة الذبيح : ذكرها الله تعالى بقوله : ﴿ فلما بلغ معه السعي قال يا بني إني أرى في المنام أنني أذبحك فانظر ماذا ترى ، قال يا أبت افعل ما تؤمر ستجدني إن شاء الله من الصابرين . فلما أسلما وتله للجبين . ونادينا أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا إنا كذلك نجزي المحسنين . إن هذا لهو البلاء المبين وفديناه بذبح عظيم ﴾ ١٠٢ - ١٠٧ / الصافات .

يقول ابن كثير عند تفسيره لهذه الآيات : ١٦/٤ : « وقد استدل بهذه الآية والقصة جماعة من علماء الأصول على صحة النسخ قبل التمكن من الفعل خلافاً لطائفة من المعتزلة ، والدلالة من هذه ظاهرة ، لأن الله شرع لإبراهيم - عليه السلام - ذبح ولده ، ثم نسخه عنه وصرفه إلى الفداء » .

وجواز نسخ الأمر قبل التمكن من الامتثال وأدلة ذلك ، ومناقشة أدلة المعتزلة وبيان تعسفهم في التأويل بينه ابن قدامة المقدسي في : روضة الناظر وجنة المناظر ص ٣٩ - ٤١ .

(٣) في س : إلا أمر . وهو تصحيف .

حتى يجعلوا^(١) الضدين شيئاً واحداً ، كيف يمنعون اجتماع حرفين أو صوتين^(٢) وذلك أقرب إلى المعقول ، وهذا الكلام لازم لجماعتهم ، فإنهم حكوا عن القائلين بقدّم الحروف والأصوات ، هل هي متعاقبة أو يتكلم بها دفعة واحدة ؟ قولين :

كما قال أبو المعالي فيما ذكره أبو عبد الله القرطبي^(٣) أن كلام الله منزّه عن الأصوات^(٤) .

(١) في ط : يجعلون .

(٢) في س : صوت .

والأشاعرة يمنعون اجتماع حرفين أو كلمتين ، ويعتبرون اجتماعهما مكابرة للعقل . يقول الشهرستاني في « الإقدام » ص ٣١٠ ، ٣١١ : « .. فإن العاقل لا يشك أن الذي يسمعه من القارئ حروف وكلمات تخرج عن مخارجها على اختياره وليس يقارنه أمثالها حتى يكون كل حرفين ، وكل كلمة كلمتين وكل آية آيتين ، وإن كان فما محلها . وقد اشتغلت المخارج بحروفها ؟ ومن المحال اجتماع حرفين وكلمتين في محل واحد في حالة واحدة .

والحروف لا وجود لها إلا على التعاقب ، واجتماع حرفين وكلمتين في محل واحد غير معقول ولا مسموع ، ولا محسوس من جهة القارئ فهو محال .

(٣) هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي ، من كبار المفسرين ، له في ذلك « الجامع لأحكام القرآن » توفي سنة ٦٧١ هـ .

انظر : الوافي بالوفيات - للصفدي - ١٢٢/٢ ، ١٢٣ . وطبقات المفسرين - للدودي - ٦٠٩/٢ ، ٦٧٠ . والأعلام - للزركلي - ٢١٧/٦ ، ٢١٨ .

وانظر نقله عن أبي المعالي الجويني ، وأنه يقول : إن كلام الله منزّه من الأصوات والحروف ، في « الأسنى في شرح أسماء الله الحسنی وصفاته العلی » - مخطوط اللوحة : ٢٤٤ .

(٤) أبو المعالي الجويني يرى أن كلام الله تعالى معنى قائم بالنفس ليس بحرف ولا صوت . وقد صرح بهذا في كتابه « الإرشاد » فقال في ص ١٢٧ : « .. فإن الكلام عند أهل الحق معنى قائم بالنفس ليس بحرف ولا صوت ، والكلام الأزلي يتعلق بجميع متعلقات الكلام على اتحاده ، وهو أمر بالمأمورات ، ونهي عن =

الوجه الخامس والخمسون :

أن هؤلاء المثبتين للحروف القديمة قالوا ما هو أقرب إلى المعقول من قول أهل المعنى الواحد القديم الذي هو الأمر والخبر ، فقالوا : الترتيب والتعاقب نوعان :

ترتيب وجودي زمني كترتيب الابن على الأب واليوم على أمس ، ولا ريب أن هذا يمتنع في القديم الأزلي .

والثاني : ترتيب ذاتي حقيقي ليس زمانياً ، كترتيب الصفات على الذات والعلم على الحياة والمعلول على علته المقارنة له ، إذا قدر ذلك ، فإننا نعقل^(١) هنا ترتيباً وتقدماً وتأخراً بالذات دون الوجود والزمان ، وهذا كما لو فرض مصحفاً^(٢) كتب آخره قبل أوله ، فإنه يعلم أن أول السورة متقدم على آخرها بالذات ، وإن كان قد كتب بعده .

قالوا : والكلام على حروفه ومعانيه مترتب في حق الله بهذا الاعتبار ، لا بالترتيب الزمني كما يوجد في قراءة القارئ من ترتيب المعاني والألفاظ جميعاً في الزمان ، وهذا الترتيب لا ينافي قدمه .

ولا ريب أن ما في هذا من إثبات تعدد المعاني لتعدد الحروف ، والحكم عليهما بحكم واحد ، وإثبات القدم على هذا الوجه أقرب إلى المعقول من جعل الحقائق المختلفة معنى واحداً ، ثم التفريق بين المعنى والحرف بالتحكيم ، فإن هذا فيه جمع بين المختلفين بجعلهما^(٣) شيئاً واحداً ، وتفريق بين الشئيين فيما اشتركا فيه .

= المنهيات ، خبر عن المخبرات ثم يتعلق بالمتعلقات المتجددات ، ولا يتجدد في نفسه .

وقال في ص ١٢٨ : « ذهب الحشوية المتممون إلى الظاهر إلى أن كلام الله تعالى قديم أزلي ، ثم زعموا أنه حروف وأصوات .. » .

(١) في س : فانعقل .

(٢) في ط : مصحف .

(٣) في س : يجعلهما .